

إبراهيم السجماوي
رئيس النيابة العامة

تنفيذ الأحكام الجنائية وإشكالاته

الطبعة الثانية

مزيده ومنقحة

إبراهيم السحماوي
رئيس النيابة العامة

تنفيذ الأحكام الجنائية وإشكالاته

الطبعة الثانية

مزيده ومنقحة

اهداء

- الى احدى عطاء تلقينه من السماء ...
- الى ابني الحبيب محمود ..
- الى ابنتي الحبيبة شيماء .

تقديم

أنحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث
رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين • وبعد •

صدرت الطبعة الاولى من هذا الكتاب في عام ١٩٨١ غنغذت في زمن
وجيز ، الامر الذى يؤكد أهمية موضوع التنفيذ الجنائى ومشكلاته
واشكالاته ، وضرورة معالجته بمزيد من الدراسات المدعمة بالتطبيقات
العملية • ولقد دفعنى ما لقيه مؤلفى المتواضع من ترحيب وتقدير من
أستاذتى وزملائى الى الاستمرار فى البحث والتقصى عن كل ما كتب عن
الموضوع فى مؤلفات الفقه وما استجد من أحكام المحاكم بمصدده • كما كان
للتعديلات التشريعية التى تمت فى السنوات الثلاث الاخيرة عظيم الاثر
فى تشجيمى على اعادة اصدار هذا الكتاب حتى يظل مساهرا للزمن محققا
لغاية المقصودة منه •

والقاء الضوء على الجوانب الفنية فى عملية تنفيذ الحكم الجنائى
توصلا الى حلول واضحة لكثير من المشكلات القانونية التى تطرأ لدى
التنفيذ ، استوجبت اضافة دراسة أكثر تعمقا عن الطبيعة القانونية لمرحلة
التنفيذ ودور القضاء فيها ، كما استوجبت وضع تعريف للسندات التنفيذية
فى المجال الجنائى وتصنيفها الى أحكام الادانة ، والاوامر الجنائية ،
وأوامر التحقيق ، وعنت بابرار أهم هذه الاخيرة فى مجال التطبيق العملى
بالحديث عن أوامر الحبس الاحتياطى والاوامر والقرارات الصادرة فى
منازعاته الحيازة ، وعمدت الى استظهار عيوب السند التنفيذى التى من
شأنها التأثير على قوته فى التنفيذ بيانا لموقفه من البطالان والانعدام
عند التنفيذ •

وإذا كان الإطار الذى يتم بداخله تفاصيل التنفيذ قد تضمن مجموعة من القواعد جاءت موزعة بين قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية وقانون السجون ، الا أنه لم يكن من العسير تصنيف هذه القواعد ودراستها تحت ما أسميناه بالاحكام العامة فى التنفيذ الجنائى ، وهى دراسة تختص بمتابعة الحكم منذ مولده وتحديد لحظة قابليته للتنفيذ وضوابط التنفيذ عند تعدد سنداته بالنسبة للشخص الواحد مع وحدة الواقعة أو تعددها ، وباستظهار الوقائع التى من شأنها تعطيل قوة السند التنفيذى بحيث تؤدى الى تأجيل التنفيذ وجوبا أو جوازا .

وبرغم أن هذه الدراسة ليست دراسة فى العقوبة الا أن الحديث عنها كان ضروريا حتى يمكن من بعد بسط أسباب الاشكال فى التنفيذ دون أن يكون القارئ بحاجة الى الكثير من التنقيب فى مؤلفات أخرى قد لا يسمعه الوقت فى الحصول عليها أو الرجوع إليها . ومن هنا رأيت إضافة المصادرة والاعلاق باعتبارهما من أكثر الجزاءات الجنائية شيوعا فى العمل ولما تثيره كل منهما من مشكلات هامة فى التنفيذ .

ولما كانت اشكالات التنفيذ هى المقصودة بهذه الدراسة فى النهاية فقد رأيت أن أضع لها منهجا يختلف عن سابقه فى الطبعة الاولى بحيث يبدأ بالتعريف باشكالات التنفيذ وتقسيمها الى اشكالات وقتية واشكالات موضوعية وبيان أساسها القانونى والفرقة بينها وبين غيرها من النظم كطرق الطعن على الاحكام ، واستيضاح القانون الذى يحكمها . وبالنظر الى أن أسباب الاشكال تنشأ قبل تحديد المحكمة المختصة بنظره ، فإن الترتيب المنطقى أوجب دراستها أولا ، سواء ما تعلق منها السند التنفيذى ذاته أو ما تعلق منها باجراءات التنفيذ . كما أوجب التعديل الذى أنزل على المادة ٥٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية بمقتضى القانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الحديث عن الاختصاص على ضوء هذا التعديل مع ايراد تطبيقاته

العملية وأهمها الخلاف حول الاشكال في تنفيذ أحكام المحاكم الاستثنائية كمحاكم أمن الدولة « طوارئ » . هذا فضلا عما رأيته من اعادة صياغة الحوار حول رفع الاشكال وأثره على التنفيذ وشروط قبوله الشكلية والموضوعية والحكم فيه وحجيته وطرق الطعن في الحكم الصادر في الاشكال .

ولا أخفى أن كثرة طلب الزملاء من رجال القانون اعادة طبع هذا المؤلف ولئن ملأ على نفسي حتى طغت على مشاعر النقشوة والبهجة والسرور الا أنني ما زلت أرى أن تقديم مثل هذه الدراسة يعد مسؤولية كبيرة حاولت الوفاء بها رغم كثرة الابعاء التي تفرضها ظروف العمل بالنيابة العامة ، ورغم ندرة المراجع في كثير من المشاكل الشائكة التي تفرض نفسها على بساط البحث في موضوع هذا المؤلف . وآمل أن أكون قد وفقت في أداء هذا العمل الذي لا أعتبره أكثر من محاولة في معالجة الموضوع الهام الذي يضمه هذا الكتاب بين دفتيه . وحسبى أنني اجتهدت فان أصبت غلى أجران وان أخطأت فلكل مجتهد نصيب . « وقل اعملوا فسميري الله عملكم ورسوله والمؤمنون » صدق الله العظيم .

دمنهور في ١/٤/١٩٨٤

ابراهيم السحماوى

رئيس النيابة العامة

خطة البحث :

تتطوى الدراسة في هذا الكتاب على الابواب الآتية :

باب تمهيدى :

- المدخل الى التنفيذ العقابى •

الباب الاول :

- السندات التنفيذية •

الباب الثانى :

- الاحكام العامة في التنفيذ الجنائى •

الباب الثالث :

- اجراءات التنفيذ •

الباب الرابع :

- اشكالات التنفيذ •

باب تمهيدى

المدخل الى التنفيذ الحقيقى

باب تمهيدى المدخل الى التنفيذ العقابى

الفصل الأول

مفهوم التنفيذ وخصائصه

١ — ماهية التنفيذ العقابى :

ان تحديد نطاق سلطة الدولة فى العقاب لا يكون الا بواسطة الحكم القضائى الصادر فى الدعوى الجنائية . وحصول الدولة على حقها فى العقاب بمقتضى ذلك الحكم هو ما يسمى بالتنفيذ العقابى أو الجزائى .
فالتنفيذ هو تحقيق الحكم الجنائى الصادر بالادانة فى مواجهة المحكوم عليه^(١) . ويمرغه البعض بأنه اعمال ما يقضى به حكم نهائى — بحسب الاصل — يصدر عن القضاء الجنائى فى أعقاب دعوى جنائية صحيحة . وبناء على أمر يصدر عن سلطة التنفيذ وفقاً للقواعد المقررة قانوناً^(٢) .

ولقد اتجه رأى مهجور الى القول بأن العلاقة التى تنشأ بين الدولة والمحكوم عليه بموجب الحكم الجنائى هى علاقة تبعية أو اذعان خاصة من قبيل تلك العلاقات التى تنشأ عن استخدام الافراد للمرافق العامة^(٣) .
والراجع أن التنفيذ ليس واقعة مادية بحتة بل هو مركز قانونى — ينشأ

(١) راجع : الدكتور مامون سلامة . قانون الاجراءات الجنائية سلفاً عليه بالفقه وأحكام التقض . طبعة ١٩٨٠ ص ١٢٤٤ .

(٢) راجع : الدكتور عبد العظيم مرسى وزير . فى مقدمة كتابه عن « دور القضاء فى تنفيذ الاجراءات الجنائية » رسالة دكتوراه . طبعة ١٩٧٨ .

(٣) راجع فى تفاصيل هذا الرأى : الدكتور عبد العظيم وزير . المرجع السابق . ص ٧٧

عن الحكم الجنائي النهائي — تتولد من خلاله رابطة قانونية تنفيذية بين الدولة والمحكوم عليه ، وتتمثل هذه الرابطة في مجموعة من الالتزامات المتبادلة بين طرفيها^(٤) . فالدولة اذ تباشر حقها في تنفيذ الجزاء يقابله التزامها بالآلا تنفذ هذا الجزاء في غير المحكوم عليه أو بغير ما قضى به الحكم . والمحكوم عليه اذ يلتزم بالخضوع للتنفيذ وفقا لبرامج المؤسسة العقابية يقابله حقه في اقتضاء الاجر عن العمل ، والراحة ، والعلاج .

٢ — الطبيعة الجبرية للتنفيذ العقابي :

يتميز التنفيذ العقابي بأنه يتم جبرا دون تدخل لارادة المحكوم عليه ، فالحكم الصادر بالادانة غير موجه اليه حتى يبادر الى تنفيذه ، وانما الى السلطة المنوط بها الحصول للدولة على حقها في عقاب مرتكب الجريمة ، وهو ما يطلق عليه الطبيعة الجبرية للتنفيذ *execution force* ^(٥) ورضاء المحكوم عليه بالخضوع للتنفيذ لا يغير من طبيعته الجبرية اذ أن هذا الرضاء لا يعدو أن يكون نوعا من الامتثال لاوامر السلطة العامة تضمنه النصوص التي تعاقب على هرب المحكوم عليهم^(٦) ، كما أن خضوع المحكوم عليه لنظام السجن وشروط الامن والصحة وانتظام الحياة اليومية فيه هو أمر يجبر عليه بمقتضى الجزاءات التأديبية التي يحددها قانون السجن^(٧) .

(٤) من هذا الرأي : الدكتور ملبون سلامة . المرجع السابق . ص ١٢٤٧ ، والدكتور عبد العظيم وزير . المرجع السابق . ص ٧٨ .
(٥) انظر : الدكتور حسن علام . العمل في السجون . رسالة دكتوراه طبعة ١٩٦٠ ص ١٢٠ .
(٦) انظر : الدكتور احمد فتحي سرور . الشرعية والاجراءات الجنائية . طبعة ١٩٧٧ ص ١٤ .
(٧) انظر : الدكتور حسن علام . المرجع السابق . ص ١٤٠ .

ولقد ذهب رأى الى أن ثمة استثناءات ترد على الطبيعة الجبرية للتنفيذ العقابي تتضمن الاعتراف بدور ما لارادة المحكوم عليه في التنفيذ ، فتنفيذ الغرامة لا يكون الا بعد اعلان المحكوم عليه وفقا للمادة ٥٠٥ من قانون الاجراءات الجنائية ؛ كما أجاز القانون تحصيلها بالطرق المقررة في قانون المرافعات أو بالطرق الادارية المقررة لتحصيل الاموال الاميرية (المادة ٥٠٦ اجراءات جنائية) . هذا فضلا عن أن المشرع أعطى المحكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر حق الخيار بين تنفيذ الحبس وبين الشغل خارج السجن (المادة ٤٧٩ اجراءات جنائية) (٨) .

وهذه الحالات لا تمثل — في تقديرى — استثناءات حقيقية على الصفة الجبرية للتنفيذ العقابي ، ذلك أن اعلان المحكوم عليه بالغرامة وجواز تحصيلها بالطرق المدنية لا يعنى اعطاء المحكوم عليه حرية الاختيار بين دفع الغرامة أو المقعود عن آداؤها ، ومبادرته بالدفع انما تتم جبرا عنه خضوعا لامر القانون وكلمة القضاء وتحت وطأة التهديد بالاكراه البدنى (٩) . كما أن المحكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ليس بالخيار بين تنفيذ العقوبة وبين الاغلات منه ، وكل ما له هو أن يطلب استبدال العمل خارج السجن بهذه العقوبة (١٠) .

٣ — استقلال مرحلة التنفيذ :

اتجه جانب من الفقه الى تقسيم الدعوى الجنائية الى مرحلتين : في الاولى تتحدد الادانة ، وفي الثانية يتم اختيار الجزاء ويتم تنفيذه . وهذا

(٨) انظر : الدكتور مأمون سلامة . المرجع السابق . ص ١٢٤٤ .

(٩) راجع : الدكتور احمد فتحي سرور . المرجع السابق . ص ١٨ .

(١٠) الدكتور . احمد فتحي سرور . الموضع السابق .

هو للتقسيم الذى يراه أنصار الدفاع الاجتماعى ، ويتشابه كثيرا مع النظام الانجليزى ، بيد أنه يتعارض مع الاسس العلمية التى يقوم عليها النظام الاجرائى فى مصر ، فضلا عن أنه من شأن هذا التقسيم جعل الدعوى فى الشق الثانى منها خالية من معنى اللوم والتكفير (١١) .

واتجه جانب آخر الى القول بأن مرحلة التنفيذ تدخل ضمن نطاق الدعوى الجنائية ، فهذه الدعوى تنشأ من وقت وقوع الجريمة الى حين الانتهاء من التنفيذ ، لانها تمثل المطالبة بحق المجتمع وهو يقوم بمجرد وقوع الجريمة ولا ينتهى الا اذا نفذ الحكم (١٢) .

والرأى الراجح فى تقديرى هو ذلك الذى ينتمى الى القول باستقلال مرحلة التنفيذ عن كافة مراحل الدعوى الجنائية باعتبار أن هذه الدعوى تنتهى بصدر حكم بات فيها ، ومن غير المقبول القول باستمرارها بعد هذا الحكم وخلال التنفيذ . هذا فضلا عن أن مرحلة التنفيذ تختطف فى طبيعتها وغايتها والقواعد التى تخضع لها والضمانات التى يحيطها بها القانون عن مرحلتى التحقيق والمحاكمة ، ومن ثم لانه يتعين اعتبارها وحدة اجرائية مستقلة (١٣) .

(١١) راجع فى عرض هذا الاتجاه : الدكتور عبد العظيم وزير . المرجع السابق ص ٩٠ .

(١٢) انظر : الدكتور حسن صالح المرصاوى والدكتور محمد ابراهيم زيد . دور القضاة فى الاشراف على تنفيذ الجزاء الجنائى . طبعة ١٩٧٠ ص ٩ ، الدكتور مرقص سعد . الرقابة القضائية على التنفيذ العقابى . رسالة دكتوراه طبعة ١٩٧٢ ص ١١٦ وما بعدها .

(١٣) من هذا الرأى : الدكتور احمد فتحي سرور . الوسيط فى قانون الاجراءات الجنائية ج ١ ، ٢ طبعة ١٩٨٠ ص ١١٥٣ ، الدكتور عبد العظيم وزير . المرجع السابق ص ٩٥ وما بعدها .

٤ — التفرقة بين تنفيذ الحكم وتنفيذ الجزاء :

اتجه جانب من الفقه الى تقسيم التنفيذ الى مرحلتين ، تتعلق الاولى منهما باجراءات تنفيذ الحكم ويتم خلالها حسم النزاع على تفسير الحكم وتحقيق الاسباب المقررة قانونا لارجاء التنفيذ والفصل في اشكالاته ، ثم تقوم السلطة العامة بناء على أمر التنفيذ بالقبض على المحكوم عليه — ان لم يكن محبوسا — وترسله الى المؤسسة العقابية التي يجرى فيها التنفيذ . والى هنا تنتهى اجراءات تنفيذ الحكم أو التنفيذ الجنائي وتبدأ المرحلة الثانية المتعلقة بتنفيذ الجزاء^(١٤) .

وهذه التفرقة محل نظر ، ذلك أن الحكم لا تزول عنه قوته التنفيذية الا باكتمال تنفيذ الجزاء في المحكوم عليه أو بصيرورة الامراج الشرطى نهائيا^(١٥) ، ومن ثم فإن تنفيذ الحكم لا ينتهى بايداع المحكوم عليه المؤسسة العقابية وانما ينتهى بانتهاء تنفيذ الجزاء . كما أنه كثيرا ما يبدأ تنفيذ العقوبة في المحكوم عليه فور صدور الحكم ، وتنتظر دعوى الاشكال أثناء ذلك التنفيذ بما لا يصح معه افراد حيز زمنى مستقل لمرحلة تنفيذ الجزاء والقول بتمييزها عن اجراءات تنفيذ الحكم .

ان تنفيذ الجزاء في رأينا هو مرحلة من مراحل تنفيذ الحكم يتم فيها التنفيذ المادى للجزاء في اطار من الاجراءات والضمانات المقررة قانونا

(١٤) من انصار هذه التفرقة : الدكتور عبد العظيم وزير . المراجع السابق - ص ٨٠ .

(١٥) وغنى عن البيان أن الحكم قد تزول عنه قوته التنفيذية لاسباب أخرى غير تنفيذ الجزاء ومثالها الغاء الحكم من محكمة الطعن أو سقوط العقوبة بمضى المدة أو العفو عنها .

والتي يقتضون أن يرد على البعض منها الاشكال في التنفيذ شأنها شأن الاجراءات التي تسبق البدء في التنفيذ المادى للجزاء (١٦) .

(١٦) ، مثال ذلك اصابة المحكوم عليه بالجنون اثناء وجوده بالسجن تنفيذا للعقوبة ، فمن استقرار التنفيذ عليه في السجن يصلح سببا للاشكال لان القانون يوجب ايداعه المستشفى في هذه الحالة وفقا للمادة ٣٥ من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون . وذلك باعتبار أن الاشكال — كما سيحيىء بيانه في موضعه — يتسع للوقائع التي تحول قانونا دون التنفيذ أو دون الاستقرار فيه أو تستوجب تأجيله أو تعديله . ومثال ذلك ايضا أن ينفذ كم للعقوبة علي المحكوم عليه بأزيد من الكم الوارد بالحكم أو بأمر التنفيذ اذ يصلح أن يكون سببا للاشكال يؤسس على الدفع بزوال القوة التنفيذية عن الحكم موضوع التنفيذ .

الفصل الثاني

الطبيعة القانونية لمرحلة التنفيذ

٥ - أهمية الموضوع :

إن البحث في طبيعة التنفيذ الجنائي وما إذا كان من قبيل النشاط القضائي أو الإداري ، تبرز أهميته عند التصدي لتحديد نطاق الاختصاص القضائي والاختصاص الإداري في مرحلة التنفيذ . فالقول بالطبيعة الإدارية البحثية للتنفيذ الجنائي يحول دون قبول فكرة التدخل القضائي فيه ، بينما يؤدي الاعتراف بالطبيعة القضائية للتنفيذ الى اتساع اختصاصات القضاء في الهيمنة عليه . يضاف الى ذلك أن التسليم بالطبيعة القضائية من شأنه ادخال التنظيم القانوني للتنفيذ الجنائي في دائرة التشريع ، على عكس القول بالطبيعة الإدارية إذ أن من شأنه ترك هذا التنظيم للإدارة تجريبه وفقا للمواضع تصدرها (١٧) .

وفي تحديد طبيعة التنفيذ الجنائي تبرز ثلاثة آراء نعرض لها فيما يلي:

٦ - الرأي الاول : الطبيعة الإدارية للتنفيذ :

ويذهب هذا الاتجاه الى القول بأن دور القاضي ينتهي بالنطق بالجزاء ، وأن اجراءات التنفيذ التي تتخذ بعد ذلك هي محض أعمال إدارية تختلف في طبيعتها عن الاعمال القضائية . ويترتب على ذلك انفراد السلطة الإدارية بالهيمنة على مرحلة التنفيذ التي تبدأ بتواجر السند التنفيذي وتنتهي بتحقيق كافة ما اشتمل عليه الحكم من قيود (١٨) . وتقريبا على ذلك

(١٧) انظر : الدكتور عبد العظيم وزير . المرجع السابق . ص ١٠٢ .

(١٨) من هذا الرأي : الدكتور يسرى انور على والدكتورة لعل عثمان .

علم الاجرام وعلم العقاب طبعة ١٩٧٠ ص ٢٩٩ .

تعتبر النيابة العامة - في منطق هذا الرأي - عند تصديها للتنفيذ سلطة ادارية . وما تصدره من قرارات ابتداء من الامر بالتنفيذ لا تعد قرارات ذات صبة قضائية بل هي قرارات ادارية يجوز التظلم منها للنيابة العامة ذاتها أو الطعن عليها أمام القضاء الادارى (١٩) .

٧ - الرأي الثانى : الطبيعة القضائية للتنفيذ :

يستند أنصار هذا الاتجاه في قولهم بالطبيعة القضائية البحتة للتنفيذ الى عدة أسانيد أهمها أن عمل السلطة القضائية لا يكتمل الا اذا كان لها سلطة تنفيذ ما تصدره من أحكام وقرارات ، وأن استعانتها في التنفيذ بغيرها من السلطات العامة لا يكون الا للقيام بالجانب المادى البحت في التنفيذ وليس من شأنها الاخلال بهيمنة القضاء على التنفيذ . وهل منازعته (٢٠) . وترتبط على ذلك فان المشرع يعطى النيابة سلطة التنفيذ بوصفها سلطة قضائية : فهي عند تصديها للتنفيذ تستخدم سلطة مشتقة من السلطة القضائية لا السلطة الادارية ، والامر الصادر منها بالتنفيذ هو قرار قضائى يخضع التظلم منه لما يخضع له التظلم من قرارات النيابة للقضائية ويجب لذلك عرضه على المحاكم للفصل فيه (٢١) .

(١٩) انظر في عرض هذا الاتجاه : الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف . النظرية العامة لاشكالات التنفيذ في الاحكام الجنائية . رسالة ماجستير . الطبعة الاولى . ص ٦٢ .

(٢٠) راجع : الدكتور حسن علام . المرجع السابق . ص ١١٦ ، الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف . المرجع السابق . ص ٦٢ وما بعدها .

(٢١) انظر : الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف . المرجع السابق ص ٦٣ ، وقارن الدكتور حسن المرصفاوى والدكتور محمد ابراهيم زيد . المرجع السابق . ص ٥٩ ، اذ قالوا بأن الامر الذى يصدر من النيابة العامة بتنفيذ الاحكام لا يعد من الاجراءات القضائية ، فهو لم يصدر في خصوصية بين طرفين وانما يعد اجراء تنفيذيا خولها التقنون مباشرته .

٨. — الرأي الثالث : الطبيعة المختلطة للتنفيذ :

قال بعض أنصار هذا الاتجاه بأن التنفيذ ينطوى على نوعين من النشاط : أحدهما قضائي كما هو الشأن في اشكالات التنفيذ ، والآخر إداري ويشمل كل ما تقوم به الإدارة في حدود سلطتها التقديرية ، كما هو الشأن في نظام إدارة المؤسسة العقابية أو في اخضاع المحكوم عليه لنوع معين من المعاملة العقابية (٣٣) .

وقال البعض الآخر أن التقسيم سالف الذكر ليس هو المقصود بالطبيعة المختلطة للتنفيذ لأن اشكالات التنفيذ تدخل فيما يعتبر من إجراءات تنفيذ الحكم وجميعها ذات طبيعة قضائية ، فهي تعد جزءا مكملًا للحكم وتختص به السلطة القضائية المصدرة له والنيابة العامة بالنسبة للأمر بالتنفيذ . وإنما ينحصر البحث في طبيعة مرحلة تنفيذ الجزاء وليس تنفيذ الحكم بحيث يكون المقصود بالطبيعة المختلطة أن تنفيذ الجزاء يحتوي على أنشطة ذات طبيعة مختلفة بعضها إداري والبعض الآخر قضائي (٣٤) .

والفرقة بين ما يتمتع بالطبيعة القضائية وما يتمتع بالطبيعة الإدارية في مرحلة التنفيذ استندت لدى الفقهاء إلى عدة معايير ، منها ما قيله بأن الطبيعة القضائية تنبسط على كل الإجراءات التي يستلزمها التفريد (٣٥) .

(٢٢) انظر : الدكتور ملون سلايه . المرجع السابق ص ١٢٤٨ ، الدكتور مرقس سعد . المرجع السابق ص ١٥٥ وما بعدها .

(٢٣) الدكتور عبد العظيم وزير . المرجع السابق ص ١٠٧ ، ٨١ .

(٢٤) التفريد — بحلولة القانوني — يعني ملاعبة العقوبة لحالة كل فرد . وهو يتخذ في النظم العقابية الحديثة صورا ثلاثا : أولاها — التفريد التفاضلي ويتمثل في أن يعطى الأثر في اعتباره عند وضع العقوبة المقررة للجرائم المختلطة بمعنى الجوانب الشخصية للجاني مثل السن ودرجة الاختلاس والسوابق . وثانيها : هو التفريد — القضائي ويتمثل في اختيار القاضي نوع —

لهي تمت اجراءات قضائية تخضع لرقابة القضاء وتتدخل في اختصاصه ،
أما غير ذلك من اجراءات لا يقتضيها التفريد فهي ادارية خالصة وليس
للقضاء أية رقابة عليها (٢٥) . وذهب رأى الى أن التنفيذ في حدود
مايتضمنه من مساس بالحرية وفي حدود توجيهه نحو الهدف الاجتماعي
للجزاء (التفريد) يتمتع بالطبيعة القضائية (٢٦) . كما ذهب رأى ثالث الى
أن اضافة الصفة القضائية يجب أن يقتصر على كل ما يعد استمرارا لتطبيق
الجزاء في مرحلة التنفيذ (٢٧) .

٩ — موقف القضاء الادارى :

استقر القضاء الادارى منذ زمن بعيد على أن صفة العمل القضائي
تمتد الى الاجراءات المتعلقة بتنفيذ الحكم بعد صدوره (٢٨) ، وأن أوامر
النيابة العمومية في صدد تنفيذ الحكم تعتبر من قبيل الاعمال القضائية

« وقدر العقوبة او التعبير الملائم لحالة الجاني على ضوء ما يتبينه من دراسة
شخصية وظروف حياته . وثالثتها — التفريد التنفيذي وهو وضع البرنامج
العلاجي والتفديبي المناسب لشخص كل مجرم بواسطة الهيئات القائمة على
تنفيذ العقاب . » انظر فيما تقدم : دور القاضي في تفريد العقوبة . بحث مقدم
للمؤتمر الدولي العاشر لقانون العقوبات . منشور بمجلة القضاء . عدد سبتمبر
١٩٧٠ ص ٥٥ وما بعدها .

(٢٥) انظر : الدكتور مرقس سعد . المرجع السابق . ص ١٥٦ .
(٢٦) انظر : الدكتور أحمد فتحي سرور . الاختيار القضائي . الطبعة
الثانية . ص ٢٦٩ ، ٢٧٠ .

(٢٧) الدكتور عبد العظيم وزير . المرجع السابق . ص ١١٦ ، كما أورد
سيادته في الصفحة ٨٥ أن مراده بتطبيق الجزاء امران : الاول : تحديد العقوبة
وينصرف الى نوع العقوبة الواجبة التطبيق ، والثاني : تقدير العقوبة وينصرف
الى مقدارها .

(٢٨) محكمة القضاء الادارى ١٩٤٧/٣/١٢ مجموعة عمر . . ادارى —
١٨٢ — وقد نشر ملخص هذا الحكم بكتاب: قضاء الامور المستعجلة للمستشارين
محمد علي راتب ، محمد نصر الدين كاسل ، محمد غلروق راتب . الطبعة
السادسة . الكتاب الاول ص ٢٩٢ هلمس ٢٦٩ .

التي تخرج على ولاية جهة القضاء الإداري^(٢٩) . غير أن هذا القضاء لم يتعرض صراحة لمسألة الطبيعة القانونية لمرحلة التنفيذ المادي للجزاء . وبرغم قضائه بقبول اختصاصه بمنظر الطعن على القرارات المتعلقة بالانحراج للشرطي^(٣٠) ، فإن ذلك لا يعد اتجاها منه الى اعتبار هذه القرارات ذات طبيعة إدارية بحته^(٣١) . وآية ذلك أن القانون هو الذي أسبغ الصفة الإدارية على تلك القرارات اذ أسند الاختصاص بإصدارها الى جهة الإدارة وجعلها داخلة في نطاق السلطة التقديرية لهذه الجهة . وهذا لا ينفي أن تلك القرارات هي في الأصل — اذا ما نظر اليها مجردة من التشريع الذي يحدد الاختصاص بإصدارها — قرارات ذات طبيعة قضائية باعتبار أنها تتضمن تعديلا لمدة الجزاء الذي يعتبر جوهر الحكم القضائي الصادر بالإدانة .

١٠ — موقف المحكمة العليا :

لم تحسم المحكمة العليا مسألة الطبيعة القانونية لمرحلة التنفيذ . ولما عرض عليها طلبا بالفصل في نزاع على الاختصاص بين النيابة العامة والقضاء الإداري حول احتساب مدة تنفيذ عقوبة الحبس ، انتهت الى القول بتخلف حالة التنازع على الاختصاص لان النيابة العامة لدى

(٢٩) محكمة القضاء الإداري ١٩٥٦/٢/٢١ — المكتب الفني — ١٠ — ٢٢٣ . وقد نشر ملخص هذا الحكم بالمرجع المثار اليه بالهلمس السابق . ص ٢٩٥ هامش ٢٨١ .

(٣٠) مجلس الدولة ١٩٥٢/٦/٣ مجموعة مجلس الدولة لأحكام القضاء الإداري . ص ٦ ص ١١٣١ ، مجلس الدولة ١٩٥٢/٥/١٢ مجموعة مجلس الدولة ص ٧ ص ١١٥٥ ، مجلس الدولة ١٩٥٢/٤/١٤ مجموعة مجلس الدولة ص ٧ ص ٨٧٣ ، وقد نشر ملخصها المذكور عند العظم وزير : المراجعة السابق . ص ١١٢ .

(٣١) انظر : المذكور عند العظم وزير . المرجع السابق . ص ١١٢ .

تصديها لتنفيذ الحكم الجنائي لا تمتد جهة قضاء ولا هيئة ذات اختصاص قضائي في مفهوم المادة ١٧ من قانون السلطة القضائية التي تشترط أن يكون النزاع مطروحا أمام هيئتين تستمد كلتاها ولاية القضاء من قانون محدد لاختصاصها مبين لاجراءات نظر الخصومة ، ويصدر الحكم على أساس قاعدة قانونية حاسما للخصومة بحيث يعتبر عنوانا للحقيقة فيما قضى به متى حاز قوة الشيء المحكوم فيه ، وليس هذا هو شأن النيابة العامة عند ممارستها سلطتها في تنفيذ الحكم الجنائي^(٣٣) . غير أن هذا القضاء ولئن استبعد اعتبار النيابة العامة — في تنفيذها للحكم — جهة قضاء أو هيئة ذات اختصاص قضائي الا أنه قصر هذا الاستبعاد على نطاق تطبيق المادة ١٧ من قانون السلطة القضائية توصلا لاثبات تخلف حالة التنازع على الاختصاص ، دون أن يعنى بوضع تحديد عام لطبيعة قرارات النيابة التي تصدرها عند تصديها لتنفيذ الحكم الجنائي^(٣٤) .

١١ — رأينا الشخصي :

(١) ان القوة التنفيذية للحكم القضائي مسألة لصيقة به مكملة له ، والاجراءات اللازمة لاسباغ هذه القوة على الحكم أو لاعمال مضمونة لا يصح أن تكون لها طبيعة مختلفة عن طبيعة الحكم ذاته . وإذا كان من المسلم به أن الاحكام — سواء صدرت من جهة قضائية عادية أو استثنائية — تعتبر أعمالا قضائية تخرج عن ولاية القضاء الاداري^(٣٥) ،

(٣٢) المحكية العليا ١٩٧٠/١٢/٥ الدعوى رقم ٧ لسنة ١ق . تنازع على الاختصاص . نشر ملخصه الدكتور عبد العظيم وزير . المرجع السابق . ص ١١٣ .

(٣٣) انظر : الدكتور عبد العظيم وزير . المرجع السابق . ص ١١٤ .

(٣٤) مجلس الدولة في ١٢/٣/١٩٤٧ مجموعة محمود عمر ص ١٨٢ .

فان هذه الطبيعة القضائية تمتد حتما لتشمل التصديق على الحكم^(٣٥) والامر الصادر بتنفيذه^(٣٦) . فالامر الذى تصدره النيابة العامة بالتنفيذ يعد قرارا قضائيا ، والنزاع حول صحة هذا القرار أو مدى مطابقتها لمضمون السند التنفيذى أو مدى صدوره فى حدود القوة التنفيذية لهذا السند أو مدى موافقته للقواعد المقررة قانونا للتنفيذ هو نزاع قضائى يجب أن يختص القضاء الجنائى بالفصل فيه^(٣٧) باعتباره داخلا فى الاطار العام لاشكالات التنفيذ .

(ب) ان مرحلة التنفيذ المادى للجزاء تتضمن أعمالا قضائية بطبيعتها وأخرى ذات طبيعة ادارية بحثه . ويعتبر عملا قضائيا كل ما من شأنه المساس بالجزاء المحكوم به أو بالشروط الواجبة لسلامة تنفيذه . والمساس بالجزاء قد يتناول نوعه أو نظامه أو مقداره^(٣٨) ، ومن ثم فانه يؤثر فى كم الحكم ويحدده ، ولا يتصور أن يكون هذا المساس نشاطا اداريا تتسلط فيه الادارة على الاحكام القضائية بل هو عمل من صميم وظيفة القضاء .

والمساس بالشروط الواجبة لسلامة التنفيذ يعتبر خروجا بالتنفيذ

(٣٥) وذلك بالنسبة لاحكام المحاكم الاستئنائية والعسكرية ومثلها احكام محاكم أمن الدولة « طوارئ » . وفى اقرار الطبيعة القضائية للتصديق على الاحكام قضاء صريح لمحكمة القضاء الادارى : من ذلك حكمها فى ١٩٥٦/٤/٢٥ — المكتب الفنى ١٠ — ٣١١ ، حكمها فى ١٩٥٤/٦/٢٩ س ٨ من ١٥٩٨ ، حكمها فى ١٩٥٣/١٢/٢٠ — المكتب الفنى ٨ — ٢٧٦ .

(٣٦) محكمة القضاء الادارى فى ١٩٥٦/١٢/٢١ — المكتب الفنى ١٠ — ٢٢٢ .

(٣٧) ومن أمثلته النزاع على احتساب مدة العقوبة ، خصم الحبس الاحتياطى ، تحديد شخص المحكوم عليه ، والسند الواجب التنفيذ عند تعدد السندات التنفيذية ، وما يتعلق بسقوط العقوبة بمضى المدة .

(٣٨) ومن أمثلته الانراج تحت شرط وانتهاء التبوير أو اطلاقه أو استبداله أو تعديل نظامه .

عن القواعد القانونية الواجبة التطبيق . وإذا كان عدم توافر هذه الشروط ابتداء لا يجيز للنياية العامة البدء في التنفيذ فانه من باب أولى لا يجيز للجهة الادارية الاستمرار فيه ويصلح العمل في الحالين لان يكون محلا للاشكال في التنفيذ^(٣٩) . وقرار الجهة الادارية في هذا الصدد يعتبر قرارا قضائيا يفتص القضاء الجنائي العادي بالفصل فيما يثور حوله من نزاع . فاذا كانت النياية العامة عند تصديها للتنفيذ تمارس وظيفة قضائية وقراراتها في هذا النطاق تعتبر قرارات قضائية فان هذا يسرى أيضا على الجهة الادارية التي تعاونها في التنفيذ المسمى للجزاء طالما أن الامر يوجب القانون ولا يدخل في نطاق السلطة التقديرية لجهة الادارة . يضاف الى ذلك أن طلب الغاء قرار الجهة الادارية — عند خروجها بالاستمرار في التنفيذ على الشروط القانونية له — انما يهدف في حقيقته الى وقف تنفيذ عمل قضائي هو الحكم الصادر بالجزاء مما يخرج بلا نزاع عن ولاية القضاء الاداري .

ويعد عملا اداريا كل ما يتصل بادارة المؤسسة العقابية ونظامها ، سواء في علاقتها بالمحكوم عليه أو بالمعاملين فيها ، وبالمجمل كل ما يدخل في نطاق السلطة التقديرية للجهة الادارية . فالطبيعة الادارية تنبسط على ما تتخذه ادارة المؤسسة العقابية من قرارات تنفيذ لبرامجها كتلك المتعلقة بالنظام أو الامن أو الصحة أو التعليم^(٤٠) . كما تمتد هذه الطبيعة الادارية بالبداهة لتشمل قرارات المؤسسة العقابية المتعلقة بمواردها المالية وكيفية التصرف فيها وقراراتها بتعيين الموظفين ونقلهم ومجازاتهم .

(٣٩) ومثال ذلك محاولة تنفيذ حكم اعدام في امرأة حبلى ، أو الاستمرار في تنفيذ العقوبة السالبة للحرية داخل السجن على محكوم عليه أصيب بالجنون أثناء التنفيذ .

(٤٠) ومثالها التفتيش الاداري للمسجونين ومنع المحكوم عليه من الاستماعة بمكتبة السجن واعداد ملابس الضارة بالصحة داخل السجن .

(٤١) ومثالها القرار الصادر بحرمان المحكوم عليه من المراسلة أو الزيارة أو الاجر من العمل .

●● والخلاصة :

ان الاجراءات السابقة على التنفيذ المادى للجزاء تعتبر جميعها من الاعمال القضائية ، أما مرحلة التنفيذ المادى للجزاء فهي ولئن كانت ذات طبيعة مختلطة الا أن الصفة القضائية تغلب عليها بحيث لا تتصرف الصفة الادارية الا الى الاعمال التى تخضع لتقدير الجهة الادارية أو تتصل بإدارة المؤسسة العقابية ونظامها •

الفصل الثالث

دور السلطة القضائية في التنفيذ

أولاً — الدعوة إلى التدخل القضائي في التنفيذ وأثرها

١٢ — نظام قاضي التنفيذ :

لا يعترف الفقه التقليدي للقضاء بإشراف فعلي مباشر على تنفيذ الجزء بدعوى أن التدخل القضائي من شأنه عرقلة سير النظام في المؤسسات العقابية والتأثير في سيطرتها على المحكوم عليهم ، فضلا عما قد يثيره هذا التدخل من مشكلات حول الاختصاص بين السلطة القضائية والإدارة العقابية . ولقد اعتمد هذا الاتجاه على مبدأ الفصل بين السلطات باعتبار أن محور القاضي ينتهي بالنطق بالحكم ، وحينئذ تخرج الدعوى من حوزته لتبدأ وظيفة الإدارة في التنفيذ المادي للجزاء . ودور القاضي في عملية الحريات وضمان حقوق المحكوم عليه يؤديه وقت نطقه بالحكم الذي يحدد نوع العقوبة ومقدارها تحديدا ملزما للإدارة العقابية ، وبذا تكون حقوق المحكوم عليه محددة قبلها ولا يتصور العبث بها (٤٢) .

غير أن هذا الاتجاه بدأ يفقد قيمته منذ عرفت التشريعات الجنائية الجزاء في صورة التدبير الاحترازي . فالأصل في التدبير ألا تتحدد مدته في الحكم ، كما أن تنفيذه يخضع للتعديل وفقا لدرجة الخطورة الإجرامية للمحكوم عليه ، ومن ثم فإن غل يد السلطة القضائية عن تحديد لحظة الإفراج أو تعديل التنفيذ معناه ترك المحكوم عليه لمشيئة الجهة الإدارية التي قد تخل بحقوقه أو تسيء استعمالها لسلطتها التقديرية .

(٤٢) . انظر في مرضى هذا الاتجاه : الدكتور محمود نجيب حسني في مؤلفه « المجرمون الشواذ » طبعة ١٩٦٤ ص ١٨٢ وما بعدها .

ومن هنا بدأت الدعوة في الفقه الحديث الى تدخل السلطة القضائية في التنفيذ سواء بالنسبة للتدابير أو العقوبات . واستندت هذه الدعوة الى امتداد مبدأ الشرعية الى مرحلة التنفيذ بما يستوجب حتما تدخل القضاء باعتباره أفضل حامٍ لشرعية تنفيذ الجزاء وأفضل راعٍ لحماية حقوق المحكوم عليه . فالتدخل القضائي في التنفيذ لا يمثل اختلالاً بمبدأ الفصل بين السلطات لأنه لا يعني احلال السلطة القضائية محل السلطة الادارية في مجال التنفيذ وانما ينصب هذا التدخل على الجوانب القضائية ورقابة ومطابقة التنفيذ للحكم والقانون باعتبار أن هذا التدخل ضابط من ضوابط شرعية التنفيذ^(٤٣) .

واستجابة لهذه الدعوة أتجهت بعض الدول الى جعل الاشراف على التنفيذ العقابي من اختصاص قاضٍ يتفرغ لاداء هذا العمل بحيث يتولى نظر الامور القانونية المتعلقة بالتنفيذ كاشكالات التنفيذ ومتابعة تنفيذ الجزاء واتخاذ مايراه بشأن الانحراج الشرطي وانهاء العقوبات غير مصددة المدة ، مع تمكنه من الاستعانة بلجنة متخصصة من الخبراء ومديري المؤسسات لمعاونته في عمله^(٤٤) . ومن هنا عرفت هذه التشريعات نظام قاضي التنفيذ ، وقاضي الاشراف ، وقاضي تطبيق العقوبات^(٤٥) . ولقد أخذت به ايطاليا تحت اسم القاضي المشرف وجعل له القانون الايطالي

(٤٣) الدكتور عبد العظيم وزير . المرجع السابق . ص ٢١٢ ، ٢٥٩ .
 وأنظر أيضا في امتداد مبدأ الشرعية الى اجراءات التنفيذ : الدكتور احمد فتحي سرور . الشرعية والاجراءات الجنائية . طبعة ١٩٧٧ ص ١٣٦ .
 (٤٤) انظر تقرير الدكتور سمير الجزوري عن نظام القضاء الجنائي في الدول العربية . المجلة العربية للدفاع الاجتماعي . عدد مارس ١٩٧٨ ص ١٢٧ .
 (٤٥) انظر في تفاصيل هذه النظم : الدكتور عبد العظيم وزير . المرجع السابق . ص ٣٦٠ وما بعدها ، والدكتور حسن صاقل والمرصاوي والدكتور محمد ابراهيم زيد . المرجع السابق . ص ٣٩ وما بعدها .

أشرفا على تنفيذ الجزاء الجنائي سواء أكان عقوبة أو تدبيرا واقيا ، فهو الذى يبت فى الاخراج تحت شرط وفق التصريح بتشغيل المحكوم عليه خارج السجن ، كما يملك تعديل واستبدال وانهاء التدبير الواقعى (٤٦) .

ثانيا - الوضع فى التشريع المصرى *

١٢ - الاختصاص بتنفيذ الاحكام الجنائية *

تختص النيابة العامة بالاشراف على تنفيذ الاحكام الجنائية اذ يتم التنفيذ بناء على طلبها ، وعليها أن تبادر الى تنفيذ الاحكام الواجبة التنفيذ الصادرة فى الدعوى الجنائية ، ولها أن تستعين بالقوة العسكرية اذ لزم الامر (٤٦١-١ ، ٤٦٢ اجراءات) . كما أن تنفيذ الصادرة بالمقبوبات المقيدة للحرية يتم فى السجون المعدة لذلك بمقتضى أمر يصدر من النيابة العامة على النموذج الذى يقرره وزير العدل (المادة ٤٧٨ اجراءات) .

١٤ نطاق الرقابة القضائية على التنفيذ *

أ - تنص المادة ٤٢ من قانون الاجراءات على أنه (لكل من أعضاء النيابة العامة ورؤساء ووكلاء المحاكم الابتدائية والاستئنافية زيارة السجون العامة والمركزية الموجودة فى دوائر اختصاصهم ، والتأكد من عدم وجود محبوس بصفة غير قانونية ، ولهم أن يطلعوا على دفاتر السجن وعلى أوامر القبض والحبس وأن يأخذوا صوراً منها وأن يتصلوا بأى محبوس ويسمعوا منه أى شكوى يريد أن يبيدها لهم . وعلى مدير وموظفى السجون أن يقدموا لهم كل مساعدة لحصولهم على المعلومات التى يطلبونها . كما تنص المادة ٤٣/١ من ذات القانون على أنه لكل مسجون الحق فى أن يقدم فى أى وقت لأمور السجن شكوى كتابية أو شفوية ويطلب

(٤٦١) انظر : الدكتور رمسيس بهنام . النظرية العامة للقانون الجنائى . طبعة ١٩٦٥ ج٢ ص ٣٤٦ .

منه تبليغها للنائب العامه ، وعلى المأمور قبولها وتبليغها في الحال بمعد
أثباتها في سجل يعد لذلك في السجن) •

وتتردد ذات المعنى المادة ٨٥ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في
شأن تنظيم السجون اذ تنص على أنه (للنائب العام ووكلائه في دوائر
اختصاصهم حق الدخول في جميع أماكن السجن في أى وقت للتحقق من:
١ — أن أوامر النيابة وقاضى التحقيق في القضايا التى يندب لها وقرارات
المحاكم يجرى تنفيذها على الوجه المبين فيها ٢ — أنه لا يوجد شخص
مسجون بغير وجه قانونى ٣ — عدم تشغيل مسجون لم يقضى الحكم
الصادر ضده بتشغيله فيما عدا الاحوال المبينه في القانون ٤ — عزل كل
فئة من المسجونين عن الفئة الاخرى ومعاملتهم المعاملة المقررة لفئتهم
٥ — أن السجلات المفروضة طبقا للقانون مستعملة بطريقة منتظمة • وعلى
العموم مراعاة ماتقضى به القوانين واللوائح واتخاذ مايرونه لازما بشأن
ما يقع من مخالفات • ولهم قبول شكاوى المسجونين وفحص السجلات
والاوراق القضائيه للتحقق من مطابقتها للنماذج المقررة • وعلى مدير
السجن أو مأموره أن يوافيهم بجميع ما يطلبونه من البيانات الخاصة بالمهمة
الموكول اليهم القيام بها) • كما تنص المادة ٨٦ من ذات القانون على أنه :
(لرؤساء ووكلاء محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية وقضاء التحقيق
حق الدخول في كل وقت في السجون الكائنة في دوائر اختصاص المحاكم
التي يعملون بها • ولرئيس ووكيل النقض حق الدخول في جميع السجون
وعلى ادارة السجن أن تبلغ الملاحظات التى يدونها الى المدير العام) •

وتنص المادة ٢٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة
القضائية على أنه (تتولى النيابة العامة الاشراف على للسجون وغيرهامن

الاماكن التي تنفذ فيها الا حكم الجنائي ويحيط النائب العام وزير العدل بما يبدو للنيايه العامة من ملاحظات في هذا الشأن)

بـ — والمستفاد من النصوص ملغة الذكر أن المشرع أعطى للسلطة القضائيه حق الاشراف على المؤسسات العقليه في الحدود الملائمة للاستيثاق من مطابقة التنفيذ للأوامر الصادرة به وللقواعد القانونية المقررة له . وهذه الوظيفه أقرب الى التفتيش منها الى الرقابة (٤٧) ، ويطلق عليها بعض الفقهاء (الرقابة العامة) تمييزا لها عن الرقابة الفرديه على كل محكوم عليه على حده لتوفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الواجب إصدارها أثناء التنفيذ (٤٨) .

ويمكن في ضوء ما تقدم القول بأن أعراف المشرع بسلطة القضاء في الرقابة العامة على التنفيذ لا يحد أقرارا منه لنظام قلبي التنفيذ ، فهي رقابه قاصرة على مطابقة التنفيذ لاحكام القانون ولا تتضمن الرقابه على تحقيق العقوبه لاهدافها (٤٩) .

١٥ — اتساع سلطة الادارة في التنفيذ .

أعطى المشرع للادارة سلطة واسعة في الهيئته على التنفيذ التي تحد تخويلها السلطة التقديرية في إصدار بعض القرارات ذات الطابع القضائي

(٤٧) ويرى البعض أن ما تصدره النيابة العامة من قرارات في صدد اختصاصها الإداري الموكول اليها في التفتيش على السجون هي قرارات إدارية . « انظر مقال الاستاذ عادل يونس عن رقابة محكمة القضاة الإداري على قرارات سلطات التحقيق والاعتقال » مجلة مجلس الدولة السنة ٥ ص ١٨١ .

(٤٨) الدكتور عبد العظيم وزير . المرجع السابق . ص ٤٥ ، ٤٥١ .

(٤٩) انظر الدكتور حسن صادق المرصاوي والدكتور محمد ابراهيم زيد . دور القاضي في الاشراف على تنفيذ الجزاء الجنائي . طبعة ١٩٧٠ ص ٣٥ وما بعدها .

البتحفة ، فينعدم دور السلطة القضائية أو يتضائل الى مجرد ابداء المشورة للجهة الادارية (٥٠) ، ومن ذلك :

١ - عقد الاختصاص بالافراج تحت شرط لمدير عام السجون وجعله في نطاق سلطة التقديرية (٥٢ ، ٥٣ من قانون السجون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦) ، وجعل الناء الافراج بأمر منه بناء على طلب مسيب من رئيس انشاية في الجهة التي بها المفرج عنه (المادة ٥٩-٢ من قانون السجون) وإذا كانت المادة ٦٣ من قانون السجون تعطي للمنايب العام حق النظر في الشكاوى المتعلقة بالافراج الشرطى واتخاذ مايراء كفيلا برفع أسبابها الا ان قراره لادارة السجن في شأن هذه الشكاوى غير ملزم لها وليس الا قيمة أدبية فقط (٥١) .

(٥٠) راجع في نقد الوظيفة الاستشارية للسلطة القضائية : الدكتور عبد العظيم وزير . دور القضاء في تنفيذ الجزاءات الجنائية . رسالة دكتوراه . طبعة ١٩٧٨ ص ٤٤٩ ، اذ يقيم هذا النقد - بحق - على ما يأتى :

١ - طالما ان رأى السلطة القضائية استشارى وليس هناك ما يجبر الادارة على الاخذ به فلن تكون له قيمة تذكر . فضلا عن ان وظيفة ابداء المشورة تنقلب في التطبيق العبل الى عمل روتينى ، لان القاضى حين يدرك ان مشورته ليست لها الا قيمة أدبية فقط فسوف لا يعنى كثيرا بصياغة الراى المطلوب . واذا كانت هذه الوظيفة الاستشارية لن تؤتى ثمارها في تحقيق الجزاء لهفقه فليس من المقبول استنادها للقضاء مع دوام الشكوى من قلة عدد القضاة .

٢ - اذا كان الهدف من استطلاع الادارة لرأى السلطة القضائية هو اسباغ الصفة الشرعية على القرار فيجب استكمالاً لهذه الشرعية اتخاذ القرار بواسطة القضاء ذاته . واذا كان الهدف هو الاستعانة بالخبرة القضائية فليس من المقبول ان يكون القضاء خبيراً من خبراء الادارة العقابية بل ان العكس هو الاثر الى المنطق لان القضاء هو الخير الاعلى . هذا فضلا عن ان اعضاء السلطة القضائية ليست لهم الدراية الكافية بالمعلم والفن العقابى حتى يمكنهم ابداء الراى للادارة العقابية ، ولكن الادارة بما لها من هذه الدراية يمكنها ان تقدم مشورتها الى القضاء الذى يضع الراى في اطار من الضمائل القضائية لحقوق المحكوم عليه ويضمن توجيه المعاملة العقابية نحو اهدائها .

(٥١) انظر : الدكتور محمود نجيب حسنى . شرح تقنون العقوبات . القسم العام . طبعة ١٩٧٧ نبذة ٨١٦ ص ٧٩٢ .

٢ - إعطاء وزير العدل سلطة الافراج - أو عدم الافراج - عن المجرم المعتاد المحكوم بإيداعه إحدى مؤسسات العمل ، وذلك بناء على اقتراح إدارة المؤسسه وموافقة النيابة العامة (٥٢ ، ٥٣ من قانون العقوبات) •

٣ - إعطاء وزير الداخلية أثناء تنفيذ التدبير المحكوم به على المشتبه فيه الحق في أن يقصر مدته بناء على توصية من لجنة تشكل برئاسة مدير الأمن وعضوية ممثل للنيايه العامه لا تقل درجته عن وكيل نيايه غئه ممتاز وممثل لوزارة الشؤون الاجتماعيه من شاغلى الوظائف العليا تكون مهمتها تلقى التقارير الدورية عن المحكوم عليهم لدراستها وتقديم توصياتها لوزير الداخليه (١٢ ، ١٤ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم العدل) •

وجدير بالتنويه أن الافراج تحت شرط بما يقرب عليه من تعديل في نظام تنفيذ العقوبة يعد عملا قضائيا بحتا ، كما أن كلا من الافراج عن المجرم المعتاد وتقصير مدة التدبير بالنسبة للمشتبه فيه يعتبر من الانشطة القضائية الصرغه لما ينطوى عليه من تحديد لمقدار الجزاء • ولكن القانون حين منح الجهة الادارية في هذه الاحوال - وأمثالها (٥٢) - حق اتخاذ القرار وجعله جوازيا لها جمل منه قرارا ادريا تدخل المنازعات المتعلقة به في ولاية القضاء الادارى •

(٥٢) من ذلك أيضا انهاء التدبير بمعرفة الجهة الادارية بالنسبة للمحكوم عليهم في جرائم الاعتقاد على ممارسة الفجور أو الدعارة (المادة ٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة) ، والمحكوم عليهم بالإيداع في المصحّة بالتطبيق لقانون المخدرات (المادة ٣٧/٣٤٤٣ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها) •

١٦ - التدخل القضائي في التنفيذ على الاحداث .

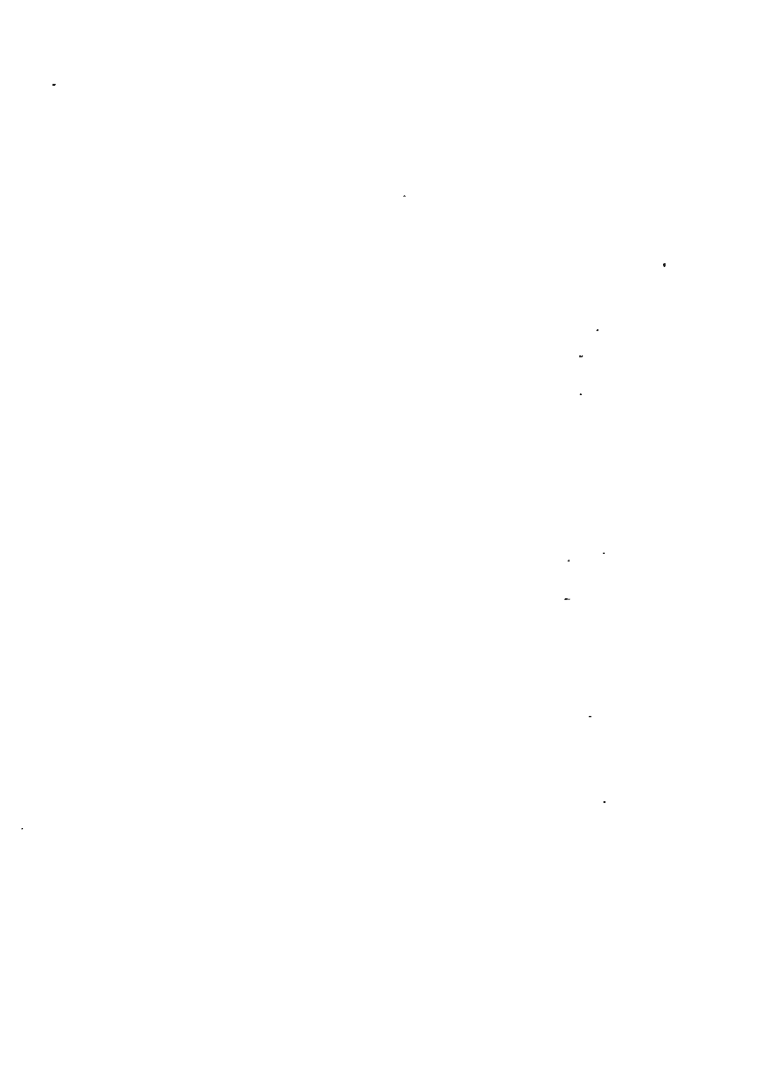
أخذت مصر بنظم قاضى التنفيذ بشأن تنفيذ الاحكام الصادرة على الاحداث ، اذ أصبح قاضى محكمة الاحداث التى يتم التنفيذ فى دائرتها هو المختص دون غيره بالفصل فى المنازعات واصدار القرارات والاوامر المتعلقة بتنفيذ الاحكام الصادرة على الحدث والاشراف والرقابة على التنفيذ كما يتولى هو أو من يندبه من خبرى المحكمة - زيارة دور الملاحظة ومراكز التدريب المهني ومؤسسات الرعاية الاجتماعية للاحداث ومعاودة التأهيل المهني والمستشفيات المتخصصة وغيرها من الجهات التى تتعاون مع محكمة الاحداث والواقعة فى دائرة اختصاصها وذلك كل ثلاثة أشهر على الاقل ، وله أطالة أو انهاء مدة التدبير المحكوم به على الحدث ، وكذا تعديل نظامه أو ابداله (المواد ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث) كما أوجبت المادة ٥٠ من قانون الاحداث إنشاء ملف للتنفيذ خاص بكل حدث على حده يضم اليه ملف الموضوع وتودع به جميع الاوراق المتعلقة بالتنفيذ وما يصدر فى شأنه من قرارات وأوامر وأحكام . وكان الامل معقودا على أن يثمر هذا النظام رقابة حقيقية من جانب القضاء على التنفيذ الجزائي فى مجال الاحداث . ولكن التطبيق العملى أثبت أن الرقابة القضائية فى هذا الصدد لم تكن لها الفاعلية الكافية فى توجيه الجزاء الى الاغراض الاجتماعية التى يستهدفها ، اذ اصطدم هذا التطبيق بعدم وجود القاضى المتفرغ لمحاكمة الاحداث والاشراف على تنفيذ الجزاءات المحكوم بها عليهم ^(٥٣) ، فلا ترال هذه المهمة تسند الى القاضى بجنب ما يسند اليه من قضايا جنائية ومحنه أخرى ، فلا يتاح له

(٥٣) بل اننا لا نعرف محكمة واحدة تمسك بملفات تنفيذ لكل حدث محكوم عليه كالبلدية بالمادة ٥٠ من قانون الاحداث المشار اليها بالمتن .

الوقت الكافى لدراسة أحوال الحدث وظروغه ومدى تأثيره بما يتم تنفيذه عليه من جزاءات ، ودراسة مايقدمه اليه الخبراء من تقارير فى هذا الصدد . هذا فضلا عن أن الاعباء التى تلقى على كاهل القاضى فى مصر لا تتيح له الفرصة لت تنمية ثقافته فى مجال العلوم المساعدة للقانون الجنائى كعلم الاجرام وعلم العقاب وعلم النفس وغيرها من العلوم الانسانية التى تؤدى دراستها الى ضمان حسن أداء وظيفة الرقابة على التنفيذ . ومن هنا تبدو الحاجة ملحة الى أعمال مبدأ تخصص القاضى ووضعه موضع التنفيذ (٥٤) . ولعل إنشاء نيابات متخصصة للاحداث يساعد على تخريج جيل من القضاة القادرين على التخصص فى مجال الاحداث بالذات ، وذلك اذا ماتم تعميم هذه النيابات على المحافظات مع العناية بالتكوين المهنى السحيح لاعضاءها بتذليل الصعوبات التى تعترضهم فى الحصول على المراجع العلمية المتخصصة ومتابعة المؤتمرات والحلقات التى تخص الاحداث وبمكثفهم بتقديم أبحاث ودراسات دوريه فى مجال عملهم تكون عنصراً رئيسياً فى تقدير كفايتهم .

(٥٤) تنص المادة ١٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على انه : « يجوز تخصص القاضى بعد مضي أربع سنوات على الاقل من تعيينه فى وظيفته . ويجب أن يتبع نظام التخصص بالنسبة الى المستشارين وبالنسبة لمن يكون من القضاة قد مضي على تعيينه ثمانى سنوات . ويصدر بالنظام الذى يتبع فى التخصص قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية على أن تراعى فيه القواعد الآتية : اولا — يكون تخصص القاضى فى فرع او أكثر من الفروع الآتية : جنائى — مدنى — تجارى — أحوال شخصية — مسائل اجتماعية (عمال) . ويجوز أن ترداد هذه الفروع بقرار من المجلس الاعلى للهيئات القضائية . ثانياً — يقرر المجلس الاعلى للهيئات القضائية الفرع الذى يتخصص فيه القاضى بعد استطلاع رغبته . ويجوز عند الضرورة نذب القاضى المتخصص من فرع الى آخر .

غير أن وزير العدل لم يصدر القرار المشار اليه حتى الآن وبالتالي لم يزل نظام التخصص كله معطلا (انظر كتيب : تشريعات السلطة القضائية . للمستشار يحيى الرفاعى . طبعة ١٩٨١ ص ٢٥) .



الباب الأول

السندات التنفيذية

١٧ — تمهيد وتقسيم :

إذا كان السند التنفيذي للجزاء الجنائي هو الحكم القضائي الصادر بالادانة ، فإن التنفيذ الجنائي يعرف سندات تنفيذية أخرى ليس موضوعها الجزاء الجنائي كأوامر التحقيق ، فهي تنصرف إلى عمل معين قابل للتنفيذ الجبري — بالطريق الجنائي — على الأشخاص أو الأموال • كما يعرف سندات تنفيذية بالجزاء الجنائي ولكنها ليست أحكاماً بالمعنى الضيق كالأوامر الجنائية التي تصدر من النيابة العامة أو القاضي الجزئي • ولقد رأيت استيضاحاً لشمول التنفيذ الجنائي كل هذه السندات أن أقسم الدراسة في هذا الباب على النحو التالي :

الفصل الأول : في التعريف بالسندات التنفيذية •

الفصل الثاني : الحكم الجنائي •

الفصل الثالث : الأوامر الجنائية •

الفصل الرابع : أوامر التحقيق •

الفصل الأول

التعريف بالسندات التنفيذية

١٨ - اتساع مدلول التنفيذ الجنائي :

إذا كان موضوع التنفيذ الجزائي هو الحكم النهائي الصادر في الدعوى الجنائية بالادانة ، ويعتبر هو الموضوع الرئيسى للتنفيذ في المواد الجنائية ، الا أن للتنفيذ الجنائي سندات تنفيذية أخرى لا تتوافر فيها الشروط الشكلية للأحكام ولكنها تعد في جوهرها أحكاما حقيقية غاصلة في نزاع مطروح على جهة أختصها القانون بالفصل فيه . وهذه السندات هي الأوامر الجنائية وأوامر التحقيق ، فهي قرارات قضائية تجرى في التنفيذ مجرى الأحكام ، ويجوز الاستشكال في تنفيذها ، ولئن أختصها المشرع في بعض الأحوال بقواعد خاصة بالتنفيذ وبالأشكال فيه^(١) . لا يقدح في ذلك ما قد يستفاد من نصوص المواد من ٥٢٤ - ٥٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية من قصر الاشكال في التنفيذ على الأحكام ، ذلك ان الحكم بمعناه الواسع المقصود في هذه المواد هو كل قرار يصدر من جهة قضائية غاصلا في منازعة معينة ، سواء كان ذلك خلال الخصومة الجنائية أو لوضع حد لها^(٢) ، غير أنه لا يتمتع بالحجية الا اذا كان غاصلا في موضوع الدعوى الجنائية ذاتها ومن شأنه انهاء الرابطة الاجرائية ،

(١) انظر أيضا : الدكتور مامون سلامة . قانون الإجراءات الجنائية معلقا عليه بانقضاء أحكام النقض . طبعة ١٩٨٠ ص ١٢٩٤ اذ يقول «ان التنفيذ وأشكاله لا يرتبط على الأحكام وإنما أيضا على كل قرار قضائي واجب النفاذ في أراضى الجمهورية . »

(٢) انظر : الدكتور احمد فتحي سرور . الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية . ج ١ ، ٢ طبعة ١٩٨٠ ص ١٠٣٩ .

وهناك يسمى حكما بالمعنى الضيق ويستوى أن يكون القرار صادرا من محكمة ينص على تشكيلها قانون الاجراءات الجنائية أو غيره من القوانين المكمل، أو أن يكون صادرا من سلطة التحقيق — أو غيرها من الجهات — بوصفها سلطة حكم أناط بها المشرع الفصل في نزاع معين ، فالمشرع حر في اضافة سلطة الحكم على أية هيئة بصرف النظر عن نشاطها الاصلى^(٣) .

١٩ - التنفيذ الاصلى :

التنفيذ الاصلى — أو الرئيسى — هو ذلك الذى ينصب على عقوبة أو تدبير احترازى ، ويستند الى الحكم أو القرار الصادر بصفة انتهائية في الدعوى الجنائية .

وسند التنفيذ الاصلى بالنسبة لمقوبة لا يكون الا حكما بالادانة أو أمرا جنائيا يحد بمثابة الحكم^(٤) وهذا ما أكدته المادة ٦٦ من الدستور فيما نصت عليه من أنه «لايجوز توقيع العقوبات المقررة بالقانون لاية جريمة الا بمقتضى حكم صادر من محكمة مختصة بذلك» .

أما سند التنفيذ الاصلى بالنسبة للتدابير فقد يكون حكما بالادانة أو بإبراء أو قرار بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية . مثال ذلك ما تقضى به المادة ٣٤٢ من قانون الاجراءات الجنائية من أنه « إذا صدر أمر بأن لا وجه لاقامة الدعوى أو حكم ببراءة المتهم ، وكان ذلك بسبب عاهة في عقله تأمر الجهة التى أصدرت الامر أو الحكم اذا كانت الواقعة

(٣) انظر : الدكتور ادوار غالى الذهبى . حجية الحكم الجنائى امام القضاء المدنى . رسالة دكتوراه . طبعة ١٩٦٠ من ١٠٧ .

(٤) انظر : الدكتور يسر انور على والدكتور آمال عثمان علم الاجرام وعلم العقاب طبعة ١٩٧٠ من ٢٩٨ ، ٢٩٩ .

جناية أو جنحة عقوبتها الحبس بهجز المتهم في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية الى أن تأمر الجهة التي أصدرت الامر أو الحكم بالافراج عنه ، وذلك بعد الاطلاع على تقرير مدير المحل وسماع أقوال النيابة العامة واجراء ما تراه لازما للتثبت من أن المتهم قد عاد الى رشده » .

٢٠ — التنفيذ المؤقت :

الاصل أن التنفيذ في المواد الجنائية لا يصح الا اذا أصبح الحكم نهائيا (المادة ٤٦٠ اجراءات) . والحكم النهائي هو ذلك الذي لا يقبل الطعن بطرق الطعن العادية — المعارضة والاستئناف^(٥) — ويطلق عليه الفقهاء سند التنفيذ النهائي غير أن ثمة استثناءات ترد على هذا الاصل ، فائشروع قد يجيز أو يوجب تنفيذ الحكم الابتدائي قبل صيرورته نهائيا (مثال المادة ٤٦٣ اجراءات) ويعتبر هذا التنفيذ تنفيذا مؤقتا لان ماله يتحدد بالحكم النهائي في الدعوى فالحكم الابتدائي كسند للتنفيذ المؤقت قد يلغى من محكمة الطعن ويقضى بالبراءة ، وقد يعدل تعديلا يمس نوع العقوبة أو مقدارها ، وقد يتحول الى سند تنفيذي شرطي بالقضاء بوقف تنفيذ العقوبة (المادة ٥٥ من قانون العقوبات) .

ولقد قيل في تبرير التنفيذ المؤقت لعقوبة الحبس انه ولئن كان لا يتفق ونظام الطعن في الحكم لاحتمال القضاء بالبراءة في الاستئناف الا أنه لا يتناهر مع نظام الحبس الاحتياطي ، وما دام أن هذا النظام الاخير مسلم به فان الظلم الذي ينشأ عن حبس احتياطي يعقبه أمر بأن

(٥) ولا يشترط لسلامة التنفيذ ان يكون الحكم بانأى غير قابل للطعن بأى طريق — فالطعن بالنقض أو بالتماس اعادة النظر — كما سيجيء في حينه — ليس من شأنهما إيقاف تنفيذ الحكم الا اذا كان صادرا بالاعداد (٤٤٨ ، ٤٦٩ اجراءات جنائية) .

لا وجه لاقامة الدعوى أو حكم بالبراءة يماثل الظلم الناشئ عن تنفيذ حكم ابتدائى يلغى فيما بعد من الاستئناف . ويمكن القول بأن التنفيذ المؤقت لحكم ابتدائى بالحبس هو اما استمرار للحبس الاحتياطى السابق على الحكم وقد أصبح ألزم بعد الحكم ، أو هو بمثابة أمر جديد بهذا الحبس بعد أن تقوت التهمة بصدور الحكم ، وربما كان الاصح أن يسمى حبسا احتياطيا^(٦) .

٢١ — سند التنفيذ البسيط وسند التنفيذ المركب :

سند التنفيذ البسيط هو الحكم المنفرد ، ومثاله الحكم الصادر من محكمة أول درجة الذى لا يقبل الطعن بأي طريق أو لم يطعن عليه بالطرق المقررة .

أما سند التنفيذ المركب فهو الذى يتكون من أكثر من حكم أو قرار قضائى ، ومثاله الحكم الذى وقع فيه خطأ مادى أو غموض اذ يكون قرار التفسير أو التصحيح مع الحكم سندا مركبا^(٧) ، وكذلك الحكم المطعون فيه غانه يكون مع الحكم الفاصل فى الطعن سندا تنفيذيا مركبا^(٨) .

(٦) الاستاذ على زكى العربى . المبادئ الاساسية للاجراءات الجنائية ج٢ طبعه ١٩٥٢ ص ١٦٨ نبذة ٣٣٦ .

(٧) أنظر : الدكتور محمد حسنى عبد الطيف . النظرية العامة لاشكالات التنفيذ فى الاحكام الجنائية . الطبعة الاولى . ص ١٦٨ .

(٨) أنظر : الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف . الموضع السابق .

الفصل الثانى

الحكم الجنائى

٢٢ - تقسيم •

سبق أن أوضحنا أن الحكم الجنائى الصادر فى الدعوى الجنائية بالجزاء هو الموضوع الرئيسى للتنفيذ الجنائى • وتعالج فى هذا الفصل أهم مشكلات الحكم المتعلقة بقوته التنفيذية ، وهى تدور بين بطلانه وانعدامه ووقفه وسنعرض لهذه المشكلات على مبحثين •

المبحث الاول - الحكم الجنائى بين البطلان والانعدام •

المبحث الثانى - الحكم الجنائى الموقوف •

المبحث الاول - الحكم الجنائى بين البطلان والانعدام •

٢٣ - البطلان وأثره على قوة السند التنفيذى •

قد يصدر الحكم الجنائى مشوباً بعيب اجرائى يبطله (٩) ، مما يثور معه البحث حول أثر البطلان على القوة التنفيذية للحكم أى على مدى صلاحيته كسند للتنفيذ • ولما كان الاصل فى البطلان أنه لا يرتب آثاره الا اذا تقرر بحكم - باعتبار أن النظام القانونى الذى يحكم المجتمع الحديث يقضى بالآ يئال الفرد حقه بغير وساطة القضاء - (١٠) فان الحكم الباطل

(٩) ومن أمثلة البطلان : خلو الحكم من تاريخ صدوره ، عدم اشارة حكم الادانة الى نص القانون الذى تضى بموجبيه ، واشتراك القاضى فى الحكم فى الطعن على الحكم الصادر منه ، خلو المنطوق من صدوره بالاجماع فى الحالات الواجب فيها ذلك ، اشتراك غير القضاء الذين سمعوا المرافعة فى المداولة ، ومخالفة قواعد الاختصاص •

(١٠) الدكتور أحمد فتحى سرور . الشرعية والاجراءات الجنائية . طبعة

١٩٧٧ ص ٢٤٤ نبذة ١٣٧ •

يظل منتجا لاثارة متمتعاً بقوة التنفيذ الى أن يقضى ببطلانه أو بإلغائه .
فالبيان أذن لا يؤثر على قوة الحكم كسند صالح للتنفيذ ، وهو سواء كان
نهائياً أو ابتدائياً مشمولاً بالنفاذ لا يجوز الدفع ببطلانه لدى التنفيذ ،
ولا يجوز لمحكمة الاشكال أن تقضى بوقف تنفيذه لجرد أنه باطل (١١) ،
فالتحدى بالبطلان والتمسك به لا يكون الا أمام محكمة الطعن (١٢) . أما اذا
حاز الحكم قوة الشيء المقضى بمسيرورته باتا فإنه يصحح أى بطلان يكون
قد شابته حتى ولو كان بطلانا مطلقا ولا يكون هناك أى سبيل لتعطيل
مفعوله (١٣) ، فالصفة الباتة تطهره من عيوبه وتمحنه قوة ترقى به في نظر
القانون الى مرتبة الحكم الصحيح (١٤) ، فينتج أثره القانونى وتنتهى
به اندعوى الجنائية (١٥) .

٢٤ - التفرقة بين البطلان والانعدام : معيارها وأهميتها .

بزغت فكرة الانعدام ابتداء في القانون المدنى ، ثم امتدت الى مختلف
فروع القانون . ولم يكتب لها الذبوع في نطاق قانون الاجراءات الجنائية
الى أن أعتدتها محكمة النقض الايطالية في يونيه ١٩٥٠ بإقراراً للتفرقة
بين الحكم الباطل والحكم المنعدم ، كما أخذ بها جانب من الفقه الالماني (١٦)

(١١) راجع ماسياتى من نيذة ٢٤٧ .

(١٢) راجع المادة ١/٤١٩ اجراءات ، والمادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧
لسنة ١٩٥٩ المعدل بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(١٣) انظر : الدكتور رمسيس بهنام . الاجراءات الجنائية تلخيصاً
وتحليلاً . طبعة ١٩٧٧ ج١ ص ٦٩ ، الدكتور محمود مصطفى شرح قانون
الاجراءات الجنائية . طبعة ١٩٦٤ ص ٣٧ ، الدكتور مأمون سلامة . المرجع
السابق . ص ١٢٥٢ .

(١٤) انظر : الدكتور الدوار غالى الذهبى . اعادة النظر في الاحكام
الجنائية . طبعة ١٩٧٠ ص ١١٠ .

(١٥) نقض ١٩٧٠/٦/٢٣ ص ٢٦ ص ٥٦٣ طعن ٤٣ لسنة ٤ ق .

(١٦) الدكتور احمد فتحي سرور . المرجع السابق . ص ٢٥٣ .

أما في مصر فلم ينص المشرع في قانون الاجراءات الجنائية على الانعدام وإنما استخلصه الفقهاء من النظام الاجرائي كوحدة متكاملة ^(١٧) وأقرته محكمة النقض في العديد من أحكامها ^(١٨) .

وانعدام الحكم يعنى عدم وجوده ، وهو يتحقق متى فقد الحكم أحد المقومات أو الاركان الاساسيه اللازمة لقيامه ووجوده . وهو في هذا يختلف عن البطلان الذى يتحقق بفقدان الحكم شرطا من شروط صحته . فمظهر عدم الوجود هو الانعدام ، وجزاء عدم الصحة هو البطلان ^(١٩) . وتبرز أهمية التفرقة بين الحكم الباطل والحكم المعدم فيما يأتى .

١ — أن بطلان الحكم لا بد من أن يتقرر بحكم ، أما الحكم المعدم فليس بحاجة الى قضاء باعدامه . ٢ — أن الحكم الباطل يمكن تصحيحه ويجوز قوة الشيء المقضى بصيرورته باتا ، أما الحكم المعدم فلا يقبل التصحيح ولايجوز أية حجية حتى ولو صار باتا .

٣ — أن أسباب البطلان يحددها المشرع أما الانعدام فليس بحاجة الى تنظيم قانوني بحسبانه أمرا منطقيا .

٤ — أن التمسك بالبطلان لا يكون الا بالاطمن على الحكم ، حين أن التمسك

(١٧) ومن انصار فكرة الانعدام : الدكتور أحمد فتحي سرور . الموضوع السابق ، الدكتور مأمون سلامة . المرجع السابق . ص ٩٩٦ ، بيدان البعض يستبعد فكرة الانعدام تماما بدعوى أن القانون لم ينظم سوى البطلان ، وأن فكرة الانعدام غير مفيدة لان النتائج التي يترتبها انصارها عليها بعضها محل شك وبعضها الآخر يمكن أن يترتب على فكرة البطلان « من ذلك : الدكتور فتحي والى . الوسيط في قانون القضاء المعنى . طبعة ١٩٨٠ ص ٤٦٤ ، وانظر في الرد على هذه الانتقادات : الدكتور أحمد فتحي سرور . المرجع السابق . ص ٢٥٩ .

(١٨) مثال : نقض ١٩٤٥/١/٦٥ مجموعة القواعد القانونية ج١ رقم ٤٦١ ص ٦٠٥ ، نقض ١٩٥٦/٥/٢١ مجموعة القواعد القانونية . ج٧ رقم ١٦٣ ص ١٥٧ ، نقض ١٩٦٠/٤/٢٦ ص ١٢ رقم ٧٧ ص ٣٨٠ .
(١٩) الدكتور أحمد فتحي سرور . المرجع السابق . ص ٢٥٣ .

بالانعدام كما يكون بالطعن على الحكم يكون بدعوى البطلان الاصيله أو بدعوى الاشكال في التنفيذ •

والانعدام أما يكون ماديا بعدم صدور الحكم فعلا ، وأما أن يكون قانونيا. بصدور الحكم في خصومة لم تتمتع قانوناً • غير أن ثمة حالات تدق فيها التفرقة بين الباطل والمنعدم نعرض لها تفصيلا فيما يلي •

٢٥ — تطبيقات عليه للحكم المعدوم •

□ يكون الحكم منعما اذا صدر من شخص ليست له ولاية القضاء، كما اذا أصدره قاض بعد احالته الى المعاش أو بعد قبول استقالته أو قبل حلفه لليمين القانونية عند تعيينه • أما عدم صحة تشكيل المحكمة فليس سببا لانعدام الحكم (٢٠) ، فصدور الحكم من قاضيين بدلا من ثلاثة أو صدره دون حضور ممثل النيابة العامة ليس من أسباب الانعدام وإنما من أسباب البطلان • وآية ذلك أنه يجب لوجود الحكم قانونا أن يكون من أصدره متمتعا بالصفة القضائية ، أما التكوين العددي للهيئة التي أصدرته فهو لا يمس صفتها القضائية وإنما يمس صلاحيتها للفصل في الدعوى ، ومن ثم فانه من شروط الصحة لا الوجود (٢١) • هذا فضلا عن أن المشرع اعتبر عدم مراعاة أحكام القانون المتعلقة بتشكيل المحكمة أو باختصاصها للولائي أو النوعي من أسباب البطلان المتعلق بالنظام العام (المادة ٣٣٣

(٢٠) نقض ١٩٦٠/٤/٢٦ من ١١ رقم ٧٧ من ٢٨٠ •
(٢١) انظر • الدكتور احمد فتحى سرور • الشرعية والاجراءات الجنائية ١٩٧٧ ص ٢٥٦ ، وراجع نقض ١٩٧٢/٦/١٢ من ٢٣ ص ٩١٤ طعن ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق • وفيه قضى بأن الحكم الصادر من قاضى غير صالح لنظر الدعوى — لسبق مباشرته عملا يجعل له رايها فيها — هو حكم باطل بطلانا متصلا بالنظام العام •

اجراءات (٣٣) .

واذا كان للشخص ولاية القضاء الجنائي في احوال محددة غفقى في الدعوى الجنائية في غير تلك الاحوال ، فالراجع أن حكمة يكون باطلا وليس معدوما شأنه شأن الحكم المشوب بالخطأ في تشكيل المحكمة . وعلى ذلك فان الحكم الصادر من المحكمة الجنائية العسكرية في جريمة من اختصاص القضاء الجنائي العادى يكون باطلا وليس منعدا (٣٣) . ولقد قضت محكمة النقض بأن مخالفة قواعد الاختصاص في المواد الجنائية لا يترتب عليه الا بطلان الحكم الصادر من محكمة غير مختصة وليس من شأنه أن يجعل الحكم منعدا لان اختصاص المحكمة بالفصل في الدعوى الجنائية شرط لصحة الحكم لا لوجوده قانونا (٣٤) .

* يكون الحكم معدوما اذا صدر في دعوى لم ترفعها النيابة العامة في غير الحالات التي يجوز فيها للأفراد تحريك الدعوى العمومية بالطريق المباشر . فالحكم يقع معدوما اذا كانت الدعوى الجنائية التي فصل فيها قد رفعت مباشرة من المدعى بالحق المدني في واقعة يعتبرها القانون جنائية .

(٢٢) قارن : الاستاذ أحمد عبد الظاهر الطيب رئيس النيابة العامة . في مؤلفه عن اشكالات التنفيذ في المواد الجنائية . الطبعة الاولى ص ١٢٥ ، الاستاذ محمد كمال عبد العزيز . تقنين المرافعات في ضوء القضاء والفقہ . الطبعة الثانية ص ٣٥٨ ، المستشارين محمد على راتب ، محمد نصر الدين كابل ومحمد فاروق راتب . قضاء الامور المستعجلة . الطبعة السادسة . ج٢ ص ٩٢٢ هامش ١١٤ ، اذ يتجهون جميعا الى اعتبار الحكم الصادر من قاضيين بدلا من ثلاثة معدوما ، على سند من أنه يتعين صدور الحكم من العدد الذي حدده القانون لان عدم اكتمال العدد معناه عدم اكتمال المنصر القضائي كما هو محدد قانونا وهو يختلف به ركن القاضي كركن من الاركان الاساسية في الحكم . (٢٣) الدكتور مامون سلامة . المرجع السابق . ص ٩٩٨ . (٢٤) نقض ١٩٨١/٣/٤ طعن ٢١٧٩ لسنة ٥٠ ق . مجلة القضاة العدد الاول لسنة ١٩٨١ ص ٣٧٧ .

أما إذا أقيمت الدعوى من النيابة العامة ولكن باجراء معيب كما لو رغت من عضو لا يملك رغبها على خلاف أحكام المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية فإن هذا لا يعدم الحكم ولكنه يبطله^(٢٥) ولقد قضت محكمة النقض بأن الدعوى الجنائية اذا كلنت قد أقيمت على المتهم من لا يملك رغبها قانونا وعلى خلاف ماتقضى به المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية فإن اتصال المحكمة فى هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هى غطت كان حكمها وما بنى عليه من اجراءات معدوم الاثر ولا تملك المحكمة الاستثنائية عند رفع الامر اليها أن تتصدى لموضوع الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موضوع دونها وهو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصاله بالمحكمة الواقعة وبهذه المثابة يجوز أثارته لاول مرة أمام محكمة النقض الا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم المطعون فيه أو تكون عناصر الحكم مؤدية الى قبوله بغير حاجة الى اجراء تحقيق موضوعى لان هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض^(٢٦) . وقد يتصور البعض أن محكمة النقض بهذا تعتبر الحكم منعدما فى هذه الحالة ، ولكن الواضح من عبارات حكم النقض أنه يتحدث عن بطلان متعلق بالنظام العام فهو لم يقل بانعدام الحكم وإنما بانعدام أثره يؤكد ذلك ما استقر عليه قضاء النقض من ناحية أخرى من أنه عند اللطعن على هذا الحكم لا تملك المحكمة الاستثنائية أن تتصدى لموضوع الدعوى وتفصل فيه بل يتعين أن يقتصر حكمها . على نقضاء بطلان الحكم المستأنف وبعدم قبول الدعوى^(٢٧) .

(٢٥) من هذا الراى ايضا : الاستاذ احمد عبد الظاهر الطيب . المرجع السابق . ص ١٢٧ .

(٢٦) نقض ١٩٧٧/٢/٦ سر ٢٨ ص ١٨٤ رقم ٤٠ .
(٢٧) نقض ١٩٧٣/١/٧ ص ٢٤ طعن ٣٦ لسنة ٤٢ ق .

✽ يعد منعدا الحكم الذي يصدر على متهم لا تجوز محاكمته أمام القضاء الوطني ، أو على منهم متوفى حتى ولو كانت الدعوى قد رفعت صحيحة ونشأت الرابطة الاجرائية صحيحة ثم انقضت هذه الرابطة بوفاة المتهم أثناء المحاكمة (٢٨) كما أن الحكم بسقوط الدعوى لوفاة المتهم يعتبر معدوما اذا تبين أن المتهم لازال حيا (٢٩) . ويعتبر معدوما أيضا الحكم الصادر على شخص غير المتهم الحقيقي ولو كان مشابها له في الاسم ، كما اذا رفعت الدعوى خطأ على محرر محضر ضبط الواقعة وصدر الحكم عليه دون تصحيح لاسم المتهم (٣٠) .

✽ ويعتبر معدوما الحكم الصادر بطريق الغش والتدليس ، اذ قضت محكمة النقض بأن مثل هذا الحكم لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه ولا يمنع من إعادة نظر الدعوى الجنائية (٣١) .

✽ ويتجه رأى في الفقه الى القول بأن الحكم يكون معدوما اذا لم يسبقه اخطار أو تكليف للمتهم بالحضور للمحاكمة ، وكذا اذا بنى على واقعة نتجت عن جريمة معاقب عليها قانونا كالحكم القائم على اعتراف ناتج من جريمة تعذيب (المادة ١٣٦ عقوبات) ، والحكم المبني على ضبط ناتج من جريمة انتهاك حرمة مسكن (المادة ١٢٨ عقوبات) ، والحكم الذي يرتكب القاضي جريمة باصداره (المادة ١٢١ عقوبات) (٣٢) .

(٢٨) انظر : الدكتور مامون سلامة . المرجع السابق . ص ١٩٩ ، وقرن نقض ١٩٥٦/٤/١٩ من ٧ رقم ٧٢ .
(٢٩) نقض ١٩٤٥/١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج٦ ص ٦٠٥ رقم ٤٦١ .

(٣٠) راجع الطبعة الاولى من هذا المؤلف ١٩٨١ ص ١٥ .
(٣١) انظر نقض ١٩٣٠/٦/١٩ مجموعة القواعد ج٢ رقم ٥٩ ص ٥٠ .
(٣٢) انظر : الدكتور رمسيس بهنام . الاجراءات الجنائية تافصيلا وتحليلا طبعة ١٩٧٧ ج١ ص ٩٥ وما بعدها .

✽ ويضيف جانب من الفقه الى حالات الانعدام الحكم غير المكتوب باعتبار أن الكتابة في العمل الاجرائي تمثل السند الدال على حدوثه ، وهي أيضا التي تمكن من التحقق من مدى موافقة ذلك العمل للقانون من عدمه ، بالإضافة الى أن عدم ثبوت العمل الاجرائي كتابة يؤدي الى اغتراف عدم مباشرته (٣٣) . ولكن هذا الرأي محل نظر لان المشرع جعل الحكم موجودا بمجرد النطق به ، أما الكتابة فهي ليست ركنا في الحكم وإنما هي وسيلة لاثبات وجوده ، وهذا ما أشارت اليه المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية (٣٤) .

✽ أثارت مسألة خلو الحكم من توقيع القاضي الذي أصدره خلافا في الفقه ، فأتجه رأي الى القول بأن الحكم في هذه الحالة يكون منعذما ، باعتبار أن التوقيع على السند المثبت للعمل الاجرائي شكل ضروري للتحقق من صفة من أصدره ووظيفته ، ومن ثم كان متعينا مراعاته في جميع الاعمال الاجرائية الثابتة بالكتابة ، ولا يستعاض عن التوقيع بتحرير السند المثبت للاجراء بخط من باشره (٣٥) . وهذا الرأي محل نظر للأسباب الآتية :

(١) أن الحكم يولد بمجرد النطق به — فهو موجود منذ هذه اللحظة — وما كتابته والتوقيع عليه الا شهادة بميلاده ووجوده ولا يؤدي

(٣٣) انظر : الانتاخذ أحمد عبد الظاهر الطيب . اشكالات التنفيذ في المواد الجنائية . الطبعة الاولى . ص ١٢٩ .

(٣٤) انظر : الدكتور ادوار غالى الدهبي . اعادة النظر في الاحكام الجنائية . طبعة ١٩٧٠ ص ١١١ هلمش ١ .

(٣٥) انظر في عرض هذا الاتجاه : الدكتور أحمد فتحي سرور . نظرية البطالين في قانون الاجراءات الجنائية . رسالة دكتوراه . ص ١٦٩ .

تخلّفها الى فقدان الحكم أحد أركانه وانما الى فقدان الدليل على صدوره . فالتوقيع لا يعدو أن يكون اقرارا من القاضى بأنه هو الذى أصدر الحكم .

(ب) ان قانون الاجراءات الجنائية يفرق بين اصدار الحكم وبين تسببيه . ولذا فانه يجوز تنفيذ مضمون الحكم وفقا لمنطوقه الثابت بمحضر الجلسة دون انتظار أو تريض أو تربص لتسبيب ورقة الحكم الذى أجاز المشرع تراخيه بعض الوقت وفقا للمادة ٣١٢ من القانون المذكور . ويدهى أن تنفيذ الحكم لا يكون الا من بعد اقرار بقيامه ووجوده وكيونته (٣٦) .

(ج) ان الشارع اذ نص على البطلان فى المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية جزاء على عدم ايداع الحكم فى ميعاد الثلاثين يوما أو ايداعه خلالها غير موقع عليه أو ايداعه موقعا عليه بعد هذا الميقات ، . انما ساوى بين عدم التوقيع على الحكم وبين تجاوز الاجل لايداعه ، وجعل العوار الذى يشوب الحكم بسبب أيهما صنو للآخر (٣٧) .

ومن هنا اتجه الرأى الراجح — فى تقديرى — الى أن الحكم الخالى من توقيع قاضيه هو حكم باطل لا منعدم (٣٨) .

أما عن موقف محكمة النقض ازاء خلو الحكم من توقيع قاضيه ، فقد قضت بأن « مجرد عدم توقيع القاضى على محضر الجلسة وان كان لا يترتب عليه البطلان الا أن توقيعه على ورقة الحكم الذى أصدره يعد

(٣٦) الاستاذ المستشار سمير ناجى فى مقاله عن « الجزاء على خلو الحكم من توقيع قاضيه » مجلة القضاة العدد ٧ يونيو ١٩٧٣ ص ١١١ .
(٣٧) المستشار سمير ناجى . المصدر السابق . ص ١١٢ .
(٣٨) من هذا الرأى : المستشار أبو بكر الديب . محاضرات فى اشكالات التنفيذ . معهد تدريب القضاة . القاهرة . يونيه ١٩٧١ ص ٢٠ ، المستشار سمير ناجى . المقال السابق . ص ١١٤ .

شرطا لقيامه ، فإذا تخلف هذا التوقيع فإن الحكم يعتبر معدوما ، وإذا كانت ورقة الحكم هي الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها فإن بطلانها يستتبع حتما بطلان الحكم ذاته ، وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من توقيع رئيس المحكمة الذي أصدره فإنه يكون باطلا^(٣٩) ، كما قضت بأن « خلو الحكم الابتدائي من توقيع القاضي الذي أصدره يجعله في حكم المردود وتعتبر ورقته بالنسبة لما تضمنته من بيانات وأسباب لا وجود لها قانونا . وإذا أيد الحكم الاستثنائي — المطعون فيه — الحكم الابتدائي لأسبابه فإنه يعتبر وكأنه خال من الأسباب^(٤٠) » . كما قضت أيضا بأن « الحكم الاستثنائي المؤيد للحكم الابتدائي — الذي جاء غفلا من توقيع القاضي — لأسبابه يعد حكما باطلا لقيامه على أسباب لا وجود لها قانونا^(٤١) » .

والموضح من استقراء هذه الأحكام وغيرها من أحكام محكمة النقض أنها ولئن استعملت عبارات « أن الحكم يعتبر معدوما » أو « أن ورقة الحكم تعتبر ولا وجود لها قانونا » إلا أنها لم تقصد إلى تكيف الموار الذي أصاب الحكم بأنه انعدام ، فهي لم تقرر بانعدامه وإنما أفصحت عن أنه « في حكم المردود » ، فضلا عن أنها قضت ببطلان الحكم الاستثنائي المؤيد له ولو كانت قد قصدت إيقاع الانعدام حقيقة لو صحت ذلك الحكم الاستثنائي بالانعدام هو أيضا باعتبار أن ما بنى على الباطل فهو باطل وما بنى على المردود فهو معدوم^(٤٢) . يضاف إلى ذلك أن محكمة النقض في حكمها الصادر في ١٩٦٨/٦/٣ — السابق الإشارة إليه توا — استعملت

(٣٩) نقض ١٩٦٨/٦/٣ من ١٩ من ٦٥٢ طعن ٦٥٦ لسنة ١٣٨ ق .

(٤٠) نقض ١٩٧٨/١٠/٢٩ من ٢٩ من ٧٤٤ طعن ٥٥١ لسنة ٤٨ ق ،

نقض ١٩٧٠/١٢/١٣ من ٢١ من ١٢١٠ طعن رقم ١٥١ لسنة ٤٠ ق .

(٤١) نقض ١٩٣٧/١/٤ طعن ٢٢٢ لسنة ٧ ق . مجموعة القواعد

القانونية في ٢٥ ملجا ج١ من ٥٠٦ ق ٦٣ .

(٤٢) المستشار سمير ناجي . المرجع السابق . ص ١١٣ .

عبارة « ان الحكم وقد خلا من توقيع رئيس المحكمة الذى أصدره فإنه يكون باطلا » بما ينبىء عن أن محكمة النقض ترى أن جزاء هذا العوار هو البطلان ، ولكنها تستعمل البطلان والانعدام كمترادفين . يؤكد ذلك ما قضت به من أن بقاء الحكم حتى نظر الطعن بالنقض خاليا من التوقيع — رغم مضي فترة الثلاثين يوما التى استوجب القانون توقيع الحكم قبل انقضائها — يجعل منه حكما باطلا^(٤٣) ، فهى بهذا تجعل الجزاء دائما البطلان مهما طال الاجل على تخلف التوقيع ، وهى فكرة منطقية لان القول بالانعدام — عند تخلف التوقيع — يستلزم وضع حيز زمنى للبطلان ينقلب بعده الى الانعدام وهو ما يتعارض مع فكرة الانعدام ذاتها فضلا عن أن هذا التقيد الزمنى سيكون تحكما ولا ضابط له . مما يؤكد أيضا أن محكمة النقض تتجه الى اعتبار الحكم الخالى من توقيع القاضى باطلا وليس منعما ما قضت به من أنه « لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى باعادة القضية الى محكمة أول درجة للفصل فيها من جديد استنادا الى خلو الحكم المتأنف من توقيع القاضى ومن بيان الهيئة التى أصدرته ، وكانت محكمة أول درجة قد سبق لها الفصل فى الدعوى واستنفدت ولايتها بنظرها بالحكم الذى أصدرته بادانة المتهم ، فإنه كان يتعين على المحكمة الاستثنائية أن تنظر الدعوى وتحكم فى موضوعها »^(٤٤) .

✽ ومن حالات انعدام الحكم خلوه من المنطوق ، اما لان القاضى لم ينطق به فعلا ولم يدون عنه شيء بمحضر الجلسة ، واما لانه نطق به غامضا غير محدد على نحو لا يمكن استخلاصه من الاسباب ولا يجدى معه

(٤٣) نقض ١٩٧٩/١٠/٢٢ من ٣٠ من ٧٧٢ طعن ٧٦١ لسنة ٤٩ ق ،
نقض ١٩٧٠/٢/١ من ٢١ من ٣١٦ طعن ١٨٢١ لسنة ٣٩ ق .
(٤٤) نقض ١٩٧٣/١٢/١٣ من ٢٤ من ٩٩٦ طعن ٧٤١ لسنة ٤٣ ق .

الرجوع الى المحكمة التى أصدرته لتفسيره . ومثاله الحكم الصادر بالادانة دون تحديد لعقوبة ما . وآية ذلك أن المنطوق هو الغاية من الحكم والنتيجة التى تستخلص منه وبدونه لا تقوم للحكم قائمة^(٤٥) ، ومن ثم فإن خلو الحكم من المنطوق — بهذا المعنى — يعدمه انعداماً مادياً^(٤٦) . أما اذا كان الحكم خالياً من الاسباب^(٤٧) أو جاءت أسبابه مناقضة للمنطوق فإنه يكون باطلاً .

✽ اذا كان الحكم مزوراً على القاضى وثبت ذلك بحكم قضائى نهائى ، فإنه يكون معدوماً انعداماً مادياً لان الحكم فى الدعوى الجنائية لا يكون فى الواقع قد صدر بالفعل^(٤٨) .

✽ اختلف الفقهاء حول الحكم الذى يصدر بعقوبة لا يعرغها القانون الوطنى . والراجح فى تقديرى أن هذا الحكم لا يعتبر معدوماً طالما توافقت له مقومات وجوده وكان صادراً فى دعوى جنائية انعقدت الخصومة فيها وفقاً للقانون ، بل يضمن حكماً نافذاً لقوته التنفيذية لاستحالة تنفيذ العقوبة المقضى بها استحالة قانونية وفعلية ، فسلطة التنفيذ لا تلتزم الا بتنفيذ الجزاءات المنصوص عليها فى القانون وبالطرق المقررة فيه^(٤٩) .

✽ ويرى البعض انعدام الحكم الذى يصدره القاضى وهو معدوم الازادة كما لو كان واقعاً تحت تأثير الاكراه أو التنويم أو السكر التام ،

(٤٥) نقض ١٩٦٦/١١/١٠ من ٢٠ من ١٢٣٤ طعن ١٠٠ لسنة ٣٩ ق .

(٤٦) راجع على سبيل الاستئناس : الاستاذ احمد عبد الظاهر الطيب .

المرجع السابق . من ١٣١ .

(٤٧) نقض ١٩٧٦/١/١٢ من ٢٧ من ٦٣ طعن ١٥٢٥ لسنة ٤٥ ق .

(٤٨) راجع الطبعة الاولى من هذا المؤلف ١٩٨١ من ١٦ .

(٤٩) من هذا الراى : الدكتور احمد فتحى سرور . الشرعية والاجراءات

الجنائية ١٩٧٧ من ٢٥٦ .

وكما لو أنعدم تمييزه للجنون . وذلك باعتبار أن الحكم هو إعلان عن ارادة القاضي أو عن الارادة القضائية للدولة وهو ما يستلزم أن تتوافر في القاضي القدرة الكاملة على التمييز والاختيار^(٥٠) .

٢٦ — الانعدام الجزئي :

قد يلحق الانعدام الحكم كله ، وقد يلحق جزءا منه فقط ، فلا ينصرف الانعدام ولا يرتب آثاره الا بالنسبة لهذا الجزء فقط . مثال ذلك الحكم الصادر على مجموعة من المتهمين اذ يصح أن يكون الحكم منعدما بالنسبة لبعضهم وصحيحا أو باطلا بالنسبة للباقيين ، كالحكم في جنحة مباشرة مرفوعة على عدة أشخاص من بينهم موظفا عموميا في غير الحالة المقررة بالمادة ١٢٣ من قانون العقوبات (وراجع أيضا المادة ٣/٦٣ اجراءات جنائية) وكذا فان أنعدام الحكم بالنسبة للدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية لا يمتد الى شق الحكم الصادر في الدعوى الجنائية^(٥١) .

٢٧ — الطعن في الحكم المنعدم :

إذا كانت مواعيد الطعن في الحكم المنعدم قائمة للمحكوم عليه التمسك بالانعدام أمام محكمة الطعن^(٥٢) . ولا محل للقول ببلان طريق الطعن مقررة فقط للأحكام الموجودة دون المنعومة ، ذلك أن الحكم المنعدم له وجود شكلي يتخذ مظهر الحكم وبهذا المظهر تنطلق ثقة الافراد فيصبح من المصلحة ازالة هذه الشبهة باقرار حق المحكوم عليه في اللجوء الى

(٥٠) راجع : الاستاذ احمد عبد الظاهر الطيب . المرجع السابق . ص ١٢١
(٥١) راجع : الدكتور آمل عثمان . شرح قانون الاجراءات الجنائية ١٩٧٥ ص ٢٧٢ ، الدكتور مامون سلامة . المرجع السابق . ص ٩٩٩ .
(٥٢) بل يرى البعض انه يجب على المحكوم عليه الطعن على الحكم :
أنظر الدكتور ادوار غالي الذهبي . المرجع السابق . ص ١١٠ .

محكمة الطعن للحصول على حكم يقرر هذا الانعدام^(٥٣) . وجدير بالتنويه أنه اذا كانت المحكمة المرفوع اليها الطعن هي المحكمة الاستئنائية ورأت أن الحكم المطعون فيه منعدم فلا يجوز لها أن تقتضى لنظر الموضوع عملاً بنص المادة ٤١٩ من قانون الاجراءات الجنائية^(٥٤) ، ذلك أن هذه المادة تتحدث عن حق المحكمة الاستئنافية في تصحيح البطلان ، أما الانعدام فهو — كما سبق البيان — لا يقبل التصحيح ، فضلاً عن أن محكمة أول درجة لا تستنفذ ولايتها بحكم لا وجود له ، وفي تصدى المحكمة الاستئنافية للموضوع تفويت لدرجة من درجات التقاضي^(٥٥) ، ومن ثم فانه يتعين عليها أن تقرر بالانعدام وبإعادة القضية لمحكمة أول درجة للفصل فيها من جديد . أما اذا كانت الدعوى معروضة على محكمة المعارضة فبديهي أن لها أن تقرر بالانعدام — بالنسبة للحكم الغيابي — وتقتضى لموضوع الدعوى .

٢٨ — دعوى البطلان الاصلية

وهذه الدعوى ابتكرها الفقه — وأقرها القضاء^(٥٦) — واعتبرها دعوى تقرير سلبية تهدف الى تأكيد عدم وجود الحكم . وهي برغم تسميتها بدعوى البطلان فانها لا تكون الا بالنسبة للاحكام المنعقدة ،

(٥٣) انظر : الدكتور أحمد متحى سرور . المرجع السابق . ص ٢٥٧ ،
الدكتور ادوار غالى الذهبى . المرجع السابق . ص ١١٠ .
(٥٤) انظر : الدكتور ادوار غالى الذهبى . المرجع السابق . ص ١١٠
هامش ٢ .

(٥٥) انظر على سبيل الاستئناس : نقض ١٩٧٢/٦/١٢ من ٢٣ ص ٩١٤
طعن ٥٢٩ لسنة ٤٢ ق .

(٥٦) احكام اقرت دعوى البطلان الاصلية بالنسبة للحكم المنعقد : نقض
مدنى ١٩٥٦/٤/١٩ من ٧ رقم ٧٢ ص ٥٢٨ ، استئناف القاهرة فى ١٦٤/١/٢٨
المجموعة الرسمية من ٦٢ رقم ٨ ص ٥٦ ، استئناف القاهرة فى ١٦٦٥/٥/١٥
مجلة ادارة قضائيا الحكومة من ١١ ص ٨٨٦ ، استئناف المنصورة فى
١٦٦٢/١/٣ المجموعة الرسمية من ٦٠ رقم ٧٠ ص ٥٩٠ .

فاقامتها بالنسبة للحكم الباطل غير جائزة^(٥٧) ، باعتبار أن هذا الحكم الاخير يضحى صحيحا بصيرورته باتا ولا محل اذن للقول بدعوى مبتدأة ببطلانه . والمحكمة المختصة بتقرير الانعدام هي المحكمة التي أصدرت الحكم لانها لم تستنفذ ولايتها على الدعوى طالما أن حكمها معدوم^(٥٨) .

واقد ذهب رأى الى أن المشرع لم ينظم هذه الدعوى ، ومن ثم كانت على غير سند من القانون ، فضلا عما يترتب عليها من آثار خطيرة على المراكز القانونية ، ولكن يجوز للمحكوم عليه أن يتقدم بطلب محاكمته من جديد نلى النيابة العامة مبينا به أساس انعدامه فان اقتنعت النيابة بذلك حركت الدعوى ضده أمام المحكمة المختصة ، وللمحكمة في جميع الحالات فحص الحكم البات للتحقق من انعدامه أو وجوده ، وعلى ضوء ما يسفر عنه ألبحت تنقضى المحكمة بقبول الدعوى أو بعدم قبولها^(٥٩) . وهذا الرأي محل نظر ، فإذا كان المشرع لم ينظم دعوى البطلان الاصلية فهو أيضا لم ينظم الانعدام لانه أمر منطقي لا يحتاج الى تنظيم^(٦٠) ، ومطالبة المحكوم عليه بتقديم طلب للنيابة العامة لمحاكمته من جديد يجعل الامر خاضعا في النهاية لارادة النيابة العامة ومشيتها فضلا عن أنه من غير المقبول أن يطلب الشخص من خصمه أن يقاضيه .

(٥٧) الحكم الجنائي النعّم . مقال للدكتور أحمد فتحى سرور . مجلة القانون والاقتصاد . س ٣٠ سنة ١٩٦٠ ص ٧٤٣ وما بعدها ، وفي ذات المعنى : محكمة استئناف المنصورة في ١٩٦٢/١/٢ المجموعة الرسمية س ٦٠ رقم ٦٩ ص ٥٨١ .

(٥٨) انظر : الدكتور ادوار غالى الدهبى . المرجع السابق . ص ١١١ .
(٥٩) انظر في عرض هذا الرأي : الدكتور ادوار غالى الدهبى . المرجع السابق . ص ١١٢ هامش ٣ .
(٦٠) الدكتور احمد فتحى سرور . الشرعية والاجراءات الجنائية . طبعة ١٩٧٧ ص ٢٥٨ ، الدكتور ادوار غالى الدهبى . المرجع السابق . ص ١١١ .

٣٩ — أثر الانعدام على التنفيذ الجنائي :

والذي يعنينا الآن هو تحديد أثر انعدام الحكم الجنائي على تنفيذه، سعيا الى ابراز الموقف الصحيح للنيابة العامة تجاهه ، وبحنا عن سبيل للمحكوم عليه في رد العدوان عندما يتجسد في اصرار النيابة العامة على تنفيذ الحكم المنعدم عليه .

ويمكن القول بأن الحكم اذا كان معيبا بمعيب من العيوب المدممة لوجوده فانه يفقد صفته وكيانه وطبيعته كحكم ، ولا يحمل حينئذ من الاحكام القضائية الا اسمها . ومن يولد ميتا لا يعود ، وهو أصلا لا يتحرك ولا ينتج ولا تنشأ عن واقعته أية آثار قانونية ولا للحظ الواحد ، وهو أمر بدى ومنطقي وليس بحاجة الى حكم يقرره . فالحكم الفاقد لمقوماته الاساسية يقع اذن معدوما بقوة القانون وبغير ضرورة الى حكم يقضى بذلك . وهو بهذا لا يصلح سنداً تنفيذياً للجزاء الذي تضمنه ، ويتعين على النيابة العامة أن تحجم عن تنفيذه من تلقاء نفسها وبغير طلب من صاحب الشأن . لانها حين تبأشر الهيمنة على اجراءات التنفيذ لا تمارسها كخصم محكوم له وانما باعتبار أنها تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون . والاحجام عن تنفيذ الحكم المعدوم اما أن يكون بالتأثير عليه بوقف تنفيذه الى أن تنقضي العقوبة — أو الدعوى الجنائية على حسب الاحوال — بمضى المدة ، واما أن يكون باتخاذ سلوك سلبي بالقعود عن مباشرة اجراءات التنفيذ . ويستوى في كل ذلك أن يكون الحكم باتا أو غير بات لان الحكم المعدوم — كما سبق البيان — لا تلحقه الحجية التي تكتسبها الاحكام باستنفاد طرق الطعن فيها أو بفوات مواعييدها (٦١) ، فالصفة الباتة لا تلحق غير الحكم الموجود — سواء كان صحيحا أو باطلا — ومن

(٦١) انظر الطبعة الاولى من هذا المؤلف . ١٩٨١ ص ١٧ .

غير المنطقي القول بأن الحكم غير الموجود يصبح له وجود لمجرد أن أحدا لم يجادل فيه خلال فترة معينة^(٦٣) .

ويجيب أن الحكم المنعدم لا يحول بين النيابة العامة وبين رفع الدعوى الجنائية من جديد على ذات المتهم وبذات التهمة طالما أن الدعوى لم تسقط بمضى المدة — وهو ما يسميه الفقهاء : تجاهل الحكم المنعدم » — فإذا ما دفع المتهم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها تمسكت النيابة العامة بانعدام الحكم الاول ، وهنا لك يتعين على المحكمة متى استوثقت من ذلك الانعدام أن تقضى به ردا على الدفع وتمضى في نظر الدعوى^(٦٤) .

أما بالنسبة للمحكوم عليه فله أن يلجأ الى طريق الاشكال في التنفيذ — بالنسبة للحكم المردوم — للحصول على حكم من محكمة الاشكال بعدم جواز التنفيذ على نحو ما سنوضحه في حينه . ولقد أكدت محكمة النقض بانه يجوز للمحكوم عليه أن يستشكل في تنفيذ الحكم المنعدم اعتبارا بأن سند التنفيذ غير موجود قانونا^(٦٥) .

المبحث الثاني — الحكم الجنائي الموقوف

٣٠ — تعريف إيقاف التنفيذ والغرض منه :

إن سند التنفيذ الشرطي هو الحكم الذي تعلق فيه العقوبة على شرط وانف^(٦٥) . وصورته في التشريع المصري الحكم الذي

- (٦٢) أنظر : الدكتور ادوار غالي الذهبي . المرجع السابق . ص ١١٠ .
 (٦٣) أنظر الطبعة الاولى من هذا المؤلف . ص ١٧ هامش ٢ ، وفي ذات المعنى : الدكتور أحمد فتحى سرور . المرجع السابق . ص ٢٥٧ .
 (٦٤) نقض جنائي ١٩٨١/٣/٤ طعن ٢١٧٩ لسنة ٥٠ ق . مجلة القضاة . يناير — أبريل ١٩٨١ ص ٣٧٧ .
 (٦٥) أنظر : الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف . النظرية العامة لاشكالات التنفيذ في الاحكام الجنائية . الطبعة الاولى . ص ١٦٨ .

يمسدر مشمولاً بأمر من القاضي الذي أصدره بإيقاف تنفيذ العقوبة وفقاً للمادة ٥٥ من قانون العقوبات . فصدور مثل هذا الحكم يجعل تنفيذ العقوبة معلقاً على شرط موقف هو النفاء الأمر بإيقاف التنفيذ قبيل انقضاء ثلاث سنوات من تاريخ حيرورة الحكم نهائياً ، وذلك عند توافر احدى الدالتين المنصوص عليهما بالمادة ٥٦ من قانون العقوبات . أما إذا انقضت هذه المدة دون أن يتحقق الشرط امتنع تنفيذ العقوبة نهائياً اذ يصبح الحكم الصادر بها كأن لم يكن بقوة القانون (المادة ٥٩ عقوبات) .

والغرض من ايقاف التنفيذ هو معالجة بعض مساوئ العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة ، اذ أن المحكوم عليه بها عادة ما يكون محدود الخطورة ، وفي دخوله السجن واختلاطه بغيره من المسجونين الاكثر منه خطورة ما يرجع مظنة غساده ، غيفادر السجن وهو أسوأ أخلاقاً وأكثر ميلاً للجريمة . هذا فضلاً عن أن تنفيذ البرنامج التأهيلي للمحكوم عليه بحكم ما يتسم به من بطء يتطلب وقتاً طويلاً لا يتوافر في تنفيذ الحبس قصير الاجل ، فلا يتحقق بهذا التنفيذ الاغراض الاجتماعية للعقوبة^(٦٦) .

كما قيل - بحق - في تبرير ايقاف تنفيذ العقوبة أن الهدف من نظام ايقاف التنفيذ ليس مجرد تجنب المحكوم عليه مساوئ السجن ، وانما يهدف هذا النظام الى افراد معاملة خاصة للمحكوم عليه الذي يثبت من ظروفه أو ماضيه أنه جدير بالتسامح وأن مجرد التهديد بالمعاقب يكفي لاصلاحه ، « فإيقاف التنفيذ يتضمن دعوة للمحكوم عليه الى اصلاح نفسه بنفسه وإلى التثبيت بالسلوك السوى الذي يؤهله للاعفاء نهائياً من العقوبة واعتبارها كأن لم تكن ، وهذه الحكمة تتوافر في الغرامات كما

(٦٦) انظر : الدكتور محمود نجيب حسنى . شرح قانون العقوبات .

تتوافر في الحبس قصير الاجل « (٦٧) . يضاف الى ذلك أن قصر نظام ايقاف التنفيذ على الحبس قصير الاجل يجعل المحكوم عليه به أحسن حالا من المحكوم عليه بالغرامة — وهي أخف منه — مما يؤدي الى نتيجة غير عادلة (٦٨) .

وغنى عن البيان أن سلطة المحكمة في ايقاف التنفيذ لا تكون الا عند تصديها للدعوى الجنائية — بطريق المحاكمة العادية — بقضاء تتوافر فيه كل الشروط اللازمة في الحكم الجنائي ، فلا يجوز لها — ولا النيابة العامة من باب أولى — شمول الامر الجنائي بايقاف التنفيذ .

ولما كان الحكم الجنائي الموقوف من أهم الموضوعات التي تعرض في العمل ، فقد رأيت تناوله بالدراسة التفصيلية على التقسيم الآتي :

- المطلب الاول : شروط الامر بايقاف التنفيذ .
- المطلب الثاني : الغاء الامر بايقاف التنفيذ .
- المطلب الثالث : آثار الحكم الجنائي الموقوف .

= العام ١٩٧٧ ص ٩٠٦ ، المستشار محمود ابراهيم اسماعيل . العقوبة ١٩٤٥ ص ١٢٥ .

(٦٧) الدكتور سمير الجنزوري . الغرامة الجنائية . رسالة دكتوراة . طبعة ١٩٦٧ ص ٤٩٠ .

(٦٨) راجع : الدكتور سمير الجنزوري . المرجع السابق ص ٤٩٠ ، وقارن الدكتور محمود نجيب حسنى . المرجع السابق ص ٩١٢ هامش ٢ اذ يرى أن المجال الطبيعي لوقف التنفيذ هو العقوبات السالبة للحرية ذات المدة القصيرة ووظيفته هي تفادي مساوئها ، وكل ذلك لا محل له بالنسبة للغرامة . والقول بأن الغرامة قد تنفذ بالاكراه البدنى فيكون في وقف تنفيذها ما يكفل استبعاد الاكراه البدنى وهو ان لم يكن عقوبة فهو سلب للحرية قصيرة المدة ، مردود بأن هذا الاسلوب في التنفيذ استثنائي اذ ان الاصل في الغرامة ان تنفذ بدفع مبلغها .

المطلب الاول

شروط الامر بايقاف التنفيذ

٣١ - قصر ايقاف التنفيذ على الجنايات والجنع :

يقتصر نظام ايقاف التنفيذ وفقا لصريح نص المادة ٥٥ من قانون العقوبات على مواد الجنايات والجنع ، فلا يجوز القضاء بوقف تنفيذ العقوبة المحكوم بها في مخالفة . والمبرة في ذلك بالوصف الذي تنتهي اليه المحكمة لا بالوصف المقدمة به الدعوى . وعلة التشريع في ذلك هي أن المخالفات جرائم قليلة الاهمية وعقوبتها من التفاهة بحيث يترتب على ايقاف تنفيذها اهدار كل قيمة لها كجزاء جنائي^(٦٩) . ويكاد يجمع الفقهاء على نقد مسلك المشرع في هذا الصدد ، على اعتبار أنه من الشذوذ أن يكون المتهم في جنحة أحسن حالا من المتهم في مخالفة^(٧٠) .

والاصل هو سريان نظام وقف التنفيذ على جميع الجنايات والجنع ، بيد أن المشرع قد يستثنى بعض الجرائم من هذا النظام لما يقرره من خطورتها — أو خطورة غاؤها — على المجتمع في ظروف معينة ، كما هو الحال في بعض جرائم المخدرات وبعض الجرائم الاقتصادية^(٧١) .

(٦٩) انظر في عرض هذه العلة : المستشار محمود ابراهيم اسماعيل . المرجع السابق . ص ١٢٨ هـ ١ .

(٧٠) انظر في هذا الموضوع : الدكتور السعيد مصطفى السعيد . الاحكام العامة في قانون العقوبات . طبعة ١٩٥٧ ص ٧٢٨ ، الدكتور محمود مصطفى . شرح قانون العقوبات . القسم العام . ١٩٥٠ ص ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، الدكتور محمود نجيب حسنى . المرجع السابق ص ٩١٠ ، المستشار محمود ابراهيم اسماعيل . المرجع السابق . ص ١٢٨ .

(٧١) من ذلك ما نصت عليه المادة ١/٤٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها (المصطل) من انه «لايجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنحة على من سبق الحكم =

٣٢ — شروط العقوبة الاصلية :

لا يرد نظم وقف التنفيذ الا على عقوبة • أما التدابير الاجتزائية فلا يجوز ايقاف تنفيذها ، ذلك أن الهدف منها هو مواجهة خطورة اجرامية ، وطالما أن هذه الخطورة قائمة فلا محل لوقف تنفيذ التدبير عند القضاء به • وإنما يصح إنهاء التدبير — اذا أجاز القانون ذلك — أثناء تنفيذه عند زوال الخطورة الاجرامية ، ولذا كان الاصل في التدابير أن يقضى بها دون تحديد مدة معينة لها •

ولقد قصرت المادة ١/٥٥ من قانون العقوبات نظام ايقاف التنفيذ — بالنسبة للعقوبات الاصلية — على الغرامة والحبس • والنص على الغرامة جاء مطلقا ، فلم يضع لها المشرع حدا أقصى ، ولذا غلنه يجوز القضاء بوقف تنفيذ الغرامة أيا كان مقدارها ، أما الحبس فلا يجوز الامر بوقف تنفيذه متى كانت مدته المقضى بها في الحكم تزيد على سنة (٧٣) •

وعند تعدد عقوبات الحبس المحكوم بها — في حكم واحد — عن أكثر من تهمة ، فالمعيرة ليست بمجموع مدد الحبس المقضى بها وإنما بمدة الحبس المحكوم بها عن كل تهمة على حدة أو عن أكثر من تهمة مرتبطة (٧٣) •

« عليه في احدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون » وما نصت عليه المادة ٥٦/فقرة أخيرة من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التكوين (المجلد) من أنه « وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة » ، وما نصت عليه المادة ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبي ، والمادة ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بقمع التعليل والغش من عدم جواز الحكم بوقف تنفيذ عقوبة الغرامة •

(٧٢) انظر : نقض ١٩٧٩/١٢/٩ س ٣٠ ص ٩١٠ طعن ٨٩١ لسنة ٤٩ ق ، نقض ١٩٧٨/٦/١١ س ٢٩ ص ٥٩١ طعن ٢٩٠ لسنة ٤٨ ق ، نقض ١٩٧٠/٦/١ س ٢١ ص ٧٩٢ طعن ٦٢٣ لسنة ٤٠ ق •

(٧٣) فإذا حوكم شخص بتهمتين وقضى بحبسه سنة عن كل تهمة جاز وقف التنفيذ بالنسبة لكل منهما رغم تجاوز مجموع مدتي الحبس الحد المقرر للايقاف =

وإذا وجب خصم الحبس الاحتياطي من مدة العقوبة المحكوم بها غلبت العبرة عند تحديد جواز الايقاف بالمتبقى بعد الخصم وانما ينبغي أن توضع في الاعتبار المدة كما حددها الحكم ، إذ أن الخصم لا ينفي عن القدر المخصوم أنه جزء من مدة العقوبة^(٧٤) ، فضلا عن أن خصم الحبس الاحتياطي هو عمل من أعمال السلطة المهيمنة على التنفيذ - تؤديه عقب صدور الحكم - ولا شأن للقاضي به عند تصديده للحكم في الدعوى ولا يسوغ له اتخاذه معيارا لتقدير العقوبة أو لاياف تنفيذها .

وغنى عن البيان أن نظام ايقاف التنفيذ ولئن كان قاصرا - بالنسبة للمحكومات السالبة للحرية - على الحبس دون الاشغال الشاقة أو السجن^(٧٥) ، الا أنه يستوى في الامر بوقف التنفيذ أن يكون الحبس صادرا في جنحة أو في جناية استعملت فيها الرأفة بمقتضى المادة ١٧ من قانون العقوبات .

٢٣ - شروط العقوبة التبعية أو التكميلية :

أجازت الفقرة الثانية من المادة ٥٥ من قانون العقوبات جمل الايقاف شاملا لاية عقوبة تبعية بالمقصود أية عقوبة تبعية أو تكميلية^(٧٦) .

= وهو سنة وإذا حوكم شخص عن تهمتين مرتبطتين وقضى بمقابضه عنهما بعقوبة واحدة تعين اذا كانت هذه العقوبة هي الحبس الا تتجاوز مدتها سنة والا امتنع الامر بلياف تنفيذها .

(٧٤) راجع : الدكتور محمود نجيب حسنى . المرجع السابق . ص ٩١١

(٧٥) انظر : نقض ١٩٧٨/٦/١١ ص ٢٩ من ٥٩١ طعن ٢٩٠ لسنة ٢٤٨ ق

(٧٦) انظر : الدكتور محمود مصطفى . المرجع السابق . ص ٥٣٢

الدكتور محمود نجيب حسنى . المرجع السابق . ص ٩١٢ ، كما يقول المستشار محمود ابراهيم اسماعيل في مؤلفه « العقوبة » ص ١٣٠ من طبعة ١٩٤٥ : « فالشرع ولئن ذكر « اية عقوبة تبعية » الا أن هذا الوصف يمتد الى العقوبات التكميلية أيضا لان القانون لم يعن بذكر النوعين مكتفيا في المادة ٢٤ من قانون العقوبات بوصف واحد لهذه العقوبات جميعها بأنها تبعية وبغير تفريق بين النوعين » .

ولقد استقر قضاء النقض على أن نظام إيقاف التنفيذ قاصر على العقوبات الجنائية بالمنع الحقيقي ، فلا ينصرف إلى غيرها من الجزاءات الأخرى التي لا تعتبر عقوبات بحتة حتى ولو كان غيها معنى العقوبة^(٧٧) ، .
وتفريعا على ذلك لا يجوز وقف التنفيذ بالنسبة للتعويضات والرد^(٧٨) ،
وتقليح النباتات بالحديقة المنشأة بالمخالفة لقانون الزراعة^(٧٩) ،
والإزالة^(٨٠) وتصحيح الأعمال المخالفة ، والالتزام بدفع رسوم البلدية ورسوم الترخيص^(٨١) .

ولا يدخل في معنى العقوبات الجنائية البحتة الغرامات المسعنية ، فلا يجوز القضاء بإيقاف تنفيذها . ومثالها الغرامة التي تقضى بها المحكمة المدنية على خاسر الاشكال الوقتي (المادة ٣١٥ مراعات) ، وغرامة التزوير التي تقضى بها المحكمة الجنائية وفقا للمادة ٢٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية^(٨٢) .

أما التعويضات المشار إليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم والتي يطلق عليها الفقهاء الغرامات الضريبية ، فليست استقر قضاء النقض

(٧٧) أنظر على سبيل المثال : نقض ١٩٧٦/٦/١٤ من ٢٧ من ٦٣٦ طعن ٢٤٣ لسنة ٤٦ ق .

(٧٨) نقض ١٩٧٠/٣/١ من ٢١ من ٣٢٢ طعن ١٩٢٩ لسنة ٣٩ ق ، وجاء به أن الرد بجميع صوره لم يشرع للعقاب والزجر وإنما قصد به اعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة .

(٧٩) نقض ١٩٧٦/٦/١٤ من ٢٧ من ٦٣٦ طعن ٢٤٣ لسنة ٤٦ ق .

(٨٠) نقض ١٩٤٥/٥/١٤ مجموعة القواعد القانونية ج٦ رقم ٥٦٧ من ٧٠٧ .

(٨١) ١٩٦٣/١٢/٢ من ١٤ رقم ١٥٦ من ٨٦٢ طعن ٨٧٣ لسنة ٣٣ ق .

(٨٢) أنظر في منية غرامة التزوير وعدم اعتبارها من الغرامات الجنائية : نقض ١٩٧٤/٥/١٣ من ٢٥ من ٤٧٠ طعن ٦٩١ لسنة ٣٤ ق ، وجاء به أن هذه الغرامة مقررة كرادع يردع الخصوم عن التمادي في الإنكار وتأخير الفصل في الدعوى وليست عقابا على جريمة .

على أنها عقوبات تنطوي على عنصر التعميش^(٨٣) ، وهي بهذا المعنى لا تعد عقوبات جنائية صرفة ولا يجوز القضاء بوقف تنفيذها^(٨٤) . أما الغرامات النسبية^(٨٥) فالراجح انها عقوبات جنائية خالصة ومن ثم يصح القضاء بايقاف تنفيذها^(٨٦) .

٢٤ - موقف المصادرة والخلق من ايقاف التنفيذ :

إذا انصبت المصادرة على شيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل (المادة ٣٠/٢ عقوبات) - كالأسلحة غير المرخصة والمخدرات والاذغية المنشوشة - فانها تكون تدبيراً عينياً وقائياً لا مفر من اتخاذه في مواجهة الكافة^(٨٧) ، وهي بهذا المعنى لا يجوز القضاء بوقف تنفيذها باعتبار أن نظام ايقاف التنفيذ قاصر على العقوبات دون التدابير^(٨٨) .

(٨٣) انظر على سبيل المثال : نقض ١٩٧٤/١١/١١ من ٢٥ من ٧٤٠ طعن ٩٨٨ لسنة ٤٤ ق .

(٨٤) انظر : نقض ١٩٦٣/٣/٢٦ من ١٤ رقم ٥١ من ٢٤٩ ، نقض ١٩٤٨/٥/١٨ مجموعة القواعد القانونية ج٧ رقم ٦٠٨ من ٥٦٧ ، نقض ١٩٤٨/٤/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج٧ رقم ٥٨٢ من ٥٥٠ .

(٨٥) الغرامة النسبية هي عقوبة تكيلية تقدر بمقتضى القانون بحسب الفائدة التي تحققت أو كان يراد تحقيقها بواسطة ارتكاب الجريمة « انظر : نقض ١٩٦١/١١/٩ مجموعة القواعد القانونية ج٢ رقم ٢٨٢ من ٣٥٠ » ومثلها الغرامة المنصوص عليها بالمادتين ١٠٨ مكرر ، ١١٨ مكرر لفقرة ٢ من قانون العقوبات . وراجع ايضاً ما سيأتي في نبذة ١٦٦ .

(٨٦) من هذا الرأي : الدكتور السعيد مصطفى السعيد . الاحكام العامة في شرح قانون العقوبات . طبعة ١٩٦٢ من ٦٧٤ ، الدكتور سمير الجنزوري . المرجع السابق . من ٤٩٣ ، الدكتور روف عبيد . مبادئ القسم العام من التشريع العقابي المصري . طبعة ١٩٦٤ من ٧٢٠ ، وتارن : الدكتور أحمد منخى سرور . الجرائم الضريبية والنقدية . طبعة ١٩٦٠ من ٢٢١ .

(٨٧) مثال : نقض ١٩٧١/٢/١٢ من ٣٠ من ٢٥٨ طعن ١٧٢٢ لسنة ٤٨ ق : نقض ١٩٦٩/٣/٢ من ٢٠ من ٣٠٣ طعن ٢١٨٥ لسنة ٣٨ ق .

(٨٨) راجع ما اوردها في نبذة ٣٢ من هذا المؤلف .

أما اذا كانت المصادرة عقوبة تكميلية — وجوبية أو اختيارية (المادة ١/٣٠ عقوبات) ، فهي بحكم طبيعتها وبحسب الشروط الموضوعية لها لا يجوز أن يتناولها وقف التنفيذ ، ذلك أن وقف تنفيذ المصادرة مؤداه رد الشيء المضبوط الى صاحبه ، فإذا ألغى وقف التنفيذ تعين ضبط الشيء توطئة لتنفيذ المصادرة فيه ، وهو مالا يمكن التسليم به . ولقد استقر قضاء النقض على عدم جواز ايقاف تنفيذ المصادرة سواء قضى بها كتدبير وقائي أو كمقوبة تكميلية^(٨٩) ، الامر الذي يؤيده الرأي الراجح في الفقه^(٩٠) .

والاحكام الصادرة بالاغلاق تخرج — في تقديرى — من نطاق انعقوبات الجنائية البحتة ، فلا يجوز أن يشملها ايقاف التنفيذ . فالاعلاق — كما سيبين في حينه — جزاء يجمع بين معنى العقوبة ومعنى التدبير الاحترازى ، لانه ولئن انطوى على ايلام للمحكوم عليه الحائر أو المالك للمحل بحرمانه من استغلال محله وادارته طوال مدة الخلق ، الا أنه يغلب عليه طابع التوقى والتحرز بالنظر الى ما يستهدفه من مواجهة الاثر الناشئ عن الجريمة بالحيولة دون تجدد النشاط الاجرامى أو استمراره في العين المحكوم باغلاقها ، أو باعادة المحل الى ما كان عليه قبل وقوع المخالفة أو بالسمى الى محو الاثر الذى أحدثته في أذهان الناس . ويؤيد هذا النظر ما قضت به محكمة النقض من أن اغلاق المحل الذى وقعت فيه المخالفة هو من التدابير الوقائية التى لا يحول دون توقيمها أن تكون

(٨٩) نقض ١٩٦٦/٢/١٤ من ١٧ من ١٢٩ رقم ٢٢ ، نقض ١٩٦٢/١٢/٣١ من ١٣ من ٨٨٠ طعن ٢٠٨٨ لسنة ١٣٢٢ .
(٩٠) انظر : الدكتور على فاضل حسن . نظرية المصادرة في القانون الجنائى المتأخر . رسالة دكتوراه ١٩٧٣ من ١٩١ ، ص ٢٢٠ .

آثارها امتدعية الى الغير (٩١) .

٣٥ — شمول الايقاف للآثار الجنائية المترتبة على الحكم :

تجيز الفقرة الثانية من المادة ٥٥ عقوبات شمول الايقاف لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم ، كاعتباره سابقة في العود . فإذا كان الايقاف شاملا لهذه الآثار فإن المحكوم عليه اذا ارتكب جريمة في مدة الايقاف فلا يكون الحكم الذي أوقفت آثاره سابقة تجيز التشديد عليه . أما عندما تنتضى مدة الايقاف دون أن يلغى فإن الحكم يعتبر كأن لم يكن ، وهنا لك لا تتور مسألة اعتباره سابقة في العود (٩٢) .

٣٦ — الشروط المنطقة بالمحكوم عليه :

أن ما وضعه المشرع من قيود بشأن المحكوم عليه لا تمتد شروطا بالمعنى الدقيق ، وإنما هي حالة اذا ما توافرت أجازت للمحكمة الامر بوقف التنفيذ . وفي هذا تقول المادة ٥٥ من قانون العقوبات « اذا رأت المحكمة — من أخلاق المحكوم عليه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التي ارتكب فيها الجريمة ما يبيح على الاعتقاد بأنه لن يعود الى مخالفة القانون » .

فالقانون لا يحظر على القاضي ايقاف التنفيذ بالنسبة للمتهم المأخذ (٩٣) ، وليس فيه ما يمنع من ايقاف التنفيذ بالنسبة للشخص الواحد أكثر من مرة (٩٤) ، وليس فيه ما يمنع من شمول الحكم بوقف التنفيذ رغم

(٩١) مثال : نقض ١٩٥٠/١١/٢٠ طعن ١٩٢ لسنة ٢٠٢٠ ، نقض ١٩٤٧/١٢/٢٢ طعن ٧٨٢ لسنة ١٧٠٠ . مجموعة الريع قرن ج٢ ص ٨٥٧ رقم ٧٨ ، ٧٩ ، وراجع ما سياتى بشأن طبيعة الطلق في نبذة ٢٠٨ .

(٩٢) انظر : الدكتور محمود مصطفى . المرجع السابق . ص ٥٣٢ .

(٩٣) نقض ١٩٤٣/٢/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج٢ رقم ١٠٩ ص ١٦٠ .

(٩٤) نقض ١٩٤٣/٢/١٥ السابق الاشارة اليه في الهامش السابق .

صدوره خلال الفترة الموقوف فيها تنفيذ حكم سابق على ذات المحكوم عليه^(٩٥) . كما لا يحظر القانون على القاضي وقف تنفيذ العقوبة التي يحكم بها على شخص سبق الحكم عليه بعقوبة مع وقف تنفيذها ثم ألغى الوقف ، فقد يرى على الرغم من ذلك جدارته بالاستفادة من نظام وقف التنفيذ مرة أخرى^(٩٦) .

ولا يمنع من وقف التنفيذ استنفاد المحكوم عليه لمدة العقوبة بالحبس الاحتياطي فهو على الرغم من انه كان سيفرج عنه حتما ولو لم يقضى بوقف التنفيذ فان مصلحته ظاهرة في الحصول على هذا الايقاف حتى يتمتع برد الاعتبار القانوني الذي يكتسبه بقوة القانون عند زوال الحكم بغوات مدة ايقاف التنفيذ دون أن يلغى ذلك الوقف^(٩٧) .

٣٧ — السلطة التقديرية للقاضي في وقف التنفيذ :

ان تقدير توافر الشروط المقررة لاياف التنفيذ ، ومدى ملائمة القضاء به ، من شئون قاضي الموضوع . غير أن القاضي في تقديره لتوافر هذه الشروط يخضع لرقابة محكمة النقض ، فلا يجوز له أن يخلق من عنده شرطا لوقف التنفيذ لم ينص عليه القانون^(٩٨) ، ولا أن يخالف شرطا من

(٩٥) انظر : الدكتور رمسيس بهنام . النظرية العامة للقانون الجنائي ج٢ طبعة ١٩٦٥ ص ٣٩٩ .
(٩٦) انظر : الدكتور محمود نجيب حسنى . شرح قانون العقوبات . القسم العام ١٩٧٧ ص ٩١٦ .
(٩٧) انظر : الدكتور محمود نجيب حسنى . المرجع السابق . ص ٩١٦ هامش ٣ .

(٩٨) ذلك أن الاصل هو تنفيذ العقوبات المحكوم بها ، والاياف استثناء لا يجوز التوسع فيه . وتطبيقا لذلك قضى بأن الحكم الذي يعلق وقف تنفيذ العقوبة على شرط أن يعيد المتهم الطفل المخطوف الى والفته الحاضرة له يكون تخالف القانون من ناحية تجاوزه سلطة بخلقه من عنده شرط لوقف التنفيذ لمنص عليه القانون ولايمت بصلة مالى الغرض الذي قصد الشارع تحقيقه من وقف =

الشروط الواردة بالتشريع^(٩٩) . أما ملائمة القضاء بوقف التنفيذ فهو من إطلاقات محكمة الموضوع ، ولا تخضع في هذا لرقابة محكمة النقض .
فالقاضي لا يلتزم بوقف التنفيذ عند بواغر شروطه ولو طلبه المتهم ، وفي هذا تقول محكمة النقض : « ان الامر بايقاف تنفيذ العقوبة — وشمول الايقاف جميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم أو عدم شموله — هو كتقدير العقوبة في الحدود المقررة في القانون مما يدخل في حدود سلطة قاضي الموضوع ، فمن حقه تبعاً لما يراه من ظروف الجريمة وحال مرتكبها أن يأمر بوقف تنفيذ العقوبة التي يحكم بها عليه — أو أن يجعل هذا الايقاف شاملاً لجميع الآثار الجنائية — ، وهذا الحق لم يجعل الشارع للمتهم شأنًا فيه بل خص به قاضي الموضوع اذ لم يلزمه باستعماله بل رخص له في ذلك وتركه لمشيئته وما يصير اليه رأيه^(١٠٠) .

وترتبطاً على ما تقدم يجوز للقاضي أن يأمر بايقاف التنفيذ حتى مع وجود سوابق للمتهم ، وله ألا يأمر بذلك رغم خلو صحيفة الحالة الجنائية من السوابق . وللقاضي أيضاً الحق في أن يأمر بوقف التنفيذ ولو لم يطلبه المتهم^(١٠١) ، بل حتى ولو كان الحكم غيابياً ، متى استطاعت المحكمة رغم

التنفيذ » نقض ١٩٢٨/١٢/٥ طعن ٤٣ لسنة ٩ ق . مجموعة الربع قرن ج٢ ص ٨٥٤ بند ٥٩ .

(٩٩) فلا يجوز له أن يأمر بايقاف تنفيذ عقوبة لا يجيز القانون وقف تنفيذها » مثال : نقض ١٩٧٠/٦/١ ص ٢١ ص ٧٩٢ طعن ٦٢٣ لسنة ٤٠ ق ، ولا يجوز له أن يأمر بوقف تنفيذ الحبس الذي تزيد مدته عن سنة « انظر نبذة ٣٢ من هذا المؤلف » .

(١٠٠) نقض ١٩٧٦/١٠/٢٥ ص ٢٧ ص ٧٨٥ طعن ٥٣٣ لسنة ٤٦ ق ، نقض ١٩٧٥/٤/٧ ص ٢٦ ص ٢١٨ طعن ٢٦٥ لسنة ٤٥ ق ، نقض ١٩٦٢/٤/١٦ ص ١٢ ص ٢٤٧ طعن ١٧٧١ لسنة ٣١ ق .

(١٠١) راجع أيضاً ما أوردناه في نبذة ٣٦ السابقة من حالات تتضح فيها السلطة التقديرية للقاضي .

غياب المتهم أن تكون عقيدتها بشأن أعمال سلطتها في القضاء بايقاف التنفيذ^(١٠٢) . وللقاضي مطلق الحرية في وقف التنفيذ بالنسبة لمتهم دون آخر في ذات الدعوى .

وعند تعدد العقوبات المقررة بها في حكم واحد يكون للقاضي مطلق التقدير في جعل الايقاف شاملا لها جميعها أو قاصرا على بعضها دون البعض الآخر . فإذا حكم مثلا بالحبس والغرامة معا كان للمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذهما أو بوقف تنفيذ احدهما دون الاخرى^(١٠٣) . غير أنه لا يجوز ايقاف تنفيذ جزء من الحبس أو جزء من الغرامة لأنه بذلك تفوت الحكمة المتوخاه من تعليق تنفيذ العقوبة^(١٠٤) . وليس في القانون من غاحية أخرى ما يمنع القاضي من القضاء بوقف تنفيذ العقوبة التكميلية أو التسمية وحدها مع نفاذ العقوبة الاصلية .

٢٨ — بيانات الحكم الصادر بايقاف التنفيذ :

يصدر الامر بوقف التنفيذ في نفس الحكم القاضي بالعقوبة . ويجوز صدور هذا الامر من المحكمة الاستئنافية لأول مرة عن حكم أصدرته محكمة أول درجة مع النفاذ ، حتى ولو كانت العقوبة قد تم تنفيذها في المحكوم عليه فمصلحته — كما سبق القول — واضحة اذ تعتبر الحكم كأن لم يكن حين تقضى مدة الايقاف دون أن يلغى ، ويعتبر هذا بمثابة رد اعتبار قانوني لا يكون المحكوم عليه بحاجة من بعده الى رفع

-
- (١٠٢) انظر : المستشار محمود ابراهيم اسماعيل . المرجع السابق . ص ١٢٩ ، الدكتور محمود نجيب حسنى . المرجع السابق . ص ٩١٦ .
(١٠٣) انظر : نقض ١٠/٩/١٩٥٠ طعن ١٧٨ لسنة ٢٠ ق . مجموعة الربع قرن ٢٤ ص ٨٥٥ بند ٦٢ ، نقض ١٩/٤/١٩٤٣ طعن ٨٣٣ لسنة ١٣ ا ق . مجموعة الربع قرن ٢٤ ص ٨٥٥ بند ٦١ .
(١٠٤) انظر : المستشار محمود ابراهيم اسماعيل . المرجع السابق . ص ١٢٩ .

دعوى بطلب رد اعتبار اليه (١٠٥) . كما يجوز صدور الامر بإيقاف التنفيذ من محكمة النقض في حالة أقتصارها على تصحيح الحكم المطعون فيه (١٠٦) . غير أنه لايجوز للمحكمة وهي تنظر الاشكال في التنفيذ أن تقضى بوقف التنفيذ أعمالا للمادة ٥٥ من قانون العقوبات ، فهذه الرخصة مخولة فقط لمحكمة الموضوع ، وأستعمال محكمة الاشكال لها يعد تجاوزا لولايتها وأهدارا منها لحجية الحكم المستشكل فيه (١٠٧) .

وبديهى أن وقف التنفيذ لابد من أن يكون بأمر صريح من القاضى في الحكم ، فإذا سكت الحكم عن ذلك فمعناه أنه قضى بالعقوبة مع النفاذ لان القاعدة في العقوبات تنفيذها وإيقاف هذا التنفيذ لايرد الا استثناء عندما يأمر به القاضى في الحالات وبالحدود التى يجيزها له القانون (١٠٨) .

وشمول الحكم بإيقاف التنفيذ عند تعدد العقوبات اذا جاء في عبارة شاملة دون تحديد عقوبة معينة يرد عليها هذا الايقاف ، معناه أنصرف الامر بإيقاف التنفيذ الى جميع العقوبات المقضى بها سواء كانت أصلية أو تكميلية أو تبعية (١٠٩) ، اللهم اذا كانت إحدى هذه العقوبات مما لايجوز القضاء بوقف تنفيذها فان الحكم يكون مخطئا في تطبيق القانون بعدم تمييزه بين مايقبل وما لا يقبل إيفاف التنفيذ ، ويجوز الطعن عليه من قبل النيابة

(١٠٥) انظر : نقض ١٩٣٤/٢/٥ مجموعة القواعد القانونية ج٢ رقم ١٦٥ ص ٢٦٣ .

(١٠٦) مثال : نقض ١٩٧٣/٣/٢٦ ص ٢٤ من ٤٢٢ طعن ١١٢ لسنة ٤٤٣ ق

(١٠٧) انظر : نقض ١٩٧٩/١/٢٨ ص ٣٠ من ١٧٩ طعن ١٦٣٩ لسنة

٤٨ ق .

(١٠٨) انظر : الدكتور محمود نجيب حسنى . المرجع السابق . ص ٩٠٨

(١٠٩) قلن : الدكتور محمود مصطفى . المرجع السابق . ص ٥٣٢ ،

والمستشار محمود إبراهيم اسماعيل . المرجع السابق . ص ١٣٠ اذ قال بأنه

يجب على القاضى أن يفكر في الحكم صراحة إيقاف العقوبة التكميلية أو التبعية

والا أنصرف الامر بالإيقاف الى العقوبة الأصلية وحدها .

العامة (١١٠) ، كما يجوز لها — في تقديرى — باعتبارها السلطة المهيمنة على التنفيذ أن تصرف هذا الايقاف لدى التنفيذ الى العقوبات الجائر ايقاف تنفيذها غصب باعتبار أن ارادة القاضى قد أتجت يقينا الى ذلك . وليس في القانون مايمنع في مثل هذه الحالة من اللجوء الى المحكمة التى أصدرت الحكم لتفسير الغموض الذى أكتنفه وذلك وفقا للمادة ١٩٢ من قانون المرافعات .

ولقد أشتراط القانون في الفقرة الاولى من المادة ٥٥ عقوبات أن يبين الحكم أسباب أيقاف التنفيذ . وهذه القاعدة مطلقة تسرى على محكمة أول درجة ، وعلى المحكمة الاستئنافية عندما يكون القضاء بوقف التنفيذ صادرا منها . والملة من اشتراط تسبيب الامر بالايقاف هي أن الاصل في الاحكام تنفيذها فاذا رأى القاضى الخروج على هذا الاصل تعين أن يبين في حكمه الاسباب التى حملته على ذلك ، وحتى تتمكن المحكمة الاستئنافية من مراقبة كفاية هذه الاسباب لتسوية الامر بايقاف التنفيذ (١١١) . ولقد قضى بأن مجرد القول بعدم وجود السوابق لايلتح وحده مبررا لوقف التنفيذ (١١٢) .

(١١٠) مثال : نقض ١٩٧٦/٦/١٤ من ٢٧ من ٦٣٦ طعن ٢٤٢ لسنة ٤٦ ق .
(١١١) راجع : المستشار محمود ابراهيم اسماعيل . المرجع السابق .
من ١٣٢ .

(١١٢) نقض ١٩٤٩/١٢/٢٠ من ١ رقم ٦٥ من ١٨٨ ، وقارن : نقض ١٩٨٠/٥/١٢ من ٣١ من ٦١٢ طعن ٢٤٣٦ لسنة ٤٩ ق ، وفيه قضت بأن انكار المتهم سبق الحكم عليه في قضايا مخدرات وخلو الاوراق من صحيفة حالته الجنائية يجعل المحكمة في حل من خطر ايقاف التنفيذ الوارد بالمادة ٤٦ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ويجيز لها أن تقضى بايقاف التنفيذ حتى ولو أورد الضابط في محضره واقواله في التحقيقات أن للمتهم سوابق في عدة قضايا مخدرات طالما أن النيابة العامة لم تتقدم للمحكمة قبل الفصل في الدعوى بما يخالف هذا الظاهر من الامتياز ، ولم تطلب التأجيل لهذا الغرض ، فإن المحكمة اذ قضت في الدعوى بناء على الاوراق المطروحة امامها محسب لا تكون قد خالفت القانون في شئ

أما عندما يحجم القاضى عن الامر بإيقاف التنفيذ فإنه لا يكون ملزماً ببيان الأسباب التى جعلته يقدر ملاءمة التنفيذ (١١٣) ، ولا تثريب عليه أن هو أغفل الرد على طلب وقف التنفيذ (١١٤) . كما لا تلزم المحكمة الاستثنائية ببيان أسباب الغاء الامر بوقف التنفيذ الصادر من محكمة أول درجة ، اذا ما قامت بالغائه بناء على استئناف النيابة العامة (١١٥) .

« ومدة الايقاف ثلاث سنوات تبدأ من اليوم الذى يصبح فيه الحكم نهائياً ويجب أن يصرح القاضى فى حكمه بأن مدة الوقف تبدأ من هذا التاريخ ليكون بمثابة أنذار صريح للمحكوم عليه ، فإذا أغفل ذلك كان على » .

المحكمة الاستثنائية أن تصرح به فى حكمها ولو كان الاستئناف مرفوعاً من المتهم وحده ، دون أن يعتبر ذلك منها تسوياً لمركز المتهم ، ذلك أن بدء مدة الايقاف لا يكون الا من هذا التاريخ ولو لم يكن منصوباً غير ذلك فى الحكم (١١٦) وتحسب مدة الايقاف بالتقويم الهجرى لانه أصلح للمحكوم عليه .

ومدة وقف التنفيذ ملزمة للقاضى ، فليس له أن يزيدها أو ينقصها عن ثلاث سنوات (١١٧) وليس له أن يغير من تاريخ أبتدائها بالتعجيل أو بالارجاء (١١٨) .

(١١٣) أنظر : الدكتور محمود نجيب حسنى . المرجع السابق . ص ١١٥
 (١١٤) نقض ١٠/٢٣/١٩٥٠ طعن ١٠٢٢ لسنة ٢٠ ق . مجموعة الريع قرن ٢ ج ١ ص ٨٥٧ بند ٧٥ .
 (١١٥) أنظر : الدكتور رمسيس بهنام . المرجع السابق . ص ٣٩٩ .
 (١١٦) نقض ١٩٤١/٦/١٩٤١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٧٥ ص ٥٤١ .
 (١١٧) نقض ١٢/٦/١٩٣٨ مجموعة الريع قرن ٢ ج ٢ رقم ٦٠ ص ٨٥٥ .
 (١١٨) أنظر : الدكتور محمود نجيب حسنى . المرجع السابق . ص ١١٨ .

المطلب الثاني

الغاء الامر بايقاف التنفيذ

٣٩ — أسباب الغاء وقف التنفيذ .

السبب الاول :

أن يصدر ضد المحكوم عليه في خلال مدة وقف التنفيذ حكم بالحبس أكثر من شهر عن غفل ارتكبه قبل الامر بالايقاف أو بعده (المادة ٥٦-١ عقوبات) . ويلزم لتواجر هذا السبب :

١ — أن يصدر الحكم على الجاني بعد الامر بالايقاف . ويستوى أن يكون هذا الحكم عن جريمة ارتكبت قبل الايقاف ولم يحكم فيها إلابعده أو أن يكون عن جريمة ارتكبت بعد الامر بالايقاف ٢٠ أن يصدر هذا الحكم في مدة وقف التنفيذ ، فإذا صدر بعد أنتضاءها فإنه لا يصلح سببا للالغاء حتى واوكانت الجريمة التي أنصب عليها ارتكبت خلال مدة وقف التنفيذ، فالمعبرة بوقت صدور الحكم وليس بوقت وقوع الجريمة ٣ — أن يكون الحكم الجديد صادرا بالحبس لمدة أكثر من شهر ، ومن باب أولى إذا كان صادرا بالحبس أو بالاشغال الشاقة . فإذا كان الحكم الجديد صادرا بالحبس لمدة شهر أو أقل أو كان صادرا بالغرامة فقط فإنه لا يصلح سببا للالغاء وقف التنفيذ^(١١٩) . ويستوى في الحكم الجديد أن يكون مشمولاً بالنفاذ أو موقوفا تنفيذه هو الآخر إذ يصلح في الحالتين سببا للالغاء وقف التنفيذ^(١٢٠) .

(١١٩) انظر : الدكتور محمود مصطفى . المرجع السابق . ص ٥٣٥ .

(١٢٠) نقض ١٩٥٧/٥/٢١ ص ٨ من ٥٣٩ رقم ١٤٨ .

السبب الثاني :

أن يظهر خلال مدة وقف التنفيذ أن المحكوم عليه صدر ضده قبـ
الامر بالايقاف حكم بالحبس أكثر من شهر ولم يكن تحت بصر المحكـ
حين قضت بالايقاف . ويستوى أن يكون هذا الحكم عن جريمة سابقة
أو لاحقة على وقوع الجريمة التي أمر بايقاف تنفيذ الحكم الصادر
فيها (١٢١) .

٤٠ - اجراءات الغاء وقف التنفيذ :

عقد المشرع الاختصاص بالغاء وقف التنفيذ للقضاء (المادة ٥٧
عقوبات) ، فالغاء وقف التنفيذ عند تحقق شروطه لا يقع بقوة القانون
وانما يتمين أن يصدر به حكم قضائي . ولا يجوز لسلطة التنفيذ تبعا لذلك
أن تأمر بالغاء الايقاف من تلقاء نفسها بل لها أن تطلب ذلك من
المحكمة (١٢٢) .

ولم يضع المشرع اجراءات خاصة لالغاء وقف التنفيذ ، ولم يشترط
اجراء أى تحقيق ، ومن ثم فان طلب الالغاء ينظر أمام المحكمة وفقا
للقواعد العامة في الاجراءات (١٢٣) .

والقضاء بالغاء وقف التنفيذ جوازى للقاضي حتى ولو توافرت
شروطه . وهو عند حكمه بالالغاء غير ملزم ببيان الاسباب التي حملته على
ذلك اذ أن تنفيذ العقوبة هو الاصل والغاء ايقاف التنفيذ هو عودة الى
ذلك الاصل (١٢٤) .

(١٢١) انظر : الدكتور محمود مصطفى . المرجع السابق . ص ٥٣٦ .

(١٢٢) نقض ١٩٥٧/٥/٢١ من ٨ ص ٥٤٣ رقم ١٤٩ .

(١٢٣) نقض ١٩٥٧/٥/٢١ من ٨ ص ٥٣٦ رقم ١٤٨ .

(١٢٤) نقض ١٩٣٦/٤/٢٠ مجموعة القواعد القانونية ج ٢ رقم ٤٥٦

٤١ - المحكمة المختصة بالغاء وقف التنفيذ :

(أ) المحكمة التي قضت بإيقاف التنفيذ (المادة ٥٧/١ عقوبات) غاذا كانت المحكمة الاستئنافية هي التي أمرت بالإيقاف اختصت بنظر طلب الالغاء . أما اذا كانت محكمة أول درجة هي التي أمرت بالإيقاف ثم أيدتها المحكمة الاستئنافية ، فالراجع في الفقه هو عقد الاختصاص بنظر طلب الالغاء لمحكمة الدرجة الاولى ، على سند من أن تأييد المحكمة الاستئنافية لا ينفي أن محكمة أول درجة هي التي قضت بإيقاف التنفيذ وأن دور المحكمة الاستئنافية كان محض اقرار لهذا القضاء ، فضلا عن أن القول بغير ذلك يؤدي الى حرمان المحكوم عليه من درجة من درجات التقاضي عند مباشرته لحق الطعن على الحكم الصادر بالالغاء . ولقد أقرت محكمة النقض عقد الاختصاص في هذه الحالة لمحكمة أول درجة (١٢٥) .

والمحكمة التي تختص بنظر الالغاء هنا لا يجوز لها التصدي له الا بناء على طلب النيابة العامة ، فهي لا تملك ذلك من تلقاء نفسها ولا بناء على طلب المدعي بالحق المدني .

(ب) اذا كانت العقوبة التي بنى عليها الالغاء قد حكم بها بعد ايقاف التنفيذ فانه يجوز أن يصدر الالغاء من المحكمة التي قضت بهذه العقوبة ، سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة العامة (المادة ٥٧/٢ عقوبات) .

(١٢٥) نقض ١٦٥٧/٥/٢١ من ٨ من ٤٥٢ رقم ١٤٩ ، وايضا نقض الابتدائية في ١٩٣٩/٩/١٨ المجموعة الرسمية من ٣٩ رقم ١٧٤ من ٤٥٣ ، سوحاج الابتدائية ١٩٤٤/١٠/٢٤ المجموعة الرسمية من ٤٧ رقم ١٧٨ من ٣٢٧ وأشار الى الحكمين الاخيرين الدكتور أحمد محمد ابراهيم . التعليق على قانون الاجراءات الجنائية ١٩٥٧ من ٥٥٧ وما بعدها .

٤٢ — الطعن على الحكم الصادر بالغاء وقف التنفيذ :

لم ينص القانون صراحة على جواز الطعن في الامر الصادر بالغاء ايقاف التنفيذ . الا أن المشرع أوجب لحصول هذا الالغاء أن يصدر به حكم من المحكمة تمثل فيه النيابة العامة بعد تكليف المحكوم عليه بالحضور، وترك أمر الالغاء تقديرها للقاضي . وقضاء المحكمة حينئذ هو غصل في مسألة متصلة بالقوة التنفيذية للحكم ، إذ أن مؤدى حكم الالغاء هو تنفيذ العقوبة بعد أن كان هذا التنفيذ موقوفا . والقضاء الذي يكون هذا شأنه وأثره لا مناص من اخضاعه لما تخضع له سائر الاحكام من حيث امكان الطعن عليها بالطرق العادية — المعارضة والاستئناف — طالما أن القانون لم يمنع الخصوم من هذا الحق الذي لا يجوز الحرمان منه بغير نص (١٣٦) .

المطلب الثالث

آثار السند التنفيذي الموقوف

٤٣ — النفاذ الفوري للحكم بإيقاف التنفيذ :

إذا كان الاصل هو عدم جواز تنفيذ الاحكام الجنائية الا بعد صيرورتها نهائية ما لم ينص القانون على غير ذلك (المادة ٤٦٠ اجراءات)، فإن التساؤل يثور حول موضع الحكم المشمول بإيقاف التنفيذ من هذه القاعدة . هل ينتج الامر بالايقاف أثره فور صدوره ، أم يتراخى هذا الاثر الى أن يصبح الامر بالايقاف نهائيا ؟

إذا كان الايقاف قد انصب على عقوبة تبعية أو تكميلية فلا صعوبة في الامر لان هذه العقوبات لا تنفذ الا إذا صار الحكم بها نهائيا ، ومن هنا

(١٣٦) انظر أيضا : المستشار محمود ابراهيم اسماعيل . المرجع السابق . ص ١٣٧ .

فان مسألة تنفيذها تنفيذا مؤقتا لا تكون مطروحة • ولكن الصعوبة هيما اذا انصب الايقاف على الحبس أو الغرامة لان الاصل فيهما هو تنفيذهما فور صدور الحكم ولو لم يصبح نهائيا • ومن الطبيعي أن ننظر الى المسألة في ضوء الهدف من نظام ايقاف التنفيذ وطبيعة الحكم الصادر به :

(١) اذا كان الغرض من نظام ايقاف التنفيذ هو تجنب المحكوم عليه الجدير بالتسامح مساوى السجن عندما يحكم عليه بعقوبة سالبة للحرية قصيرة الاجل ، وكان القول بعدم سريان الامر بايقاف التنفيذ الا بعد صيرورته نهائيا مؤداه أن ينفذ الحبس في المحكوم عليه الى أن يصبح ذلك الامر بالايقاف نهائيا — باستنفاد طرق الطعن فيه أو بفوات مواعيدها — وهو قد لا يكتسب هذه الصفة الا بعد أن يكون المحكوم عليه قد استوفى العقوبة كاملة بتضييع الفائدة الحقيقية من الامر بايقاف التنفيذ •

(ب) اذا كان الغرض من نظام ايقاف التنفيذ بالنسبة للغرامة هو مراعاة جانب المتهم الذي يثبت أن مجرد التهديد بالعقاب يكفي لاصلاحه باعفائه من الوفاء بمبلغ من المال قد يتجاوز طاقته ، وتجنبه التنفيذ عليه بالاكراه البدني وهو احدى صور الحبس قصير الاجل الذي يهدف نظام الايقاف في شقه الاول الى تفادي عيوبه ، فان القول بتنفيذ الغرامة فور صدور الحكم يفوت هذا الغرض •

(ج) اذا كان المشرع قد جعل الاصل في الحبس هو تنفيذه فور النطق بالحكم الا اذا دفع المتهم كفالة يقدرها القاضي في الحكم ، وجعل تقديره هذه الكفالة حقا للمتهم وواجبا على القاضي الا في بعض الاحوال المستثناءة فانونا (المسادة ٤٦٣ اجراءات) (١٣٣) ، فانه يكشف بذلك عن اتجاهه نحو

تعليق التنفيذ المؤقت للحبس عن شرط عدم دفع الكفالة . ولكنه في شمول الحكم بايقاف التنفيذ لم يشترط تقدير كفالة بما مفاده أن الامر بالايقاف ينتج أثره فوراً ويسرى مفعوله حتما بمجرد صدوره ، وهي نتيجة تتفق تماماً مع طبيعة نظام ايقاف التنفيذ والفرض منه .

ولقد أكد المشرع قاعدة النفاذ الفوري للامر بايقاف التنفيذ عندما نص في المادة ٤٦٥ من قانون الاجراءات الجنائية على وجوب الاخراج في الحال عن المتهم المحبوس احتياطياً اذا أمر في الحكم بوقف تنفيذ العقوبة . وهذا النفاذ الفوري للامر بالايقاف كما يسرى على الحبس يسرى على الغرامة لاتحاد الطلة على النحو السابق بيانه ، وحتى لا يكون المحكوم عليه بالغرامة أسوأ حالا من المحكوم عليه بالحبس رغم كونها أخف منه .

واستقر رأي القضاء أيضاً على أن الحكم الابتدائي المشمول بايقاف التنفيذ يعتبر قائماً ومنتجاً لكل آثاره من وقت صدوره (١٢٨) .

٤٤ - خطأ المحكمة في الامر بالايقاف ، وأثره على التنفيذ :

إذا أخطأت المحكمة فأمرت بايقاف التنفيذ في غير الاحوال المقررة قانوناً ، كما اذا قضت بذلك في مخالفة ، أو في عقوبة الحبس الذي تريد محته على سنة ، أو بايقاف تنفيذ جزاء ليس عقوبة جنائية بحته ، كان للنيابة العامة الطعن على هذا الحكم للخطأ في تطبيق القانون . على أن تنفيذ الجزاء يظل موقوفاً حتى يلغى ذلك الايقاف من محكمة الطعن . أما اذا أصبح الامر بالايقاف بلتاً فلا سبيل لالغائه الا اذا توافرت إحدى

(١٢٨) انظر : نقض ١٩٥٧/٥/٢١ س ٨ من ٥٤٢ رقم ١٤٩ طعن ١٨٥ لسنة ٢٧ ق ، وايضاً قنا الابتدائية في ١٩٢٨/٩/١٨ المجموعة الرسمية س ٣٦ رقم ١٧٤ ص ٤٥٢ .

الحالتين المنصوص عليهما بالمادة ٢/٥٦ من قانون العقوبات السابق بياتها • غاذا. أمرت النيابة بالتنفيذ في هذه الحالة سواء أثناء سريان ميعاد الطعن أو أثناء نظره أو بعد الفصل فيه بتأييد الحكم الصادر بالايقاف كان للمحكوم عليه أن يستشكل في التنفيذ ليحصل على حكم من محكمة الاشكال • بعدم جواز التنفيذ لوروده على سند تنفيذي موقوف • ولا يجوز لقاضي الاشكال بداهة أن يحكم بالغاء وقف التنفيذ لما في ذلك من مساس بحجية الحكم المستشكل فيه •

٤٥ — العقوبات التي يوقف تنفيذها فور صدور الحكم :

إن النفاذ الفوري للأمر بإيقاف التنفيذ معناه أن يوقف فوراً تنفيذ العقوبات التي شملها ذلك الأمر أما غير ذلك من العقوبات التي تضمنها الحكم ولم يشملها الأمر بالإيقاف فانها تخضع للقاعدة العامة في التنفيذ ، بحيث لا يجوز تنفيذها الا اذا صار الحكم بها نهائياً ، ما لم ينص القانون استثناء على وجوب أو جواز تنفيذها قبل ذلك • ولندرس بالتفصيل أهم الفروض التي تعرض في العمل :

١ — اذا حكم بالحبس والغرامة مع ايقاف تنفيذ الغرامة وحدها • في هذا الفرض يوقف تنفيذ الغرامة بمجرد صدور الحكم ولو كان ابتدائياً ، فلا تجوز مطالبة المحكوم عليه بأداء مبلغ الغرامة ولا اكراهه بدنياً على ذلك ، ولا مباشرة التنفيذ الجبرى على أمواله • أما الحبس فيكون قابلاً للتنفيذ اذا لم يدفع المحكوم عليه الكفالة المقررة في الحكم ، أو اذا كان القانون يوجب أو يجيز تنفيذ الحبس فوراً — دون تقدير كفالة — كما في الحبس لسرقة أو على متهم عائد أو على متهم محبوس احتياطياً (المادة ٤٦٣ إجراءات) •

٢ - إذا حكم بالحبس والغرامة مع إيقاف تنفيذ الحبس فقط . فـ هذا الغرض يوقف تنفيذ الحبس فور صدور الحكم ، فيخلو سبيل المحكوم عليه في الحال إذا كان محبوسا احتياطيا (المادة ٤٦٥ إجراءات) ، ولا يجوز القبض عليه إذا كان مغربا عنه . يستوى في ذلك أن يكون الحكم ابتدائيا أو استثنائيا أو صادرا من محكمة الجنايات أو محكمة النقض . أما الغرامة فإن تنفيذها يكون واجبا فور صدور الحكم الابتدائي ولو مع حصول استثنائه (المادة ٤٦٣ إجراءات) . غير أن المادة ٥١٢ من قانون الإجراءات الجنائية تحظر التنفيذ بطريق الاكراه البدني على المحكوم عليهم بعقوبة الحبس مع وقف التنفيذ (١٣٩) . ولقد جاءت هذه القاعدة في التشريع مطلقة ، فلا يجوز تنفيذ الغرامة في هذه الحالة بالاكراه البدني مطلقا سواء في الفترة من صدور الحكم وحتى صيرورته نهائيا أو في فترة الثلاث سنوات المقررة لإيقاف التنفيذ أو بعد انقضائها ، ما لم يلغى وقف تنفيذ الحبس من محكمة الطعن أو من المحكمة المختصة بإلغاء وقف التنفيذ في الحالات الواردة بالمادة ٥٦ من قانون العقوبات ، إذ تصبح الغرامة حينئذ قابلة للتنفيذ بكل الطرق المقررة قانونا بما فيها الاكراه البدني .

وإذا كان تنفيذ الغرامة بالاكراه البدني غير جائز بالنسبة للمحكوم عليهم بالحبس مع وقف التنفيذ ، فإن تنفيذها بالطرق المقررة في قانون المرافعات أو بالطرق الادارية المقررة لتحصيل الاموال الاميرية (المادة ٥٠٦ إجراءات) يكون جائزا بمجرد صدور الحكم .

(١٢٩) وهذه القاعدة منطقية لان وسيلة الاكراه البدني هي الحبس البسيط ، وفي تنفيذه على المحكوم عليه في هذه الحالة تقويت للفرض من وقف تنفيذ الحبس كمقوية أصلية ، فإذا كان المشرع يستهدف من نظام إيقاف التنفيذ تجنب المحكوم عليه مسلوئ الحبس قصير الاجل وكان القاضي قد أقر بجدارة المحكوم عليه بإيقاف الحبس فليس من المقبول حبسه تنفيذا للغرامة .

٣ من اذ كانت العقوبة التي لم يشملها الامر بايقاف التنفيذ نهية أو
تكميلية فانها لا تنفذ الا اذا صار الحكم نهائيا . واذا نطق القاضي بالعقوبة
الاصلية فقط وأمر بوقف تنفيذها فان هذا لا يمنع من تنفيذ العقوبات
التبعية المقررة قانونا — عند صيرورته الحكم نهائيا — فهذه العقوبات
توقع بغير حاجة الى النص عليها في الحكم (١٣٠) وعلى ذلك فان تنفيذها
لا يوقف الا (أ) اذا قضى بها الحكم صراحة وشملها الامر بايقاف التنفيذ
على هذه أو في عبارة شاملة مع العقوبة الاصلية : ب (اذا لم يقضى بها
الحكم صراحة ولكنه جعل الايقاف شاملا لجميع الآثار الجنائية المقررة
على الحكم (١٣١) .

٤٦ — سريان وانقضاء مدة ايقاف التنفيذ :

سبق أن أوضحنا أن مدة ايقاف التنفيذ ثلاث سنوات تبدأ من يوم
صيرورة الحكم نهائيا . ولا يجوز خلال هذه المدة تنفيذ العقوبة التي أمر
في الحكم بايقاف تنفيذها ، ولكن يجوز تنفيذ ما عداها من العقوبات
التبعية أو التكميلية المقضى بها في ذات الحكم ولم يشملها الامر بالايقاف وذلك
على التفصيل الذي أوردناه بالنبذة السابقة .

واذا انقضت مدة ايقاف التنفيذ دون أن يصدر خلالها حكم بالفاء ووقف
التنفيذ ، فان العقوبة المحكوم بها تسقط وتصبح غير جائزة للتنفيذ ،
ويعتبر الحكم الصادر بها كأن لم يكن (المادة ٥٩ عقوبات) . وسقوط
العقوبة — الموقوف تنفيذها — في هذه الحالة لا يؤدي الى سقوط نهائي
للعقوبات التي لم يشملها الامر بوقف التنفيذ ولم يتم تنفيذها بعد ما لم

(١٣٠) انظر نقض ١٩٥٦/٢/١٢ من ٧ من ٢٢٤ طعن ١٤١٠ لسنة ٢٥ق ،
نقض ١٩٧١/٤/١٩ طعن ٦٩ لسنة ٤٠ق . لم ينشر .
(١٣١) انظر : الدكتور محمود نجيب حسنى . المرجع السابق . ص ٩١٩ .

تكن قد سقطت لسبب من أسباب سقوط العقوبة . كما لا يؤثر سقوط العقوبة — الموقوفة — أيضا على الحكم بالتعويضات وما يجب رده والمصاريف .

واعتبار الحكم كأن لم يكن (٥٩ عقوبات) هو في حقيقته رد اعتبار للمحكوم عليه يناله بقوة القانون — وبغير حاجة الى حكم — بمجرد انقضاء مدة وقف التنفيذ دون الغاء للامر الصادر به (١٣٣) . كما أن اعتبار الحكم كأن لم يكن مؤداه زوال قوته كسابقة في العود ، غير تنفع الحكم من صيغة الحالة الجنائية ، واذا ارتكب المحكوم عليه جريمة تالية فلا يعتبر عائدا (١٣٣) .

أما اذا ألغى الايقاف فان العقوبة تنفذ ، وكذا جميع العقوبات التبعية والتكميلية والآثار الجنائية التي تكون قد أوقفت (المادة ٥٨ عقوبات) . غير أن الحكم الصادر بالالغاء يخضع للقاعدة العامة في التنفيذ فهو لا ينتج أثره الا من وقت صيرورته نهائيا بحيث يوقف تنفيذه طالما أنه قابل للظمن أو مطعون عليه بالفعل (١٣٤) . ويشترط لاعمال أثر الحكم بالالغاء أن يكون قد صدر وصار نهائيا قبيل مضي المدة المقررة للايقاف وذلك وفقا لمفهوم مخالفة المادة ٥٩ من قانون العقوبات (١٣٥) .

(١٣٢) انظر نقض ١٩٦٤/٣/٢٣ س ١٥ ص ٢١٤ طعن ٢٠٨٢ لسنة ١٣٧ ق .

(١٣٣) انظر : المستشار محمود ابراهيم اسماعيل . المرجع السابق . ص ١٣٩ ، نقض ١٩٦٤/٣/٢٣ المشار اليه بالهلهل السابق .

(١٣٤) انظر : المستشار محمود ابراهيم اسماعيل . المرجع السابق . ص ١٣٧ .

(١٣٥) راجع استكمالا لهذا البحث ما سيأتي بشأن اثر الغاء وقف التنفيذ على قاعدة الجنب (نبذة ١٠٨) وأثره على مدة تقادم العقوبة (نبذة ٢٢٩) .

الفصل الثالث

الامور الجنائية

٤٧ — الطبيعة القانونية للامر الجنائي الصابر من القاضى :

يتجه جانب من الفقه الى القول بأن الامر الجنائي الصادر من المحكمة الجزئية (المادة ٣٣٣ اجراءات) هو حكم جنائي حقيقى كالحكم الجنائي الصادر بناء على محاكمة عادية ، فهو صادر من قاض فى خصومة جنائية ، اذ أن طلب النيابة العامة من المحكمة اصدار الامر الجنائي يعد طريقا لرفع الدعوى اليها شأنه شأن التكليف بالحضور ، وتخرج بمقتضاء الدعوى من حوزة النيابة الى حوزة المحكمة . وبناء على ذلك فان الامر الجنائي له حجية الحكم فهو يحول دون اعادة المحاكمة بناء على ظهور أدلة جديدة أو وقائع جديدة (١٣٦) .

ويتجه جانب آخر من الفقه الى القول بأن الامر الجنائي قرار قضائي لانه يصدر من هيئة قضائية فاصلا فى نزاع معين ، ولكن هذا القرار لا يعتبر حكما لانه ليس صادرا فى خصومة جنائية بالمعنى الدقيق ، فالخصومة لا تنعقد فى اجراءات الامر الجنائي لان الدعوى الجنائية لم تتحرك قانونا قبل المتهم مما يستحيل معه حضوره لمواجهة بالتهمة وابداء دفاعه فيها . وينتهى هذا الرأى الى أن الدعوى الجنائية ولئن كانت تنتهى بصيرورة الامر الجنائي نهائيا الا أن هذا الامر لا يتمتع بماتمتمتع به الاحكامهم حجية ليجوز ورغم منه رفع دعوى جنائية بناء على نفس الواقعة مضاعفا

(١٣٦) من انصار هذا الاتجاه : الدكتور سمير الجنزورى . الفرامة الجنائية . رسالة دكتوراه . القاهرة ١٩٦٧ ص ٣٦٦ وما بعدها ، والدكتور انوار غالى الذهبى . حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني . رسالة دكتوراه . القاهرة ١٩٦٠ ص ٩٩ ، الدكتور مأمون سلامة . قانون الاجراءات الجنائية معلقا عليه بالفقه واحكام التقضى ١٩٨٠ ص ٩٥١ وما بعدها ، ص ٩٦٥

اليها عناصراً جديدة أو بوصف قانوني مختلف ، فالامر الجنائي كقرار قضائي له قوته في حسم النزاع يشبه من هذه الناحية القرار بعدم وجهه لاقامة الدعوى الجنائية فهو ينهى الدعوى في حدود معينة ولكنه ليس حكماً له حجته (١٣٧) .

والرأى الأخير هو الجدير بالتأييد ، فالقول بأن طلب النيابة من المحكمة اصدار الامر الجنائي هو طريق لرفع الدعوى اليها قول يعوزه السند ، لان القانون لا يعرف في رفع الدعوى الجنائية من النيابة العامة في مواد الجنح والمخالفات سوى طريق التكليف بالعضور (المادة ١/٣٣٣ اجراءات) . هذا فضلاً عن أن المشرع رتب على قبول الاشكال في تنفيذ الامر الجنائي اعادةقنظر الدعوى الجنائية بالاجراءات العادية(المادة ٣٣٠ اجراءات)وهو مالا يجوز بالنسبة للاحكام اذ أن قبول الاشكال في تنفيذ الحكم المستشكل فيه لا يترتب عليه بأية حال اعادة الدعوى الى المحكمة التي أصدرت الحكم المستشكل في تنفيذه لتفصل فيها من جديد . يضاف الى ذلك أن الاعتراض على الامر الجنائي يختلف عن المعارضة في الحكم الغيابي (١٣٨) ، بل أجاز القانون للمحكمة عند نظر الدعوى بالاجراءات العادية أن تقضى — في حدود العقوبة المقررة قانوناً — بعقوبة أشد من الغرامة المقضى بها في الامر الجنائي (المادة ٢/٣٣٨ اجراءات) مما يستفاد منه أن ذلك الاعتراض لا يعد طعناً بالمرة لان الاصل هو ألا يضار الطاعن بطعنه . كما حظر القانون الطعن بالاستئناف على الحكم الصادر

(١٣٧) الدكتور أحمد فتحي سرور . الوسيط في قانون الاجراءات الجنائية ج ١ ، ٢ ، طبعة ١٩٨٠ ص ١١١ وما بعدها ، ونظر أيضاً : الدكتور رموف مبيد . ملغى الاجراءات الجنائية في القانون المصري طبعة ١٩٧٦ ص ٧٣٢ اذ يعرف الامر الجنائي بأنه قرار يصدر بالعقوبة الجنائية .
(١٣٨) نقض ١٩٧٥/٥/٤ من ٢٦ ص ٢٨٩ رقم ٨٩ .

باعتبار الامر الجنائي نهائيا وأجب التنفيذ (١٣) . وجميعها أمور تكشف عن أن الشارع اختص الامر الجنائي بقواعد خاصة غيما يتلق بالطن مختلف عن القواعد المقررة أصلا للطن في الاحكام بما يضوجه من حظيرتها . وعلى ذلك نرى أن التكيف القانوني الصحيح للامر الجنائي الصادر من القاضي هو أنه قرار قضائي من نوع خاص يصدر بعقوبة جنائية ويحسم النزاع الناشئ عن الدعوى الجنائية . وهو بهذا لا يعد حكما بالمعنى الضيق ولكنه يجرى في التنفيذ مجرى الاحكام .

٤٨ — الطبيعة القانونية للامر الجنائي الصادر من النيابة .

امتد الخلاف بين الفقهاء أيضا الى التكيف القانوني للامر الجنائي الصادر من النيابة العامة (المادة ٣٣٥ مكررا اجراءات) فاحتج رأي الى أن هذا الامر لا يعتبر حكما جنائيا ، فهو من الناحية الشكلية يصدر من وكيل النيابة — أو رئيس النيابة — وهو لا يعتبر من السلطة القضائية اذ لا يتمتع بالضمانات التي يقررها قانون السلطة القضائية لمن يشغل وظيفة القضاء ، والنيابة هي جزء من السلطة التنفيذية فهي تابعة لها ولا تخضع من تأثيرها . ومن الناحية الموضوعية لا تكون في هذه الحالة أمام محاكمة جنائية فالنيابة العامة هي الخصم وهي الحكم . وينتهي هذا للرأي الى أن المخدرات التي تأمر بها النيابة ليست عقوبات جنائية خالصة وانما هي أقرب الى المخدرات الادارية (١٤) . وهذا الرأي يخطئ تماما أن العقوبات التي يصدر بها الامر الجنائي من النيابة العامة وهي الغرامة والعقوبات التكميلية هي عقوبات مقررة عن جرائم تفرضها الدولة ممارسة لسلطتها في العقاب ، ولا قيد يرد على حريتها في اسناد سلطة الحكم بهذه العقوبات الى أي جهة ولو كانت سلطة الاتهام ذاتها .

(١٣٩) نقض ١٩٧٤/٢/١٠ من ٢٥ من ١٠٨ طعن ٤٢ لسنة ٤٤ ق .
(١٤٠) الدكتور سمير الجزوري . المرجع السابق . ص ٣٦٩ ، ٣٧٠ .

واقعه جانب آخر من الفقه الى أن الامر الجنائي الصادر من النيابة العامة كالامر الجنائي الصادر من القاضي الجزئي لا يختلف عنه في طبيعته، بل يعتبر حكما جنائيا ، وأنه لا يصح الاحتجاج بأن أعضاء النيابة العامة ليسوا من السلطة القضائية اذ يكفي أن يصدر الحكم من هيئة خولها الشارع سلطة الفصل في الدعوى الجنائية ولا يلزم أن تكون من أعضاء السلطة القضائية فعلا^(١٤١) .

ولقد انتهت المحكمة العليا في طلب تفسير الفقرة الثانية من المادة ٦٦ من الدستور التي تنص على أنه « لا عقوبة الا بحكم قضائي » الى أن الامر الجنائي الصادر من وكيل النيابة يدخل في مفهوم عبارة « حكم قضائي » ، واستندت في ذلك الى أن المشرع انما خلع على وكيل النائب العام في اصداره للامر الجنائي ولاية القضاء على سبيل الاستثناء^(١٤٢) . ونحن نرى أن الامر الجنائي الصادر من النيابة كالامر الجنائي الصادر من القاضي ، فهو أيضا لا يعدو أن يكون قرارا قضائيا بعقوبات جنائية يفصل في موضوع الدعوى الجنائية فتتقضى بصيرورته باتا . وهو بذلك لا يعد حكما الا بالمعنى الواسع للاحكام الذي ينصرف الى كل قرار يصدر من جهة قضائية فاصلا في نزاع معين^(١٤٣) .

٤٩ - تنفيذ الامر الجنائي والاستشكال فيه :

إذا كان الامر الجنائي هو قرار قضائي بحقوبة جنائية فانه يصلح سندا تنفيذيا في المجال الجنائي^(١٤٤) . ولم ينص المشرع على تنفيذ الامر الجنائي بالخرامة فور صدوره كما فعل بالنسبة للحكم النيابي الصادر

(١٤١) الدكتور أدوار غالى الذهبى . المرجع السابق . ص ٦٩ ، الدكتور مأمون سلامة . المرجع السابق . ص ٦٦٥ .

(١٤٢) المحكمة العليا . قرار رقم ١٥ لسنة ١٩٧٨/٤/١ .

(١٤٣) انظر ما سبق في نبذة ١٨ من هذا الكتاب .

(١٤٤) انظر : الدكتور يسر اتور على والدكتورة آمال عثمان . علم الاجرام وعلم العقاب طبعة ١٩٧٠ ص ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

بالغرامة (المادة ٤٦٣ اجراءات) ومن ثم يرجع في شأنه الى القاعدة العامة في التنفيذ فلا يكون قابلا للتنفيذ الا اذا صار نهائيا بعدم الاعتراض عليه من الخصوم في الميعاد — اذ أن التقرير بذلك الاعتراض من شأنه اسقاط الامر واعتباره كأن لم يكن (المادة ١/٣٣٧ اجراءات) — أو بالاعتراض عليه وعدم حضور الجلسة المحددة لنظر الاعتراض اذ تعود للامر قوته ويصبح نهائيا واجب التنفيذ (المادة ٣/٣٢٨ اجراءات) • أما اذا حضر المعارض بالجلسة فان الدعوى تنظر في مواجهته بالاجراءات العادية (المادة ٣٢٨ اجراءات) ويصدر فيها حكم يخضع لما تخضع له الاحكام من قواعد التنفيذ •

وتنفيذ الغرامة الصادر بها الامر الجنائي يتم وفقا لما هو مقرر في تنفيذ المبالغ المحكوم بها (المادة ٥٠٥ اجراءات وما بعدها) ، كما يصح تنفيذه بالاكراه البدني (المادة ٥١١ اجراءات) •

٥٠ — اهالة :

ليس هنا مجال الحديث عن شروط اصدار الامر الجنائي واجراءاته، فهي فضلا عن وضوحها في نصوص قانون الاجراءات الجنائية نصيل بشأنها الى المؤلفات العامة في شرح قانون الاجراءات الجنائية •

أما عن أسباب الاشكال في تنفيذ الامر الجنائي والمحكمة المختصة به فسنعرض لهما تفصيلا في الباب الخاص باشكالات التنفيذ •

الفصل الرابع

أوامر التحقيق

● تقسيم :

نعرض في هذا الفصل الى التعريف بأوامر التحقيق وتحديد ما يصلح منها سندا تنفيذيا في المجال الجنائي ، والقاعدة العامة في تنفيذها ، ومعالجة أهم التطبيقات العملية لأوامر التحقيق التي تعد من قبيل السندات التنفيذية بدراسة الامر بالحبس الاحتياطي والاوامر والقرارات المتعلقة بحماية الحياة في القانون الجنائي .

أما عن الاشكال في تنفيذ أوامر التحقيق وأسبابه والمحكمة المختصة بنظره فهي أمور سنعرض لها في الباب الخاص باشكالات التنفيذ . وعلى ذلك تنقسم الدراسة في هذا الفصل الى مبحثين :

المبحث الاول : التعريف بأوامر التحقيق .

المبحث الثاني : تطبيقات لأوامر التحقيق المعتبرة سندات تنفيذية .

المبحث الاول

التعريف بأوامر التحقيق

٥١ - التفرقة بين اجراءات التحقيق وأوامر التحقيق :

يفرق الفقه بين اجراءات التحقيق وأوامر التحقيق . فاجراءات التحقيق هي تلك التي تباشرها سلطة التحقيق سعيا الى معرفة الحقيقة ويطلب عليها طابع القهر - أي المساس بالحرية الشخصية - ومثالها القبض والتفتيش والاستجواب^(١٤٥) . والاوامر الصادرة باتخاذ هذه

(١٤٥) انظر : الدكتور أحمد فتحي سرور . الوسيط في قانون الاجراءات الجنائية ج ٢٤ طبعة ١٩٨٠ ص ٧٠٨ وما بعدها .

الاجراءات ولئن كان يتم تنفيذها جبرا — أى بالاستماعة عادة بالسلطة العامة — الا أن المنازعة حول صحة هذا التنفيذ لا تعد من منازعات التنفيذ التى تعنى بها قواعد التنفيذ الجنائى المقصودة بهذه الدراسة . فالنزاع حول تنفيذ القبض أو التفتيش ولئن كان يمكن اثارته أمام محكمة الموضوع أو المحكمة التى تنظر المعارضة فى الحبس الاحتياطى الا أنه لا يصح أن يكون محلا لدعوى الاشكال فى التنفيذ ، ذلك أن الامر الصادر باتخاذ اجراء من اجراءات التحقيق هو أمر ولائى ، اذ أنه لا يعد محلا فى نزاع مطروح ولا يصدر من سلطة التحقيق باعتبارها حكما بين الخصوم فتنفى عنه صفة الحكم حتى بمعناه الواسع الذى ينصرف الى كل قرار قضائى يفصل فى منازعة معينة .

أما أوامر التحقيق فهى تلك التى تصدر من سلطة التحقيق بوصفها حكما بين الخصوم وتفصل بها فى مسائل قضائية كانت محلا للنزاع فيما بينهم أو فيما بينها وبين بعضهم ، فهى على هذا الاساس تعد أحكاما حقيقية (١٤٦) . فمناطق التفرقة بين اجراءات التحقيق وأوامر التحقيق أن الأخيرة تصدر عن المحقق استنادا الى سلطته القضائية بالفصل فى النزاع ، حين أن الاولى تصدر عنه استنادا الى سلطته القضائية فى التحقيق .

وغنى عن البيان أن ثمة أوامر ادارية تصدرها سلطة التحقيق لتسهيل الاستمرار فيه وحسن ادارته ومثالها الامر بالهالة البلاغ الى مأمور الضبط القضائى لقضيه والامر بتأجيل التحقيق الى جلسة مقبلة (١٤٧) . وهذه الاوامر لا تعتبر أحكاما ، فهى لا تفصل فى مسائل قضائية وانما تصدر من المحقق استنادا الى سلطته الولائية المطلقة ، فلا يجوز الطعن عليها أو

(١٤٦) انظر : الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف . النظرية العامة

للاشكال فى التنفيذ فى الاحكام الجنائية . الطبعة الاولى ، ص ٨١ .

(١٤٧) انظر : الدكتور احمد فقى مرور . المرجع السابق . ص ١١١ .

الاستشكال في تنفيذها حتى ولو كانت محلا للنزاع بين الخصوم صراحة أو ضمنا (١٤٨) .

٥٢ — أوامر التحقيق التي تصلح كمسندات تنفيذية :

إن أوامر التحقيق قد تصدر أثناء التحقيق ومثالها الفصل في طلب رد الأشياء المضبوطة والفصل في الدفع بعدم اختصاص المحقق نوعيا أو محليا أو شخصيا ، كما قد تصدر عند التصرف في التحقيق كأمر الاحالة والامر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية .

وأوامر التحقيق لا تصلح جميعها سندا تنفيذيا في نطاق التنفيذ الجنائي وانما يصلح منها لذلك فقط الاوامر التي يلزم تنفيذها جبرا — سواء على الأشخاص أو الاموال — أى التي ترجح الاستعانة بالسلطة العامة في تنفيذها . ومن هنا يبين أن أوامر التصرف في التحقيق وهى أمر الاحالة والامر بالآ وجه لاقامة الدعوى لا تعتبر سندات تنفيذية في هذا النطاق . أما أوامر التحقيق التي تصدر في أثنائه — وهى لم ترد بالتشريع على سبيل الحصر — فان بعضها لا يصلح سندا تنفيذيا كالواامر الفاصلة في الاختصاص أو في قبول المدعى بالحق المدني ، بينما يعد البعض الآخر سندا تنفيذيا حقيقيا في مجال التنفيذ الجنائي كالامر برد الأشياء المضبوطة والامر بالحبس الاحتياطي والامر الصادر في منازعة الحيازة .

٥٣ — تنفيذ أوامر التحقيق والاستشكال فيه :

الاصل أن أوامر التحقيق تنفذ فور صدورها حتى ولو كانت قابلة للاستئناف أو مطعون عليها به الا اذا نص القانون على خلاف ذلك (١٤٩) .

(١٤٨) انظر : الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف . المرجع السابق .

ص ٨١ .

(١٤٩) انظر : الدكتور احمد فتحى سرور . المرجع السابق . ص ٧٨٨ ،

٨٢٤ ، الدكتور م. ون سلامة . المرجع السابق . ص ٤٢٧ .

ولقد أوضح المشرع هذه القاعدة في حالة الامر من المحقق برغض الدفيع بعدم الاختصاص — صراحة أو ضمنا — اذ لم يرتب على استثناء هذا الامر وقف تنفيذ مباحث السير في التحقيق (المادة ١٦٣ اجراءات) .
كما نجد مثالا للاستثناءات الواردة على هذه القاعدة فيما نص عليه الشلوع من عدم جواز تنفيذ الامر الصادر من قاضي التحقيق في جنسية بالاعراج عن المتهم المحبوس احتياطيا فور صدوره وانما يوقف تنفيذه خلال الميعاد المقرر للاستثناء وحتى الفصل فيه ان رفع في هذا الميعاد (المادة ١٦٨ اجراءات) .

أما الاشكال في تنفيذ أوامر التحقيق وأسبابه والجهة المختصة بنظره فهي أمور سنعرض لها في الباب الخاص باشكالات التنفيذ .

الباحث الثاني

تطبيقات عملية لاوامر التحقيق المعبرة سندات تنفيذية

● تقسيم :

يعتبر الحبس الاحتياطي من أهم الموضوعات التي تعرض في العمل . ولما كانت شروط الامر بالحبس الاحتياطي قد تناولتها بوضوح المؤلفات العامة في فقه قانون الاجراءات الجنائية فقد رأيت أن أتناول في هذا البحث تكييف ذلك الامر واستيضاح بياناته واجراءات تنفيذه ، مع ارجاء الحديث عن الاشكال في هذا التنفيذ وأسبابه والمحكمة المختصة به الى الباب الخاص باشكالات التنفيذ .

ولما كانت أوامر وقرارات عملية الحياة في القانون الجنائي من أهم الموضوعات العملية التي لم يعالجها الفقه — الا في قليل من المراجع — ولم تصدر بصدها حتى الآن أية أحكام من محكمة النقض ، فقد رأيت أن

أتناول في هذا البحث أيضا الشروط الموضوعية والشكلية لهذه الأوامر والقرارات واجراءات تنفيذها مع ارجاء الحديث عن اشكالات هذا التنفيذ وأسبابه والمحكمة المختصة بنظره الى الباب الخاص باشكالات التنفيذ . وعلى ذلك فان الدراسة في هذا البحث ستتم على مطلبين :

المطلب الاول — الامر بالحبس الاحتياطي .

المطلب الثانى — أوامر وقرارات الصيازة .

المطلب الاول — الامر بالحبس الاحتياطي

٥٤ — تكييفه :

لا يعتبر الحبس الاحتياطي عقوبة ، وانما هو أمر يستهدف تنفيذ حرمات المتهم من التأثير على أدلة الدعوى أثناء التحقيق والحيولة بينه وبين الهرب عند ادانته بحكم قضائى واجب النفاذ . وهو في هذا يختلف عن التنفيذ العقابى الذى يستهدف تحقيق مضمون الجزاء . يضاف الى ذلك أن المحبوس احتياطيا يعد متهما لا زال يتمتع بقرينة البراءة في حين أن المحكوم عليه بالعقوبة قد سقطت عنه قرينة البراءة نتيجة الحكم الجنائى بالادانة الذى يعد عنوانا للحقيقة^(١٥٠) . غير أن المشرع يعتد بمدة الحبس الاحتياطي في التنفيذ فتخصم من مدة العقوبة السالبة للحرية أو تستنزل من قيمة الغرامة (المواد ٢١ ، ٢٣ ، عقوبات ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ اجراءات) . ومن هنا اتجه رأى الراجح في الفقه الى القول بامتداد مجال التنفيذ العقابى ليشمل تنفيذ الحبس الاحتياطي بوصفه تنفيذا احتياطيا للعقوبة التى قد يصدر بها الحكم في الدعوى الجنائية^(١٥١) . وسند هذا التنفيذ هو أمر :

(١٥٠) راجع : الدكتور عبد العظيم وزير . دور القضاء في تنفيذ الجزاءات

الجنائية . طبعة ١٩٧٨ ص ٤٥٨ .

(١٥١) انظر الدكتور مأمون سلامة . المرجع السابق . ص ١٢٤٧ .

الحبس الاحتياطي سواء أصدره قاضى التحقيق (المادة ١٣٤ اجراءات)
أو النيابة العامة (المادة ٢٠١ اجراءات) أو محكمة الموضوع (٤٦٨
اجراءات) • ويرى البعض أن الامر بالحبس الاحتياطي يصدر من سلطة
التحقيق بوصفها سلطة حكم بعد المنازعة بينها وبين المتهم المطلوب
حبسه ، وهو لذلك يعد بمثابة حكم حقيقى (١٥٢) •

٥٥ — بياناته :

يحرر أمر الحبس — أو مده — على نموذج يشتمل على اسم المتهم
ولقبه وصناعته ومحل اقامته والتهمة المسندة اليه ومواد القانون المنطبقة
على الواقعة وتاريخ صدور الامر • ويوقع على هذا النموذج عضو النيابة
أو القاضى بحسب الاحوال ، ويختتم بخاتم النيابة ، ويتضمن تكليفا لأمور
السجن بقبول المتهم ووضعه فى السجن (المادة ١٢٧/٤١١ اجراءات) •
ويحرر النموذج من أصل وصورة : يودع الاصل بملف التحقيق وتسلم
الصورة الى مأمور السجن بعد توقيعه على الاصل بالاستلام (المادة
١٣٨ اجراءات) •

٥٦ — تنفيذذه :

يجب ابلاغ المحبوس احتياطيا غورا بأسباب حبسه ، وتمكينه من
الاستعانة بمحام ومن الاتصال بمن يرى ابلاغهم بما وقع ، كما يجب
اعلانه على وجه السرعة بالتهم الموجهة اليه (المادة ١٣٩ اجراءات) •
وينفذ الحبس الاحتياطي على المتهم بالسجن المركزى ، فإذا كان
مكتظا بالسجونين أودع بالسجن العمومى ، وكذا اذا كان هذا السجن
الاخير أقرب الى مقر النيابة (المادة ٤ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦

(١٥٢) انظر : الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف . المرجع السابق

في شأن تنظيم السجون) • يودع المحبوس احتياطيا في مكان منفصل عن غيره من المحبوسين خبسا تنفيذيا (المادة ١٤ من قانون السجون) • ولا يجوز تشغيله الا اذا رغب في ذلك (المادة ٢٤ من قانون السجون) •

وللمحبوس احتياطيا التمتع ببعض المزايا هي : ١ — الاقامة في غرفة مؤثثة مقابل ١٥٠ مليما يوميا اذا رأت ادارة السجن التصريح له بذلك (المادة ١٤ من قانون السجون) • ٢ — ارتداء ملابس الخاصة ، ما لم تحظر عليه ادارة السجن ذلك لاسباب صحية أو أمنية (المادة ١٥ من قانون السجون) • ٣ — استحضار أغذيته من خارج السجن (المادة ١٦ من قانون السجون) •

ولا يجوز لادارة السجن السماح لاحد من رجال السلطة العامة بالاتصال بالمحبوس احتياطيا الا باذن كتابي من النيابة العامة ، كما يجوز للاخيرة أن تأمر بعدم اتصاله بغيره من المسجونين وأن تحرمه من الزيارة دون اخلال بحقه في مقابلة محاميه على انفراد (١٤٠ ، ١٤١ اجراءات) ، على أن هذه المقابلة لا تتم الا باذن مكتوب من النيابة العامة سواء أكانت بناء على طلب المتهم أو طلب محاميه (المادة ٣٩ من قانون السجون) •

المطلب الثاني — اوامر وقرارات الحياة

الفرع الاول

اوامر النيابة العامة بالاجراءات التحفظية

٥٧ — التعريف بالاجراء التحفظي والغرض منه :

تنص المادة ٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات^(١٥٣) على أنه : « يجوز

(١٥٣) هذه المادة مضافة الى قانون العقوبات بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ .

للنيابة العامة متى قامت دلائل كافية على جدية الاتهام في الجرائم
المفصوص عليها في المواد السابقة من هذا الباب أن تأمر باتخاذ اجراء
تحفظي لحماية الحياة » .

والحيلة المقصودة في جرائم انتهاك حرمة ملك الغير (المواد من
٣٦٩-٣٧٣ عقوبات) ليست هي الحياة بمفهومها المستقر في القانون
المدني كسبب من أسباب كسب الملكية والتي يحميها بدعاوى الحياة الثلاث
(المادة ٩٤٩ وما بعدها من القانون المدني) ، وانما يقصد بها الحياة
الفعلية ، بغض النظر عن احقية المتهم في أن يكون هو الحائز ، فالحائز
الفعلى سواء كان مالكا للعقار أو غير مالك له الحق في أن تحمي حيازته
حتى تنزع منه بالطريق القانوني (١٥٤) .

والغرض من الاجراء التحفظي الذي تأمر به النيابة العامة وغفلا للمادة
٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات هو حماية تلك الحياة الفعلية فلا يجوز أن
يؤسس هذا الاجراء على البحث في شرعية الحياة أو في صحة السند الذي

(١٥٤) وتطبيقا لذلك استقرت احكام محكمة النقض على ان مناط التاثيم
في جريمة دخول عقار بقصد منع حيازته طبقا للمادة ٣٦٩ عقوبات هو ثبوت
التعرض المادي للغير في حيازته للعقار حياة فعلية بنية الامتثال عليها ومنع
حيازته بالقوة ، سواء كانت هذه الحياة شرعية مستندة الى سند صحيح أو
لم تكن ، وسواء كان الحائز مالكا للعقار أو غير ذلك ، تقديرا من الشارع أن
التعرض المادي اذا وقع لحائز العقار دون الالتجاء الى القضاء ولو استنادا
الى حق مقرر يعتبر من الجانب اقلية المعدلين منه مما يؤدي الى الاخلال بالنظام
العام » انظر : نقض ١٩٦٩/٢/٢٠ س ٢٠ ص ٢٢٧ طعن ١٧٥٦ لسنة ٢٨ ق ،
وفي ذات المعنى : نقض ١٩٧٩/٤/٨ س ٢٠ ص ٤٥٠ طعن ٢٠١٨ لسنة ٢٨ ق ،
نقض ١٩٦٨/١١/٤ س ١٩ ص ٩٠٨ طعن ١٢٨٨ لسنة ٢٨ ق ، نقض
١٩٤٥/٢/٢٦ طعن ٥٩٧ لسنة ١٥ ق . مجموعة الربع قرن ص ٢٩٧ ، نقض
١٩٤٤/١١/٢٠ طعن ١٦٠٠ لسنة ١٤ ق . مجموعة الربع قرن ص ٢٩٦ ، نقض
١٩٣٨/١١/١٤ طعن ٢٢٢٦ لسنة ٨ ق . مجموعة الربع قرن . ص ٢٩٥ »

تستند اليه ، فهو محض اجراء وقتى لا يمس أصل الحق ولا يحول بين الخصوم وبين المناضلة حول شرعية الحيازة والاحتقية في وضع اليد أمام القضاء المدنى . والعلة من تقرير هذا الاجراء هى ضمان استقرار الاوضاع الناشئة عن الحيازة الفعلية حفاظا على الامن والنظام الى أن تتغير مراكز الخصوم بحكم قضائى ، والحيلولة بين الافراد وبين الحصول على ما قد عساه أن يكون لهم من حقوق عن طريق الجريمة وبغير الالتجاء الى القضاء . فالاجراء التحفظى بهذا المعنى سواء كان بالتمكين أن يمنع التعرض لايعدو أن يكون اجراء ماديا يهدف الى ازالة الاثر الناشئ عن الجريمة . وعلى أنه بحسب مدلوله اللغوى ينبغى ألا يمتد الى أعمال شديدة المساس بمراكز الخصوم كالامر بهدم المبانى أو ازالة المنشآت .

٥٨ - شروط الامر بالاجراء التحفظى .

يشترط لصدور الامر من النيابة العامة بهذا الاجراء أن تقع إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المواد من ٣٦٩-٣٧٣ من قانون العقوبات ، وأن تتوافر الدلائل الكافية على جديده اتهام شخص معين بها . والدلائل الكافية لاتعنى مجرد الشبهة الظنية ولا يكفى فيها مجرد البلاغ المقدم من المجنى عليه ، وانما يجب أن تتحقق امارات مادية تؤكد وقوع الجريمة وشبهات مستخلصة من الواقع والظروف والملابسة ترشح لاسناد تلك الجريمة الى شخص بعينه ، دون أن يشترط فيها أن تكون دليلا كاملا كافيا للإدانة ^(١٥٥) . ولقد جرى العمل على الاستعانة فى استخلاص هذه الدلائل بالمعلينة وأقوال جيران العقار ورجال الادارة . واذا توافرت

(١٥٥) انظر فى هذا المعنى : المستشار مصطفى الشاذلى . مدونة قانون العقوبات . طبعة ١٩٨٢ ص ٥٩١ .

الدلائل الكافية بهذا المعنى جاز اصدار الامر بالاجراء التحفظى دون أن يشترط بعد ذلك أن يسفر التحقيق عن ثبوت صدق هذه الدلائل .
وكفاية الدلائل على جدية الاتهام مسألة موضوعية تستقل بتقديرها النيابة العامة، وتخضع في حالة اصدارها للامن بالاجراء التحفظى لرقابة القاضى الجزئى المختص عند عرض الامر عليه وفقا للمادة ٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات (١٥٦) .

واصدار الامر بالاجراء التحفظى لحماية الحيازة جوازى للنيابة العامة فيجوز لها ألا تأمر بذلك حتى مع قيام الجريمة وتوافر الدلائل الكافية على جدية الاتهام ولها أن تقدم المتهم للمحاكمة دون أن تأمر باتخاذ هذا الاجراء .
وبديهى أن النيابة العامة في اصدارها للامر باتخاذ الاجراء التحفظى غير مقيدة بزمن معين من وقت وقوع الجريمة طالما أن الدعوى الجنائية لم تنقضى بمضى المدة .

٥٩ - طبيعة الامر وتكييف القانونى .

لما كان مناط اصدار الامر بالاجراء التحفظى لحماية الحيازة هو وقوع الجريمة وتوافر الدلائل الكافية على جدية الاتهام فانه يعتبر أمرا قضائيا تصدره النيابة العامة في حدود الاختصاص المخول لها قانونا وباعتبارها الامينة على الدعوى الجنائية ومن ثم فانه لا يجوز الطعن على هذا الامر أو طلب وقف تنفيذه أو التعويض عنه أمام القضاء الادارى (١٥٧)

(١٥٦) انظر : المستشار مصطفى الشاذلى . المرجع السابق . ص ٥٩٠ ،
تارن الاستاذ مصطفى مجدى مرجع . الحيازة داخل وخارج دائرة التجريم في
ظل القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ طبعة ١٩٨٣ ص ٣٧ .
(١٥٧) راجع مقال الاستاذ احمد رفعت خفاجى عن « مدى اختصاص
النيابة العامة بالفصل فى مواد الحيازة » منشور بمجلة المحلها - ٣٢ - ٦٢ ،
وراجع قضاء الامور المستعجلة للمستشارين محمد على راتب ومحمد نصر الدين
كليل ومحمد فاروق راتب . الطبعة السادسة ج١ ص ٢٩٣ وما بعدها وهابش
٢٨٦ واحكام القضاء الادارى المشار اليها منه .

وهذا الامر لا يعدو من ناحية أخرى أن يكون أمراً من أوامر التحقيق^(١٥٨)، تختص به النيابة العامة بنص القانون وتفصل بموجبه فصلاً مؤقتاً في النزاع القائم على الحياة بهدف إزالة الأثر الناشئ عن الجريمة . ولم يشترط القانون في ذلك الامر أن يكون مسبباً^(١٥٩) ، كما لم يسمح للمتهم أو للمدعى بالحق المدني باستثنائه^(١٦٠) . وتفريعا على ذلك فإنه لا يشترط لتنفيذ الامر أو لصحته أو لسلامة عرضه على القاضي إعلانه الى ذوى الشأن وفقا للمادتين ٨٣ ، ١٩٩ من قانون الاجراءات لان غائدة الاعلان تنحصر في فتح ميعاد الاستئناف — الذى يبتدىء من تاريخ إعلان الامر للخصوم — حيث يكون ذلك الاستئناف جائزاً (المادة ١٦٦ اجراءات)^(١٦١) .

٦٠ — الاختصاص باصدار الامر بالتظلم منه .

لم يشترط القانون صدور الامر بالاجراء التحفظي من درجة معينة من درجات الهيكل الوظيفي للنيابة العامة ، فيصح صدور ذلك الامر من

(١٥٨) راجع التفرقة بين اجراءات التحقيق واوامر التحقيق . ما سبق في نبذة ٥١ من هذا المؤلف .

(١٥٩) الاصل في اوامر التحقيق الا تكون مسببة الا اذا نص القانون على خلاف ذلك . والمشرع لم يشترط التسبب الا في الامر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية « المادة ٢/٢٠٩ اجراءات » . على أن البعض يرى أن اثر النيابة باتخاذ الاجراء التحفظي لحماية الحياة يجب أن يكون مسبباً مبيناً فيه ماهية الدلائل الكافية على جدية الاتهام والا كان عرضة للإلغاء من القاضي الجزئي المختص « انظر في هذا الرأي : الاستاذ مصطفى مجدى مرجه . المرجع السابق . ص ٣٥ وما بعدها .

(١٦٠) لم يسمح القانون للمتهم وللستول عن الحقوق المدنية الا باستئناف نوع واحد من اوامر التحقيق هو الامر المتعلق بالاختصاص وفقاً للمادة ١٦٣ اجراءات ، كما لم يسمح للدعى المدني الا باستئناف الامر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية وفقاً للمادة ١٦٢ اجراءات ، والامر الصادر في مسائل الاختصاص وفقاً للمادة ١٦٣ اجراءات ، والامر الصادر من النيابة برفض قبول ادعائه . مخنيا وفقاً للمادة ١٩٩ مكرر اجراءات .

(١٦١) انظر نقض ١٠/٤/١٩٥٦ س ٧ رقم ١٥٦ ص ٥٣٥ .

معاون النيابة — اذا نذب لذلك — أو من مساعد النيابة أو وكيلها أو من هم أعلى درجة (١٦٣) . وليس في القانون ما يحول دون التظلم من هذا الامر للنيابة العامة ذاتها ممثلة في درجة أعلى من درجة مصدر الامر ، شريطة أن يقدم هذا للتظلم قبل عرض الاوراق على القاضي الجزئي المختص ، فاذا انتهى رأى الدرجة الاعلى الى تأييد الامر بتعين أن يتم الفصل بذلك قبل مرور ثلاثة أيام من صدور الامر المتظلم منه وعرضه قبل نهاية هذه المدة على القاضي الجزئي والا فانه يعتبر كأن لم يكن . أما اذا انتهى رأى الدرجة الاعلى الى تعديل أو إلغاء الامر المتظلم منه فان الفصل في التظلم لا يتقيد بشرط المدة سالفة الذكر ، لان التعديل في الامر أو الغائه يعنى صدور الامر بالاجراء التحفظي من الجهة المتظلم اليها ولذا فانه يعرض على القاضي الجزئي — في حالة التعديل فقط — في غضون ثلاثة أيام من تاريخ صدوره من هذه الجهة الاخيرة .

٦١ — عرض الامر على القاضي الجزئي المختص .

أوجبت المادة ٣٧٣ مكرراً من قانون العقوبات على النيابة العامة عرض الامر الذي تصدره باتخاذ اجراء تحفظي لحماية الحياة على القاضي الجزئي المختص خلال ثلاثة أيام . وتحسب هذه المدة ابتداء من اليوم التالي لصدور الامر ، أى أنه لا يحتسب يوم صدور الامر ضمن اليلعاد تطبيقاً للقواعد العامة في احتساب المواعيد (١٦٣) . واذا صادف آخر الميعاد عطلة

(١٦٢) ولقد أصدر النائب العام كتابه الدوري رقم ٨ لسنة ١٩٨٢ جاعلاً الاختصاص بإصدار هذا الامر لرئيس النيابة الجزئية أو مديرها على حسب الأحوال ، مع استطلاع رأى النيابة الكلية في القضايا الهامة بذكره ، وفي هذه الحالة الاخيرة تصدر النيابة الكلية الامر بالاجراء التحفظي لحماية الحياة وتعرض الاوراق على القاضي الجزئي المنتدب بالحكمة الكلية لتقرر منازعة الحيانة .

(١٦٣) راجع المادة ١٥ من قانون المرافعات ، وانظر نفس جنثى ١٩٧٧/١١/١٤ ص ٢٨ ص ٦٦٧ طعن ٦٧٧ لسنة ٤٧ ق .

رسميه أمتد الى أول يوم عمل بعدها (١٦٤) .

والجزء المقرر على تجاوز الميعاد سالف الذكر هو سقوط الامر بولقد عبر عنه الشرع باعتبار الامر كأن لم يكن . ويترتب على ذلك زوال الامر وزوال جميع الاثار التي ترتبت عليه ، فإذا كان قد تم تنفيذه وجب إعادة الحال الى ما كان عليه قبل صدور ذلك الامر وكأنه لم يصدر قط .

وهذا الجزء يقع بقوة القانون ، أى بغير حاجة الى حكم قضائى يقرره . فإذا كان الامر قد تم تنفيذه تعين على النيابة العامة أن تأمر بإعادة الخصوم الى الحالة التي كانوا عليها قبيل صدوره ، فإن لم تفعل جاز لصاحب الشأن أن يتمسك باعتبار الامر كأن لم يكن أمام قاضى الحيازة عند عرض الامر عليه بعد الميعاد ، فإن لم يعرض عليه الامر مطلقا كان لصاحب الشأن أن يلجا اليه طالبا عرض الامر عليه للحصول على قرار باعتباره كأن لم يكن يكون سنداً تنفيذياً له فى إعادة الوضع الى ما كان عليه . كما يجوز لصاحب الشأن أن يدفع باعتبار الامر كأن لم يكن أمام محكمة الجنح عند تصديها للفصل فى الدعوى الجنائية (١٦٥) . أما اذا كان الامر لم ينفذ بعد ، أو شرعت النيابة العامة فى تنفيذه . كان لصاحب الشأن — بالاضافه الى الوسائل المتقدمة — أن يقيم أشكالا فى التنفيذ للحصول على حكم بعدم جواز التنفيذ لانعدام سنده على نحو ما سيأتى عند الحديث عن أشكالالات التنفيذ . ويجوز فى كل الاحوال إقامة دعوى البطلان الاصلية استنادا الى أنعدام القرار (١٦٦) .

(١٦٤) المادة ١٨ من قانون المرافعات ، وانظر نقض جنائى ١٤/٤/١٨٠
م ٣١ ص ٤٩٧ طعن ٢٠٠٣ لسنة ٤٩ ق .

(١٦٥) قارن المستشار مصطفى الشاذلى . المرجع السابق . ص ٥٩٤ رقم ١٥ .

(١٦٦) راجع ما سبق فى نبذة ٢٨ من هذا المؤلف .

ولايجوز للنيايه العامه أن تصدر أمرا جديدا — بعد سقوط الامر الاول واعتباره كأن لم يكن — وتعرضه على قاضى الحيازة فى الميعاد المقرر قانونا ، فالمسقوط جزاء اجرائى يقع عند مخالفة أحكام القانون المتعلقة بالميعاد الذى يجب مباشرة العمل الاجرائى خلاله ، ويترتب على هذا الجزاء سقوط الحق فى مباشرة هذا الاجراء بعد انقضاء الموعد المحدد لذلك قانونا^(١٦٧) . وغنى عن البيان أن تجديد — أو اعادة — الاجراء وفقا للمادة ٣٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية لا يكون الا فى أحوال البطلان، أما حين ينص المشرع على جزاء آخر خلاف البطلان تعين الالتزام بأحكام هذا الجزاء دون خلط بينها وبين أحكام البطلان^(١٦٨) .

الفرع الثانى

رقابة القاضى على أوامر النيايه

٦٢ — التكييف القانونى لقرار قاضى الحيازة .

أوجب القانون على النيايه العامة عرض الامر — الصادر منها باتخاذ اجراء تحفظى لحماية الحيازة — على القاضى الجزئى لاصدار قرار مسبب خلال ثلاثة أيام على الاكثر بتأييده أو بتعديله أو بالغاءه . وجاء بالمذكرة الايضاحيه للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ (أن الهدف من ذلك هو عدم ترك الامر للنيايه العامة لتفصل وحدها فى مسائل النزاع على الحيازة المادية بعد أن كشف العمل عن أن العديد من الافراد عمدوا بسوء قصد المسى

(١٦٧) راجع فى السقوط : الدكتور أحمد فتحى سرور . المرجع السابق ص ٥٤٩ وما بعدها ، والدكتور ملبون سلامة . المرجع السابق . ص ١٠٠١ .
(١٦٨) راجع : التطبيق على قانون المرافعات للاستأذنين عمز الدين الدنصورى وحامد عكاز طبعة ١٩٨٢ ص ٨٦ .

أساليب ملتوية والتحايل على أحكام القانون لعرقلة التصرف في الدعوى بنية استقرار الغصب الذي صد عنهم) .

ولا تترال صفة القاضي الجزئي — الذي جرى العمل على تسميته بقاضي الحيازة — عند تصديه للأمر الصادر من النيابة بالأجراء التحفظي لحماية الحيازة ، وطبيعة قراره الصادر بتأييد أمر النيابة أو بتعديله أو بالغائته ، والتكليف القانوني لهذا القرار أمور محل خلاف بين رجال القضاء .

ولقد سبق أن أوضحنا أن النيابة العامة لا تملك التصدي للنزاع على الحيازة إلا عند ميلاد الدعوى الجنائية بوقوع جريمة من جرائم انتهاك حرمة ملك الغير ، وأن الأجراء التحفظي الذي تأمر باتخاذها لا يعدو أن يكون إجراء ماديًا يستهدف إزالة الأثر الناشئ عن الجريمة وتتحقق من خلاله حماية الحيازة الفعلية ، ولذا اعتبرنا الأمر الصادر من النيابة بهذا الأجراء من أوامر التحقيق ^(١٦٦) . وعرض هذا الأمر على القاضي الجزئي لا يغير من طبيعته كعمل قضائي ولا يغير من موضوعه كإجراء تحفظي أو تدبير وقتي ولا يغير من تكييفه القانوني كأمر من أوامر التحقيق . فالقاضي الجزئي إنما يتصدى لذلك الأمر بوصفه هو أيضًا سلطة تحقيق مكمل لجهة التحقيق الأصلية — النيابة العامة — ^(١٧٠) ، ومن ثم فإن القرار الصادر

(١٦٦) راجع ما سبق في نبذة ٥٩ من هذا المؤلف .

(١٧٠) المستفاد من نصوص قانون الإجراءات الجنائية أن التحقيق الابتدائي للدعوى الجنائية تباشره جهات أربع : ١ — جهة أصلية هي النيابة العامة ٢ — جهة بديلة هي قاضي التحقيق ٣ — جهات تكميلية هي القاضي الجزئي وغرفة المشورة ٤ — جهة استئنائية هي مأمور الضبط القضائي « انظر في اختصاص كل من هذه الجهات : الدكتور أحمد فتحي سرور . المرجع السابق . ص ٧٣٨ وما بعدها » . والذي يعنينا هنا هو أن القانون جعل من القاضي الجزئي جهة تحقيق تكميلية لها أن تتخذ بعض إجراءات التحقيق وإن تصدر أوامرها متعلقة به في أحوال متعددة منها : ١ — التصدي للحبس الاحتياطي الذي تأمر به النيابة العامة — والذي لا تزيد مدته عن أربعة أيام — إذ يجوز =

منه لا يخرج عن كونه هو الآخر من أوامر التحقيق (١٧١) ، أشتراط فيه القانون أن يكون مسببا ، ولم ينظم طريقا للطعن عليه ، ولذا غانه لا يجوز استثنائه ولا يلزم إعلانه لذوى الشأن — عند صدوره في غيبتهم — على

= له أن يأمر بالامراج عن المتهم أو باستمرار حبسه (٢٠٢ ، ٢٠٥ إجراءات)
٢ — الاذن للنزيلة العامة بتفتيش غير المتهم أو منزل غير منزله (المادة ٢٠٦/٣٤١ إجراءات)
٣ — الاذن للنزيلة العامة بضبط الرسائل والبرقيات ومراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية (المادة ٢٠٦/٣٤٢ إجراءات)
٤ — اقرار ما يتخذ من إجراءات وضع الاختام على الامكن التي بها آثار أو أشياء تفيد في كشف الحقيقة أو تعيين حراسا عليها (المادة ٥٣ إجراءات)
٥ — تأييد عملية ضبط المواد المشتبه فيها أو الامراج عنها (المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ بمجمع التعليل والغش ، والمادة ٩ من قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤)
٦ — النظر في أمر التحفظ على المحل التجارى أو الصناعى بوضع الاختام عليه في احوال المخالفات الجسيمة التي يكون معها في استمرار فتح المحل خطرا واضح على الصحة العامة أو الامن العام (المادة ٢/١٧ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال التجارية والصناعية المعجلة بالقانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١) .

(١٧) وجدير بالذكر أن ثمة رأى يتجه الى اعتبار قرار قضى الحييزة قرارا ولائيا — يصدر منه بوضفه قضيا مدنيا أو قاضيا للامور الوقتية — باعتبار أن القرار لا يكون عملا قضائيا الا اذا توافرت فيه جميع مقومات الاعمال القانونية من حيث صدوره من محكمة في خصومه رفعت بطريق الدعوى ونظرت وصدر الحكم فيها بلجراءات الاحكام ، وينتهى الى القول بعدم جواز الطعن على هذا القرار — الولائى — بالطرق المقررة للطعن في الاحكام وانما يخضع للنظام القانونى للامور على المعراض على سند من أن المشرع يعتبرها الشكل النموذجى للاعمال الولائية فتكون واجبة الاتباع كذلك في جميع حالات القضاء بغير طريق الحكم (انظر في هذا الرأى : الاستاذ أنور جمعه وكيل النائب العام في بحثه عن (حماية الحييزة في ظل قانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢) دراسة على الاستئسل مقدمه لتقسم الدراسات العليا بكلية الحقوق جامعة الاسكندرية لسنة ١٩٨٣ ص ٢٦ وما بعدها) . ويؤخذ على هذا الرأى أنه يغفل شلما ورود النص على قضى الحييزة في قانون العقوبات وتواربناط قرار موجودا وعدما بالدعوى الجنائية وما يهدف اليه من ازاله الاثر الناشئ عن الجريمة ، واختصاص القاضى الجنائى في النهاية باعادة النظر في القرار ، فضلا عن أنه من المستقر في فقه حقوق المرافعة أن الاعمال الولائية لا يشترط فيها التسبيب — كاصل عام ، في حين أنه لازم قرار قاضى الحييزة (انظر في عدم تسبيب الامر الولائى : الدكتور

التفصيل الذى أوردناه عند دراسة طبيعة الامر الصادر من النيابة العامة وتكييفه القانونى (١٧٢) .

٦٣ — نظر المخازعة أمام قاضى الحيازة .

للقاضى الجزئى المختص عند عرض أمر النيابة العامة عليه أن يمحس الواقعه للتعرف على الحائز الفعلى للمقار توصلا للاستيثاق من وقوع الجريمة ، وله أن يبحث مدى كفاية الدلائل على جدية الاتهام (١٧٣) ، كما يجوز له أن يندب النيابة العامة — أو أن يقوم بنفسه — باستيفاء الاوراق بسماع شاهد أو باجراء معاينة أو بطلب مستندات ، غليس فى القانون ما يحرمه من ذلك سعيا الى الحقيقة ، على أن يلتزم فى كل الاحوال عند اصداره لمقراره بموعده الثلاثة أيام المنصوص عليها بالمادة ٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات والا اعتبر هذا القرار كأن لم يكن .

ويقتصر دور قاضى الحيازة على حماية الحيازة الفعلية عنداغتصابها دون مساس بأصل الحق أو بحث مدى شرعية هذه الحيازة الفعلية وصحة سندها ، فقراره هو أيضا كأمر النيابة — وقتى لا يمس ما للخصوم من

(١٧٢) راجع ماسبق فى نبذه ٥٩ وهو امشها .

(١٧٣) انظر تلييدا لذلك : المستشار مصطفى الشاذلى . المرجع السابق

ص ٥٩٣ رقم ٩ ، وقرن الاستاذ مصطفى مجدى هـ رجه رئيس المحكمة .
الرجع السابق . ص ٣٧ وما بعدها ، ص ٤٤ وما بعدها اذ يرى أن القاضى الجزئى يختص هنا بعمل مدنى بحث بشأن الاجراء التحفظى الذى امرت به النيابة ولا سلطان له عليها بالنسبة للناحية الجنائية ، فهو لا يبحث امر الجريمة ولايراقب كفاية الدلائل على جدية الاتهام اذ أن ذلك منوط بالحكمة المختصة عند نظرها للدعوى الجنائية . وهذا الراى محل نظر لانه يخلط بين حماية الحيازة فى النطاق الجنائى حيث يستهدف الامر الصادر من النيابة ومن بعدها قاضى الحيازة محو الاثر الذى احدثته الجريمة — وهو مالا يصح وصفه بأنه عمل مدنى أو قرار مدنى — وبين حماية الحيازة فى النطاق المدنى حيث يختص بها القضاء المدنى وحده بحسبانه صاحب الولاية العامة فى حسم النزاع على الاسوال .

حق المناضلة حول أصل الحق أمام القضاء المدني (١٧٤) . وله متى تهيأت المنازعة للفصل فيها أن يصدر قراره بتأييد أمر النيابة أو بتعديله أو بإلغائه على أن هذا القرار — أيا كان منطوقه — لا يخل بما للنيابة العامة من مطلق التقدير في رفع الدعوى الجنائية أو عدم رفعها .

ولم يشترط القانون في القرار الصادر من القاضي الجزئي فيمنازعة الحيازة — شأنه ككل أوامر التحقيق — أن يصدر في جلسة علنية أو أن يتم النطق به بعد دعوة الخصوم الى الحضور أو أن يدون . بمعرفة كاتب التحقيق (١٧٥) ، ولكن ذلك لا يحول بداعة بين الخصوم وبين تقديم مستنداتهم ومذكرات دفاعهم الى القاضي الجزئي قبيل اصداره لقراره . ويرى البعض أن القاضي الجزئي المختص بالتصدي لأمر النيابة بالاجراء التحفظي لحماية الحيازة هو أى قاض بالمحكمة الجزئية التى تقع في دائرتها النيابة التى أصدرت الأمر (١٧٦) . ولكن الادق أن نقول أنه أى قاض بالمحكمة الجزئية التى من اختصاصها نظر الدعوى الجنائية . ولقد جرى العمل على نخب قاض أو أكثر بالمحكمة الكلية للنظر في الاوامر التى تصدر من النيابة الكلية حرصا على عدم سقوط تلك الاوامر بفوات المواعيد اذا ما أرسلت الى النيابة الجزئية لمعرضها على القضاة المختصين أصلا بنظرها .

٦٤ — اعتبار القرار كأن لم يكن .

المستفاد من نص المادة ٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات أن قرار القاضي الجزئي يسقط ويعتبر كأن لم يكن في الاحوال الاتية :

-
- (١٧٤) راجع ما سبق في نبذة ٥٧ .
 - (١٧٥) اللهم اذا باشر القاضي تحقيقا تكميليا فيتمين عليه أن يستعين في تدوينه بكتاب للتحقيق عملا بالقواعد العامة .
 - (١٧٦) انظر الاستاذ مصطفى هرجه . المرجع السابق . ص ٤٧ .

أولا — إذا صدر القرار من القاضى بعد اليوم الثالث من عرض الأوراق عليه • ولا يحتسب اليوم الذى يعرض فيه الامر على القاضى ضمن الميعاد • وإذا صادف آخر الميعاد عطلة رسمية امتد الى أول يوم عمل بعدها (١٧٧) •

ثانيا — اذا لم ترفع الدعوى الجنائية خلال ستين يوما من تاريخ صدور القرار من القاضى الجزئى المختص • ولقد روى فى تقرير هذه المدة أنها كافية لى تنتهى النيابة العامة من تحقيق الواقعة برمتها والالام بعناصرها والتصرف فيها (١٧٨) • على أن انقضاء هذه المدة ولئن كان من شأنه اسقاط قرار قاضى الحيازة واعتباره كأن لم يكن الا أنه لا يترتب عليه تقادم الدعوى الجنائية ، فللنيابة العامة أن تقيمها وفقا للقواعد العامة طالما أنها لم تنتقض بمضى المدة المنصوص عليها بالمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية (١٧٩) •

ثالثا — اذا صدر أمر بالحفظ أو بأن لوجه لاقامة الدعوى ، اذ أن ذلك الامر اما أن يبنى على وهن فى الدليل أو على خروج النزاع من دائرة التأييم (١٨٠) • والمستفاد من اطلاق النص أن النيابة العامة — متى رأت الابقاء على قرار قاضى الحيازة — ليس لها أن تأمر بالحفظ أو بعدم وجود لاقامة الدعوى الجنائية لعدم الاهمية (١٨١) • غير أن عدم الاهمية —

(١٧٧) راجع ما سبق فى نبذة ٦١ وهوامشها •

(١٧٨) راجع المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ •

(١٧٩) انظر أيضا : المستشار مصطفى الشاذلى • المرجع السابق • ص

٥٩٤ رقم ١٤ •

(١٨٠) فى هذا المعنى : المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ •

(١٨١) انظر : المستشار مصطفى الشاذلى • المرجع السابق • ص ٥٩٦

رقم ١٩ •

بالمضى الدقيق - ليست سببا للحفظ أو القرار بالأوجه تنتهي به الدعوى الجنائية وانما هو محض ايقاف للتحقيق عند مرحلة معينة .

وللمدعى بالحق المدني أن يتفادى سقوط القرار الصادر لصالحه من قاضى الحيابة في الحالتين الاخيرتين ثانيا وثالثا - بتحريكه للدعوى الجنائية بالطريق المباشر ونقل للمادة ٢٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية متى توافرت شروط قبولها (١٨٢) ، على أن يتم تكليف المتهم بالحضور قبيل مضي ستين يوما من صدور قرار قاضى الحيابة .

وسقوط قرار قاضى الحيابة واعتباره كأن لم يكن يقع بقوة القانون دون حاجة الى حكم قضائى فى هذا الصدد . على أنه اذا كان قد تم تنفيذ القرار فلصاحب الشأن أن يلجأ الى النيابة العامة لتأمر باعادة الحال الى ماكان عليه قبل صدور القرار أو قبل صدور أمر النيابة الذى تم تأييده من قاضى الحيابة ، فان لم تفعل جاز التمسك باعتبار القرار كأن لم يكن أمام محكمة الجنج عند نظرها للدعوى الجنائية اذا ما رغبت اليها بعد المستين يوما المنصوص عليها بالمادة ٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات أو اذا ما رغبت اليها فى ذلك الميعاد مقرونة بالقرار الصادر من قاضى الحيابة بعد ميعاد الثلاثة أيام المنصوص عليها بذات المادة . ويجوز فى كل الاحوال رفع دعوى البطلان الاصلية استفادا الى انعدام القرار الصادر من قاضى الحيابة . واذا كان التنفيذ لم يتم بعد جاز الاستشكال فيه لانعدام سند .

(١٨٢) ولا يفوتك أن الدعوى المباشرة لا يجوز رفعها ابلم محكمة الاحداث (المادة ٣٧ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث) كما لا يجوز رفعها اذا صدر أمر من قاضى التحقيق أو النيابة العامة بأن لا وجه للمدعى الدعوى ولم يستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الامر فى الميعاد أو استأنفه فليجته محكمة الجنج المستأنفة بمنعقدة فى غرفة المشورة « المادة ٢٣٢/٤ اجراءات » .

٦٥- بطلان القرار وأثره :

يكون قرار قاضي الحيازة باطلا اذا جاء خاليا من الاسباب • ويجوز انتمسك بهذا البطلان أمام محكمة الجنح عند تصديها للدعوى الجنائية • والبطلان هنا على أية حال ليس من النظام العام ولا يصح تقريره الا اذا تمسك به صاحب الشأن^(١٨٣) • وغنى عن البيان أنه لا يجوز التمسك بالبطلان عند التنفيذ أو الاستشكال فيه لهذا السبب ، فالقرار الباطل ينتج أثره ويسرى مفعوله الى أن يقضى ببطلانه •

ويرى البعض أنه يترتب على صدور قرار القاضي الجزئي دون أسباب بطلانه وعدم الاعتداد به ويتحصن بذلك أمر النيابة العامة حتى الفصل في النزاع الخاص بالحيازة مدنيا ، أي أن أمر النيابة يستمر ببطلان قرار القاضي الجزئي^(١٨٤) • ويؤخذ على هذا الرأي أنه يغفل قاعدة أصولية مؤداها أن البطلان لا يرتب آثاره الا متى تقرر بحكم ، باعتبار أن النظم القانونية في المجتمع المتمدين ترفض حصول الفرد على حقه دون الالتجاء الى القضاء ، كما أن هذا الرأي يصطدم بما ورد بالمادة ٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات من أن أمر النيابة يعتبر كأن لم يكن اذا لم يتأيد بقرار القاضي للجزئي في الميعاد المقرر قانونا بما لايسوغ معه القول بعدم الاعتداد بذلك القرار الاخير عند بطلانه وتحصن أمر النيابة تبما لذلك •

الفرع الثالث

اختصاص محكمة الجنح بنظر النزاع

٦٦ - تصدى محكمة الجنح للنزاع على الحيازة •

تختص محكمة الجنح المرغوة أمامها الدعوى الجنائية بالتصدي

(١٨٣) من هذا الرأي : الاستاذ مصطفى مرجه • المرجع السابق ص ٤٦

(١٨٤) المستشار مصطفى الشافلى • المرجع السابق • ص ٥٩٢، ٥٩٣

للقرار الصادر بشأن الحيابة شريطة أن يطلب إليها ذلك من النيابة العامة أو المتهم أو المدعى بالحق المدنى . وهى تفصل فى النزاع بحكم قضائى بعد سماع أقوال دوى الشآن ، ويجوز لها قبل الفصل فى النزاع على الحيابة أن تسمع الشهود وتتدب الخبراء وتجرى المعاينات وأن تتخذ كافة مآثره موصلا للحقيقة . الا أنه لا يجوز الفصل فى قرار قاضى الحيابة أستقلالاً قبل الحكم فى الدعوى الجنائية ، اذ أن ذلك الفصل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بما ستنتهى إليه المحكمة بشأن الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية وتتصدى المحكمة للقرار المتعلق بالحيابة أما بتأييده أو بالغاءه أو باعتباره كأن لم يكن ، فلا يجوز لها تعديله ، كما لايجوز لها الاستناد الى أسباب تنس أصل الحق .

ولايجوز للمحكمة أن تقضى بتأييد القرار وتشمله بإيقاف التنفيذ ، فالقرار بحماية الحيابة لاينطوى على عقوبة ممايجوز الامر بإيقاف تنفيذها وفقاً للمادة ٥٥ من قانون العقوبات . وأمر المحكمة بإيقاف تنفيذ العقوبة المنصى بها فى جريمة أنتهاك حرمة ملك الغير لا يحول بداهة بينها وبين القضاء بتأييد القرار المتعلق بحماية الحيابة . غير أن القضاء بالبراءة يستلزم حتما الغاء القرار الصادر بشأن الحيابة ، ذلك أن حكم البراءةقمعناه تخلف أركان الجريمة أوعدم كفاية الدليل على نسبتها الى المتهم ، فلا يكون ثمة سند للتدخل فى أمر الحيابة وهى بحسب الاصل ذات طبيعة مدنية لاشآن للقضاء الجنائى بحمايتها الا عند اغتصابها عن طريق الجريمة . أما اذا قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بوجاهة المتهم أو بمضى المدة فإن ذلك لا يحول — فى تقديرى — بين المحكمة وبين التصدى لقرار الحيابة لان ذلك الانقضاء لاينغى وقوع الجريمة ولايبرر الاستفادة منها ، فضلاً عن أن القرار — وهو قرار باجراء تحفظى — إنما ينفذ على العقار لاعلى المتهم .

والحكم الصادر من محكمة الجنح بشأن النزاع على الحيابة يخضع للطرق القانونية المقررة للطعن في الاحكام شأنه شأن الحكم الصادر في الدعوى الجنائية (١٨٥) .

٦٧ - حجية الحكم أمام المحاكم المدنية .

تنص المادة ٤٥٦ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه (يكون للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو الادانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية في الدعاوى التي لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانوني ونسبتها الى فاعلها) كما تنص المادة ١٠٢ من قانون الاثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أنه (لايرتبط القاضي المدني بالحكم الجنائي الا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا .

والمستفاد من هذين النصين أن حجية الحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية أمام المحاكم المدنية قاصرة على الشق الصادر بالبراءة أو بالادانة في الدعوى الجنائية ، ولا يتقيد القاضي المدني بما فصل فيه القاضي الجنائي من الوقائع الا بما كان الفصل فيه ضروريا لقيام الحكم الجنائي بحيث لو لم يثبت به لانهدم ذلك الحكم ولما أمكن أن يقوم (١٨٦) . ولما كان الحكم الصادر من المحكمة الجنائية في النزاع على الحيابة لا يعد

(١٨٥) من هذا الراى ايضا : الاستاذ مصطفى مرجه . المرجع السابق .

ص ٥١ .

(١٨٦) انظر المزيد في هذا الموضوع : الدكتور ادوار غالى الذهبى .

حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني . رسالة دكتوراه القاهرة ١٩٦٠ .

الدكتور عبد الرزاق السنهورى . الوسيط في شرح القانون المدني . مصادر

الالتزام . المجلد الثلثى ١٩٨١ ص ١٣٣٣ ، نقض مدنى ١٠/١٢/١٩٧٤ ص ٢٥

رقم ٢٣٥ ص ١٣٨٣ ، نقض مدنى ١/١٢/١٩٧٧ ص ٢٨ رقم ٢٩٨ ص ١٧٣٨ .

من الأحكام الفاصلة في الدعوى الجنائية ومن ثم غانف لا يجوز قوة الشيء المحكوم به ولا تكون له الا حجية مؤقتة ، ولا يتقيد به القاضي المدني عند نظره لدعوى الحيازة أو الملكية . ولقد أكدت المذكرة الايضاحية للقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ هذا المعنى بنصها على أنه « ولما كان قرار القاضي المشار اليه هو بصريح لفظه اجراء تحفظي وتدبير وقتي غانف فصل المحكمة باستمرار سريانه أو بالغائه لا يغير من طبيعة اعتباره اجراء وقتي يصون الحيازة المادية المستهدفة بالحماية الجنائية في المواد ٣٦٩ عقوبات وما بعدها دون أن يتولد عن ذلك للخصوم مراكز قانونية تمس أصل المصق » .

الفرع الرابع

تنفيذ الاوامر والقرارات والاحكام الصادرة بحماية الحيازة

٦٨ - تنفيذ أمر النيابة بالاجراء التحفظي فور صدوره :

يرى البعض أن المشرع ولئن أجاز للنياية العامة اصدار أمر باتخاذ اجراء تحفظي لحماية الحيازة الا أن مشيئته - بحسب المستفاد من النص - قد انصرفت الى أن يكون القاضي الجزئي المختص هو مصدر القرار في هذا الشأن ، وما الامر الصادر من النيابة العامة الا مجرد اجراء استلزمه الشارع قبل عرض النزاع على القاضي المختص يصدق عليه وصف الاقتراح بالرأي . وينتهي أصحاب هذا الاتجاه الى القول بعدم امكان تنفيذ أمر النيابة قبل عرضه على القاضي ، فهو لا يكتسب أية قوة تنفيذية ولا يمكن اخراجه الى حيز التنفيذ الا بعد تأييده من القاضي (١٨٧) .

(١٨٧) من هذا الرأي : الاستاذ انور جمعه . المصدر السابق . ص ٢٠ ،
الاستاذ مصطفى عرجه . المصدر السابق . ص ٤٧ .

وهذا الرأي محل نظر ، فهو لا يتفق وما استهدفه الشارع بالنص المستحدث بالمادة ٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات من سرعة الفصل في النزاع على الحياة وتفتاده . ما قد يعهد اليه البعض من اطالة أمد النزاع . ولو كان المشرع قد قصد أن يكون دور النيابة في المنازعة قاصرا على مجرد ابداء الرأي لم وصفه بأنه « أمر » ، ولو أراد أن يعلق تنفيذ هذا الامر على تأييده من القاضي لنص على ذلك صراحة (١٨٨) .

ولما كنا قد انتهينا فيما سلف الى أن أمر النيابة باتخاذ اجراء تحفظي لحماية الحياة هو من أوامر التحقيق التي تصدر في أثنائه ، وكان الاصل في تلك الاوامر أنها تنفذ فور صدور ما حتى ولو كانت قابلة للاستئناف أو مطعون عليها به الا اذا نص القانون على غير ذلك (١٨٩) ، وكان نص المادة ٣٧٣ مكرر من قانون العقوبات ولئن أوجب عرض الامر الصادر من النيابة على القاضي الجزئي في غضون ثلاثة أيام الا أنه لم يعلق تنفيذ هذا الامر على تأييده من القاضي ولم ينص صراحة على وقف تنفيذه حتى الفصل فيه من الاخير ، فان هذا الامر يكون — وفقا للقاعدة العامة في تنفيذ أوامر التحقيق — قابلا للتنفيذ بمجرد صدوره .

٦٩ - اثر تعديل أو إلغاء الامر :

ان تأييد القاضي الجزئي للامر الصادر من النيابة العامة لا يثير أية صعوبة في التنفيذ سواء كان قد تم هذا التنفيذ قبل عرض الامر على

(١٨٨) انظر ايضا : المستشار مصطفى الشاذلي . المرجع السابق .

ص ٥٩١ رقم ٣ .

(١٨٩) راجع ما سبق في نبذة ٥٣ ، نبذة ٥٩ ، وراجع ايضا : الدكتور

احمد فتحي سرور . الوسيط في قانون الاجراءات الجنائية ج١ ، ٢٠١ طبعة ١٩٨٠

ص ٧٨٨ ، ٨٢٤ .

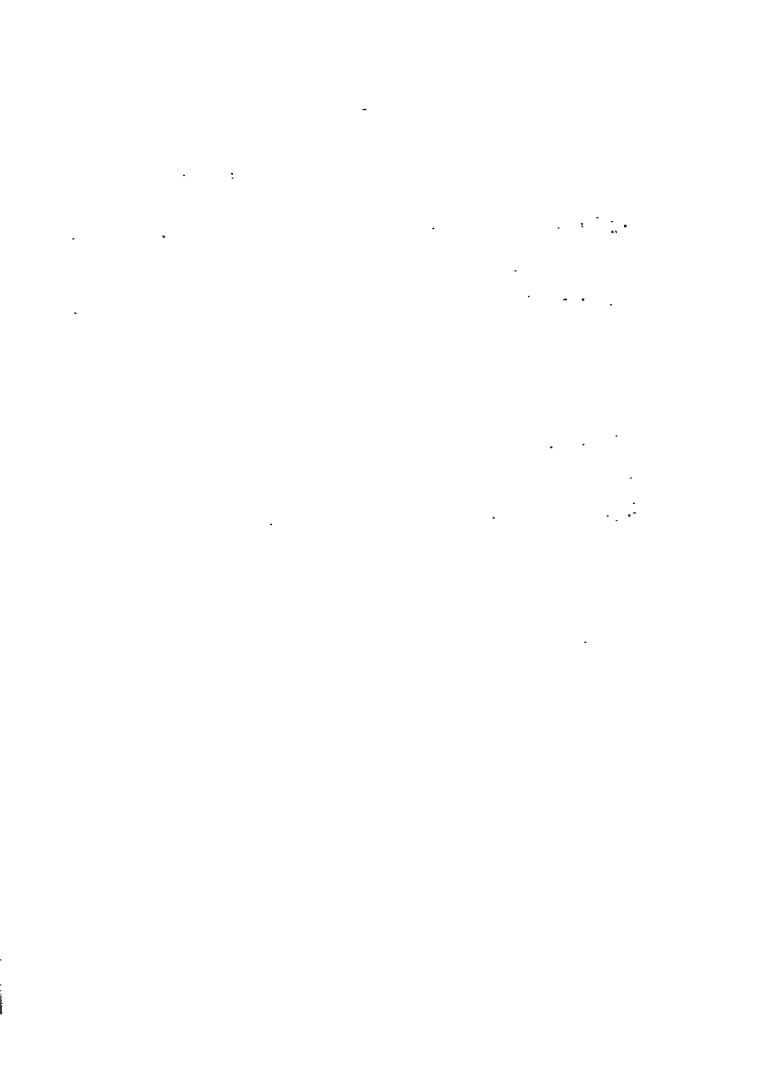
القاضي أو لم يكن . أما إذا صدر قرار القاضي بتعديل الامر أو بإلغاءه فإن هذا القرار يكون هو السند التنفيذي الحقيقي ، وينفذ فور صدوره باعتباره هو أيضا من أوامر التحقيق — (١٩٠) ، فإذا كان التنفيذ لم يتم تعين اتمامه على مقتضى التعديل الوارد بقرار القاضي ، أو تعين الاحكام عن التنفيذ في حالة صدور القرار بالإلغاء . أما إذا كان التنفيذ قد تم فإنه يتعين تعديله الى ما يتفق وقرار القاضي بمجرد صدوره ، أو إعادة الحال الى ما كان عليه قبل صدور أمر النيابة في حالة القرار الصادر من القاضي بإلغاءه ، وبمجرد صدور هذا القرار .

وما قيل بشأن قرار القاضي المعدل أو الملغى لامر النيابة يصدق على حكم محكمة الجنح في منازعة الحيازة عند الغائه للقرار الصادر من القاضي الجزئي (قاضي الحيازة) . وحكم محكمة الجنح في منازعة الحيازة يقبل هو الآخر التنفيذ فور صدوره — سواء كان صادرا بالتأييد أو بالإلغاء — ولو مع حصول استثنائه ، ذلك أن القاعدة التي تنص بالآ تنفيذ الاحكام الصادرة من المحاكم الجنائية الا متى صارت نهائية (المادة ٤٦٠ اجراءات) انما يقصد بها الاحكام الصادرة بالادانة في الدعوى الجنائية أو بالتعويضات في الدعوى المدنية التابعة لها ، أما الحكم في منازعة الحيازة فهو لا يندرج تحت الاحكام الصادرة في هاتين الدعويتين ، فضلا عن أنه بحكم طبيعته الوقتية يأخذ صفة الاستمجال بما لا يسوغ معه التأخير في تنفيذه حتى يصبح نهائيا . والقول بغير ذلك يفوت مقصود الشارع من سرعة البت في النزاع على الحيازة بقرارات وأحكام واجبة النفاذ .

٧٠ - كيفية التنفيذ :

تتولى النيابة العامة باعتبارها صاحبة الاختصاص العام في التنفيذ الجنائي تنفيذ الاوامر والقرارات والاحكام التي تصدر بشأن حماية الحيابة وفقا للمادة ٣٧٣ مكرر من قانون العقوبات . ويتم ذلك بالطريق الادارى بأمر تنفيذى توجهه النيابة الى مركز أو قسم الشرطة الذى يقع بدائرته العقار موضوع التنفيذ . والملة فى ذلك أن هذه السندات التنفيذية ولئن كان تنفيذها يتم على المال الا أنها متعلقة بالجريمة منبثقة عنها ، وهى اما صادرة من سلطة التحقيق الجنائى أو من المحكمة الجنائية ومن ثم فانها تخضع لقواعد التنفيذ الجنائى التى لم تجز التنفيذ بالطرق المقررة فى قانون المرافعات الا بالنسبة لتحصيل المبالغ المحكوم بها لصالح الحكومة (المادة ٥٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية) .

أما عن الاشكال فى تنفيذ هذه السندات وأثره والمحكمة المختصة به والحكم فيه فهى أمور سنعالجها فى الباب الخاص باشكالات التنفيذ .



الباب الثاني

الاحكام العامة في التنفيذ الجنائي

● تمهيد وتقسيم :

ان التنفيذ الجنائي يخضع لمجموعة من القواعد القانونية تتضمن العناصر الرئيسية أو الشروط الاساسية اللازمة قانونا للبدء في التنفيذ . وهذه القواعد قد تتعلق بالحكم بتحديد اللحظة التي يكون فيها قابلا للتنفيذ ، أو بالضوابط التي تحكم التنفيذ عند تعدد سنداته بالنسبة للشخص الواحد مع وحدة الواقعة أو تعددها . كما قد تتعلق هذه القواعد بالمحكوم عليه ذاته وما يكتنف حالته من عوارض قانونية من شأن توافرها تعطيل قوة السند التنفيذي .

هذه القواعد يمكن أن نطلق عليها في مجموعها الاحكام العامة في التنفيذ الجنائي باعتبارها الاطار الذي تتم بداخله تفاصيل اجراءات التنفيذ . ودراسة هذه القواعد العامة من الاهمية بحيث لا يتصور بدونها ارساء معالم واضحة لنظرية الاشكال في التنفيذ .

وفي ضوء ما تقدم رأيت تقسيم الدراسة في هذا الباب الى :
الفصول الآتية :

- الفصل الاول — الاحكام الواجبة التنفيذ
- الفصل الثاني — تعدد السندات التنفيذية
- الفصل الثالث — حالات تأجيل التنفيذ

الفصل الأول

الاحكام الواجبة التنفيذ

● تقسيم :

ان دراسة الاحكام الواجبة التنفيذ تقتضى التعرف ابتداء على القاعدة العامة فى تنفيذ الاحكام الجنائية وتطبيقاتها العملية مع بيان تأثير طرق الطعن المختلفة عليها ، ثم التصدى للاستثناءات الواردة على القاعدة العامة بدراسة حالات التنفيذ الوجوبى وحالات التنفيذ الجوازى • وعلى ذلك ينقسم هذا الفصل الى مبحثين :

المبحث الاول — الاصل العام فى تنفيذ الاحكام الجنائية •

المبحث الثانى — الاستثناءات الواردة على الاصل العام فى التنفيذ •

المبحث الاول

الاصل العام فى تنفيذ الاحكام الجنائية

المطلب الاول — القاعدة وآثار طرق الطعن عليها

٧١ — القاعدة :

الاصل أن التنفيذ فى المواد الجنائية لا يصح الا اذا أصبح الحكم نهائيا ، ولذلك نصت المادة ٤٦٠ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « لا تنفذ الاحكام الصادرة من المحاكم الجنائية الا متى صارت نهائية ما لم يكن فى القانون نص على خلاف ذلك » •

والحكم النهائى هو ذلك الذى لا يقبل الطعن بالطرق العادية وهى المعارضة والاستئناف ، فالحكم القابل للمعارضة أو الاستئناف أو لكليهما

مما لا يجوز تنفيذه أثناء سريان ميعاد الطعن أو أثناء نظر الطعن المرفوع عنه ، إلا ما استثنى بنص خاص على نحو ما سنوضحه عند الحديث عن حالات التنفيذ الوجوبى والجوازى . أما إذا صار الحكم نهائيا باستنفاد طرق الطعن فيه أو بفوات مواعييدها فإنه يكون واجب التنفيذ حتى ولو طعن عليه بالنقض أو التماس اعادة النظر إلا إذا كان صادرا بالاعدام (٤٤٨ ، ٤٦٩- اجراءات جنائية) .

أما محاكم أمن الدولة « طوارئ » المنشأة فى ظل حالة الطوارئ المعلنه فى البلاد منذ صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ فى ١٠/١٠/١٩٨١ فإن أحكامها تخضع للقاعدة العامة فى التنفيذ وغنا للمادة العاشرة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، ففى لا تنفذ الا بعد صيرورتها نهائية ، وهى لا تكون كذلك الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية لانها لا تقبل الطعن بأى وجه من الوجوه (المادة ١٢ من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨) . فالاصل فى هذه الاحكام هو عدم تنفيذها الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية سواء أكانت صادرة من محكمة طوارئ أو عليا أو جزئية ، ما لم تكنفها احدى حالات التنفيذ الوجوبى أو الجوازى التى سنعرض لها فى حينها .

٧٢ — ميعاد المعارضة وأثره على التنفيذ :

إذا كانت القاعدة أن الحكم لا يصح تنفيذه الا اذا صار نهائيا ، وكانت المعارضة طريقا من طرق الطعن العادية يترتب عليه اعادة نظره الموضوع أمام محكمة المعارضة فإنه يتعين وقف تنفيذ الحكم النيابى والحكم الحضرى الاعتبارى القابل للمعارضة أثناء سريان ميعادها وأثناء نظرها . ويستوى أن يكون الحكم صادرا من محكمة أول درجة أو من المحكمة الاستئنافية . والطعن بالمعارضة يوقف التنفيذ ولو تم بعد الميعاد

لعذر قهرى لان تقدير هذا العذر منوط بالمحكمة التى تنتظر المعارضة •
ويستثنى من ذلك كله القاعدة التى أوردتها المادة ٤٦٧ من قانون
الاجراءات الجنائية والتى سنحدد نطاقها عند الحديث عن حالات
التنفيذ للجوازى •

٧٣ - ميعاد الاستئناف واثره على التنفيذ :

المستفاد من نص المادة ٤٦٦ اجراءات أنه فى غير حالات التنفيذ
الوجوبى والجوازى المنصوص عليها فى المواد من ٤٦٣ الى ٤٦٥ اجراءات
لا يجوز تنفيذ الحكم أثناء الميعاد المقرر للاستئناف بالمادة ٤٠٦ اجراءات
ولا أثناء نظر الاستئناف الذى يرفع فى المدة المذكورة •

وتسرى هذه القاعدة بطبيعة الحال ولو كانت النيابة العامة هى
معهدها التى استأنفت الحكم ، وسواء استأنفته لصالح المتهم أو ضده •

والمادة ٤٠٦/١ من قانون الاجراءات الجنائية - المعدلة بالقانون
رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ - حددت ميعاد الاستئناف بعشرة أيام من تاريخ
النطق بالحكم الحضورى أو اعلان الحكم الغيابى أو من تاريخ الحكم
الصادر فى المعارضة فى الحالات التى يجوز فيها ذلك • وأوردت الفقرة
الثانية من ذات المادة استثناء للنائب العام بأن يستأنف فى ميعاد ثلاثين
يوما من وقت صدور الحكم •

وميعاد الاستئناف الذى يجب وقف التنفيذ الى نهايته أمر محل
خلاف ، فتمه رأى بأنه الميعاد العادى وهو العشرة أيام ، بحيث اذا لم
يستأنف المتهم خلالها أصبح الحكم نهائيا بالنسبة له ووجب تنفيذه ،
استنادا الى أن إيقاف التنفيذ انما شرع لمصلحة المتهم فاذا هو لم يستأنف
فى الميعاد المخصص له فلا يقبل منه التمسك بما قد عساه أن يكون له من

مصلحة. محتلة من استئناف النائب العام في ميعاده الاستثنائي ، فضلا عن أن إيقاف التنفيذ طوال هذا الميعاد يضعف من التأثير الادبي للحكم ويسهل على المتهم الهرب من تنفيذ العقوبة^(١) . على أن هذا الرأي لا يتسق مع صراحة النص ، فالمادة ٤٦٦ اجراءات أشارت الى ميعاد الاستئناف المقرر بالمادة ٤٠٦ دون أن تستثنى منها الميعاد المقرر لاستئناف النائب العام ، فضلا عن أن الحكم يظل في غشون هذا الميعاد الاستثنائي حكما غير نهائي قابل للطعن بما يتعين معه وقف تنفيذه خلاله أخذا بالقاعدة العامة في تنفيذ الاحكام . واذا كانت الحكمة من مبدأ وقف التنفيذ هي احتمال صدور حكم بالبراءة من المحكمة الاستئنافية فان هذه الحكمة متوافرة أيضا حتى ولو كان الطعن من حق النائب العام وحده . أما أضعاف التأثير الادبي للحكم واحتمالات هرب المحكوم عليه فمى اعتبارات لا تبرر وضع استثناء لم يورده القانون بما يترقب عليه من اهدار الحكمة المتوخاة من وقف التنفيذ حتى صيرورة الحكم نهائيا^(٢) . وعلى ذلك نرى أنه يجب وقف تنفيذ الحكم حتى ينتهى ميعاد استئناف النائب العام دون رفعه أو حتى يفصل في الاستئناف المرغوع منه في ذلك الميعاد ولو كان هو وحده الذى طعن على الحكم بطريق الاستئناف . وعلى خلاف رأينا هذا صرحت المادة ١٤٤٣ من التعليمات القضائية للنيابات الصادرة سنة ١٩٨٠ بأن ميعاد الاستئناف الذى يوقف التنفيذ هو الميعاد المادى (أى العشرة أيام) لا الميعاد الاستثنائي المقرر للنائب العام والمحامى العام

(١) من هذا الرأي الاستاذ احمد عبد الظاهر الطيب اشكالات التنفيذ في المواد الجنائية . الطبعة الاولى . ص ١٤١ .
(٢) انظر أيضا في هذا الموضوع : الاستاذ على زكى العرابى باشا . المبادئ الاساسية للاجراءات الجنائية ١٩٥٢ ج٢ نبذة ٣٣٣ ص ١٦٦ وما بعدها .

لدى محكمة الاستئناف ، الا أنها ألحقت الى أنه اذا كان ميعاد الاستئناف العادى قد انقضى ونفذ الحكم ثم رفع الاستئناف فى الميعاد الاستثنائى من النائب العام أو المحامى العام لدى محكمة الاستئناف تعين وقف التنفيذ الى أن يفصل فى ذلك الاستئناف .

٧٤ — أثر الاستئناف بعد الميعاد :

اذا طعن المحكوم عليه بالاستئناف بعد الميعاد المقرر له بالمادة ٤٠٦ والقابل للامتداد وفقا للمادة ٤٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية^(٣)، وسواء تم ذلك فى مدة الثلاثين يوما المقررة لاستئناف النائب العام — التى نرى وقف التنفيذ خلالها أصلا — أو تم بعد ذلك الميعاد أيضا فان هذا الطعن فى كل الاحوال يوقف التنفيذ حتى يفصل فيه . وآية ذلك أن المحكمة الاستئنافية وحدها هى التى تملك التصدى للعذر المانع من التقرير بالاستئناف فى الميعاد فتأخذ به وتقبل الاستئناف أو ترغضه وتقضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد ، غالنيابة العامة لا تملك أن تقدر هى هذا العذر ، وليس من مبرر للاسراع فى التنفيذ رغم الطعن على الحكم واحتمال القضاء بقبول الطعن شكلا بما يستتبعه من احتمالات أخرى بالنسبة للقضاء فى الموضوع بالبراءة أو بالتعديل أو بشمول الحكم

(٣) ويراعى ان الميعاد العادى للاستئناف لا يمتد وفقا للمادة ٤٠٩ — وهو ما يسمى بالاستئناف الفرعى — الا اذا كان الاستئناف الاصلى قد رفع فى مدة العشرة ايام المقررة ، اما اذا رفع بعد هذه المدة من النقيب العام وفقا لحقه المنصوص عليه بالمادة ٤٠٦/٢ اجراءات فلن الميعاد المقرر لاستئناف باقى الخصوم لا يمتد «راجع فى تأكيد ذلك : الدكتور روف عبيد . مبادئ الاجراءات الجنائية فى القانون المصرى طبعة ١٩٧٦ ص ٧٩٠ ، والدكتور حسن صادق المرصوفى . اصول الاجراءات الجنائية طبعة ١٩٦٤ نبذة ٣٤٩ ص ٨٦٢ وما بعدها .

بإيقاف التنفيذ^(٤) . وعلى هذا نصت المادة ١٢٦٧ من التعليمات القضائية للنائبات بقولها « يترتب على التقرير بالاستئناف — ولو كان حاصلًا بعد الميعاد القانوني — وقف تنفيذ العقوبة الأصلية والعقوبات التبعية والتكميلية ما لم تكن العقوبة الأصلية واجبة التنفيذ فورًا أو لم يقدم المتهم الكفالة المنصوص عليها في الحكم لوقف تنفيذها » .

والخلاصة أن الحكم في رأينا يوقف تنفيذه حتى ينتهي الميعاد المقرر لاستئناف النائب العام ، فإذا انقضى ذلك الميعاد دون أن يقرر أحدا من الخصوم بالاستئناف فإن الحكم يصبح قابلاً للتنفيذ وعلى النيابة العامة أن تتبادر إلى تنفيذه ، فإذا لم يرتضيه المتهم وقتئذ وطعن عليه بالاستئناف تترتب على استئنافه هذا — رغم حصوله بعد الميعاد — وقف التنفيذ حتى يفصل فيه .

والمعمول به في النيابة العامة أنه إذا انقضى الميعاد العادي للاستئناف — العشرة أيام — دون أن يقرر أحدا من الخصوم خلالها بالاستئناف أصبح الحكم قابلاً للتنفيذ ، ألا أنه يوقف تنفيذه إذا لم يرتضيه المتهم واستأنفه — ولو بعد الميعاد — كما يوقف تنفيذه إذا استأنفه النائب العام في ميعاده الاستثنائي ، حتى ولو لم يستأنفه المتهم ، وإذا كان قد بدىء في

(٤) راجع في تأييد هذا الرأي : الدكتور أحمد فتحي سرور . الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية . طبعة ١٩٨٠ ج ٢ نبذة ٧٤٦ ص ١٢٣٦ وما بعدها ، الدكتور آمال عثمان : شرح قانون الإجراءات الجنائية طبعة ١٩٧٥ ص ٥١٤ . وانظر عكس هذا الرأي : الاستاذ على زكي العرابي باشا . المرجع السابق . نبذة ٣٢٢ ص ١٦٥ وما بعدها إذ يرى أنه إذا رفع الاستئناف بعد الميعاد يعتبر مبنياً باطلاً ولا يوقف التنفيذ إلى أن تحكم المحكمة الاستئنافية بقبوله شكلاً فإنه يجب عندئذ إيقاف التنفيذ ، على خلاف ما إذا رفع الاستئناف في الميعاد فإنه يعتبر مبنياً صحيحاً وينتج أثره في وقف التنفيذ إلى أن تحكم المحكمة بإبطاله لسبب من الأساليب .

التنفيذ على المحكوم عليه فانه يفرج عنه ان كان محبوسا حتى يبيت في
استئناف النائب العام (١٢٦٧ ، ١٤٤٣ من التعليمات القضائية للنيابات) .

٧٥ — الطعن بالنقض :

الطعن بالنقض طريق غير عادي من طرق الطعن ، فهو لا يرد الا على
حكم نهائي ولجب التنفيذ ، ولا يبنى الا على أسباب قانونية ، ومن ثم فانه
لا محل لوقف تنفيذ الحكم أثناء سريان ميعاد الطعن بالنقض أو أثناء نظر
ذلك للطعن^(٥) . وعلى هذا نصت المادة ٤٦٩ اجراءات بقولها « لا يترتب
على الطعن بالنقض ايقاف التنفيذ » . ويسرى هذا المبدأ سواء
أكان الطاعن هو المحكوم عليه أو النيابة العامة أو كليهما ، ويسرى أيضا
على الدعويين الجنائية والمدنية المتبعة اذ أن الاخيرة تخضع في اجراءاتها
وطرق الطعن فيها لقواعد قانون الاجراءات الجنائية وليس قانون
المرافعات^(٦) .

لما كان ذلك فان الحكم النهائي القابل للطعن بالنقض لا يجوز وقف
تنفيذه الا بطريق الاشكال في التنفيذ وبالشروط والاولضاع التي سنبينها
عند الحديث عن اشكالات التنفيذ . غير أنه يجوز لمحكمة النقض في حالة
الطعن المرفوع من المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية أن تأمر باخلاء

(٥) انظر : نقض ١٩٧٥/٣/٢٤ - س ٢٦ ص ٢٥٥ طعن رقم ٦ لسنة ٤٥ ق
(٦) انظر : نقض ١٩٥٠/٥/٨ س ١ ص ٦١٤ رقم ٢٠٢ وفيه قضت بأنه
لا يصح طلب وقف تنفيذ الحكم الصادر بالزام المسئول عن الحقوق المدنية
بتعويض ورثة المجنى عليه حتى تفصل محكمة النقض في الطعن المرفوع منه ،
اذ هو طلب لا اساس له في القانون ، ولا يقبل الاحتجاج بنصوص قانون
المرافعات في هذا الصدد اذ إن الدعوى المدنية التي ترغى بالتبعية للدعوى
الجنائية تخضع في اجراءاتها وطرق الطعن فيها لقواعد قانون الاجراءات
الجنائية .

سبيله بالكفالة (المادة ٤١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض المعدل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٣) من تلقاء نفسها أو بناء على طلب المحكوم عليه الطاعن ، وقد يكون ذلك قبل نظر الطعن أو أثناء نظره ، على أنه في الحالة الأخيرة يتعين على الطالب أن يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر الطعن والا قضي بسقوط طعنه . كما استحدث المشرع بالمادة ٣٦ مكرر من قانون النقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩^(٧) حكما مؤداه أن دائرة أو أكثر من دوائر محكمة النقض تخصص لقصر الطعون في أحكام محكمة الجناح المستأنفة لتفصل بقرار مسبب غيما يفصح من هذه الطعون عن عدم قبوله شكلا وموضوعا ولتقرر احالة الطعون الاخرى لنظرها بالجلسة ، ولها في هذه الصالة أن تأمر بوقف تنفيذ العقوبة المقيدة للحرية الى حين الفصل في الطعن .

واذا كان هذا هو الاصل بالنسبة للتنفيذ أثناء سريان ميعاد الطعن بالنقض وأثناء نظره فانه يستثنى منه حالة الحكم بعقوبة الاعدام (المادة ٤٦٩ اجراءات) اذ يتعين وقف تنفيذه حتى تقول محكمة النقض كلمتها فيه سواء بناء على الطعن الذي يرفع اليها من النيابة العامة أو المحكوم عليه أو بناء على عرض القضية عليها من النيابة العامة وفقا للمادة ٤٦ من قانون النقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ التي تنص على أنه « اذا كان الحكم صادرا حصوريا بعقوبة الاعدام يجب على النيابة العامة أن تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ » فالحكم بالاعدام يظل موقوفا حتى ولو لم يطعن عليه المحكوم

(٧) المادة ٣٦ مكرر من قانون النقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مضافة بالقانون رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨١ المنشور بالجريدة الرسمية . العدد ٤٤ مكرر في ١٩٨١/١١/٤ .

عليه أو طعن عليه بعد الميعاد ، وذلك حتى تفصل فيه محكمة النقض .
« ولا يؤثر في هذا الوقت تأخر النيابة العامة في عرض القضية على محكمة
النقض في الميعاد القانوني — أربعون يوماً — لأن هذا الموعد جاء على سبيل
الارشاد (٨) .

٧٦ — طلب إعادة النظر .

يجوز طلب إعادة النظر في الاحكام النهائية الصادرة بالمقوية في مواد
الجنابات والجنح في خمس حالات أوردتها المادة ٤٤١ من قانون الاجراءات
مى ١٠ — اذا حكم على المتهم في جريمة قتل ثم وجد المدعى بقتله حيا
٢ — اذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة ثم صدر حكم على شخص آخر
من أجل الواقعة عينها وكان بين الحكمين تناقض يستنتج منه براءة أحد
المحكوم عليهما ٣ — اذا حكم على أحد الشهود أو الخبراء بالمقوية لشهادة
الزور أو حكم بتروير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى وكان للشهادة أو تقرير
الخبير أو الورقة تأثير في الحكم ٤ — اذا كان الحكم مبنيًا على حكم صادر
من محكمة مدنية أو من إحدى محاكم الاحوال الشخصية وألغى هذا الحكم
٥ — اذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع أو اذا قدمت أوراق لم تكن
معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الاوراق ثبوت براءة
المحكوم عليه .

وأعطى القانون للنائب العام وللمحكوم عليه أو من يمثله قانونا اذا كان
عديم الاهلية أو مفقودا ولاقارية وزوجة بعد موته حق طلب إعادة
النظر في الاحوال الاربعة الاولى ، فاذا كان الطالب غير النيابة العامة فعليه
تقديم الطلب للنائب العام ويرفع النائب العام الطلب مع ما رأى اجرائه فيهم

(٨) نقض ١٩٧٨/٢/٢٧ من ٢٩ من ٢٠٧ طعن ١٣٣٤ لسنة ٤٧ ق ،
نقض ١٩٧٦/٢/١٥ من ٢٧ من ٢٠١ طعن ١٧١٧ لسنة ٤٥ ق ، نقض
١٩٧٤/١٤/٢ من ٢٥ من ٧٩٨ طعن ١٠١٩ لسنة ٤٤ ق .

تحقيقات إلى محكمة النقض سواء كان الطالب مقدماته أو من غيره بتقريريين
فيه راية وأسبابه (المادة ٤٤٢ اجراءات) •

أما في الحالة الخامسة فحق طلب إعادة النظر لا يكون إلا للنائب العام
وحده ، سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب ذوي الشأن • وفي هذه الحالة
يكون للنائب العام أن يقبل الطلب المقدم من أصحاب الشأن أو يرفضه ،
إذا قبله قام بعرضه على لجنة مكونة من أحد مستشاري محكمة النقض
واثنين من مستشاري محكمة الاستئناف ، ولهذا اللجنة أن تقبل الطلب
أو ترفضه ، وإذا قبلته أحالته إلى محكمة النقض (المادة ٤٤٣ من قانون
الاجراءات اجنائه) •

والمقاعدة أنه لا يترتب على طلب إعادة النظر إيقاف تنفيذ الحكم إلا إذا كان
صادرا بالاعدام (المادة ٤٤٨ اجراءات) ، ويسرى هذا المبدأ على حالات
طلب إعادة النظر الخمس • ويوقف تنفيذ الحكم الصادر بالاعدام على
التفصيل الآتي :

١ (إذا كان الطالب غير النيابة العامة •

١ - في الحالات الأربع الأولى من المادة ٤٤١ اجراءات :

يوقف تنفيذ عقوبة الاعدام منذ أن يتقدم أصحاب الشأن بطلب
إعادة النظر إلى النائب العام وحتى يفصل فيه من محكمة النقض • إلا أنه
إذا قدم الطالب عن أيداع الكفالة المنصوص عليها بالمادة ٤٤٤ اجراءات
في غير الحالات التي يصدر فيها قرارا بالاعفاء من أيداعها من لجنة
المساعدة القضائية بمحكمة النقض يجب على النائب العام أن يقبل الطلب ،
ولا يكون لذلك الطلب آنذاك أي أثر موقوف للتنفيذ • ويرى جلستهم من المقتضى
والقضاء أنه إذا لم يقدم الطالب المستندات المؤيدة لطلبه وفقا للمادة
٤٤٢ اجراءات رغم إتاحة هذه الفرصة له وكان تحقيق النيابة العامة ليس

عن الوصول إليها تعين حفظ الطلب وتنفيذ الحكم المطعون فيه (٩) . وهذا
الرأى محل نظر لان القانون لم يعطى للنائب العام الحق فى حفظ الطلب
فى هذه الحالة ولم يجعل ذلك جزءا لتفاسى أو قعود أصحاب الشأن عن
تقديم مستنداتهم ، وإنما أوجب على النائب العام رفع الطلب مع
التحقيقات التى يكون قد رأى اجرائها الى محكمة النقض بتقرير يبين فيه
رأيه والاسباب التى يستند اليها فى الثلاثة أشهر التالية لتقديمه (٤٤٢ —
٣ ، ٤ اجراءات) .

٢ — فى الحالة الخاصة من المادة ٤٤١ اجراءات .

يوقف تنفيذ الاعدام من وقت تقديم الطلب حتى يفصل فيه النائب
العام أو اللجنة المنصوص عليها بالمادة ٤٤٣ . اجراءات بعدم القبول ، عفا لقرار
الصادر من أيهما فى هذا الصدد . غير قابل للطعن بأى طريق (١٠) . أما اذا
قبله النائب العام وقبلته اللجنة سالفة الذكر وأمرت باحالته الى محكمة
النقض فان التنفيذ يظل موقوفا حتى الفصل فى الطلب من المحكمة .

(ب) اذا كان الطالب هو النائب العام :

فى الاحوال الخاصة المنصوص عليها بالمادة ٤٤١ . اجراءات اذا كانت
النيابة العامة هى الطالبة لاعادة النظر لانه يتعين وقف تنفيذ عقوبة
الاعدام بمجرد أمر النائب العام باجراء التحقيقات اللازمة توطئة لتقديم

(٩) انظر الدكتور أحمد فتحى سرور . النقض الجنائى واعادة النظر
(ج٢ من الوسيط) طبعة ١٩٨٠ من ٤٢٢ . وحكم محكمة استئناف القاهرة فى
١٩٦٣/١/١٤ المجموعة الرئيسية . ص ٦١ (١٩٦٤) من ١٥ أشار اليه ، ذلت
المؤلف قد ينفذ ٢٤٠ من ٤٢٠ .

(١٠) نقض ١٩٦٣/١/١٢ من ١٤ من ٢٦٩ رقم ٩٥٣ . كذا لاجبوز
مجالسة النائب العام فى تقرير مدعى الخاصة بقولية أن قراره قد شمله خطأ
منى جسيم « استئناف القاهرة فى ١٩٦٣/١/١٤ أشار اليه بالهش السبعة »

طلب إعادة النظر منه . وآية ذلك أن التنفيذ يجعل هذه التحقيقات عديمة الجدوى . أما إذا انتهى الى حفظ هذه التحقيقات غمليه أن يأمر بتنفيذ العقوبة . وإذا انتهى الى تحريك الطلب فان التنفيذ يظل موقوفا حتى تفصل محكمة النقض في الطلب ما لم تر اللجنة المنصوص عليها بالمادة ٤٤٣ إجراءات في الحالة الخامسة عدم قبوله .

المطلب الثاني : تطبيقات القاعدة العامة في التنفيذ

٧٧ — الحكم الغيابي .

إذا كان الحكم الغيابي صادرا من محكمة أول درجة فانه يكون قابلا للتنفيذ إذا أعلن به المتهم وانقضت مواعيد الطعن بالمعارضة والاستئناف دون رفعها (١١) . فإذا كان مما لا يجوز الطعن عليه الا بالاستئناف دون المعارضة احتسب ميعاد الاستئناف من تاريخ إعلان المتهم بالحكم الغيابي . أما إذا كان الحكم مما لايجوز الطعن عليه بطريقي المعارضة والاستئناف فانه يكون نهائيا ويكون تنفيذه واجبا بمجرد النطق به ، ومثال ذلك الحكم الصادر باعتبار الامر الجنائي نهائيا واجب النفاذ (١٢) .

وإذا كان الحكم الغيابي صادرا من المحكمة الاستئنافية وأعلن المتهم، وانقضى ميعاد الطعن عليه بالمعارضة دون رفعها فانه يكون قابلا

(١١) ويعتبر الحكم الغيابي الصادر في جنحة هو آخر عمل متعلق بالتحقيق ومن ثم فانه يسقط إذا لم يتم اعلانه في غضون ثلاث سنوات من يوم صدره وهي المدة اللازمة لانقضاء الدعوى الجنائية « في هذا المعنى نقض ١٩٢٢/١٤/٢٦ المحاماة من ١٢/٢٧ » وأنظر أيضا : الكتوز حسن صادق المرصاوي : اصول الإجراءات الجنائية ١٩٦٤ ص ١٨٨ .

(١٢) نقض ١٩٧٤/٢/١٠ ص ٢٥ من ١٠٨ طعن ٤٢ لسنة ٤٤ ق .

للتنفيذ (١٣) ، أما اذا كانت المعارضة فيه غير جائزة قانونا (١٤) فان تنفيذه يكون واجبا بمجرد النطق به حتى ولو طعن عليه المتهم بالمعارضة خطأ لان عدم جواز المعارضة مسأله متعلقه بالقانون وليس للمحكمة فيها أية سلطه تقديرية ، فضلا عن أنه لايسوغ وقف تنفيذ الحكم الجنائي حتى يستقد المحكوم عليه طريقا من طرق الطعن الغير جائزة قانونا .

واذا كان الحكم الغيابي صادرا من محكمة الجنائيات في جنحه وأعلن به المتهم وانقضى ميعاد الطعن عليه بالمعارضة وفقا للمادة ٣٩٧ اجراءات نفاذه يكون قابلا للتنفيذ (١٥) أما اذا كان صادرا منها في جنائية بالادانة فانه لايجوز تنفيذه فيما قضى به من عقوبات بدنية أو سالبة للحرية ويظل حكما تهديديا يبطل اذا ما حضر المحكوم عليه أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى الماده . فهذا الحكم لايسقط بمضى المدة الملتزمة لانقضاء الدعوى الجنائية وانما تسقط العقوبة المحكوم بها ويصبح الحكم نهائيا

(١٣) راجع أيضا نية ٩٤ من هذا المؤلف .

(١٤) ومثل ذلك ما نصت عليه المادة ٢١ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية من انه « لا يجوز الطعن في الاحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام هذا القانون او القرارات المنفذة له بطريق المعارضة » .

(١٥) ويرامى انه اذا رغمت الدعوى امام محكمة الجنائيات بوصف الجنائية وتبين أن الوصف الصحيح للواقعة هو جنحة وقضت على هذا الاساس ، طبقت القواعد الخاصة بالجنائيات ومؤداها تقرير بطلان الحكم الصادر في غيبة المتهم واعتباره كأن لم يكن اذا حضر أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة وفقا للبادة ٣٩٥ اجراءات ، ذلك أن العبرة فيما يتعلق بالخوايط التي يضمها قانون الاجراءات الجنائية للمحاكمة وحق الطعن في الاحكام هي طبقا للقواعد العامة بوصف الواقعة كما رغمت بها الدعوى لا بما تقضى به المحكمة في موضوعها « انظر في هذا المعنى : نقض ١٩٧٤/٦/٢٤ من ٢٥ ص ٦٣٥ طعن ٦٥٢ لسنة ٤٤ ، نقض ١٩٨٣/٤/١٣ طعن رقم ٦٧٨ لسنة ٥٢ . لم ينشر بعد . وراجع أيضا : الدكتور روف عبيد . المشكلات التشغيلية الهامة في الاجراءات الجنائية . طبعة ١٩٦٣ الجزء الاول ص ٨٣ وما بعدها .

بسقوطها (٣٩٤ اجراءات) • وينفذ من هذا الحكم الغيابي كل العقوبات التي يمكن تنفيذها (٣٩٢ اجراءات) فيجب تنفيذ الغرامه والمصادرة والقلق والحرمان من المزايا والحقوق المنصوص عليها بالمادة ٢٥٠ من قانون العقوبات وغيرها من العقوبات التبعية والتكميلية ، حتى اذا ما حصر المحكوم عليها أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة وأعيد نظر الدعوى أمام المحكمة وقضى ببراءته أو بحكم لم ينفذ على هذه العقوبات كلها أو بعضها ، تميز إعادة الحال الى ما كان عليه بقدر الامكان (١٦) •

والمحكوم عليه في جنائيه بالادانة غيابيا يحرم من ادارة أمواله أو التصرف فيها أو التفاضل بشأنها ، وكل ما يليه في هذا الشأن يقع باطلا (الماده ٣٩٠ - ١ اجراءات) • وللغياب العامه — ولكل ذي مصلحة — أن تطلب من المحكمة الابتدائية الواقع في دائرتها أموال المحكوم عليه تعيين حارس لادارتها ، وللمحكمة أن تلزم الحارس بتقديم كفالة ، كما أنه يتبعها في كل ما يتعلق بالحراصة وتقديم الحساب (٣٩٠ - ٢ اجراءات) ، وتنتهي الحراصة بصدور حكم حضوري في الدعوى أو بموت المتهم حقيقة أو حكما وفقا لقانون الاحوال الشخصيه ، ويلزم الحارس بعد انتهاء الحراصة بتقديم كشفا بالحساب عن ادارته (٣٩١ اجراءات) •

• وإذا قضى غيابيا على متهمة في جنائية بالتعويضات فإنه يجوز تنفيذها من وقت النطق بالحكم على أن يقدم المدعى بالحق مدنى كفالة الا اذا كان الحكم قد نص على خلاف ذلك أو حصل هو من المحكمة الابتدائية على قرار باعفاءه من الكفاله ، وتنتهى الكفالة بمضى خمس سنوات من وقت صدور الحكم (٣٩٣ اجراءات) • على أنه اذا حضر المحكوم عليه أو قبض عليه

(١٦) وعلى هذا ايضا نصت الماده ١٤٤٤/٣ من التعليمات القضائية للنيابات •

قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل الحكم بالتقويضات كالحكم بالعقوبة
تعاملا . ويتعين على المحكمة متى قضت برغض الدعوى المدنية أو انقاص
التقويض المحكوم به — وكان الحكم قد تم تنفيذه — أن تأمر برد المبالغ
المتحصلة من هذا التنفيذ كلها أو بعضها حسبما ينتهي إليه الحكم (٣٩٥)
الاجراءات .

٧٨ — الحكم الحضورى الاعتبارى

إذا كان الحكم الحضورى الاعتبارى صادرا من محكمة أول درجة
وكان من الاحكام التى يجوز استئنافها فإن المعارضه ليه تكون غير
جائزة (١٧) ، وعلى ذلك فإنه يكون قابلا للتنفيذ بغوات ميعاد الطعن عليه
بالاستئناف دون رغبه . أما إذا كان من الاحكام التى لايجوز استئنافها
فإن المعارضه ليه تكون جائزة ومن ثم فإنه يكون قابلا للتنفيذ بمضى الميعاد
المقرر للمعارضه دون رغبه .

وإذا كان الحكم الحضورى الاعتبارى صادرا من محكمة الجنح
المستأنفه أو من محكمة الجنايات فى جنحه مقدمة اليها بهذا الوصف فإن
المعارضه ليه تكون جائزة — الا ما استثنى بنص خاص (١٨) — لانه لايقبل
الاستئناف ، وعلى ذلك فإنه يكون قابلا للتنفيذ إذا أعلن به المتهم وغايات
ميعاد المعارضه دون رغبه .

(١٧) انظر ايضا الدكتور مأمون سلانه . قانون الاجراءات ملحقا عليه
بالمقهى واحكام التقض ١٩٨٠ من ١٠٧٠ وما بعدها .

(١٨) كما هو الحال بالنسبة للمادة ٢١ من قانون المحال التجارية والصناعيه
رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ السابق الاشارة اليه فى هامش ١٤ من هذا الباب ، ففى
هذه الحالة يكون الحكم الحضورى الاعتبارى واجب التنفيذ بمجرد صدوره .

٧٩ - الحكم الحضورى .

إذا كان الحكم الحضورى صادرا من محكمة أول درجة فإنه يكون قابلا للتنفيذ متى أنتضى ميعاد الطعن عليه بالاستئناف دون رفعه، وبمجرد النطق به إذا كان ذلك الطعن غير جائز قانونا . وتسرى ذات القاعدة على الحكم الصادر فى المعارضه من محكمة أول درجة والحكم باعتبارها كأن لم تكن :

وإذا كان الحكم صادرا من المحكمة الاستئنافية أو من محكمة الجنايات سواء فى جنائية أو جنحة فإن تنفيذه يكون واجبا بمجرد صدوره لأنه نهائى ^(١٩) ، وتسرى ذات القاعدة على الحكم الصادر فى المعارضه من أى من المحكمتين المذكورتين ، أو الحكم باعتبارها كأن لم تكن .

٨٠ - الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة .

تسرى على أحكام محاكم أمن الدولة العادية المنشأ بمقتضى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ القاعدة العامة فى التنفيذ على مختلف تطبيقاتها السابقة، بيانها ^(٢٠) . أما محاكم أمن الدولة « طوارئ » فتسرى عليها

(١٩) الاستئناف كطريق للطعن تأسر على أحكام المحاكم الجزئية ، أما الأحكام الصادرة من محاكم الجنايات فلا يجوز استئنافها سواء صدرت فى جنحة أو فى جنحة .

(٢٠) تنص المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ المشار اليه بالقرن على أنه (فيما عدا ما نص عليه فى هذا القانون تتبع الاجراءات والأحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض فى المواد الجزائية وتقتون المرافعات المدنية والتجارية . ولا يقبل الادعاء المدنى أمام محاكم أمن الدولة) كما تنص المادة ٨ من ذات القانون على أنه (تكون أحكام محكمة أمن الدولة العليا نهائية ولا يجوز الطعن فيها الا بطريق النقض واعادة النظر . وتكون أحكام أمن الدولة الجزئية قابلة للطعن فيها أمام دائرة متخصصة بمحكمة الجنح المستأنفة ويجوز الطعن فى الأحكام التى تصدرها هذه الدوائر بالنقض واعادة النظر) .

القاعدة العامة في التنفيذ فيما لا يتعارض مع أحكام قانون الطوارئ أو أوامر رئيس الجمهورية الصادرة استنادا اليه (٢١) ، وذلك على التفصيل الاتي :

١ — اذا كان الحكم صادرا من محكمة أمن الدولة الجزئية «طوارئ» غانـه لا يكون قابلا للطعن على أى وجه ولا يكون نهائيا الا بعد التصديق عليه من رئيس الجمهورية (المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ) ومن ثم غانـه — سواء كان حضوريا أو غيابيا أو حضوريا اعتباريا — لا يكون قابلا للتنفيذ قبل التصديق الا اذا توافرت بمصدده احدى حالات التنفيذ الوجوبى أو الجوازى ، كتـنفيذ الغرامة فور صدور الحكم وكذا الاحكام الصادرة بالحبس على متهم محبوس احتياطيا أو عائد أو ليس له محل إقامة ثابت ومعلوم فى مصر على نحو ما ستوضحه فى البحث التالى غير أنه اذا قضى بالغرامة والحبس معا وكان الحبس غير جائز تنفيذه الا بعد التصديق على الحكم فان تنفيذ الغرامة قبل التصديق لا يكون الا بطريق الحجز على المال دون طريق الاكراه البدنى (٢٢) .

٢ — اذا كان الحكم صادرا من محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» حضوريا غانـه لا يكون نهائيا الا بعد التصديق عليه من رئيس الجمهورية وعلى ذلك غانـه لا يكون قابلا للتنفيذ الا فى الحالات المستثناءة قانونا كما فى تنفيذ الغرامة .

(٢١) تنص المادة العاشرة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بملـحالة الطوارئ على أنه « فيما عدا ما هو منصوص عليه من اجراءات وقواعد فى المواد التالية أو فى الاوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية تطبق احكام الخوانيسن المعمول بها على تحقيق القضايا التى تختص بالفصل فيها محاكم امن الدولة واجراءات نظرها والحكم فيها وتنفيذ العقوبات المقرضى بها » .

(٢٢) قـرن المادة ٧٢٧ من التعليمات الكتـبية والمالية والادارية للتـبيلات الصادرة سنة ١٩٧٩ وانظر ايضا ما سياتى فى نبذة — ٨٢ .

٣ — إذا كان الحكم صادرا من محكمة أمن الدولة العليا «طوارئ» غيائيا في جنائية — مقدمة اليها بهذا الوصف — فلنـه يبطله بقوة القانون بمجرد القبض على المتهم أو حضوره وتعاد الاجراءات أمام ذات المحكمة وفقا للقاعدة العامة الواردة بالمادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية .
وؤدى ذلك أنه يتعين التريث الى حين صدور حكم حضورى على المتهم ثم التصديق عليه ، ولايجوز التصديق قبل ذلك مادام الحكم قد صدر في الجنائية غيائيا (٣٣) .

٤ — اذا قضت محكمة أمن الدولة « طوارئ » جزئيه كانت أو عليا ببراءة المتهم ، أو كان قد قضى المدة المحكوم بها في الحبس الاحتياطى فلنـه يتعين الاخراج عنه فوراً حتى ولو كان لم يكن قد تم التصديق على الحكم ، وذلك عملا بالقواعد العامة في التنفيذ (٣٤) .

المبحث الثاني :

الاستثناءات الواردة على الاصل العام في التنفيذ :

المطلب الاول — حالات التنفيذ الوجوبى .

٨١ — الاحكام الصادرة بالبراءة أو بوقف التنفيذ .

اذا كان الحكم صادرا بالبراءة فانه ينفذ فوراً أثناء سريان ميعاد استئناف النيايه العامه والمدعى بالحق المدنى وأثناء نظر الاستئناف المرفوع من أيهما ، فلا يجوز القبض على المتهم اذا كان مفرجا عنه ، ويتعين إطلاق سراحه أن كان محبوسا احتياطيا ، وكذلك الحال اذا صدر الحكم مشمولاً

(٣٣) انظر الدكتور حسن مـلـدق المرصاوى . اصول الاجراءات الجنائيه طبعه ١٩٦٤ ص ٦٨٦ والمادة ١٥١٥ من التعليمات القضائيه للنيابات .
(٣٤) انظر تليداً لذلك المادة ١٥١٣ من التعليمات القضائيه للنيابات .

بالأمر بالإيقاف وقتل للمادة ٥٥ من قانون العقوبات أو إذا كان المتهم قد
توفي في الحبس الاحتياطي مدة العقوبة المحكوم بها (المادة ٤٦٥ من قانون
الاجراءات الجنائية) (٢٧٠) .

٨٢ — الاحكام الصابرة بالغرامة والمصاريف .

أن المادة ٤٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية صريحة في أن الاحكام
الصادقة بالغرامة والمصاريف تكون واجبة التنفيذ غورا ولو مع حصول
استثنائها ولم يفرق المشرع بين الغرامة كمقوبة أصلية وبينها كمقوبة
تكميلية من حيث وجوب تنفيذها ، كما أن جمهور الشراح لم يعنى بابرار
هذه التفرقة . ولقد راعى المشرع أن تنفيذ الحكم بالغرامة لا يضر المحكوم
عليه ضررا لا يمكن تفاديه أذ يكون له استرداد الغرامة التي دفعها متى ألغى
الحكم من المحكمة الاستئنافية ، ومن ثم فليس من مبرر للتأخير في تنفيذها
حتى يصبح الحكم الصادر بها نهائيا . وهذه العلة يتوافر سواء أكلت
للمغرامة محكوما بها كمقوبة أصلية أو تكميلية . وتفرعا على ذلك يمكن
القول بأن الغرامة واجبة التنفيذ غورا سواء أكلت محكوما بها وحدها
أو كانت محكوما بها مع غيرها كالحبس والمصادرة (٢٧١) .

وأهمية التفرقة بين الغرامة كمقوبة أصلية وبينها كمقوبة تكميلية إنما
تثور بصدد وسيلة تنفيذها لامن حيث وجوب ذلك التنفيذ . والاصل أن
الغرامة تنفذ بطريقتين : (أ) اتباع الطرق المقررة في قانون المرافعات في
المواد التجارية والمدنية أو الطرق الادارية المقررة لتحصيل الاموال

(٢٥٠) راجع بشأن وقف التنفيذ ما سبق في نبذة ٤٣ وراجع بشأن الحبس
الاحتياطي ما سبق في نبذة ١٤١ وما بعدها .
(٢٦٠) انظر تليدا لذلك : الاستاذ على زكي العرابي . المبادئ الاساسية
للجراءات الجنائية . طبعه ١٩٥٤ ح ٢ ، نبذة ٣٢٤ ص ١٦٢ . وما بعدها ، وانظر
ايضا المادة ١٤٣٤ — ٢ ثانيا من الشطبات القضائية للنيابطة .

الاميرية (المادة ٥٠٦ إجراءات جنائية) ب) الاكراه البدنى بالحبس البسيط (٥٠٧ ، ٥١١ إجراءات جنائية) • وللنيابة العامة أن تلجأ الى الطريقين معا ما لم تبرا ذمة المحكوم عليه بتنفيذ أحدهما •

فاذا حكم بالغرامة وحدها فانها تكون قابلة للتنفيذ غورا بالطريقين سالفى الذكر ، ويصح التنفيذ بالاكراه غورا وبمجرد عدم قيام المحكوم عليه بسداد الغرامة ، الا اذا منح القاضى الجزئى بالمحكمة التى يجرى التنفيذ فى دائرتها المحكوم عليه أجلا للسداد أو أذن بتقسيط مبلغ الغرامة (المادة ٥١٠ إجراءات) (٣٧) •

وأذا حكم بالغرامة مع الحبس ، وكان الحبس مشمولا بأمر بوقف التنفيذ (المادة ٥٥ عقوبات) فانه لايجوز مطلقا تنفيذ الغرامة بطريق الاكراه البدنى حتى بعد صيرورة الحكم نهائيا (المادة ٥١٢ من قانون الاجراءات) (٣٨) •

وأذا حكم بالغرامة مع عقوبة سالبة للحرية وكانت الاخيرة مشمولة بالنفاذ فان التنفيذ بالاكراه البدنى لايمح الا بعد الانتهاء من تنفيذ العقوبة السالبة للحرية (المادة ٥١٦ إجراءات) •

وأذا حكم بالغرامة مع الحبس وقدرت كفالة لوقف تنفيذ عقوبة الحبس وقام المحكوم عليه بسداد الكفالة فانه لايجوز تنفيذ الغرامة بطريق الاكراه البدنى الا اذا صار الحكم نهائيا ، ويتم البدء فيه بعد الانتهاء من تنفيذ عقوبة الحبس • وآية ذلك أن الهدف من الكفالة هو الاغراج عن المتهم وعدم حبسه الا بعد صيرورة الحكم نهائيا ولاحتمال القضاء بالبراءة

(٣٧) راجع ما سياتى فى نبذه سنه ١٦١ ، فنبذه ١٧٣ •

(٣٨) راجع ما سبق تفصيلا فى نبذه ٤٥ وما بعدها •

من محكمة ثانى درجة ، وذلك الهدف ينبسط بطبيعة الحال على الاكراه البدنى باعتباره حبسا ، ومن ثم فان الكفالة توقف التنفيذ بالحبس حتى ولو اتخذ صورة الاكراه البدنى نفاذا للغرامة ، والقول بخير ذلك يفتقر الغرض من تقدير الكفالة (٢٩) .

غير أن الحكم بالغرامة — وهو كما قدمنا واجب التنفيذ غورا ولو مع حصول استثنائه — يجوز في كل الاحوال تنفيذه غورا بالبدء في اجراءات التنفيذ الجبرى على أموال المحكوم عليه (٣٠) .

وأذا حكم مع الغرامة بعقوبة أخرى كالخلق أو الهدم أو الازالة فان التنفيذ الفورى لايرد الا على الغرامة وحدها ، وتظل باقى العقوبات غير قابلة للتنفيذ الى أن يصير الحكم نهائيا .

والتنفيذ الفورى للغرامة يسرى على أحكام المحاكم العادية وأحكام محاكم أمن الدولة وأمن الدولة «طوارئ» على حد سواء . فاذا قضى بالغرامة وحدها من محكمة أمن الدولة «طوارئ» كانت قابلة للتنفيذ غورا بمجرد صدور الحكم — بالاكراه البدنى وبالحجز على المال . واذا قضى بها من ذات المحكمة مع عقوبة سالبة للحرية فان هذه الاخيرة لا تنفذ الا بعد التصديق على الحكم بحسب الاصل (٣١) ولكن الغرامة يجوز تنفيذها غورا بطريق الحجز على المال . وتتجه المادة ٧٣٧ من التعليمات الكتابية والمالية والادارية للنيابات الى جواز تنفيذ الغرامة في هذه الحالة غورا وبطريق

(٢٩) ولقد نصت المادة ١٥٠٦ من التعليمات القضائية للنيابات على انه « لا يجوز التنفيذ بالاكراه البدنى أو التشفيل اذا حكمت قد صدرت ضد المحكوم عليه عن نفس الجريمة عقوبة مقيدة للحرية قدرت كفالة لوقف تنفيذها وسدحت هذه الكفالة ، وذلك في الفترة المحصورة بين سداد الكفالة وصيرورة الحكم نهائيا » .

(٣٠) وتجزئ التعليمات القضائية للنيابات في المادة ١٤٩٧ / ٢ منه لسلوك طريق التنفيذ على أموال المحكوم عليه كلما كان المبلغ المطلوب منه كبيرا ولكن من الميسور تحصيله بهذا الطريق .

(٣١) راجع ايضا ما سبق في نبذه ٨٠

الأكراه البدني دون انتظار للتصديق، على الحكم • غير أن هذا الالتزام يبدو سيئا ، فالمنطق يقضى بأنه متى كان الحبس كعقوبة أصلية موقوفا تنفيذها إلى أن يتم التصديق على الحكم فمن العدالة وقف تنفيذ الحبس الذي يتم تنفيذها للفرامة في صورة أكراه بدني بالقياس على حالة الحكم بالفرامة مع الحبس المقررة كفالة لوقف تنفيذه •

أما عن الحكم بالزام المتهم مصاريف الدعوى الجنائية فهو أيضا واجب التنفيذ فورا — بقوة القانون — ولو مع حصول استثنائه (المادة ٤٦٣ إجراءات) • والمصاريف ليست عقوبة جنائية وإنما هي من قبيل التعويضات ، وتنفيذها يتم كالفرامة ، أما بطريق الحجز على المال — ولها في هذه الحالة أولوية في التحصيل عن الفرامة عند الحكم بهما معا — وأما بطريق الأكراه البدني (المواد ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥١١ إجراءات) • أما عن شروط تنفيذها بالطريقتين المذكورين فهو ما استقناوله عند الحديث عن تنفيذ المبالغ المحكوم بها (٣٣) •

٨٣ — الأحكام الصادرة بالحبس في سرقة •

• أن الحكم الصادر بالحبس لسرقة واجب التنفيذ فورا ولو مع حصول استثنائه (المادة ٤٦٣ إجراءات) • ويشترط لصحة التنفيذ الفوري للحكم في هذه الحالة أن تكون جريمة السرقة قد وقعت تامة ، فلا يكفي الشروع فيها (٣٣) • ولا يصح أن يقاس على السرقة باقي جرائم الاعتداء على الأموال كالنصب وخيانة الأمانة • ويزى البعض أنه يقاس على السرقة

(٣٢) راجع أيضا ماسياتي في نبد ١٥٩ ، نبد ١٧١
(٣٣) أنظر : الدكتور محمود مصطفى • شرح قانون الإجراءات الجنائية ١٩٦٤ ص ٥١٧ ، والدكتور كمال عبد الرحيم عثمان شرح قانون الإجراءات الجنائية ١٩٧٥ ص ٥١٤ ، ٥١٥ وقرن الاستاذ على زكي العرابي • المرجع السابق • ص ١٦٢ •

في هذا الصدد جريمة اختلاس الاشياء المحجوز عليها (٣٣٣ عقوبات) (٣٤)
 والحكم بالحبس في سرقة يجب تنفيذه فور صدوره ولو أغفلت
 المحكمة شعول الحكم بالنفاز أذ أنه يكتسب هذه الصلاحية بقوة القانون .
 أما إذا أنتهت المحكمة الى أن الواقعة ليست سرقة وأسبغت عليها وصفا
 آخر أو اعتبرت الواقعة شروعا في سرقة تعين عليها عند القضاء بالحبس
 تقدير كفالة لاييقاف التنفيذ ، فيوقف التنفيذ متى سددت الكفالة ، ولا يكون
 للنيلبة العامة الا الطعن على الحكم للخطأ في تطبيق القانون أن كان له
 مقتضى من غلحية للتكيف للقانوني للجريمة . ويسرى ذات المبدأ فيما لو
 أنتهت المحكمة الى أن الواقعة سرقة ألا أنها أخطأت فقدرت كفالة لوقف
 التنفيذ .

٨٤ — الاحكام الصادرة بالحبس على متهم عائد .

أن العلة في تشديد العقوبة على العائد هي أن المشرع يعتبره مجرما
 خطرا يتمتع ارادة عنيدة في العداء للمجتمع ، الا أنه ترك أمر تشديد
 العقوبة على العائد عودا بسيطا جوازيا للقاضي (المادة ٥٠ عقوبات) ، وهو
 بهذا يمهّد للتفريد القضائي ويكمن القاضي من استعمال سلطته التقديرية
 على الوجه الملائم لظروف كل متهم ، فقد يكون الشخص عائدا الا أن له من
 الظروف والاعذار مايشير الى تورطه في طريق الجريمة لا الاصرار عليه
 فيستحق لذلك معاملة أقل تشددا (٣٥) . بل أن القانون لم يحظر على

(٣٤) انظر : الدكتور حسن صادق المرسفاوى . المرجع السابق . ص ٨٦٦
 وراجع المادة ٣٢٣ مكررا من قانون العقوبات ، وقارن للدكتور محمود
 مصطفى . المرجع السابق . ص ٥١٧ .
 (٣٥) انظر : الدكتور محمود نجيب حسنى . شرح قانون العقوبات القسم
 العام . طبعه ١٩٧٧ نبذه ١٣١ ص ٨٨٣

القاضي أيقاف تنفيذ العقوبة بالنسبة للعائد (المادة ٥٥ عقوبات) (٣٦) .

وبناء على ماتقدم يجوز للمحكمة رغم توافر شروط العود البسيط أن تقضى بالعقوبة المقررة أصلا للجريمة دون تشديد (٣٧) ولو في حدها الأدنى الا أن ذلك لا يؤثر — في تقديرى — على وجوب تنفيذ الحبس غورا ولو مع حصول الاستئناف . فمعاملة المتهم العائد معاملة أقل تشددا من قبل المحكمة عند تقديرها للعقوبة لا يستتبع حتما معاملة مماثلة لدى التنفيذ ، فهو على أية حال مجرم عائد يلزم رده وأخذه بالشدة حتى لا يعتاد الاجرام ولا يستمراء الاعتداء على حقوق المجتمع . وسرعة التنفيذ عليه قد تحقق هذا الغرض اذ يستقر في ذهنه أنه في كل مرة يقبل على الجريمة يتغير مركزه عند تنفيذ العقوبة وأنه سيلقى جزاء غورا .

وخلاصة القول أن الحكم الصادر على متهم عائد بالحبس واجب التنفيذ غورا حتى ولو قضى عليه دون تشديد للعقوبة المقررة أصلا للجريمة التي اقترعها ، ولو كانت المحكمة لم تشر الى تحقق شروط العود ، لان العبرة في ذلك بتوافرها وفقا للقانون والواقع . واذا قضت المحكمة بالحبس وأغفلت شموله بالنفاذ كان على النيابة العامة أن تبادر الى تنفيذه غورا لانه واجب التنفيذ بقوة القانون دون حاجة الى النص على ذلك بمنطوق الحكم أو أسبابه . أما اذا قضت المحكمة خطأ بتقدير كفالة لوقف التنفيذ ، وسواء تعرضت لتحقيق شروط العود أو لم تتعرض ، وسواء قضت بالتشديد أو لم تقضى به ، فإن الحكم بالحبس لا يمكن تنفيذه الا اذا أصبح نهائيا طالما أن المحكوم عليه قام بسداد الكفالة . والامر الصادر من

(٣٦) نقض ١٥-٢-١٩٤٣ طعن ٥٣١ لسنة ١٣ ق . مجموعة الربيع

ترن ٢ ص ٨٥٤ بند ٥٨ .

(٣٧) نقض ١٣-٢-١٩٥٠ س ١ ص ٢٣٨ رقم ١١٢ .

النيابة بالاستمرار في التنفيذ في هذه الحالة يمس بالحكم ويتضمن رقابة على عمل القاضى تخرج عن نطاق السلطة الممنوحة للنيابة العامة في الاشراف على التنفيذ ، ومن ثم غانها لاتملك سوى قبول الكفالة والاخراج عن المتهم مع حقها في الطعن على الحكم للخطأ في تطبيق القانون • ويسرى ذات المبدأ فيما لو ناقشت المحكمة شروط العود وأنتهت الى القول بتخلفها فلم تعتبر المتهم عائداً ومن أجل ذلك قدرت كفالة لوقف التنفيذ •

٨٥ — الاحكام الصادرة بالحبس على متهم ليس له محل إقامة ثابت

بمصر •

أن المحكوم عليه الذى ليس له محل إقامة ثابت بمصر يخشى دائماً من هروبه ومايستتبع ذلك من عدم أماكن التنفيذ عليه لتعذر الوصول اليه والاستدلال على مكان وجوده • ومن أجل هذا جعل القانون الحكم الصادر عليه بالحبس وجب التنفيذ فوراً ولو مع حصول استثنائه • ولايكفى لتفادى النفاذ الفورى أن يكون للمحكوم عليه إقامة مؤقتة في مكان ما كقندق أو وحدة سكنية مفروشة بعقد محدد المدة • غير أنه لايجوز شمول الحكم بالنفاذ متى كان للمحكوم عليه محل إقامة دائم ولكنه يغادره من حين لآخر — ولو لفترات طويلة — لمقتضيات عمله أو بحكم علاقاته العائلية • والمتهم الهارب الذى قدم للمحاكمة دون استجواب لعدم الاستدلال على مكانه يعتبر ممن ليس لهم محل إقامة ثابت مالم يثبت العكس قبل صدور الحكم •

فاذا ثبت للمحكمة أن المتهم ليس له محل إقامة ثابت بمصر كان عليها أن تشمل حكمها بالنفاذ متى كان صادرا بالحبس وبقطع النظر عن نوع الجريمة المسندة اليه أو حدود العقوبة المقررة لها • أما اذا أغفلت المحكمة شمول الحكم بالنفاذ أو أخطأت فحقت بتقدير كفالة لوقف التنفيذ فإنه

تسرى على المحكم ذلكت القواعد التى أوردناها فى هذا الصدد عند الحديث
عن الحكم بالحبس فى سرقة أو على متهم عائد .
٨٦ — التنفيذ المطلق على عدم تقديم كفالة .

وفى غير الاحوال المتقدمة ، اذا كان الحكم صادرا بالحبس فانه
واجب التنفيذ فوراً الا اذا قدم المتهم كفالة بأنه اذا لم يستأنف الحكم
لايفر من تنفيذه عند انقضاء مواعيد الاستئناف وبأنه اذا استأنفه يحضر
فى الجلسة ولايفر من تنفيذ الحكم الذى يصدر (المادة ٤٦٣ إجراءات)
هاذا كان المتهم مفرجا عنه وصدر عليه الحكم بالحبس فانه يتعين القبض
عليه وحبسه الا اذا قدم الكفالة المنصوص عليها فى الحكم انه يفرج عنه
ويوقف التنفيذ الى أن يصبح الحكم نهائيا بفوات ميعاد الاستئناف أو
بالفصل فيه ان رجع .

واذا تبين أن المحكوم عليه سبق له دفع كفالة للإفراج عنه من النيابة
العامة فى التحقيق الابتدائى وكانت تلك الكفالة تعادل الكفالة المحكوم بها
لوقف التنفيذ أو تستغرقها وأنها لازالت باقية بالخرينة على ذمة المتهم دون
أن يخل بشرط من شروطها فانه يتعين وقف تنفيذ الحكم حتى يصبح نهائيا
باعتبار أن الهدف من الكفالة واحد ويتحقق بدفعها مرة واحدة (٣٨) . أما
إذا كانت الكفالة المدفوعة ابتداء أقل من الكفالة المنصوص عليها فى الحكم
فان المتهم لايلتزم الا بتكاملتها الى الحد المحكوم به .

وتقبل الكفالة فى أى وقت ، وتنتج أثرها فى وقت التنفيذ حتى ولو

(٣٨) راجع على سبيل الاستئناس : نقض ٢٥-٦-١٩٦٧ س ١٨ رقم

كان التنفيذ قد بدأ بالفعل حتى يمكن للمتهم تفادى التنفيذ عليه بباقي مدة الحبس المحكوم بها الى أن يصبح الحكم نهائيا .

ووقف التنفيذ بدفع الكفالة هو حق للمحكوم عليه بمقوية الحبس في غير حالات التنفيذ الوجوبى السابق بيانها أو حالات التنفيذ الجوازى التى سنوضحها في حينها ، فالقاضى ليس بالخيار بين تقدير الكفالة أو إطلاق الحكم بدونها اذ أوجب عليه القانون أن يمين في الحكم المبلغ الذى يجب تقديم الكفالة به وفقا للمادة ٤٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية (٣٦) .

والمتسرع في الزامه للقاضى بتقدير كفالة لوقف تنفيذ عقوبة الحبس أفترض أن الحكم قابل للاستئناف وجعل الكفالة ضمانا لعدم غرار المحكوم عليه من التنفيذ عند صيرورة الحكم نهائيا بانقضاء ميعاد الاستئناف دون رفعه أو بالفصل فيه أن رفع . وعلى هذا فان تقدير كفالة لوقف تنفيذ الحبس الذى تقضى به محكمة أمن الدولة «طوارئ» لا يكون واجبا ولا جائزا لان احكام هذه المحكمة لا تقبل الطعن بالاستئناف ولا بخيره من طرق الطعن فلايسرى عليها الاستثناء الوارد بالمادة ٤٦٣ اجراءات من جعل الحبس قابلا للتنفيذ الا اذا قدم المتهم كفالة ، وإنما تسرى عليها القاعدة العامة في التنفيذ التى تقضى بأن الاحكام لايجوز تنفيذها الا اذا صارت نهائية (٤٦٥ اجراءات) . واحكام محكم الطوارئ لا تكون نهائية الا بعد حصول التصديق ولا يكون هناك مبرر لتقدير كفالة لوقف التنفيذ . واذا أخضا القاضى فقدر كفالة فان قعود المتهم عن دفعها لايجوز للنياية العامة التنفيذ بمقوية الحبس ، وان هي غفلت كان للمحكوم عليه أن يستشكل في

(٣٦) راجع : الدكتور مأمون سلامة . قانون الاجراءات الجنائية مطلقا عليه بالفقه واحكام النقض ١٩٨٠ ص ١٢٤٦ وما بعدها .

التنفيذ لحصوله قبل الاوان (٤٠) .

٨٧ - اغفال المحكمة بتقدير كفالة أو حكمها خطأ بالنفاذ .

إذا أغفل القاضي تقدير كفالة لوقف التنفيذ أو أخطأ شمل الحكم بالنفاذ في غير حالاته المقررة قانونا ، فإن المحكوم عليه لا يملك الاستشكال في تنفيذ ذلك الحكم ، لأن محكمة الاشكال إذا قضت بوقف التنفيذ تكون قد مسست بهجية الحكم وهو أمر ممنوع عليها باعتبار أن الاشكال ليس طريقا للتظلم من المحكوم وإنما هو منازعة مطلقة بما أوجبه القانون من شروط معينة يلزم توافرها لاجراء التنفيذ دون التصدى للحكم أو بحث مدى موافقته لحكم القانون ، ومن ثم فانه لاسبيل للمحكوم عليه - إذا لم تشأ النيابة العامة ايقاف التنفيذ مؤقتا (٤١) - الا بالاطعن على الحكم (٤٢) . فإذا كان الحكم الابتدائي غايبيا فانه لاينفذ بطبيعة الحال الا بعد غوات ميعاد المعارضة أو بعد الحكم فيها أو القضاء باعتبارها كأن لم تكن (٤٣) ، ومن ثم فان للمحكوم عليه أن يبدى تظلمه من وصف الحكم بالنفاذ أو من قضائه بالحبس دون تقدير كفالة أمام محكمة المعارضة وأثناء نظرها ، وللمحكمة أن تتدارك ذلك من تلقاء نفسها . وإذا كان الحكم الابتدائي حضوريا أو صادرا في المعارضة ولم يقدر كفالة لوقف تنفيذ الحبس أو صدر مشمولاً بالنفاذ الفوري خطأ

(٤٠) انظر تأييدا لذلك : المستشار محمد عزت عجوة . جرائم التهمين والتسمير الجبرى . طبعه ١٩٧١ ج١ ص ٥٣ ، والمادة ١٥١٢ من التعليمات القضائية للنيابات .

(٤١) انظر في سلطان النيابة العامة في وقف التنفيذ : نبذه ٢٩٨ من هذا المؤلف .

(٤٢) انظر أيضا : الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف : النظرية العامة لاشكالات التنفيذ في الاحكام الجنائية . الطبعة الاولى ص ٤١ ، ص ٩٠ وكذلك الاستاذ احمد عبد الظاهر الطيب . المرجع السابق . ص ٤٧ ، ١٥٦ ، راجع أيضا ماسينى في فقرة ٢٥٠ تحت « وقت التنفيذ استنادا الى حالة الضرورة » (٤٣) انظر في اثر المعارضة على حالات التنفيذ الوجوبى : نبذه ٩٢ من هذا المؤلف .

فان المحكمة الاستئنافية هي المختصة بتصحيح هذا الخطأ وبتقدير مبلغ الكفالة (٤٤) ، وعليها أن تتصدى لذلك في أول جلسة وبمجرد طرح الموضوع عليها وقبل نظره . ونرى أن المحكمة الاستئنافية ملزمة بذلك دون حاجة الى طلب من المحكوم عليه لان الاخير حين يستأنف الحكم أنما يكشف عن عدم رضائه بالتنفيذ عليه ويبنى الحصول على وضع أفضل ، فهو يأمل القضاء بالبراءة أو شمول الحكم بوقف تنفيذ العقوبة أو القضاء بتخفيفها ، ومن ثم فان طعنه بالاستئناف ينطوى حتما على استئنائه لوصف الحكم بالنفاذ أو إطلاقه بخير تقدير كفالة ، وعلى ذلك فان طلبه بالبراءة وصف النفاذ أو بتقدير كفالة يعتبر معروضا على المحكمة الاستئنافية في كل الاحوال ولو لم يبدية صراحة في الجلسة (٤٥) يساعد في تبرير هذا النظر ما قضى به من أنه في حالة عدم تقدم المحكوم عليه للتنفيذ قبل الجلسة لا تستطيع المحكمة الاستئنافية أن تقضى بسقوط استئنائه الا اذا كان الحكم المستأنف صحيحا من حيث التنفيذ الوجوبى — أو الجوازى — أى من ناحية قضائه بالنفاذ الفورى (٤٦) ، وعلى ذلك فان بحث مدى صحة الحكم المستأنف بالنسبة لقضائه بالنفاذ أو أغفاله تقدير كفالة هي مسألة أولية يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تتصدى لها من تلقاء نفسها قبل نظر الموضوع وبمجرد طرحه عليها .

(٤٤) وذلك قياسا على المادة ٢٩١ مرافعات . وانظر ايضا محكمة الاستئناف المخططة في ١٦-١-١٩٣٥ مجلة القانون والاقتصاد المجلدين ٣ ، ٤ من ٨ ص ٤٠

(٤٥) قارن الاستاذ على زكى العرابى . المرجع السابق . ص ١٧١ وما بعدها اذ يرى أن المحكوم عليه أن يستأنف ويطلب من المحكمة الاستئنافية بوجه السرعة تقدير مبلغ الكفالة للإعراج عنه قبل نظر الموضوع والاضاع عليه حقه في الإعراج . وفي ذات المعنى : الدكتور رميسس بهنم . الاجراءات الجنائية تأميلا وتطيلا ١٩٧٨ ص ٢ ص ٣٨٦ .

(٤٦) انظر : نقض ٣-١٢-١٩٥٢ مجموعة القواعد ص ١ رقم ٢٨٥ من ٢٤٦ وانظر : الدكتور مليون سلامة . المرجع السابق . ص ١١٦١ هامش ١

ويجوز — في تقديرى — للمحكوم عليه أن يلجأ الى النيابة العامة لتحديد جلسة عاجلة أمام المحكمة الاستثنائية تفحص لنظر تظلمه من وصف النفاذ أو من اطلاق الحكم بغير تقدير كفالة ، وذلك اذا أمرت النيابة بحبسه نظذا للحكم ولم تعدد لنظر استئنائه جلسة عاجلة . كما أن له بطبيعة الحال أن يقدم هذا الطلب الى المحكمة الاستثنائية مباشرة .

٨٨ — الكفالة المالية والكفالة الشخصية .

لم تنص المادة ٤٦٣ من قانون الاجراءات على نوع الكفالة التى يجب على المحكوم عليه تقديمها لوقف التنفيذ ، ومن ثم فإنه يتعين الرجوع الى المادتين ١٤٦ ، ١٤٧ من القانون المذكور اللتين عالجتا الكفالة التى يقدمها الملبوس احتياطيا فى التحقيق الابتدائى للافراج عنه ، باعتبار أن الهدف من الكفالة فى هذه الحالة وهو الافراج عن المتهم الملبوس مؤقتا متوافر أيضا فى الكفالة التى يقدمها المحكوم عليه لوقف تنفيذ الحكم الابتدائى الصادر بالحبس .

ومن خلال الملاحظتين سالفتي الذكر يمكن القول بأنه يتعين قبول الكفالة المالية من المحكوم عليه أو من غيره ، ويكون ذلك بايداع المبلغ خزانة المحكمة نقدا أو سندات حكومية أو مضمونة من الحكومة . فإذا قام غير المحكوم عليه بدفع مبلغ الكفالة فإن هذا المبلغ يظل ملكا لدافعه ، الا ان حقه فى استرداده يسقط ويصبح المبلغ ملكا للدولة اذا أخل المحكوم عليه بواجباته المفروضة عليه ، وله بطبيعة الحال أن يرجع — فى هذه الحالة — بذلك المبلغ على الاخير .

ويجوز أن تكون الكفالة شخصية بتمتع من شخص طيب . بأن يدفع الكفالة عنداً خلال المحكوم عليه بشرط من شروط الافراج . وأرى أنها فكرة عادلة لان الكفالة كاداة للافراج عن المحكوم عليه تتطوى فى الحقيقة على

عقوبة مالية لا تنزل بالآخر إلا إذا خالف واجباته المفروضة عليه ، ومن ثم فإنه يكفي أن يكفله في أداء هذه العقوبة المالية عند استحقاقها شخص مقتدر (٤٧) .

٨٩ — إخلال المحكوم عليه بشروط الافراج :

يشترط حتى يمكن رد مبلغ الكفالة الى المحكوم عليه أو الى من دفعها نيابة عنه أن يتقدم المحكوم عليه للتنفيذ إذا انقضى ميعاد الاستئناف دون رفعه وبمجرد غوات ذلك الميعاد ، وأن يحضر جلسات المحاكمة الاستئنافية إذا طعن على الحكم بالاستئناف ، وألا يفر من تنفيذ الحكم الاستئنافي . فإذا أخل بأى من هذه الواجبات سقط الحق في استرداد مبلغ الكفالة أن كان قد دفع وأصبح واجبا دفعه إذا كلن قد كفله آخر في آدائه ، إلا إذا أنتهى الحكم الاستئنافي الى القضاء بالبراءة ، غالبراءة — في تقديرى — تمحو كل شئ (٤٨) . كل ذلك مالم يتقدم المحكوم عليه بخذر مقبول كمحصل خطأ في تاريخ الجلسة أو أصابته بمرض مقعد .

٩٠ — الاعفاء من تقديم الكفالة :

لم ينص القانون على أية صورة من صور الاعفاء من دفع الكفالة المحكوم بها لوقف التنفيذ ، غير أن المادة ١٤٤٢/١ من التعليمات القضائية

(٤٧) أنظر في الكفالة المالية والكفالة الشخصية : الاستاذ على زكى العرابى . المجمع السابق . ص ١٧٠ ، ١٧١
(٤٨) قارن : الدكتور محمود مصطفى . شرح قانون الاجراءات الجنائية طبعه ١٩٦٤ نيذه ٤١٣ ص ٥١٩ ، والاستاذ على زكى العرابى المرجع السابق نيذة ٣٤٨ ص ١٧٣ اذ يرى انه اذا تخلف المتهم بغير عذر الزم بمبلغ الكفالة ولو حكم ببرائته . وعزر رأيه بحكم لحكمة الموسكى الجزئية في ١٠-١٩٠٥ .
المجموعة الرسمية ص ٧ من ٢٠ .

للنيابات تنص على أنه « إذا حكم على أحد رجال القوات المسلحة أو طلبية الكليات العسكرية بالحبس مع الكفالة ولم يؤد المحكوم عليه الكفالة فلا محل لتنفيذ عقوبة الحبس إلا بعد صيرورة الحكم نهائيا إذ لا خوف من هرب المحكوم عليه من تنفيذ الحكم طالما أنه في ضمان النظام العسكى التابع له » . وهذا النص — رغم مخالفته للقانون — لا يسرى على رجال الشرطة ولا على طلبية كلية الشرطة ، ويشترط لأعماله أن يكون المحكوم عليه لا زال في ضمان النظام العسكى الذى يتبعه ، فإذا زالت عنه هذه الصفة لسبب أو لآخر فى أى وقت قبل صيرورة الحكم نهائيا وجبت مطالبته بالكفالة والا حبس نفاذا للحكم .

٩١ — حالات التنفيذ الوجوبى فى القوانين الجنائية الخاصة :

وردت بالقوانين الجنائية الخاصة عدة حالات للتنفيذ الفورى الوجوبى أهمها ما يلى :

١ — الاحكام الصادرة فى الجنح المنصوص عليها بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والالتجار فيها — المعدل — (المادة ٤٦/٢ منه) (٤٩) .

٢ — الاحكام الصادرة على الاحداث بالتدابير الواقية (المادة ٣٨ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث) .

٣ — الاحكام التى تصدر تطبيقا للمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين والمشتبه بهم المعدل (المادة الثامنة منه) .

(٤٩) راجع فى شرح هذه المادة : ابراهيم السحلاوى . موسوعة التشريعات الجنائية الخاصة فى ضوء القضاء والفقه طبعه ١٩٨٢ د ١ ص ٢٤٣ وما بعدها .

٤ — الاحكام الصادرة في مخالفات شروط المراقبة تطبيقا للمادتين ١٣ ، ١٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ بشأن تنظيم الوضع تحت مراقبة الشرطة المعدل (المادة ١٥ منه) .

٥ — الاحكام الصادرة في جرائم التعدي على المحاكم أو الشهادة الزور أمامها وفقا للمادة ١٠٧ من قانون المرافعات (٤٩ مكرر) .

٩٢ — اثر المعارضة على حالات التنفيذ الوجوبى :

إذا كانت القاعدة هى أن الاحكام الجنائية لا يجوز تنفيذها الا بعد صيرورتها نهائية . وكان المشرع حين عدد حالات التنفيذ الوجوبى انما أوردها استثناء على الطعن بالاستئناف دون الطعن بالمعارضة ، ذلك أن عبارة المادة ٤٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية تجرى على أن « الاحكام انصادرة تكون واجبة التنفيذ غورا ولو مع حصول استئنافها » فإن الحكم الصادر فى احدى حالات التنفيذ الوجوبى اذا كان غيابيا وكان من الاحكام التى لايجوز الطعن عليها بالمعارضة فانه يكون واجب التنفيذ غورا ولو مع حصول استئنافه . أما اذا كان من الاحكام التى يجوز الطعن عليها بالمعارضة فانه لا يجوز تنفيذه أثناء سريان ميعاد المعارضة أو أثناء نظره بالمعارضة التى ترفع فى الميعاد وحتى يفصل فيها . أما اذا انقضى ميعاد المعارضة دون رفعها أو اذا رغت بعد الميعاد كان الحكم جائز التنفيذ ولو مع حصول استئنافه أو سريان ميعاد الاستئناف ، والتنفيذ هنا جوازى

(٤٩ مكرر) تنص المادة ١٠٧ من قانون المرافعات على أنه « مع مراعاة احكام قانون المحاماة للمحكمة أن تحكم من تتع منه أثناء انعقادها لجنة تعد على هيئتها أو على أحد اعضاءها أو أحد العاملين بالمحكمة وتحكم عليه غورا بالمعقوبة . وللمحكمة أيضا أن تحكم من شهد زورا بالجلسة وتحكم عليه بالمعقوبة المقررة لشهادة الزور ويكون حكم المحكمة فى هذه الاحوال نافذا ولو حصل استئنافه » . ومؤدى هذا النص أن الاحكام الصادرة بالادانة وبغا للمواد ١٣٣-٢ ، ٢٩٤ ، ٢٩٧ من قانون المعقوبات تكون واجبة التنفيذ غورا ولو مع حصول استئنافها . يستوى فى ذلك أن يكون الحكم صادرا من محكمة جنائية أو مدنية .

للنيابة العامة وفقا للمادة ٤٦٧ من قانون الاجراءات الجنائية التى تنص على أن «الحكم الغيابى الصادر بالادانة يجوز تنفيذه اذا لم يعارض فيه المحكوم عليه فى الميعاد»^(٥٠) ، فللنيابة أن تأمر بالتنفيذ رغم حصول المعارضة بعد الميعاد ، ولها أن توقف التنفيذ حتى الفصل فى المعارضة اذا ما استبان لها جدية العذر الذى تقدم به المحكوم عليه وترجيح قبوله لدى المحكمة التى ستقظر المعارضة . واذا رغبت المعارضة وقضى باعتبارها كأن لم تكن أو بعدم قبولها شكلا أو برغضا موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه أضفى ذلك الحكم واجب التنفيذ فوراً ولو طعن عليه بالاستئناف أو كان موعد ذلك الطعن ما زال قائما .

والحكم الصادر فى احدى حالات التنفيذ الوجوبى اذا كان حضوريا اعتباريا ومما لايجوز أستغناؤه بالمعارضة فيه جائزة ويتوقف قبولها على اثبات عذر مانع من الحضور لم يكن فى مقدور المحكوم عليه تقديمه قبل الحكم ، ومن ثم فانه يسرى على تنفيذه ما يسرى على الحكم الغيابى بالتفصيل المتقدم ، مع مراعاة أن الطعن عليه بالمعارضة بعد الميعاد يوقف تنفيذه لانه يخرج من نطاق تطبيق المادة ٤٦٧ من قانون الاجراءات الجنائية^(٥١) . أما اذا كان ممايجوز أستغناؤه بالمعارضة فيه تكون غير جائزة ، وعلى ذلك فان تنفيذه يكون واجبا بمجرد النطق به .

وتسرى القواعد المتقدمة على الحكم الغيابى والحضورى الاعتبارى الصادر فى احدى حالات التنفيذ الوجوبى من محكمة الجنليات فى جنمة مقدمة اليها بهذا الوصف .

(٥٠) انظر أيضا : الدكتور روفى عبيد . مبادئ الاجراءات الجنائية فى القانون المصرى . طبعه ١٩٧٦ ص ٣٦١ .
(٥١) راجع ماسياتى فى نبذه ٩٤ من هذا المؤلف .

المطلب الثاني : حالات التنفيذ الجوازى

٩٢ — اذا كان المتهم محبوسا احتياطيا :

تنص المادة ٤٦٣/٢ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « واذا كان المتهم محبوسا حبسا احتياطيا يجوز للمحكمة أن تأمر بتنفيذ الحكم تنفيذا مؤقتا » . ومؤدى ذلك أنه اذا كان المتهم قد قدم للمحاكمة محبوسا حبسا احتياطيا فان المحكمة بالخيار بين أن تشمل حكمها — الصادر بالحبس — بالنفاذ المعجل وبين أن تقدر كفالة لوقف التنفيذ . ويشترط لشمول الحكم بالنفاذ في هذه الحالة أن يكون المتهم محبوسا احتياطيا على ذمة ذات القضية المطروحة للحكم ، فلا يجوز ذلك اذا كان المتهم محبوسا حبسا احتياطيا أو تنفيذا في قضية أخرى^(٥٢) . ولا يكفى أن يكون قد صدر ضد المتهم أمر بالقبض أو بالحبس بل يجب أن يكون الامر قد تنفذ وأصبح المتهم يوسا فعلا^(٥٣) ، فإذا كان أمر القبض أو الحبس لم يتم تنفيذه اما لهرب المتهم أو لوجوده في الحبس الاحتياطى على ذمة قضية أخرى فحين ذلك لا يجوز شمول الحكم بالنفاذ .

وهذه الحالة من حالات النفاذ الجوازى لا يشترط فيها أية شروط تتعلق بالجريمة ، كما أنها جائزة أيا كانت مدة الحبس المحكوم بها .

(٥٢) انظر تأييدا لذلك : الاستاذ على زكى العرابى . المرجع السابق .

ص ١٦٤ .

(٥٣) قارن الاستاذ العرابى : المرجع السابق . ص ١٦٤ قبذة ٢٢٨ اذا يرى أن المتهم بمجرد صدور أمر الحبس الاحتياطى يفقد حريته ، وقد استحق ذلك بناء على ظروف التهمة فلا محل لحمايته من الامر بتنفيذ الحكم ضده تنفيذا مؤقتا . وهذا القول محل نظر لان القانون اشترط بالمادة الواردة بالمتن صراحة أن يكون المتهم « محبوسا » وليس صلحرا أمر بحبسه ولو شاء التشريع أن يستعمل هذه العبارة الاخيرة لفعل كما في المادة ٦٨ اجراءات التى استنتولها حالا .

٩٤ - عدم المعارضة في الحكم الغيابي في الميعاد :

تنص المادة ١/٤٦٧ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « يجوز تنفيذ الحكم الغيابي بالعقوبة اذا لم يعارض فيه المحكوم عليه في الميعاد المبين بالفقرة الاولى من المادة ٣٩٨ » . والقاعدة التي أوردتها هذه المادة في حاجة الى تحديد .

(١) الاحكام التي تفرج من نطاق القاعدة الواردة بالمادة ١/٤٦٧ اجراءات :

١ - الاحكام الغيابية الابتدائية اذا كان استئنافها جائزا قانونا باستثناء حالات التنفيذ الوجوبي السابق بيانها . وآية ذلك أن الحكم الغيابي الابتدائي الجائز استئنافه - حتى مع انقضاء ميعاد المعارضة - يظل تنفيذه موقوفا أثناء الميعاد المقرر للاستئناف وأثناء نظر الاستئناف الذي يرفع في الميعاد وفقا للمادة ٤٦٦ من قانون الاجراءات الجنائية .

٢ - الاحكام الغيابية التي لا تجوز فيها المعارضة قانونا سواء أكانت ابتدائية أو استئنافية أو صادرة من محكمة الجنايات في جنائية . ذلك أن الواضح من صياغة المادة ١/٤٦٧ اجراءات انها تفترض قابلية الحكم للمعارضة .

٣ - الاحكام الحضورية الاعتبارية ، فالنص جاء قاصرا على الاحكام الغيابية .

(ب) الاحكام التي تسرى عليها المادة ١/٤٦٧ اجراءات :

١ - الاحكام الغيابية الابتدائية اذا كان استئنافها غير جائز قانونا، لان تنفيذها وفقا للمادة ١/٤٦٧ اجراءات لا يصطدم بالقاعدة الواردة بالمادة ٤٦٦ منه .

٢ — الاحكام الغيابية الابتدائية اذا كانت صادرة في احدى حالات التنفيذ الوجوبى لانها تكون واجبة التنفيذ ولو مع حصول استثنائها .

٣ — الاحكام الغيابية الاستثنائية والاحكام الغيابية الصادرة من محكمة الجنايات في جنحة — مقدمة اليها بهذا الوصف — لان كل منهما بطبيعته غير قابل للاستئناف . ويشترط في هذه الاحوال أن يكون الحكم الغيابى جائزا الطعن فيه بالمعارضة قانونا ، لانه اذا امتنعت هذه المعارضة قانونا كان هذا الحكم نهائيا بمجرد صدوره وكان تنفيذه واجبا دون اللجوء الى التنفيذ الجوازى المنصوص عليه بالمادة ١/٤٦٧ اجراءات .

● غاذا كان الحكم من الاحكام التى تسرى عليها القاعدة الواردة بالمادة ١/٤٦٧ اجراءات غانحه لا يجوز تنفيذه أثناء سريان ميعاد المعارضة ولا أثناء نظر المعارضة التى ترفع فى الميعاد القانونى . أما اذا انقضى ميعاد المعارضة دون رفعها فان الحكم يكون قابلا للتنفيذ حتى ولو عارض غيسه المحكوم عليه بعد الميعاد . والإمر هنا جوازى للنياية العامة غلها أن تأمر بالتنفيذ رغم حصول المعارضة ، ولها متى تقدم المحكوم عليه بعذر يبرر تأخره فى الطعن كمرضه أو عدم وصول الاعلان اليه أن توقف التنفيذ ريثما يفصل فى المعارضة لا سيما اذا كان من المرجح قبول هذا العذر من المحكمة ويجدر بالنياية العامة أن تقرئث دائما فى تنفيذ مثل هذا الحكم لصدوره فى غيبة المتهم دون سماع دفاعه وباعتبار أن العذر المانع من التقرير بالمعارضة فى الميعاد يخضع فى النهاية لتقدير المحكمة .

٩٥ — تنفيذ الحكم الغيابى وفقا للمادة ٤٦٨ اجراءات :

تنص المادة ١/٤٦٨ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « للمحكمة عند الحكم غيابيا بالحبس مدة شهر فأكثر اذا لم يكن للمتهم

محل اقامة معين بمصر أو اذا كان صادرا ضده أمر بالحبس الاحتياطى أن تأمر بناء على طلب النيابة العامة بالقبض عليه وحبسه » •

غذا كانت القاعدة العامة هى أن الحكم الغيايى الصادر بالادانة لا يجوز تنفيذه الا بفوات ميعاد الطعن عليه بالمعارضة والاستئناف دون رفعهما أو باستنفاد هذين الطريقتين من طرق الطعن ، غن ما أوردته المادة ١/٤٦٨ اجراءات يعد استثناء على هذه القاعدة يشترط لاعماله تواجر احدى حالتين : (أ) ألا يكون للمتهم محل اقامة معين بمصر • (ب) أن يكون صادرا ضده أمر بالحبس الاحتياطى ولم ينفذ عليه بسبب هروبه • ولا يجوز للقاضى أن يأمر بالقبض على المتهم وحبسه من تلقاء نفسه بل يتعين أن يباشر ذلك بناء على طلب النيابة العامة باعتبارها أكثر منه تعرغا على خطورة المتهم وأكثر تقديرا لاحتمالات هربه بحسبانها رئيسة الضبط القضائى • ويشترط فضلا عن ذلك أن تكون العقوبة المقررة بها هى الحبس لمدة شهر فأكثر •

ولقد نظمت الفقرة الثانية من المادة ٤٦٨ اجراءات تنفيذ أمر الحبس بنصها على أنه « ويحبس المتهم عند القبض عليه تنفيذا لهذا الامر حتى يحكم فى المعارضة التى يرغبها أو ينقضى الميعاد المقرر لها ، ولا يجوز بأية حال أن يبقى فى الحبس مدة تزيد على المدة المحكوم بها وذلك كله ما لم تر المحكمة المرغوة اليها المعارضة الانراج عنه قبل الفصل فيها » •

٩٦ — التنفيذ الجوازى بالنسبة للدعوى المدنية :

نصت المادة ٤٦٧/٢ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « للمحكمة عند الحكم بالتضمينات للمدعى بالحقوق المدنية أن تأمر بالتنفيذ المؤقت مع تقديم كفالة ولو مع حصول المعارضة أو الاستئناف بالنسبة لكل المبلغ المحكوم به أو بعضه ولها أن تمنى المحكوم له من الكفالة » • كما نصت

المادة ٤٦٣/٣ اجراءات على أنه « وللمحكمة عند الحكم بالتعويضات للمدعى بالحقوق المدنية أن تأمر بالتنفيذ المؤقت ولو مع حصول الاستئناف على حسب المقرر بالمادة ٤٦٧ » .

ومفاد ما تقدم أن الاصل هو عدم تنفيذ الحكم بالتعويض الى أن يصبح نهائيا ، ولكن المادتين السابقتين أجازتا للقاضي أن يأمر بالنفاذ المؤقت بالنسبة لمبلغ التعويض المحكوم به كله أو بعضه مع الزام المحكوم له بتقديم كفالة أو مع اعفائه منها ، ويستوى في ذلك أن يكون الحكم صادرا من محكمة جزئية أو استئنافية أو من محكمة الجنايات في جنحة ، كما يستوى أن يكون الحكم غيابيا أو حضوريا أو حضوريا اعتباريا .

٩٧ — حالات التنفيذ الجوازي في القوانين الجنائية الخاصة :

وردت في بعض القوانين الجنائية الخاصة حالات للتنفيذ الجوازي منها :

١ — تنص المادة ١٩ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية على أنه « في أحوال الحكم بإغلاق المحل أو ازالته يجوز للمحكمة أن تأمر بالنفاذ رغم الطعن في الحكم بالاستئناف » (٥٤) .

٢ — تنص المادة ٣٧ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة على أنه « في أحوال الحكم بالاغلاق يجوز للمحكمة أن تأمر بالنفاذ رغم الطعن في الحكم بالمعارضة أو الاستئناف » .

(٥٤) راجع في شرح هذه المادة مؤلفنا « موسوعة التشريعات الجنائية الخاصة في ضوء القضاء والفقه » طبعة ١٩٨٣ ص ٤٩٩ .

المطلب الثالث

التنفيذ الوجوبى للعقوبات التبعية

٩٨ — المادة ٤٦٤ من قانون الاجراءات الجنائية :

تنص المادة ٤٦٤ اجراءات على أنه « تنفذ أيضا العقوبات التبعية المقيدة للحرية المحكوم بها مع الحبس اذا نفذت عقوبة الحبس طبقا للمادة السابقة » .

واستعمال المشرع لعبارة « المحكوم بها » ينبىء عن أنه انما قصد العقوبات التكميلية ، لان العقوبة التبعية تستحق مع العقوبة الاصلية^(٥٥) بقوة القانون دون حاجة الى أن يشملها الحكم ، غالقاض لا يملك الاعفاء منها^(٥٦) . ولقد اشترط المشرع لاعمال هذا النص :

١ — أن تكون العقوبة التبعية مقيدة للحرية . والعقوبة المقيدة للحرية هي تلك التى تقيد حق المحكوم عليه فى الحركة والتنقل ومثاله النفى والابعاد والوضع تحت مراقبة الشرطة^(٥٧) . غير أن المذكرة الايضاحية أشارت الى العقوبة المقيدة للحرية بأنها كل عقوبة تقيد حرية

(٥٥) العقوبة التبعية هي تلك التى تتبع عقوبة اصلية معينة . والعقوبة الاصلية هي التى تستند وصفها من كونها العقاب الاصلى او الاساسى المباشر للجريمة والتى توقع منفردة بغير أن يكون القضاء بها مطلقا على الحكم بعقوبة أخرى « نقض ١٩٥٦/٢/١٧ س ١٠ رقم ٧٢ ص ٣٢٨ » ويمرغها الدكتور رمسيس بهنم بلئها العقوبة التى قررها نص القانون للجريمة فور وصفها لنموذجها « النظرية العامة للقانون الجنائى ج ٢ طبعة ١٩٦٥ ص ٣٤٧ » .

(٥٦) وهذا لا يعنى انها توقع دون سند من حكم قضائى ، فللقاعدة العامة ان التدخل القضائى لازم فى كل عقوبة ، وانما يعتبر نطق القاضى بالعقوبة الاصلية هو فى ذات الوقت سند توقيع العقوبات التبعية المرتبطة بها « نقض ١٩٥٦/٢/١٢ ص ٧ ص ٣٢٤ طعن ١٤١٠ لسنة ٢٥ ق » .

(٥٧) انظر : الدكتور حسن صادق المرصاوى . الاجرام والعقاب فى مصر ص ٢٥٤ وما بعدها .

المحكوم عليه من ناحية ما ، وأعطت أمثلة لها بالحرمان من تعاطى بعض المهن والصناعات وسحب الرخص والوضع في ملجأ •

٢ — أن تكون عقوبة الحبس قد نفذت طبقا للمادة ٤٦٣ إجراءات • ويستوى في ذلك أن تكون عقوبة الحبس واجبة النفاذ أصلا أم لتختلف المحكوم عليه عن سداد الكفالة ونصت المادة ٤٦٣ في الفقرة الاولى منها على حالات التنفيذ الوجوبى للحبس وفي الفقرة الثانية منها على حالة واحدة من حالات التنفيذ الجوازي وهي اذا كان المتهم محبوسا احتياطيا وعلى ذلك فان العقوبة المقيدة للحرية لا تكون واجبة التنفيذ في الحالات الاخرى التي لم تشملها المادة ٤٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية •

الفصل الثاني

تعدد السندات التنفيذية

٩٩ - صدور أكثر من حكم في واقعة واحدة :

قد يصدر على الشخص الواحد أكثر من حكم عن جريمة واحدة ،
ويصير كل منها باتاً حائزاً لقوة الشيء المقضى به . غاي تلك الأحكام يتم
تنفيذه ؟

القاعدة أن الدعوى الجنائية تنتقض بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه
والوقائع المسندة فيها اليه بصدور حكم بات بالادانة أو بالبراءة (المسندة
١/٤٥٤ اجراءات) لان الحكم الجنائي بصيرورته باتاً — أى غير قابل
للطعن بالمعارضة والاستئناف والنقض — يعتبر في مواجهة التكلفة عنواناً
للحقيقة المطلقة في شأن الدعوى ومن ثم فانه يحول دون العودة اليها (٥٨) .
وهذا المبدأ من النظام العام ، ولذا فانه يتعين على المحكمة متى ثبت لها
صدور حكم بات عن ذات الواقعة وعلى ذات المتهم أن تقضى من تلقاء
نفسها بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . أما اذا لم يثبت ذلك
أمام المحكمة ولم يدفع أى من الخصوم بقوة الشيء المحكوم به فتصدت
المحكمة للدعوى وفصلت فيها رغم سبق صدور حكم بات فيها فان حكمها
يكون غير قابل للتنفيذ لصدوره في دعوى جنائية انتقضت بسبق صدور
ذلك الحكم .

والعبرة في تحديد الحكم الواجب التنفيذ في مثل هذه الحالات
بأسبقيته في التاريخ من حيث صيرورته باتاً ، فالحكم الذي يكتب هذه

(٥٨) راجع : الدكتور روف عبيد . مبادئ الإجراءات الجنائية طبعة
١٩٧٦ من ١٥٠ وما بعدها .

الصفة أولا يكون هو السند الواجب التنفيذ حتى ولو كان صادرا بعد حكم آخر طالما أنه صار باتا قبله . وينفذ الحكم السابق — بالمعيار المتقدم — دون التفات لمصلحة المحكوم عليه ، أى حتى ولو كان الحكم الثانى صادرا بالبراءة أو بقوة أخف من تلك التى قضى بها الحكم الاول لآلته فى كل الأحوال حكم باطل^(٥٩) .

وهذه المسألة على أية حال فى حاجة الى تدخل تشريعى يضع حنلا عادلا يكلل رعاية حقوق المحكوم عليه عند تضارب الاحكام الصادرة عليه ، ونرى أن يكون ذلك بوضع استثناء على القواعد العامة مؤداه تنفيذ الحكم الامتلاح للمحكوم عليه بقطع النظر عن تاريخ صدوره أو تاريخ صيرورته باتا .

ونجدير بالذكر أنه عند تعدد الاستثناءات المرغوة عن حكم واحد — كما اذا طعن المتهم والنيابة على الحكم الصادر بالادانة من محكمة أول درجة — فإنه يتعين التصدى لهذه الاستثناءات بقضاء واحد ، ولا يسوغ للمحكمة الاستئنافية تجزئة الفصل فيها على وجه متناقض والا وقع بحكمها باطلا . وفى هذا قضت محكمة النقض بأنه متى صدر من المحكمة الاستئنافية حكمان نهائيان متعارضان فى دعوى واحدة أحدهما باعتبار المعارضة — الاستئنافية — كأن لم تكن والآخر بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية الى محكمة أول درجة لنظر ممارسة المتهم من جديد فإن هذا خطأ فى تطبيق القانون نشأ عن تجزئة الدعوى الواحدة بالفصل مرة فى استئناف النيابة وأخرى فى استئناف المتهم وذلك مما يعيب الحكمين ويستوجب نقضهما^(٦٠) .

(٥٩) راجع : الذكور ملهون سلامه . قانون الاجراءات الجنائية مطلقا عليه بالنقض واحكام النقض . طبعة ١٩٨٠ ص ١٢٥٠ وما بعدها .
(٦٠) انظر : نقض ١٩٧٠/٢/١ س ٢١ ص ٢١٩ طعن ١٨٢٣ لسنة ٢٢٩ . وذات المبدأ فى نقض ١٩٦٦/١٢/٢٠ س ١٧ ص ١٢٨٥ رقم ٢٤٧ .

١٠٠ — صدور أكثر من حكم بالادانة في وقائع متعددة :

إذا تعددت الجرائم التي ارتكبها الشخص الواحد ولم تكن مرتبطة ببعضها وفقا للمادة ٣٣ من قانون العقوبات فإنه يجب الحكم بمقوية عن كل جريمة ، فمتعدد العقوبات وتنفذ جميعها (المواد ٣٨، ٣٧، ٣٣ عقوبات) . ويستوى في هذا أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت عن هذه الجرائم معا أو رفعت عن بعضها بعد رفعها أو الحكم فيها بالنسبة للبعض الآخر . وهذه القاعدة تسرى على جميع أنواع العقوبات سواء أكانت أصلية أو تبعية أو تكميلية ، الا أن المشرع أورد عليها ثلاثة قيود ، بعضها بالنسبة للعقوبات السالبة للحرية وبعضها بالنسبة للغرامة ومراقبة البوليس . والقيود الأولى يتعلق بترتيب تنفيذ العقوبات السالبة للحرية (المادة ٣٤ عقوبات) والثاني هو جب الاشغال الشاقة للسجن أو الحبس (المادة ٣٥ عقوبات) ، والثالث يتضمن وضع حد أقصى لمجموع العقوبات (٣٦ ، ٣٨ عقوبات ، ١٤٥ اجراءات) . وهذه القيود انما يخاطب بها المشرع الجهة المنوط بها تنفيذ الاحكام ، فهي لم توضع للقاضي عند الحكم لانه لا يفترض فيه العلم عند الفصل في الدعوى بسبق الحكم على المتهم أو بأنه سيحكم عليه في دعوى أو دعاوى أخرى^(٦١) . وستفرد فيما يلي مبحثا خاصا لكل قيد من هذه القيود .

المبحث الاول

ترتيب تنفيذ العقوبات السالبة للحرية

١٠١ — ابتداء التنفيذ بالمقوية الاشد :

تنص المادة ٣٤ من قانون العقوبات على أنه « اذا تنوعت العقوبات

(٦١) راجع : الاستاذ أحمد صفوت . شرح القانون الجنائي . القسم العام . نبذة ٢٧٢ ص ٣٤٠ .

المتعددة وجب تنفيذها على الترتيب الآتى : أولا — الاشغال الشاقة .
ثانيا — السجن . ثالثا — الحبس مع الشغل . رابعا — الحبس البسيط » .
فهذه المادة تضع قاعدة بالنسبة للعقوبات السالبة للحرية مؤداها البدء
بتنفيذ العقوبة الاشد ثم العقوبة الاخف ، الى آخر الترتيب التنازلى
السابق بيانه بالنص . فاذا حكم على شخص بالعقوبة الاشد أثناء التنفيذ
عليه بعقوبة أخف تعين وقف تنفيذ هذه العقوبة والبدء فى التنفيذ عليه
بالعقوبة الاشد حتى اذا ما انتهى التنفيذ عليه بها نفذ عليه ما بقى من مدة
العقوبة الاخف (٣) . واذا حكم على شخص بالاعدام ويعقوبة أخرى
سالبة للحرية فان الاعدام ينفذ أولا باعتباره العقوبة الاشد أخذا بمنطق
النص ، ويستحيل تبعا لذلك تنفيذ العقوبة الاخرى . وهذا منطقي لانه
لا فائدة ترجى للمجتمع من وراء التنفيذ على المحكوم عليه بالعقوبة
السالبة للحرية قبل اعدامه والا كان ذلك نوعا من التعذيب تأباه العدالة ،
فضلا عن أن تنفيذ العقوبة السالبة للحرية قد يطول ويستغرق وقتا يفقد
معه الحكم بالاعدام تأثيره الادبى وما يستهدفه فى مجال الردع العام .
واذا حكم على شخص بالاشغال الشاقة المؤبدة ويعقوبة أخرى سالبة
للحرية نفذت الاولى فقط لانها تستغرق الثانية حيث تنتهى — بحسب
الاصل — حياة المحكوم عليه أثناء تنفيذها .

واذا ما تعددت العقوبات السالبة للحرية فان مدة الحبس الاحتياطى
تستتزل من العقوبة الاخف أولا وفقا للمادة ٤٨٤ من قانون الاجراءات

(١٢) راجع : الدكتور محمود نجيب حسنى : شرح قانون العقوبات .
العام . طبعة ١٩٧٧ نبذة ٩٨٧ ص ٩٣٦ وراجع أيضا ما جاء فى تعليقات
الحقانية على المادة ٣٤ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٠٤ من أنه
« اذا حكم على انسان بالاشغال الشاقة أثناء التنفيذ عليه بالسجن أو الحبس
فيطرح انه اقرب للمعدل نفعه فى الحال الى الحبس الذى تنفذ فيه عقوبة الاشغال
حتى يكون للعقوبة أقصى مفعولها » .

الجنائية^(٦٣) . وإذا حكم على شخص بعقوبة سالبة للحرية وبالغرامة فإن تنفيذ الغرامة بالاكراه البدني لا يكون الا بعد تنفيذ العقوبة السالبة للحرية وفقا للمادة ٥١٦ من قانون الاجراءات الجنائية^(٦٤) .

المبحث الثاني

جب الاشغال الشاقة للسجن والحبس

١٠٢ — معنى الجب والغرض منه :

تنص المادة ٣٥ من قانون العقوبات على أنه (تجب عقوبة الاشغال الشاقة بمقدار مدتها كل عقوبة مقيدة للحرية محكوم بها لجريمة وقعت قبل الحكم بالاشغال الشاقة المذكورة) .

ومعنى الجب وفقا لهذا النص هو أن تنفيذ عقوبة الاشغال الشاقة يعد في ذات الوقت تنفيذا لكل عقوبة أخرى مقيدة للحرية بمقدار مدة الاشغال الشاقة . وبعبارة أخرى أن تنفيذ عقوبة الاشغال الشاقية يسقط مدة مساوية لها من أى عقوبة أخرى مقيدة للحرية^(٦٥) .

والعلة من الجب هي فرض قيد على مبدأ تعدد العقوبات السالبة للحرية يضمن عدم تحولها الى عقوبة مؤبدة ، فضلا عن ان تنفيذ الاشغال الشاقة ينطوى على قدر من الشدة يحقق أثرا رادعا يغنى عن تنفيذ أية عقوبة أخرى أخف^(٦٦) .

(٦٣) راجع ما سياتى في نبذة ١٤٤ .

(٦٤) راجع ما سياتى في نبذة ١٧٤ .

(٦٥) انظر : الاستاذ على زكى العرايى . المبادئ الاساسية للاجراءات

الجنائية . طبعة ١٩٥٢ ج٢ نبذة ١٧٥ ص ٤١٩ .

(٦٦) انظر : الدكتور محمود نجيب حسنى . المرجع السابق . ص ٩٣٨

وراجع ما جاء في تعليقات الحقانية على المادة ٣٥ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٠٤ من أنه «ليس من الحزم تعدد العقوبات كلها بما يخرج من»

١٠٣ — العقوبات التي يرد عليها الجب •

لا يرد الجب الا على عقوبة مقيدة للحرية ومن ثم فانه لا يرد على الغرامة لانها عقوبة مالية • على أن تنفيذ الغرامة بالاكراه غير جائز متى تواغرت شروط الجب ، لان الاكراه البدني حبس بسيط مما تجبه عقوبة الاشغال الشاقة • بحسب الاصل ، والا أصبح المحكوم عليه بالسجن أو الحبس أحسن حالا من المحكوم عليه بالغرامة والغرض أنها أخف منهما • ولذا فان السبيل الوحيد لتنفيذ الغرامة في هذه الحالة هو التنفيذ الجبرى على أموال المحكوم عليه ولحقا للمادة ٥٠٦ اجراءات (٦٧) •

والجب لا يرد الا على عقوبة أقل جسامه من الاشغال الشاقة ، فعقوبة الاشغال الشاقة لاتجب عقوبة أخرى بالاشغال الشاقة وانما تجب السجن أو الحبس فقط •

واذا كانت عقوبة الاشغال الشاقة تجب السجن وتجب الحبس الا أنها لاتجب العقوبات المتبعية أو التكميلية لاي منهما (٦٨) •

الاعتدال وليس من المستحسن ان المحكوم عليه بعد ان يسقوف الجانب الاشد أى الاشغال الشاقة ينقل الى حبس آخر قبل ان يفرج عنه ليستوفى فيه عقوبة أقل شدة •

(٦٧) ولقد نصت المادة ١٥١٠ من التعليمات القضائية للنيابات على انه « اذا كان المحكوم عليه بالاشغال الشاقة قد حكم عليه بعقوبة مالية لجريمة وقعت قبل الحكم عليه بالاشغال الشاقة فلا ينفذ عليه بالمبالغ المحكوم بها سلفة البيان بطريق الاكراه البدني وانما يجرى التنفيذ بها بالطرق المقررة في قانون المرافعات وبطرق الادارية لتحصيل الاموال الاميرية اذا تبين ان في استطاعته دفع المبالغ المحكوم بها » •

(٦٨) انظر الاستاذ جندى عبد الملك • الموسوعة الجنائية • الطبعة الاولى ج٢ ص ٧١٩ ، وراجع على سبيل الاستئناس : نقض ١٦٨٠/٥/٢٦ من ٢١ ص ٦٨٠ طعن ٢٧٨ لسنة ٥٠ ، نقض ١٦٧٣/٣/١٢ من ٢٤ ص ٣٢٥ طعن ١٥١١ لسنة ٤٢ ق ، نقض ١٦٦٣/١٢/٢ من ١٤ ص ٨٦٢ طعن ٨٦٤ لسنة ٣٣ ق ، نقض ١٦٦٢/١١/١٢ من ١٣ ص ٢٢٤ طعن ١٩١١ لسنة ٣٢ ق •

١٠٤ — انفراد الاشغال الشاقة بصلاحية الحب .

لم يمنح القانون صلاحية الحب الا لعقوبة الاشغال الشاقة فقط ، فعقوبة السجن لاتجب عقوبة الحبس ، اذ رأى المشرع أن عقوبة السجن في الواقع كعقوبة الحبس في التنفيذ ، وأن القول بجب السجن للحبس يؤدي الى نتيجة غريبة وهي أن من يحكم عليه بالحبس ثلاث سنوات ثم بالسجن ثلاث سنوات أخرى لاتنفذ عليه العقوبة الاولى حين أنه لو قضى عليه في المرة الثانية بالحبس ثلاث سنين استعمالا للراغة معه بتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات فان كل العقوبة الثانية تضم الى الاولى أى أنه ينفذ عليه بست سنوات حبس بخلاف أكثر ممن لم تشأ المحكمة استعمال الراغة معه (٦٩) . غير أن الاخذ بهذا التعليل يؤدي أيضا الى القول بأن الاشغال الشاقة ينبغي ألا تجب السجن أو الحبس لان من يحكم عليه مثلا بالسجن ثلاث سنوات ثم الاشغال الشاقة ثلاث سنوات لا ينفذ عليه الا العقوبة الثانية حين أن المحكمة لو استعملت معه الراغة في المرة الثانية وقضت عليه بالسجن ثلاث سنوات بدلا من الاشغال الشاقة لانه يخضع لتنفيذ ست سنوات سجنًا . وعلى ذلك تكون القاعدة التي أوردتها المشرع في هذا الصدد غير عادلة ويكون التعليل الذي أستند اليه غير مقبول لاسيما أنه باعمال قواعد القياس كان يتعين أن تجب عقوبة السجن بمقدار مدتها عقوبة الحبس ، وكان من الالهي أن تكون القاعدة هي أن كل عقوبة سالبة للحرية تجب بمقدار مدتها ما دونها من العقوبات السالبة للحرية ، لان العلة من الحب — كما سبق القول — هي وضع قيد على تعدد العقوبات السالبة للحرية حتى لا تتحول الى عقوبة مؤبدة ولان تنفذ العقوبة الاشد

(٦٩) تعليقات الحاقية على المادة ٣٥ من قانون العقوبات الصادر

فيه من الردع ما يتسع للتفاضل عن تنفيذ العقوبة الاقل شدة ، وذات
الطلة تتوالف في جب عقوبة السجن لعقوبة الحبس .

١٠٥ — تنفيذ السجن أو الحبس وأثره على قاعدة الجب :

من البديهي أن يقتصر تطبيق مبدأ الجب على العقوبات التي لم يتم
تنفيذها أو على القدر الباقي منها دون تنفيذ ، فإذا نفذت عقوبة السجن
أو الحبس بالفعل وانتهى هذا التنفيذ قبل الحكم بالاشتغال الشاقة فلا مط
لأعمال الجب ولا يخضع من الاشتغال الشاقة المدة التي قضاها المحكوم عليه
تنفيذا لعقوبة السجن أو الحبس . الا أنه إذا حكم بالاشتغال الشاقة أثناء
تنفيذ عقوبة السجن أو الحبس أوقف تنفيذ السجن أو الحبس وانتقل
المحكوم عليه للتنفيذ عليه بالاشتغال الشاقة ، وهي تجب في هذه الحالة
بمقدار مدتها ما بقي من عقوبة السجن أو الحبس . مثال ذلك أن يحكم
على شخص بالسجن عشرين سنة وينفذ عليه فيقضى من العقوبة ست
سنوات ثم يصدر عليه حكم بالاشتغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات فإنه ينتقل
من تنفيذ السجن الى تنفيذ الاشتغال الشاقة التي تجب بمقدار مدتها ما بقي
من مدة السجن ، أي أنه بانتهاء تنفيذ الاشتغال الشاقة لا ينفذ على المحكوم
عليه الا بسنة واحدة من عقوبة السجن .

١٠٦ — حدود الجب :

ان قاعدة جب الاشتغال الشاقة للسجن أو الحبس ليست على
اطلاقها ، فالاشتغال الشاقة لا تجب السجن أو الحبس أي كانت مدته وإنما
تجب منه بمقدار مدتها فقط على التفصيل الآتي :

أولا — اذا وجدت مع الاشتغال الشاقة عقوبة أخرى واحدة :

عندما يحكم بالاشتغال الشاقة وبمقوبة أخرى سالبة للحرية — السجن

أو الحبس — لمدة مساوية لها أو أقل منها فإن العقوبتين تندمجان وتتحولان في التنفيذ الى عقوبة واحدة هي الاشغال الشاقة لحظ ، بمعنى أنه متى نفذت عقوبة الاشغال الشاقة أعفى المحكوم عليه من تنفيذ العقوبة الاخرى . مثال ذلك أن يحكم على شخص بالاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبالحبس لمدة معادلة لها أو لمدة أقل فإن عقوبة الاشغال الشاقة هي لحظ التي تنفذ . أما عندما تكون مدة العقوبة الاخرى أطول من مدة الاشغال الشاقة فإن الاشغال الشاقة تنفذ أولا ويخضع من مدة العقوبة الاخرى مدة مساوية لمدة الاشغال الشاقة لحظ . مثال ذلك أن يحكم على شخص بالاشغال الشاقة ثلاث سنوات وبالسجن خمس سنوات . فإن الاشغال الشاقة تنفذ أولا ثم ينفذ بعد ذلك ما زاد عن مدتها من السجن أى سنتين لحظ .

ثانياً — اذا تنوعت العقوبات المحكوم بها مع الاشغال الشاقة :

اذا كانت الاحكام الصادرة على الشخص هي الاشغال الشاقة والسجن والحبس فإن الاشغال الشاقة تجب فقط مدة مساوية لمدتها من مجموع العقوبات الاخرى . ويحصل الجب من العقوبة التالية وهي السجن . فإن كانت مدة السجن أقل من مدة الاشغال الشاقة فإن الاشغال الشاقة تجبها وتجب أيضا من الحبس بما يكمل مدتها . مثال ذلك أن يحكم على شخص بالاشغال الشاقة خمس سنوات وبالسجن ثلاث سنوات وبالحبس ثلاث سنوات ، فإن عقوبة الاشغال الشاقة تنفذ أولا لتجب السجن وستنتين من الحبس بحيث لا ينفذ على المحكوم عليه بعد الاشغال الشاقة الا سنة واحدة حبسا . أما اذا كانت عقوبة السجن أطول في مدتها من عقوبة الاشغال الشاقة فإن الاخيرة تجب من السجن بمقدار مدتها وما بقي من السجن ينفذ هو وعقوبة الحبس المحكوم بها كاملة . مثال ذلك

أن يحكم على شخص بالاشغال الشاقة ثلاث سنوات وبالسجن خمس سنوات وبالحبس سنتين ، فان الاشغال الشاقة تنفذ أولا ويليهما السجن لمدة سنتين وبالحبس لمدة سنتين . واذا كانت مدة السجن مساوية لمدة الاشغال الشاقة فان الاخيرة تجبها وتنفذ عقوبة الحبس كاملة . مثال ذلك أن يحكم على شخص بالاشغال الشاقة ثلاث سنوات وبالسجن ثلاث سنوات وبالحبس ثلاث سنوات فان عقوبة الاشغال الشاقة تنفذ ويليهما الحبس ثلاث سنوات . وعندما تكون مدة الاشغال الشاقة معادلة لمدة السجن وبالحبس معا أو أطول منهما فانها تجب العقوبتين .

١٠٧ — ما يشترط لعمال قاعدة الجب :

يشترط لتطبيق الجب أن تكون عقوبة السجن أو الحبس قد حكم بها عن جريمة ارتكبت قبل الحكم بالاشغال الشاقة . فالاشغال الشاقة لا تجب عقوبة السجن أو الحبس متى قضى بالاخيرة عن جريمة ارتكبت بعد الحكم بالاشغال الشاقة ، والا فان المحكوم عليه بالاشغال الشاقة يستطيع أن يرتكب بعد الحكم عليه بها أية جريمة عقوبتها السجن أو الحبس دون أن يكون من الممكن تنفيذ هذه العقوبة عليه ويضحي الامر في النهاية قاصرا على مجازاته بالعقوبات التأديبية وفقا لنظام السجون .

ويستوى في اعمال مبدأ الجب أن يكون الحكم بالسجن أو الحبس قد صدر بعد الحكم بالاشغال الشاقة أو قبله ، كما يستوى أن تكون الجريمة التي عوقب عليها بالسجن أو الحبس قد وقعت قبل الجريمة المماثلة عليها بالاشغال الشاقة أو بعدها ، المهم أن تكون قد ارتكبت قبل الحكم بالاشغال الشاقة .

واذا كانت عقوبة الاشغال الشاقة جارية تنفيذا على المحكوم عليه ثم صدر عليه أثناء ذلك حكم بالسجن أو بالحبس عن جريمة ارتكبتها قبل

الحكم عليه بالاشغال الشاقة فان الجب يحصل بمقدار مدة الاشغال الشاقة المحكوم بها كاملة لا بمقدار المدة الباقية منها وقت صدور الحكم الجديد . مثال ذلك أن ينفذ على شخص بالاشغال الشاقة ثلاث سنوات غيقضى منها سنة واحدة ثم يصدر عليه حكم بالسجن خمس سنوات عن جريمة ارتكبها قبل الحكم عليه بالاشغال الشاقة فان الاشغال الشاقة تجب من السجن بمقدار مدتها كاملة وهي ثلاث سنوات لا بمقدار المدة الباقية منها وهي سنتين ، أى أن المحكوم عليه لا ينفذ من عقوبة السجن الا سنتين فقط .

وجدير بالتنويه أن المادة ١٤٦٧ من التعليمات القضائية للنيابات تنص على أنه « اذا حكم نهائيا على المتهم بالاشغال الشاقة وكان متهما في قضية جنائية أو جنحة الحد الاقصى لعقوبتها السجن أو الحبس الذى لا يجاوز عقوبة الاشغال الشاقة المحكوم بها وكان قد ارتكب تلك الجنائية أو الجنحة قبل الحكم عليه بالاشغال الشاقة فيجب على النيابة أن تأمر بحفظ هذه القضية أو تقرر فيها بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى قطعيا لعدم الاهمية اذا لم تكن قد رفعت الدعوى الجنائية فيها ، أو أن تطلب من المحكمة تأجيلها الى أجل غير مسمى اذا كانت قد قدمت اليها ، اذ لا مبرر للاستمرار فى اجراءات الدعوى الجنائية أو المحاكمة ما دامت عقوبة الاشغال الشاقة ستجب حتما الحكم الذى قد يصدر فى القضية المذكورة» .

١٠٨ — اثر الفاء وقف التنفيذ على قاعدة الجب :

اذا حكم على شخص بعقوبة الحبس مع ايقاف التنفيذ عملا بالمادة ٥٥ من قانون العقوبات ، ثم ألغى ذلك الايقاف فانه يترتب على هذا الالفاء تنفيذ العقوبة المحكوم بها وفقا للمادة ٥٨ من ذات القانون . ولقد كان المستفاد صراحة من المادة ٥٣ من قانون العقوبات الصادر سنة ١٩٠٤ :

انه اذا حكم على ذات المتهم بعد ذلك بالاشغال الشاقة فانها لا تجب عقوبة الحبس التي ألغى ايقاف تنفيذها ، أى أن العقوبتين تتحدان وتنفذان استثناء من قاعدة الجب . ولم يورد المشرع هذا الاستثناء في قانون العقوبات الحالي (رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧) ومن ثم غان حكم المادة ٥٨ من قانون العقوبات لا ينطبق الا في حالة ما اذا قضى في المرة الثانية بالسجن أو بالحبس . فاذا حكم على شخص بالحبس سنة مع ايقاف التنفيذ وألغى ذلك الايقاف ، ثم قضى عليه في قضية أخرى بالحبس ثلاث سنوات غان كل من العقوبتين تكون واجبة التنفيذ ، أى أنه ينفذ على المحكوم عليه بأربع سنوات حبسا . اما اذا كانت العقوبة في المرة الثانية هي الاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات فانها تجب عقوبة الحبس التي ألغى ايقاف تنفيذها . ولعل المشرع في اسقاطه للاستثناء المقرر بقانون سنة ١٩٠٤ قد راعى ألا يكون وضع المحكوم عليه بالحبس مع وقف التنفيذ أسوأ من وضع المحكوم عليه بالحبس دون ذلك الوقت (٧٠) . ويرى البعض على عكس ذلك أن قاعدة الجب لا تسرى على عقوبة الحبس التي يكون تنفيذها موقوفا وألغى الوقت ، ويستند أنصار هذا الرأي الى أن الاستثناء الوارد بالمادة ٥٣ من قانون سنة ١٩٠٤ يستفاد ضمنا من نص المادة ٥٨ من قانون العقوبات الحالي ، والى أن العقوبة الموقوفة لو كانت قد نفذت في وقتها لما أصابها الجب اذ أن الجب لا يسرى الا على العقوبات التي لم تكن قد نفذت عند الحكم بالاشغال الشاقة (٧١) . غير أن هذا الاستفلاص — في

(٧٠) انظر تايدا لذلك : الدكتور محمود مصطفى . القسم العاشر .
الطبعة الاولى ١٩٦٦ ص ٥١٥ ، المستشار محمود ابراهيم اسماعيل العقوبة
طبعة ١٩٤٥ ص ١١٩ .
(٧١) من هذا الرأي : الدكتور السيد مصطفى السيد . الاحكام العامة
في قانون العقوبات . طبعه ١٩٥٧ ص ٧٤٨ ، الاستاذ جندى عبد الملك .
الموسومة الجنائية . ح ٥ مقرة ٣٣٤ ص ٢١٢

تقديرى — لا تسعفه نصوص القانون ، فالحجب يرد على كل عقوبة سالبة للحرية قابلة للتنفيذ سواء أكانت صالحة للتنفيذ ابتداء أو بصيرورتها كذلك بالغاء الامر بوقف تنفيذها ، وليس من مبرر لمكافأة المحكوم عليه الهارب من التنفيذ بأعمال قاعدة الجب على العقوبة التى هرب من تنفيذها ، وحرمان المحكوم عليه من الايقاف عند الغاء ذلك الايقاف من الاستفادة بذات القاعدة •

١٠٩ — الاحكام التى يراعى الجب عند تنفيذها •

الاصل أن الجب المنصوص عليه بالمادة ٣٥ من قانون العقوبات لايطبق الا على العقوبات الصادر بها كلها أحكام من المحاكم العادية ، فمقومة الاشغال الشاقة المقضى بها من المحاكم العسكرية لاتجب السجن أو الحبس المحكوم به من المحاكم العادية ، وكذا العكس • ولقد كامن منشون النائب العام رقم ٧٧ لسنة ١٩٢١ يقضى بأنه فى هذه الحالة ترغع النيابة الامر للوزارة لالتماس العفو عن مدة الحبس توصلا لتطبيق نظرية الجب (٧٣) • والمستفاد من نص المادة ١٤٦٥-٢ من التعليمات القضائية للنيابات المعمول بها حاليا أن الجب فى هذه الحالة لا يطبق الا اذا كانت الاشغال الشاقة المحكوم بها من المحكمة العسكرية صادرة عن جريمة من جرائم القانون العام •

١١٠ — تأثير الحد الاقصى لجموع العقوبات على قاعدة الجب •

راجع فى هذا الموضوع ماسياتى فى تبذه ١١٢ •

(٧٢) انظر : الاستاذ على زكى المرايى • المرجع السابق • فقرة ٨٨١ •
ص ٤٢١ وما بعدها •

المبحث الثالث

الحد الاقصى لمجموع العقوبات

اولا — بالنسبة للعقوبات السالبة للحرية

١١١ — النص التشريعي ومؤداه •

تنص المادة ٣٦ من قانون العقوبات على أنه (اذا ارتكب شخص جرائم متعددة قبل الحكم عليه من أجل واحدة منها وجب أن لا تزيد مدة الاشغال الشاقة المؤقتة على عشرين سنة ولو في حالة تعدد العقوبات وأن لا تزيد مدة السجن أو مدة السجن والحبس على عشرين سنة وأن لا تزيد مدة الحبس وحده على ست سنين) •

وهذا النص لا يخاطب المحكمة وإنما يخاطب الجهة المنوط بها التنفيذ فإذا حكم مثلا على شخص بالاشغال الشاقة خمسة عشر عاما ثم حكم عليه بعد ذلك — عن جريمة ارتكبها قبل صدور الحكم الاول — بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات فإنه لا يجوز التنفيذ عليه الا بعشرين سنة فقط وتسقط الخمس سنوات الباقية • وكذلك الحال اذا تعددت الاحكام الصادرة بالسجن فلا يجوز التنفيذ بها الا في حدود عشرين عاما كما لا يجوز التنفيذ بالاحكام المتعددة بالحبس الا في حدود ست سنوات • أما اذا حكم على شخص باكثر من حكم بالسجن والحبس — عن جرائم ارتكبها قبل الحكم عليه في احدها — فإنه لا يجوز التنفيذ عليه الا في حدود عشرين عاما ، ومايتروك بلاتنفيذ في هذا الحالة هي عقوبة الحبس كلها أو بعضها على حسب الاحوال • فإذا حكم على شخص بالسجن والحبس لمد مجموعها خمسة وعشرين عاما فلا يصح التنفيذ عليه الا بعشرين سنة فقط ، فان كان مجموع مدد السجن وحده عشرين عاما فلا ينفذ الحبس مطلقا ، وأن كان

مجموع السجن خمسة عشر عاما فلا ينفذ معه من الحبس الا بخمس سنوات ويسقط الباقي منه . ويراعى الحد الاقصى للحبس عند اجتماعه مع السجن ، فمن يحكم عليه بالسجن عشر سنوات ، وبالحبس لمدة مجموعها عشر سنوات تنفذ عليه عقوبة السجن كاملة ولا ينفذ عليه من الحبس الا بست سنوات فقط .

١١٢ — تأثير الحد الاقصى على قاعدة الجب .

اذا حكم على شخص بالاشغال الشاقة لمدة مجموعها عشرين سنة وبالسجن لمدة مجموعها عشرين سنة وبالحبس لمدة مجموعها ست سنوات فان الاشغال الشاقة تجب السجن بمقدار مدتها ، ويؤدى أعمال هذا المبدأ الى أن هذا الشخص ينفذ عليه بالاشغال الشاقة عشرين عاما وبالحبس ست سنوات ، وهو بهذا يكون أسوأ حالا ممن يقضى عليه بالاشغال الشاقة لمدة مجموعها خمسين عاما لان الاخير لا ينفذ عليه سوى بالاشغال الشاقة لمدة عشرين عاما باعتبار ذلك هو الحد الاقصى المنصوص عليه بالمادة ٣٦ من قانون العقوبات السابق بيانها . ولتفادى هذه النتيجة الشاذة يتعين احتساب الحد الاقصى المسموح بتنفيذه قبل أعمال قاعدة الجب . ففي المثال السابق بالنسبة لعقوبتى السجن والحبس لا يجوز التنفيذ الا بالسجن عشرين سنة ولا ينفذ الحبس مطلقا ، ومدة السجن القابلة للتنفيذ هي التى يرد عليها الجب فينتهى أمر المحكوم عليه فى هذه الحالة الى عدم التنفيذ عليه الا بعقوبة الاشغال الشاقة لمدة عشرين سنة . واذا حكم على شخص بالاشغال الشاقة عشر سنوات وبالسجن لمدة مجموعها خمسة عشر عاما وبالحبس لمدة مجموعها عشر سنوات ، فان الحد المسموح بتنفيذه بالنسبة لعقوبتى

السجن والحبس لا يتجاوز عشرين سنة تحتسب خمسة عشر سجنا وخمسة حبسا ويسقط باقى الحبس وقدرة خمس سنوات ، وباعمال الجب تنفذ عقوبة الاشغال الشاقة لعشر سنوات يليها السجن لخمس سنوات والحبس لخمس سنوات .

واذا حكم على شخص بالاشغال الشاقة لمد مجموعها ثلاثين عاما وبالسجن لمد مجموعها عشر سنوات وبالحبس لمد مجموعها خمسة عشر عاما فان الحد الاقصى المسموح بتنفيذه بالنسبة للاشغال الشاقة هو عشرين عاما وبالنسبة للحبس ست سنوات ، وباعمال الجب لا ينفذ على المحكوم عليه الا بالاشغال الشاقة لعشرين سنة لان مدتها تستغرق مجموع مدتى السجن والحبس . واذا حكم على شخص بالاشغال الشاقة خمسة عشر عاما وبالسجن خمسة عشر عاما وبالحبس سبع سنوات فان الاشغال الشاقة تنفذ أولا تحتجب عقوبة السجن ولا ينفذ عليه من الحبس سوى ست سنوات .

واذا حكم على شخص بالاشغال الشاقة لمد مجموعها ثلاثين أو عشرين عاما وبالسجن لمد مجموعها خمسة وعشرين عاما فانه لا ينفذ عليه الا بالاشغال الشاقة لعشرين سنة .

واذا حكم على شخص بالاشغال الشاقة لمد مجموعها عشر سنوات وبالسجن لمد مجموعها أربعون عاما فانه لا ينفذ عليه سوى بالاشغال الشاقة لعشر سنوات وبالسجن لعشر سنوات .

١١٢ — شرط أعمال الحد الاقصى .

ان القواعد التى أوردتها المادة ٣٦ من قانون العقوبات لا تسرى الا على حالة تعدد الجرائم ، ويلزم لانتطابقها أن يكون المتهم قد ارتكب جرائمه جميعها قبل الحكم عليه فى احداها . أما اذا صدر حكم بعقوبة

لجريمة ارتكبت بعد الحكم بعقوبة عن جريمة أخرى فتنفيذ الحكم الجديد لا يخضع لتلك القواعد . فإذا حكم مثلاً على شخص بالاشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاماً ثم ارتكب بعد هذا الحكم جريمة عقوب عليها بالاشغال الشاقة عشر سنوات فإن مدة العقوبة الأخيرة لا تدخل في احتساب الحد الأقصى ويتعين تنفيذ المدين على الرغم من تجاوزهما هذا الحد . وهي قاعدة منطقية ، حتى لا يكون المحكوم عليه بمقوبات بلغ مجموعها الحد الأقصى حراً في ارتكاب ما يشاء من جرائم بعد ذلك دون امكان التنفيذ عليه بالعقوبة التي يقضى بها عليه في هذه الجرائم .

ويترتب على القول بأن قاعدة الحد الأقصى لا تسرى الا في حالة تعدد الجرائم أن من يحكم عليه في جريمة واحدة بما يجاوز الحد الأقصى فإنه لا يستفيد بالحكم الوارد بالمادة ٣٦ من قانون العقوبات . فإذا حكم على متهم في سرقة بالحبس سبع سنوات وفقاً للمادة ٣١٦ مكرراً ثالثاً من قانون العقوبات فإنه لا يقبل منه الاحتجاج ادى بالتنفيذ بأن الحد الأقصى للحبس هو ست سنوات وفقاً للمادة ٣٦ عقوبات ، ذلك أن المشرع بخروجه استثناء عن الحد الأقصى المقرر للحبس كمقوبة عن جريمة واحدة (المادة ١/١٨ عقوبات) انما استهدف التشديد فلا يصح تفويت هذا الغرض عليه . أما اذا توافرت حالة تعدد الجرائم فاجتمع الحكم بالحبس لمدة تزيد عن ست سنوات مع حكم آخر بالحبس لسنة مثلاً فإنه يكتفى بتنفيذ الحكم الاول عليه باعتباره متجاوزاً بطبيعته الحد الأقصى المقرر بالمادة ٣٦ عقوبات . واذا اجتمع حكمان بالحبس تتجاوز مدة كل منهما ست سنوات فإنه يكتفى بتنفيذ أشدهما اذ لا مناص من اعتبار المدة الواردة به بديلة للحد الأقصى المنصوص عليه بالمادة ٣٦ عقوبات . مثال ذلك أن يحكم على شخص بالحبس سبع سنوات لسرقة (٣١٦ مكرراً ثالثاً عقوبات) وبالحبس عشر سنوات لقتل خطأ (٢٣٨ / غقرة أخيرة عقوبات) فلا مناص

من الاكتفاء بتنفيذ الحكم الاخير . وهذا الاجتهاد لا ترغضه النصوص ، ولئن كانت المسألة بحاجة الى تعديل تشريعى يتضمن رغبا للحد الاقصى للجسب المنصوص عليه بالمادة ٣٦ عقوبات حتى يتلائم مع العقوبات المشددة التى أوردتها المشرع بكثير من التعديلات التى طرأت على قانون العقوبات بعد وضعه .

ثانيا - بالنسبة للغرامة

١١٤ - الاصل هو تعدد الغرامة :

تنص المادة ٣٧ من قانون العقوبات على أنه «تتعدد العقوبات بالغرامة دائما» ، ولذا غانها تنفذ على المحكوم عليه مهما بلغ مجموعها . غير أن ثمة حد أقصى لمدة الاكراه البدنى ، فالمستفاد من الفقرة الاولى للمادة ٥١٤ من قانون الاجراءات الجنائية أنه اذا تعددت أحكام الغرامة وكانت صادرة كلها فى نوع واحد من أقسام الجرائم بأن كانت صادرة كلها فى جنائيات أو كانت صادرة كلها فى جنح أو كانت صادرة كلها فى مخالفات ، فإن تنفيذها بالاكراه البدنى يكون باعتبار مجموع المبالغ المحكوم بها على ألا تزيد مدته عن ضعف الحد الاقصى فى الجنائيات أو الجنح وعن واحد وعشرين يوما فى المخالفات . والحد الاقصى للاكراه البدنى هو ثلاثة أشهر فى الجنح والجنائيات وسبعة أيام فى المخالفات (٣٠٢/٥١١ اجراءات) . أما اذا كانت الجرائم مختلفة النوع أى أن بعضها جنائيات والبعض الآخر جنح أو مخالفات غيراعى الحد الاقصى للاكراه البدنى بالنسبة لكل منها على ألا تزيد مدته جميعها بأية حال عن ستة شهور للغرامة ٢/٥١٤ اجراءات) ، وفى هذه الحالة تستنزل المبالغ المدفوعة أو التى تحصلت بطريق التنفيذ على ممتلكات المحكوم عليه أولا من المبالغ المحكوم بها فى الجنائيات ثم فى الجنح فالمخالفات (٥١٥ اجراءات) .

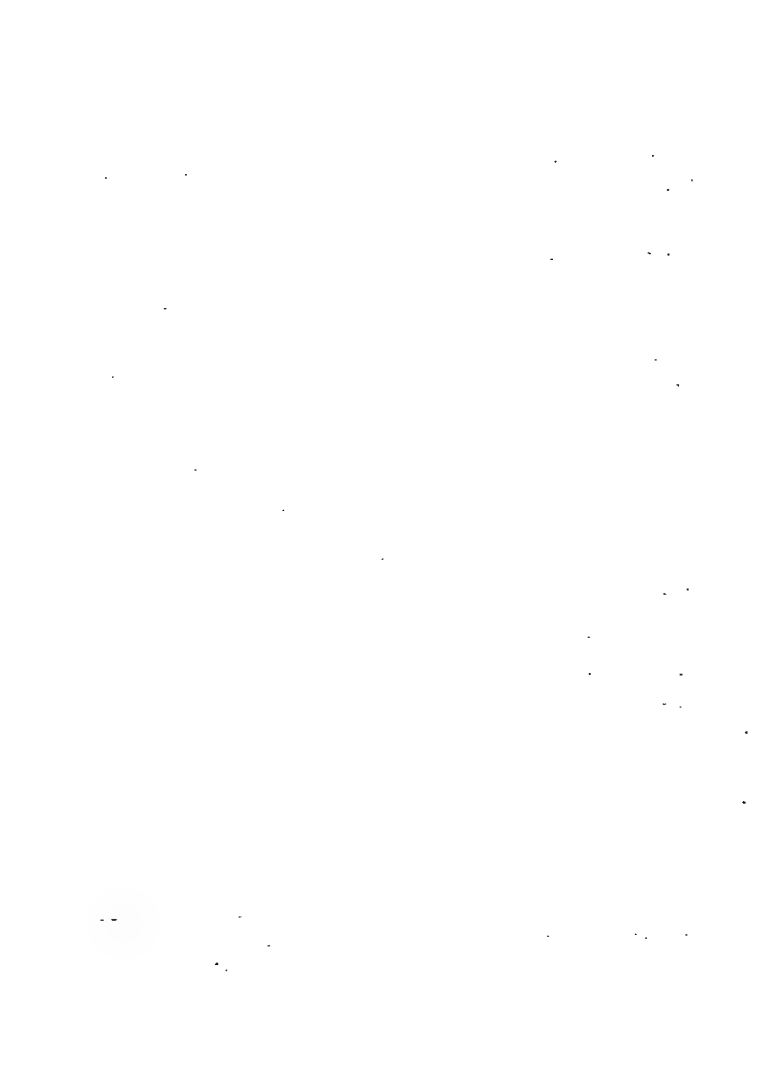
ويشترط بطبيعة الحال لاعمال الحكم الوارد بالمادة ٥١٤ اجراءات أن تكون الاحكام المتعددة بالغرامة صادرة عن جرائم ارتكبها المتهم قبل الحكم عليه في احداها • أما اذا عوقب الشخص عن جريمة ارتكبها بعد الحكم عليه بالغرامة في جريمة أخرى فان تنفيذ الحكم الجديد بالاكراه البدنى لا يخضع لقيود الحد الاقصى الواردة بالمادة ٥١٤ من قانون الاجراءات • وهذه القاعدة ولئن وردت بشأن العقوبات السالبة للحرية الا أنها تسرى على الاكراه البدنى لاتحاد العلة وباعتبار أن تنفيذ الاكراه البدنى يتم بالحبس البسيط ، كما جعله المشرع مساويا للعقوبات السالبة للحرية في كثير من قواعد التنفيذ على نحو ما يبين من مطالعة المادة ٥١٣ اجراءات جنائية •

ثالثا - بالنسبة للوضع تحت مراقبة الشرطة

١١٥- المادة ٢٨ من قانون العقوبات •

تنص المادة ٣٨ من قانون العقوبات على أنه (تتعدد عقوبات مراقبة البؤايس ، ولكن لا يجوز أن تزيد مدتها كلها على خمس سنين) •
والحد الاقصى المقرر لعقوبات الوضع تحت مراقبة الشرطة يسرى سواء حكم بها كعقوبة تكميلية أو تبعية • ويشترط لاعمال الحد الاقصى ذات الشرط السابق بيانه بشأن العقوبات السالبة للحرية (٧٢) •

(٧٢) انظر في الحد الاقصى لمراقبة الشرطة كعقوبة أصليه : نبذه ١٨١ ،



الفصل الثالث

حالات تأجيل التنفيذ

● تمهيد

القاعدة أن الحكم متى صار نهائيا فهو واجب النفاذ ، بيد أن تنفيذه قد يؤجل لسبب لا يتعلق بقوة السند التنفيذي وإنما لسبب يرتبط بظروف المحكوم عليه أو بإجراء من الاجراءات التي يستلزمها الشارع لصحة التنفيذ . وحالات ارجاء التنفيذ أما وجوبية وأما جوازية ، ونعالج في هذا الفصل تلك العوارض تفصيلا مع تحديد العقوبات التي تسرى عليها قواعد ارجاء التنفيذ والضمانات التي تكفل عدم هرب المحكوم عليه من التنفيذ بعد تأجيله .

أولا - حالات الارجاء الوجوبى

١ - بالنسبة لعقوبة الاعدام .

١١٦ - انتظار الامر بالنفو أو بإبدال العقوبة .

تنص المادة ٤٧٠ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه (متى صار الحكم بالاعدام نهائيا وجب رفع أوراق الدعوى غورا الى رئيس الجمهورية بواسطة وزير العدل . وينفذ الحكم اذا لم يصدر الامر بالنفو أو بإبدال العقوبة في ظرف أربعة عشر يوما) (٧٤)

ومؤدى هذا النص أن الحكم الصادر بالاعدام متى أصبح باتا وجب على النيابة المختصة ارسال أوراق الدعوى الى مكتب النائب العام لاتخاذ اجراءات رفعها الى رئيس الجمهورية بواسطة وزير العدل (٧٥) . ويظل

(٧٤) راجع في اثر الطعن بالنقض والتماس اعادة النظر على تنفيذ الحكم بالاعدام : نبذه ٧٥ ، نبذه ٧٦ من هذا المؤلف .
(٧٥) راجع ايضا المادة ١٤٤٩ من التعليمات التفصيلية للنيابات .

التنفيذ موقوفا بقوة القانون أربعة عشر يوما من تاريخ وصول الاوراق الى رئيس الجمهورية ، فاذا لم يأمر بالعمو أو بابدال العقوبة في غضون هذه الفترة نفذ الحكم ولقد راعى المشرع في هذا الاجراء جسامة العقوبة بما يستتبع بذل غاية الجهد نحو تجديد الامل في أعفاء المحكوم عليه من الموت (٧٧) .

١١٧ — عدم جواز التنفيذ في أيام الاعياد .

إذا استوفيت الاجراءات المنصوص عليها المادة ٤٧٠ من قانون الاجراءات الجنائية السابق بيانها وحدد يوما لتنفيذ الاعدام وضادف يوما من أيام الاعياد الرسمية أو الاعياد الخاصة بحيانة المحكوم عليه وجب تأجيل التنفيذ عليه الى أن تنقضى فترة العيد (المادة ٤٧٥ اجراءات) . والاعياد الرسمية تشمل الاعياد الدينية والاعياد القومية على السواء . والعلة من حظر التنفيذ في هذه المناسبات هي مراعاة الشعور العام وعدم حرمان الناس من مظاهر البهجة التي تتسم بها أيام الاعياد ، فاجراءات الاعدام ولئن كانت تتم تحقيقا للعدالة الا أنها تثير في الاعماق مشاعر الاسى والهنز لاسيما بين المحيطين بالمحكوم عليه .

١١٨ — عدم جواز التنفيذ على الحبل .

إذا صدر الحكم على امرأة حبلية — أيأ كان عمر الجنين — وجب إيقاف التنفيذ الى مابعد شهرين من وضعها (المادة ٤٧٦ اجراءات والمادة ٦٨ من قانون السجون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ المعدل) (٧٧) . ويقول الشراح

(٧٦) في هذا المعنى : الدكتور يسر انور على . الدفاع الاجتماعي والاصلاح العقابي المعاصر . محاضرات لطلبة الدراسات العليا بكلية الحقوق جامعة عين شمس سنة ١٩٨٠ ص ٧٩ .

(٧٧) ولقد كلفت الفقرة الاولى من المادة ٤٧٦ اجراءات تقضى بأنه « إذا أصيب المحكوم عليه بالاعدام بجنون يوقف تنفيذ الحكم عليه ويوضع في =

أن العلة من أرجاء التنفيذ في هذه الحالة هي أنقاذ الجنين وهو مخلوق بريء لا ذنب له (٧٨) . وعلى أية حال فإن الإبقاء على الجنين في هذه الحالة يؤدي الى ولادة مخلوق يعاني من الحرمان والالام النفسيه ، وربما هيات له هذه النشأة وبما يحمله من عوامل الوراثة فرصة أكثر من غيره للاقدام على الجريمة ، ومن أجل هذا يتعين على الدولة أن ترعاه وتهيء له الفرص المناسبة للعظم والعمل فتأخذ بيده وتحمية من نفسه وتحمي المجتمع منه .

ولقد كانت المادة ٢٦٣ من قانون تحقيق الجنايات تقضى بأن الحكم في هذه الحالة لا ينفذ الا بعد الوضع دون تحديد مدة معينة ، ولكن لجنة الاجراءات الجنائية بمجلس الشيوخ حددت لذلك مدة شهرين بعد الوضع لان المولود لا يستغنى عن أمه في هذه المدة فضلا عن أنها تكون مريضة فيها (٧٩) . ولقد كان من الاوفق متى أتجه الرأي الى تأجيل التنفيذ الى ما بعد الولادة أن تحدد المدة بما يكفى لارضاع الطفل وغطائه وحقا للشريعة والاصول العلميه . على أن النص بحالته الراحنة لا يحول — في تقديرى — دون ذلك اذ أن الاستفادة من عبارة (الى ما بعد شهرين من وضعها) أن مدة الشهرين هي الحد الادنى للمدة الواجب أرجاء التنفيذ خلالها (٨٠) .

= أحد المحال المعدة للأمراض العقلية بالمكان المخصص للمسجونين بناء على امر من النيابة العامة حتى يبرأ » . الا أن هذه الفقرة ألغيت بالمرسوم بقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٢ فلم يعد الجنون سببا لأرجاء التنفيذ بالنسبة لعقوبة الاعدام . ولقد اكدت التعليمات القضائية للنيابات — انعكاسا لهذا الإلغاء — في المادة ١٤٥١ منها على أنه « لا محل لوقف تنفيذ عقوبة الاعدام في حالة ادعاء الجنون من المحكوم عليه بها » .

(٧٨) أنظر : الدكتور محمود نجيب حسنى . المرجع السابق . ص ٧٥٨ والاستاذ على زكى العربى . المرجع السابق . ص ٤٠٦ .

(٧٩) أنظر : الاستاذ على زكى العربى . المرجع السابق . ص ٤٠٦ .

(٨٠) أنظر المادة ١٤٥٠ من التعليمات القضائية للنيابات اجراءات =

٢ — بالنسبة للمقوبات السالبة للحرية

١١٩ — أصابة المحكوم عليه بالجنون (٨١)

أوجب المشرع أرجاء تنفيذ العقوبة السالبة للحرية في حالة واحدة أوردها بالمادة ٤٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية التى تنص على أنه (إذا أصيب المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية بجنون وجب تأجيل تنفيذ العقوبة حتى يبرأ ، ويجوز للنيابة العامة أن تأمر بوضعه في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية . وفي هذه الحالة تستنزل المدة التى يقضيها في هذا المحل من مدة العقوبة المحكوم بها)

ومؤدى هذا النص أنه يشترط أن تتوافر لدى المحكوم عليه بالعقوبة السالبة للحرية أهلية التنفيذ حتى تحقق العقوبة أهدافها وهو شرط ابتداء وانتهاء ، فلا بد من أن يكون المحكوم عليه عاقلا عند البدء في التنفيذ وثناء خضوعه له وحتى الانتهاء منه . والحد الزمنى للارجاء منوط بشقاء المحكوم عليه من الجنون . على أنه من الاهمية التفرقة بين حالتين :
(أ) اذا أصيب المحكوم عليه بالجنون عند البدء في التنفيذ أو قبله ، فأنه يتعين ارجاء التنفيذ عليه حتى يبرأ . والنيابة العامة هى التى تأمر بهذا الارجاء ، وهو الزامى عليها ، ولا يجوز لها حرمان المحكوم عليه منه . غير أنها تكون بالخيار بين أن تفرج عن المحكوم عليه أو أن تأمر بوضعه في أحد المحال المعدة للأمراض العقلية ، وفي هذه الحالة الاخيرة تخصم المدة

== التأجيل في هذه الحالة ينصها على أنه « اذا ادعت المحكوم عليها بالاقدام بانها حبلى يقوم المحامى العام أو رئيس النيابة الكلية بنصب الطبيب الشرعى لتوقيع الكشف الطبى عليها للتأكد من حملها فاذا تبين صحة ذلك يجب وقف التنفيذ الى ما بعد شهرين من وضع حملها » .

(٨١) راجع أيضا ما سياتى بشأن أهلية التنفيذ في نبذة ٢٦٨ .

التي يقضيها المحكوم عليه في هذا المحل من مدة العقوبة المقررة بها (٨٢) .

ب) اذا أصيب المحكوم بالجنون أثناء التنفيذ ، أو اذا دخل الى السجن مجنوناً ولم يعرف ذلك الا بعد البدء في التنفيذ ، فإنه يتمتع في شأنه بالاحكام الواردة بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم المسجون والتي نصت على أنه (كل مسجون محكوم عليه نهائياً يتبين لطبيب السجن أنه مصاب بخلل في قواء العقليه يعرض أمره على مدير القسم الطبى للمسجون لفحصه فإذا رأى أرساله الى مستشفى الامراض العقلية للتثبيت من حالته نفذ ذلك فوراً ، فإذا اتضح أنه مختل العقل ظل بالمستشفى ويبلغ النائب العام ليصدر أمراً بإيداعه فيها حتى يبرأ وعند شفاء المسجون تبلغ ادارة المستشفى النائب العام بذلك غياًمر بإعادته الى السجن وتستتدل من مدة عقوبته المدة التي قضاه في المستشفى) . والمستفاد من هذا النص أنه لايجوز في هذه الحالة الافراج عن المحكوم عليه لان الابقاء عليه بالمستشفى أمر وجوبى ليس لجهة الادارة أية سلطة تقديرية بصده .

وغنى عن البيان أن العلة من خصم المدة التي يقضيها المحكوم عليه في مستشفى الامراض العقلية من مدة العقوبة في جميع الاحوال هي أن الايداع بذلك المستشفى يعد سلباً للحرية بناء على أمر من الجهة المختصة

(٨٢) وتنظم المادة ١/٦٦١ من التعليمات الادارية للنيابات الصادرة سنة ١٩٧٩ هذه المسألة بنصها على أنه « اذا أصيب المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية بجنون ولم يكن قد بدىء في تنفيذ هذه العقوبة فيجب على النيابة أن ترسل المحكوم عليه الى مكتب المحامى العام الاول لارساله الى مستشفى الامراض العقلية لفحص حالته فإذا تبين أنه مصاب فعلاً بالجنون فيجب على النيابة المختصة أن تؤجل تنفيذ العقوبة وتأمر بوضعه في المستشفى المذكورة حتى يتم شفاؤه مع إرسال أمر الايداع الى مكتب المحامى العام الاول لارساله الى المستشفى ليتخذ اللازم نحو تنفيذه » .

بالتنفيذ فيتمتعين احتساب مدته أعمالا للمدالة وحتى لايتحمل المحكوم عليه سلبا للحرية أكثر مما قضى به الحكم عليه .

• ثانيا - حالات الارجاء الجوازى

ارجاء التنفيذ على الحوامل

• ١٢٠ - النص التشريعى ونطاقه

تنص المادة ٤٨٥ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه (اذا كانت المحكوم عليها بعقوبة مقيدة للحرية حبلى فى الشهر السادس من الحمل جاز تأجيل التنفيذ عليها حتى تضع حملها وتمضى مدة شهرين على الوضع فإذا رأى التنفيذ على المحكوم عليها ، أو ظهر فى أثناء التنفيذ أنها حبلى وجبت معاملتها فى السجن معاملة المحبوسين احتياطيا حتى تمضى المدة المقررة بالفقرة السابقة) .

وهذا النص يمنح النيابة العامة الحق فى ارجاء التنفيذ اذا تبين لها عند البدء فيه أن المحكوم عليها حبلى فى الشهر السادس على الاقل . أما اذا كانت المحكوم عليها قد أودعت بالسجن وتبين بعد ذلك أنها حبلى — فى الشهر السادس أو أقل — فإنه لايجوز الافراج عنها وتأجيل التنفيذ عليها وإنما يكون لها أن تتمتع بالمزايا المقررة للمحبوسين احتياطيا .

وارجاء التنفيذ لهذا السبب جوازى للنيايه العامة فلها مطلق التقدير فيما اذا كانت حالة الحامل تبرر ارجاء التنفيذ من عدمه ، غير أنه يمتنع عليها الامر بهذا الارجاء اذا كانت المحكوم عليها لم تبلغ الشهر السادس من الحمل .

والنيابه العامه حين تعمل سلطتها وتأمّر بتأجيل التنفيذ على الحامل فى الشهر السادس فان هذا التأجيل ينتج أثره ويسرى مفعولة حتى

شهرين من تاريخ الوضع يصبح الحكم بعدها قابلا للتنفيذ (٨٢) .

١٢١ — معاملة الحامل داخل السجن .

أطلق المشرع القول في المادة ٤٨٥/٢ اجراءات بأن المحكوم عليها انحابى تعاملها بالمحبوسين احتياطيا اذا رأت انياية العامة التنفيذ عليها أوظهر أثناء التنفيذ أنها حبلى . وهذا الاطلاق مؤداه أنه يستوى — في تطبيق هذا النص — أن يكون حمل المحكوم عليها قد بلغ الشهر السادس عند البدء في التنفيذ ولم تأمر النيابة بتأجيله ، أو أنه لم يبلغ ذلك الشهر، ومثذاك كما أن ظهور الحمل أثناء التنفيذ معنى ينصرف الى تلك التي تدخل السجن وهي حامل — أيا كان عمر الجنين — ولكن حملها لم يعترف الا أثناء التنفيذ ، والى تلك التي يتحقق حملها لدى وجودها بالسجن . ومن هنا يمكن القول بأن المحكوم عليها الحامل تكتسب الحق في أن تعامل معاملة الحبوسين احتياطيا أيا كانت مدة حملها ، ويظل لها هذا الحق حتى تلد وتمضى مدة شهرين على الوضع .

والمستفاد من المادة ١٩ من قانون السجون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ أن المحكوم عليها الحامل تعامل ابتداء من الشهر السادس للحمل معاملة خاصة من ناحية التغذية والنوم والتشغيل حتى تلد وتمضى أربعون يوما على الوضع ، وأنه يجب أن يبذل للام وطفلها العناية الصحية اللازمة مع الغذاء والملبس المناسب والراحة ، ولا يجوز حرمان المسجونة الحامل أو

(٨٢) وتم المسادة ١/١٤٦١ من التعليمات القضائية للنيابات هذه المسألة بنصها على أنه « اذا ادعت محكوم عليها بمقيدة للحرية أنها حبلى في الشهر السادس من الحمل على الاقل ، يتولى عضو النيابة المختص مرضها على مفتش الصحة للتحقق من ذلك ، فاذا تبين صحته يجوز أن يأمر عضو النيابة بتأجيل التنفيذ عليها حتى تضع حملها وتمضى مدة شهرين بعد الوضع » .

الام من الغذاء المقرر لها لاي سبب كان (٨٤) .

وهذه المعاملة الخاصة التي أمردها قانون المسجون للحامل — اعتبارا من الشهر السادس وحتى أربعين يوما من الوضع — لا تظل بالمبدأ العام الوارد بالمادة ٤٨٥ من قانون الاجراءات الجنائية من أن المسجونة الحامل أيا كانت مدة حملها تتمتع بما يتمتع به المحبوس احتياطيا من ميزات — حتى شهرين بعد الوضع — كحقها في ارتداء ملابسها الخاصة واستحضار أغذيتها من الخارج (٨٥) .

١٢٢ — تقييم هذا السبب من أسباب ارجاء التنفيذ :

سبق أن أوضحنا أن هذا السبب من أسباب تأجيل التنفيذ لا تستفيد به الا الحامل في الشهر السادس على الاقل عند البدء في التنفيذ . أما من يكتمل شهرها السادس أثناء التنفيذ ، أو قبله ولكن لم يعرف حملها وبيلوغه هذا الشهر الا بعد البدء في التنفيذ ، فهي لا تستفيد الا بمزايا الحبس الاحتياطي . وهذه التفرقة من المشرع لامحل لها لان الحكمة من ارجاء التنفيذ واحدة في كل هذه الاحوال .

وإذا كانت العلة من ارجاء التنفيذ للحمل هي مراعاة حالة الضعف البدني للحامل والعمل على ألا يسبب التنفيذ أضرارا للجنين وهو مفلوق لا ذنب له (٨٦) ، فلقد كان من الاوفق أن يكون هذا السبب وجوبيا لا تعطى

(٨٤) كما أن المستفاد من المادة ٢٠ من ذات القانون أن للمحكوم عليها أن تستبقى وليدها معها بالسجن حتى يبلغ من العمر سنتين ، فإذا لم ترغب في ذلك أو بلغ الطفل السن المذكورة سلم لوالده أو لمن تختاره هي من الاعتارب ، فإن لم يوجد أخطر المحافظ أو المدير لتسلمه والعناية به خارج السجن في أحد الملاجئ بحيث تخطر الام المسجونة بمكانه وتمكن من رؤيته في أوقلت دورية .

(٨٥) راجع في حقوق المحبوس احتياطيا : نبذة ٥٦ من هذا المؤلف .

(٨٦) أنظر : الدكتور محمود نجيب حسنى . شرح قانون العقوبات .

القسم العلم . طبعة ١٩٧٧ من ٧٨١ .

فيه للجهة المهيمنة على التنفيذ أية سلطة تقديرية ، والا يشترط فيه عمرا زمنيا معيناً للجنين لأن الحامل بصفة عامة في حاجة الى كشف صحي دوري أثناء الحمل وغمص للدم والبول ومراقبة للوزن ولوضع الطفل داخل الرحم وقياس ضغط الدم ، كما أنها بحاجة الى تغذية جيدة والخلود الى الراحة مع الاعتماد عن الاجهاد الجسدى والفكرى والعاطفى طوال مدة الحمل ، وجميعها أمور تتناقض وتتعارض مع اجراءات التنفيذ على الحامل بعقوبة سلبية للحرية أو حتى بالحبس الاحتياطى أيا كانت تلك المعاملة الدابية داخل السجن اذ تستحيل لدى التنفيذ عن الوفاء بمقتضيات الرعاية الحقيقية للجنين . أما اذا كان بقاء المحكوم عليها الحبل خارج السجن يمثل خطرا على المجتمع فلا مانع من أن تعطى النيابة العامة في هذه الحالة الحق في ايداعها مستشفى متخصص أسوة بالمحكوم عليه المجنون (٨٧) .

٢ — ارجاء التنفيذ على المرضى (٨٨)

١٢٢ — النص التشريعى :

تنص المادة ٤٨٦ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « اذا كان المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية مصابا بمرض يهدد بذاته أو بسبب التنفيذ حياته للخطر جاز تأجيل التنفيذ بالعقوبة عليه » .

(٨٧) قارن الاستاذ على زكى العرابى . المرجع السابق . ص ٤٠٨ اذ يرى بان لا محل للانراج عن الحامل ويكفى أن تعفى من الشغل وأن تعامل معاملة المحبوسين احتياطيا مع جواز وضعها في المستشفى ان كانت حالتها تستدعى ذلك . وهذا الراى محل نظر لانه ينكر تماما كل قيمة للاسباب الصحية والامتبارات الانسانية والاجتماعية التى تكتنف حالة المحكوم عليها الحبل . والحقيقة أن ولادة الجنين ونموه في السجن أو في المستشفى وأمه مسلوية الحرية هي صورة كريمة يرفضها المجتمع الانسانى المعاصر لما فيها من اهدار لانبية المحكوم عليها ووليدها ، ومن ثم فانه يتعين حصر هذه الضورة في اضيق نطاق .

(٨٨) راجع ما سياتى ايضا عن اهلية التنفيذ في نبذة ٢٦٩ .

ولقد كان من الاوفق أن تكون هذه الحالة هي الاخرى من حالات الارجاء الوجوبى لان التنفيذ على شخص بلغ به المرض هذا الحد غير مجد في تحقيق اهداف العقوبة . على أن هذه الحالة من حالات ارجاء التنفيذ تقتضى ابراز التفرقة بين مرضين •

١٢٤ — الفرض الاول :

إذا كان المرض ملازما للمحكوم عليه قبل ايداعه السجن لغللنيابة العامة أن تندب الطبيب الشرعى لفحص حالته ، فان ثبت مرضه مرضا يهدد بذاته أو بسبب التنفيذ حياته للخطر كان للنيابة أن تؤجل التنفيذ عليه ، ولها أن تبأشر ذلك الاجراء من تلقاء نفسها أو بقاء على طلب المحكوم عليه ، على أن الطلب المقدم من الاخير في هذا الصدد لا يعد اشكالا في التنفيذ على النحو الذى سنبينه عند الحديث عن أسباب الاشكال •

وإذا أمرت النيابة بارجاء التنفيذ ظلها أن تتابع الحالة المرضية للمحكوم عليه بطلب تقرير دورى كل ستة أشهر من طبيب الصحة الذى يقيم في دائرته ، فإذا ما شفى من مرضه أو أصبح قادرا على التنفيذ أرسل الى السجن لتنفيذ العقوبة بعد استطلاع رأى النائب العام ، وعلى هذا نصت المادة ٦٦٣ من التعليمات الادارية للنيابات •

١٢٥ — الفرض الثانى :

إذا طرأ المرض المشار اليه بالمادة ٤٨٦ من قانون الاجراءات الجنائية على المحكوم عليه أثناء التنفيذ لانه يعرض — وفقا للمادة ٣٦ من قانون السجون — على مدير القسم الطبى بمصلحة السجون لفحصه بالاشتراك مع الطبيب الشرعى للنظر في الاخراج عنه ، وينفذ قرار الاخراج الصادر منهما بعد اعتماده من مدير عام السجون وموافقة النائب العام •

وعلى مصلحة السجون أن تتابع بعد ذلك الحالة المرضية للمحكوم عليه على النحو المبين بالفرض الاول . كما أنه يجوز لـمدير عام السجون نائب مدير القسم الطبي بمصلحة السجون والطبيب الشرعى للكشف على المخرج عنه لتقرير حالته الصحية كلما روى ذلك ، فإذا شفى من مرضه أو أصبح قادرا على استكمال التنفيذ أعيد الى السجن لاستيفاء المدة الباقية من العقوبة بعد أخذ رأى النائب العام وبأمر منه ، كما يجوز اعادته الى السجن بأمر من النائب العام إذا غير المحكوم عليه محل اقامته دون اخطار الجهة الادارية التى يقيم فى دائرتها . (المادة ٣٦ من قانون السجون) . ولقد أوردت المادة ٣٦ المذكورة فى فقرتها الاخيرة حكما مؤداه أن المدة التى يقضيها المخرج عنه خارج السجن تستنزل من مدة العقوبة . وهذا الامر غير مفهوم وليس له ما يبرره .

٣ — ارجاء التنفيذ على أحد الزوجين

١٢٦ — النص التشريعى ونطاق تطبيقه :

تنص المادة ٤٨٨ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « اذا كان محكوما على الرجل وزوجته بالحبس مدة لا تزيد على سنة ولو عن جرائم مختلفة ولم يكونا مسجونين من قبل جاز تأجيل تنفيذ العقوبة على أحدهما حتى يفرج عن الآخر ، وذلك اذا كانا يكفلان صغيرا لم يتجاوز خمس عشرة سنة كاملة وكان لهما محل اقامة معروف بمصر » .

وواضح من صياغة هذا النص أنه ينطوى على سبب تربوى من أسباب تأجيل التنفيذ ، اذ روعيت فيه عوامل الرحمة ودواعى الرفق والانسانية نحو الصغير حتى لا يحرم من رعاية والديه معا ويبقى بلا عائل (٨٩) . على أن هذا النص لا ينطبق فى حالة الطلاق بين الزوجين ،

(٨٩) راجع الاستاذ على زكى المرابى . المرجع السابق .. ص ٤١٠

ولا في حالة وجود الطفل — ولو كان دون الخامسة عشر — في كفالة آخر، غير الزوجين عهد اليه بحضافته وتربيته ، ولا في حالة عدم توافر محل اقامة ثابت ومعلوم لكل من المحكوم عليهما .
ويشترط لأرجاء التنفيذ في هذه الحالة :

(أ) أن يكون محكوما على الرجل وزوجته بأحكام واجبة التنفيذ في ذات الوقت ولو عن جرائم مختلفة .

(ب) أن يكون محكوما على كل من الزوجين بالحبس لمدة لا تزيد عن سنة . يستوى في ذلك أن يكون حكما واحدا أو أحكاما متعددة مجموع العقوبات الصادرة بها لا تزيد عن سنة . فإذا زادت العقوبة عن سنة بالنسبة لكل منهما أو بالنسبة لأحدهما امتنع أرجاء التنفيذ .

(ج) ألا يكون الزوجان مسجونين من قبل ، فإذا كان التنفيذ قد بدأ عليهما أو على أحدهما فإنه لا يجوز تأجيل التنفيذ ، وذلك تماشيا من اخراج أحدهما من السجن لمدة معينة ثم اعدته اليه ثانيا (٩٠) .

والامر بتأجيل التنفيذ وفقا للمادة ٤٤٨ من قانون الاجراءات الجنائية جوازي للنيابة العامة ، وينقضى أثره بطبيعة الحال بمجرد الاخراج عن الزوج الآخر الذي لم يكن محلا للتأجيل .

ثالثا — حدود الارزاء وضمانات العودة الى التنفيذ

١٢٧ — العقوبات التي تسرى عليها قواعد الارزاء الجوازي والوجوبي :

تسرى حالات تأجيل التنفيذ السابق استعراضها على العقوبات المسالية للحرية ، كما تسرى على الاكراه البعني باعتباره حبسا بسيطا

(٩٠) راجع ايضا الاستاذ على زكي المرابي - المرجع السابق - ص ٤١١

(المادة ٥١٣ اجراءات) (٩١) . فاذا حكم على شخص بالسجن والغرامة وتأجل تنفيذ عقوبة السجن وجوباً أو جوازاً فإن ذلك يستتبع بالضرورة تأجيل تنفيذ الغرامة بالاكراه البدني ، لأن هذا الطريق من طرق تنفيذ الغرامة لا يصح الخوض فيه الا بعد الانتهاء من تنفيذ العقوبة السالبة للحرية (المادة ٥١٦ اجراءات) . واذا حكم على شخص بالغرامة فقط فإن تنفيذها بالاكراه البدني يكون دائماً قابلاً للارجاء وجوباً وجوازاً عند توافر شروطه . وهذا لا يمنع في جميع الاحوال من تحصيل الغرامة بطريق التنفيذ على ممتلكات المحكوم عليه . كما أن ارجاء تنفيذ العقوبة السالبة للحرية لا يحول بداهة دون تنفيذ العقوبات الاخرى كالازالة والمصادرة متى كانت واجبة أو جائزة للتنفيذ قانوناً .

١٢٨ — ضمانات التنفيذ :

لا يخشى في حالات الارجاء الوجوبى للتنفيذ من هرب المحكوم عليه ، فهو اما مودع في السجن في حالة الحكم بالاعدام ، واما مودع بمستشفى الامراض العقلية — غالباً — في حالة الارجاء بسبب الجنون . أما في حالات الارجاء الجوازى فإنه يخشى من هرب المحكوم عليه عند زوال سبب التأجيل ، ومن أجل ذلك أعطى المشرع للنيابة العامة في هذه الحالات الحق في أن تطلب من المحكوم عليه تقديم كفالة بأنه لا يفر من التنفيذ ، ويقدر مبلغ الكفالة في الامر الصادر بالتأجيل ، ولها أيضاً أن تشترط لتأجيل التنفيذ ما تراه من الاحتياطات الكفيلة بمنع المحكوم عليه من الهرب (المادة ٤٨٩ اجراءات) ، وتعطى المادة ١٤٦٤ من التعليمات القضائية للنيابات

(٩١) راجع أيضاً ما سيأتى بشأن الوضع تحت مراقبة الشرطة في

أمثلة لهذه الاحتياطات كالمنع من السفر من الجهة التي يقيم بها المحكوم عليه وكإلزامه بالتقدم للنيابة أو للشرطة في أوقات معينة • وإخلال المحكوم عليه بضمانات العودة الى التنفيذ كعموده عن بسداد مبلغ الكفالة المقرر في الأمر الصادر بالتأجيل أو مخالفته للالتزامات المفروضة عليه بمقتضى ذلك الأمر يجيز للنيابة العامة بداهة أن تعدل عن أرجاء التنفيذ ما لم تر اعفائه من دفع الكفالة أو اطلاق التأجيل بغير التزام تفرضه على المحكوم عليه •

الباب الثالث

اجراءات التنفيذ

الفصل الأول

تنفيذ العقوبات البدنية والسالبة للحرية

● تقسيم :

ان العقوبة البدنية الوحيدة في قانون العقوبات المصرى هى الاعدام ،
وسنلقى في المبحث الاول من هذا الفصل الضوء على هذه العقوبة وكيفية
تنفيذها .

أما العقوبات السالبة للحرية فهى الاشغال الشاقة والسجن والحبس،
وسنتناول في المبحث الثانى التعريف بهذه العقوبات وتفاصيل اجراءات
التنفيذ المتعلقة بها .

المبحث الاول

الاعدام

١٢٩ - الاعدام بين انماره وخصومه :

الاعدام هو استئصال المحكوم عليه من المجتمع بازهاق روحه ، وهو
أكثر العقوبات الجنائية شدة وقسوة . ولقد ظهرت دعوة من قبل الفلاسفة
والكتاب والعلماء الى إلغاء عقوبة الاعدام ، واستندت هذه الدعوة الى عدة
حجج أهمها :

١ - ان المجتمع لم يمنح الفرد الحياة ، بل هى هبة من الله ، فلا يحق
للمجتمع أن يحرم الفرد منها . ولذا فان عقوبة الاعدام تعتبر عقوبة غير
مشروعة .

٢ — ان الاعدام متى نفذ استحاله بعد ذلك اصلاح ما قد يظهر من خطأ في القضاء بهذه العقوبة .

٣ — ان عقوبة الاعدام لا تتناسب مع كثير من الجرائم في جسامتها ، مجريمة المتهم عادة محدودة الاثر لانها لا تفنى المجتمع في حين أن التنفيذ بالاعدام يفنى الفاعل . ومن هنا قالوا بأن هذه العقوبة غير عادلة .

٤ — ان الاعدام عقوبة بالغة القسوة ، واذا كان الغرض منها هو استبعاد المجرم من المجتمع فان هذا الغرض يمكن تحقيقه عن طريق العقوبة المؤبدة السالبة للحرية . واذا كانت الدول التي ألغت عقوبة الاعدام لم تزد غيها الجريمة بنسبة ملحوظة فان هذا ما يؤكد أنها عقوبة غير ضرورية .

وعندما ظهرت حركة الدفاع الاجتماعي أيدت هذه الدعوة الى إلغاء عقوبة الاعدام وأضلعت الى حجج القائلين بها حجة مؤداها أن هذه العقوبة تقوم على اليأس من اصلاح المجرم واعادة بنائه اجتماعيا ، في حين أنه من الضروري أن يكون الامل باقيا في تأهيل كل مجرم ، لتأثير الاساليب التهذيبية التي ينطوى عليها التنفيذ العقابي لا يتضح الا بعد تطبيقها ، ولذا يكون من المبالغ فيه القول مسبقا بأن مجرما بذاته ميثوس منه ويجدر استئصاله^(١) .

واستجابت لهذه الدعوة بعض التشريعات الحديثة غالغت عقوبة الاعدام ، غير أن أغلبية الدول — ومنها مصر — لم تستجب لها وأبقت على هذه العقوبة في تشريعاتها . ساعد على ذلك أن لومبروزو وجاروغالو من

(١) انظر في عرض هذه الدعوة تفصيلا : الدكتور محمود نجيب حسنى . شرح قانون العقوبات . القسم العام . طبعة ١٩٧٧ ص ٧٥٠ .

رجال المدرسة الوضعية أيدا الابقاء على عقوبة الاعدام ، اذ لا يرى الاو-
غضاغة في اعدام المجرم بطبيعته ، ولا يرى الثانى في الاعدام أية قسم
بل اعتبره وسيلة ضرورية لحماية المجتمع وتنقيته من العناصر الخبيثة
ولم يعترض من الوضعيين على عقوبة الاعدام سوى انريكوغيرى ، هو
يرى أن هذه العقوبة لا تجدى في اصلاح المجتمع الا اذا نفذت بنسب
كبيرة وهو ما قد يسىء الى شعور المجتمع ذاته لما يتسم به هذا العم
من القسوة (٢) .

ولقد قيل في الرد على حجج المطالبين بالفاء عقوبة الاعدام :

١ — أن القول بعدم جواز حرمان الشخص من حقة في الحياة لا
المجتمع لا يعبه هذا الحق ، مردود بأنه ليس بشرط لمشروعية مساه
المجتمع ببعض حقوق أفراده أن يكون هو الذى منحهم اياها ، بل يكف
أن يكون هو الذى يحميها وينظمها وأن يجد من مقتضيات المحافظة عل
كيانه سحب هذه الحماية أو تقييدها ، وهو ما يتحقق حين يوقع الاعدا
على بعض أفراده (٣) . يضاف الى ذلك أن العقوبات السالبة للحرية أيض
تتضمن سلبا لحق الفرد في الحرية وهو حق لم يمنحه المجتمع اياه وانم
يقتصر دوره على تنظيمه .

٢ — ان القول بأن الاعدام عقوبة لا يمكن الرجوع فيها ، لا ينبغى أن
يحول دون تطبيق نظام الاعدام متى كان ذلك النظام ضروريا لحماي
المجتمع ، ويكفى أن يحاط باحتياطات من شأنها توقى الاخطاء الت
تصحبه . فاذا وقع خطأ رغم ذلك تعين اعتباره نوعا من المخاطر الاجتماعى

(٢) انظر : المستشار محمود ابراهيم اسماعيل . طبعة ١٩٤٥ ص ٤
وما بعدها .

(٣) انظر : الدكتور محمود نجيب حسنى . المرجع السابق . ص ٧٥١

التي تصحب بالضرورة كل نظام اجتماعي^(٤) . هذا فضلا عن أنه حتى في حالة العقوبات السالبة للحرية لا يجدى أيضا الرجوع فيها في إصلاح ما نزل بالمحكوم عليه من ألم أثناء توقيفها عليه .

٣ — أما القول بأن عقوبة الاعدام عقوبة غير عادلة لمجرد أن الجريمة حين تكون بالغة الجسامه كاشفة بيقين عن عدااء المجرم للمجتمع واستهانته بقيمه فان التناسب بين الاعدام وبين المجرم لا يكون مملا للشك . فمن يقتل غيره عمدا — مع سبق الاصرار — انما يكشف عن اصراره على سلب حياة المجنى عليه ، وهي لا تقل قيمة عن حياته هو ، بل ان حياة الفاعل بعد القتل تكون أقل قيمة بعد أن دنستها الجريمة وجعلت منها خطرا على المجتمع .

٤ — ان للعقوبة المؤبدة السالبة للحرية ولئن كانت قادرة على الاضطلاع بوظيفة الاعدام في الردع الخاص فانها تبدو غير قادرة على تحقيق هذه الوظيفة في مجال الردع العام . فعقوبة الاعدام تثير الخوف والرهبه حتى في نفوس أشد المجرمين شراسة وقسوة وهو مالا يتحقق بأية عقوبة أخرى يضمن المجرم أنه سينفذها وهو على قيد الحياة . هذا فضلا عن أن العقوبة المؤبدة السالبة للحرية هي في حقيقتها تعذيب للمجرم حتى الموت وتعتبر لذلك أشد قسوة من الاعدام الذي يتم — وغضا للشرائع المحدثه — دون تعذيب . أما عن عدم زيادة نسبة الجريمة في الدول التي ألغت عقوبة الاعدام لذلك راجع الى ظروف هذه الدول واتجاه نسبه الجريمة فيها أساسا الى الهبوط ، ولا يمكن أن يؤخذ من ذلك معيارا حتميا لان المجتمعات تتباين من حيث ظروفها وتكوين أفرادها فتختلف تبعاً لذلك النظم التي تراها لازمة لحمايتها من الجريمة .

(٤) انظر : الدكتور محمود نجيب حسنى - المرجع السابق . ص ٧٥٢ .

هـ — أما ما قال به أنصار حركة الدفاع الاجتماعي من أن الأمل في إصلاح أى مجرم لا بد من أن يظل باقيا فهو قول تشويه المبالغة والاغراق في التفاؤل تجاه النفس البشرية . فإذا كانت حالة المجرم تنبئ عن خطورة تستوجب استئصاله فلا محل لموقف ذلك الاستئصال بحثا عن وسيلة قد تجدى أو لا تجدى في إصلاح المجرم وإعادة بنائه .

وأسانيد من قالوا بالابقاء على عقوبة الاعدام أقوى ويجدر تأييدها . والحقيقة أن هذه العقوبة رغم ما فيها من شدة فهي عقوبة عادلة ونهيا ضمان للمجتمع ضد الجرائم الخطيرة . ولقد أقرت الشريعة الإسلامية عقوبة الاعدام ، فقد قال الله تعالى في كتابه العزيز « ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون » (٥) . ويقول علماء الاسلام أن الحياة هي المطلوبة بللذات وأن القصاص وسيلة من وسائلها لأن من علم أنه إذا قتل نفسا يقتل بها يرتدع عن القتل فيحفظ الحياة على من أراد قطعه وعلى نفسه (٦) . وهم بهذا يؤكدون على أهمية دور الاعدام في مجال الردع العام . كما أجمع الفقهاء على أن القصاص في القتل لا يقيمه إلا أولو الأمر . فلا يجوز لاحد أن يقتص من أحد حقه دون الحاكم أو من نصبه لذلك (٧) .

١٣٠ — تنفيذ الاعدام (٨) :

يودع المحكوم عليه في السجن بناء على أمر تصدره النيابة العامة وفقا للمادة ٤٧١ من قانون الاجراءات الجنائية . ولقد نصت المادة ١٧٢/١ من القانون المذكور على أنه « لا قارب المحكوم عليه بالاعدام أن

(٥) سورة البقرة . آية ١٧٩ .
(٦) انظر : الشيخ السيد سابق . فقه السنة ج ٢ ص ٤٣٤ وما بعدها .
(٧) الشيخ السيد سابق . المرجع السابق . ص ٤٥٣ .
(٨) انظر في تأجيل تنفيذ الاعدام : الفسرات ١١٦ ، ١١٧ ، ١١٨ . من هذه المؤلفات .

يقابلوه في اليوم الذي يعين لتنفيذ الحكم ، على أن يكون ذلك بعيدا عن محل التنفيذ » ، بيد أن هذا النص نسخة ما صدر بعده في المادة ٧٠ من قانون السجون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ من أنه « لا قارب المحكوم عليه بالاعدام أن يزوروه في اليوم السابق على التاريخ المعين للتنفيذ وعلى ادارة السجن اخطارهم بذلك » . كما يجب تمكين المحكوم عليه من مقابلة أحد رجال الدين اذا كانت ديافته تفرض عليه الاعتراف أو اتيان طقوس دينية معينة قبل الموت (٤٧٢/٢ اجراءات ، ٧١ سجون) .

وتنفذ عقوبة الاعدام داخل السجن أو في مكان آخر مستور بناء على طلب كتابي من النائب العام (٤٧٣ اجراءات ، ٦٥ سجون)^(٩) . ويحدد مدير مصلحة السجون يوم وساعة التنفيذ . ويتم الاعدام بحضور أحد وكلاء النائب العام ومأمور السجن وطبيب السجن أو طبيب آخر تتدبه النيابة العامة ، ولا يجوز لغير هؤلاء حضور التنفيذ الا باذن خاص من النيابة العامة ، على أنه يجب أن يؤذن دائما لمحامي المحكوم عليه بالحضور.

(٩) كان الاعدام ينفذ في مصر علنا في أحد الميادين العمومية ، ولكن قامت اعتراضات شديدة على ذلك ، اذ ثبت من التطبيق العملي أن هذه العلانية ليست ابلغ في الزجر كما يتوهم البعض لان بعض أفراد الجمهور كانوا يحضرون الى سلطة الاعدام للتسلية واللهو والسخرية من المحكوم عليه ، كما أن الناس ما تلبث أن تآلف مرأى الشئق فتضيع رهبته في النفوس ويقل الخوف منه ، وتتاح الفرصة لبعض المحكوم عليهم ادعاء البطولة بما يتصنعونه من ربطة الجأش أو ما يصدر عنهم من عبارات الفرور ، فضلا عن أن علانية التنفيذ كانت مصدرا لخرافات كثيرة اذ كان النساء مثلا يعتقدون بأن المسرور بين أعمدة المشنقة تحت أرجل المشنوق أو بأن الحصول على جزء من الحبل الذي استعمل في الشنق يفيد في ازالة موانع الحمل . من أجل ذلك كله تقرر تنفيذ الاعدام داخل السجن أو في مكان مستور « انظر في ذلك : الاستاذ على زكي العرابي . المبادئ الأساسية للاجراءات الجنائية ج٢ طبعة ١٩٥٢ ص ٤٠٥ ، الاستاذ جندى عبد الملك . الموسوعة الجنائية ج٢ الطبعة الاولى ١٩٣٢ ص ٧٠٢ ، المنششار محمود ابراهيم اسماعيل . العقوبة ١٩٤٥ ص ١٨ ، والحكور محمود نجيب حسنى . شرح قانون العقوبات . القسم العام . طبعة ١٩٧٧ ص ٧٥٩ .

(المادة ١/٤٧٤ اجراءات جنائية) • وتضيف المادة ٦٦ من قانون السجون الى لجنة الاعدام مندوبا من مصلحة السجون وآخر من وزارة الداخلية وتجيز حضور مدير السجن بدلا من مأموره •

وعند وصول المحكوم عليه أمام هيئة التنفيذ يقوم مدير أو مأمور السجن بتلاوة منطوق الحكم الصادر بالاعدام والتهمة المحكوم من أجلها على مسمع من الحاضرين • وإذا رغب المحكوم عليه في ابداء أقوال حرر وكيل النيابة محضرا بها (٢/٤٧٤ اجراءات ، ٦٧ سجون) •

ويتم التنفيذ شنقا وفقا للمادة ١٣ من قانون العقوبات^(١٠) ، ويباشره جلاد تابع لمصلحة السجون على أن تترك الجثة معلقة لمدة نصف ساعة بعد وقوف حركة النبض ثم تنقل الى المشرحة لغسلها وتجهيزها مع عدم نشرها الا اذا طلبت النيابة العامة ذلك (المادة ٨١٤ من دليل اجراءات العمل بالسجون) • وعند تمام التنفيذ يحضر وكيل النيابة محضرا بذلك يثبت فيه شهادة الطبيب بالوفاة وساعة حصولها (المادة ٣/٤٧٤ اجراءات جنائية) •

وتسلم جثة المحكوم عليه بالاعدام الى أهله اذا طلبوا ذلك ووافقت جهة الادارة ، ويجب أن يكون الدفن بغير احتفال (٢/٤٧٧ اجراءات) ، فاذا لم يتقدم أحد من أهل المحكوم عليه لاستلام جثته خلال أربع وعشرين ساعة أودعت أقرب مكان الى السجن معد لحفظ الجثث ، فاذا لم يتقدم أحد منهم لتسلمها خلال سبعة أيام من تاريخ الايداع سلمت الى إحدى الجهات الجامعية (المادة ٧٢ من قانون السجون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٧٤) •

(١٠) ويتم تنفيذ الاعدام بقطع الراس بالمقصلة كما في فرنسا والمانيا ، ويتم رميا بالرصاص كما في روسيا ، وبطريقة الكرسي الكهرب كما في بعض الولايات المتحدة الامريكية •

المبحث الثانى

تنفيذ العقوبات السالبة للحرية

المطلب الاول

التعريف بهذه العقوبات وأماكن تنفيذها

أولا

الاشغال الشاقة

١٣١ — تعريفها وكيفية تنفيذها :

الاشغال الشاقة^(١١) تأتي بعد الاعدام فى المرتبة ، وعرفت المادة ١٤/١ من قانون العقوبات بأنها تشغيل للمحكوم عليه فى أشق الاعمال التى تعينها الحكومة مدة حياته ان كانت مؤبدة أو المدة المحكوم بها ان كانت مؤقتة . ولقد تكفل قرار وزير الداخلية الصادر فى ١٩٥٩/٦/٢٧ ببيان الاعمال الشاقة التى يؤدىها المحكوم عليه بهذه العقوبة وأهمها أشغال المهاجر والنحت والشحن والتفريغ^(١٢) .

وتنفذ عقوبة الاشغال الشاقة فى الليمان (١/٢ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم السجون) ، ويستثنى من ذلك النساء أيا كانت .

(١١) الاشغال الشاقة المؤبدة والاشغال الشاقة المؤقتة

(١٢) ولما كان التقدم العلمى قد ميا لقطع الاحجار ونقل الاتقال أدوات آلية حلت محل الانسان ، وصار تكليفه المحكوم عليه بهذه المهمة منطويا على تحيله مشقة لا موجب لها ولا يتطلبها اصلاحه وتعتبر من بقايا الصفة الإنتقالية القديمة للعقوبة ، رأى مشروع قانون العقوبات الغاء عقوبة الاشغال الشاقة « راجع المذكرة الايضاحية للمادة ٨٢ من المشروع ، وانظر ايضا : الدكتور رمسيس بهنام . النظرية العامة للقانون الجنائى ج٢ طبعة ١٩٦٥ ص ٢٢٥٤ .

أعمالهم والرجال الذين بلغوا سن السنتين ولو أثناء التنفيذ فتنفذ العقوبة عليهم بالسجون العمومية (١٥ عقوبات ، ٣/ب، سجون) .

والمستفاد من نص المادة ٢/٢ من قانون السجون أنه لا يجوز وضع القيد الحديدي في قفص المحكوم عليه بالاشتغال الشاقة داخل الليمان أو خارجه إلا اذا خيف هربه وكان لهذا الخوف أسباب معقولة ، وذلك بناء على أمر يصدره مدير عام مصلحة السجون .

وإذا قضى المحكوم عليه نصف المدة المحكوم بها أو ثلاث سنوات أى المدين أقل وكان حسن السلوك خلالها تعين نقله من الليمان الى السجن العمومي ، وكذا اذا تدهورت حالته الصحية الى الحد الذي يتعارض مع التنفيذ عليه في الليمان (١٣) . ويصدر مدير عام السجون قرارا بتشكيل لجنة تقدر صلاحية سلوك المحكوم عليه للنقل من الليمان الى السجن العمومي . وفي حالة انحراف سلوك المحكوم عليه في السجن تجوز اعادته الى الليمان (المادة ٣ من قانون السجون) .

١٣٢ — مبحثها :

الاشتغال الشاقة اما مؤبدة واما مؤقتة . والاشتغال الشاقة المؤبدة

(١٣) وتنص المادة ٣٤ من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم السجون على أنه « كل محكوم عليه بالاشتغال الشاقة يتبين لطبيب الليمان أنه عاجز عن العمل في الليمان يعرض أمره على مدير القسم الطبي للسجون لفحصه بالاشتراك مع مدير علم مديرية الشؤون الصحية المختصة أو من يتدبه من الأطباء العاملين بالمديرية للنظر في نقله الى سجن عمومي ، وينفذ قرار النقل بعد اعتياده من مدير عام السجون وموافقة النائب العام . وعلى السجن المنقول اليه المريض مراقبة حالته وتقديم تقرير طبي عنه الى مدير القسم الطبي للسجون . اذا تبين أن الاسباب الصحية التي دعت لهذا النقل قد زالت ، وفي هذه الحالة يشترك مدير القسم الطبي مع مدير علم مديرية الشؤون الصحية المختصة أو من يتدبه من الأطباء العاملين بالمديرية في فحصه للنظر في اعادته الى الليمان ، ويصدر أمر من النائب العام باعادته وتستقزل المدة التي يقضيها المحكوم عليه في السجن من مدة العقوبة بالميمان » .

هى قضاء المحكوم عليه المدة الباقية من حياته بالليمان أو بالسجن العمومى • غير أن المادة ٢/٥٢ من قانون السجون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ تجيز الانحراج الشرطى عن المحكوم عليه بهذه العقوبة اذا قضى فى السجن دشرين سنة على الأقل ، ومن ثم فله من الناحية العملية لا يظل المحكوم عليه فى السجن الى آخر حياته •

والاشتغال الشاقة المؤقتة لا يجوز أن تنقص مدتها عن ثلاث سنين ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة الا فى الاحوال المستثناء قانونا (المادة ٢/١٤ عقوبات) ، فقد يكون الحد الأدنى أقل من ثلاث سنوات استثناء كما فى حالة العود المنصوص عليها بالمادة ٥١ من قانون العقوبات ، وقد يكون الحد الأقصى أكثر من خمس عشرة سنة كما فى حالة المود المنصوص عليها بالمادة ٥٠ من ذات القانون •

ثانيا

السجن

١٣٣ — نصيفه :

عقوبة السجن هى وضع المحكوم عليه فى أحد السجون العمومية وتشغيله داخل السجن أو خارجه فى الاعمال التى تعينها الحكومة بها (المادة ١٦ عقوبات) • وهذه الاعمال بطبيعة الحال أخف من الاشتغال الشاقة المبينة بالمادة ١٤ من قانون العقوبات ، وأهمها وغقا لقرار الداخلية الصادر فى ٢٧/٦/١٩٥٩ أعمال الورش الصناعية وأعمال المخابز والمطابخ وصناعات الصابون والنسيج والطباعة والسجاد والاكلمة واشغال الجلود •

١٣٤ — مدته :

السجن من العقوبات المؤقتة ، والحد الأدنى لها هو ثلاث سنوات ، والحد الأقصى لها هو خمس عشرة سنة إلا في الأحوال المستثناة قانوناً (المادة ١٦ عقوبات) ، كما في حالة العود المنصوص عليه بالمادة ٥٥ من قانون العقوبات اذ يجوز أن تصل مدة السجن الى عشرين سنة . وإذا نص القانون على عقوبة السجن دون تحديد لحددها الأقصى فإنه يكون قد قصد الاحالة على الحكم العام المقرر بالمادة ١٦ من القانون المذكور آنفاً والذي جعلها تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس عشرة سنة (١٤) .

ثالثاً

الحبس

١٣٥ — تعريفه :

الحبس هو أخف العقوبات السالبة للحرية ، وهو عقوبة أصلية في الجنع وتطبق أحياناً في مواد الجنائيات عند تواجر الاعذار القانونية أو موجب لاستعمال الرأفة (المادة ١٧ عقوبات) . والقانون يعرف الحبس بأنه وضع المحكوم عليه في السجن المركزي أو السجن العمومي المدة المحكوم بها (المادة ١٨ عقوبات) .

والمستفاد من المادتين ٣ ، ٤ من قانون السجون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ أن الحبس الذي تزيد مدته على ثلاثة أشهر ينفذ على المحكوم عليه بالسجن العمومي . أما اذا كانت عقوبة الحبس ثلاثة أشهر فأقل ، أو أكثر من ثلاثة أشهر ولكن المدة الباقية منها عند صدور الحكم ثلاثة أشهر فأقل — كما في استتزال مدة الحبس الاحتياطي — ولم يكن المحكوم عليه مودعاً

(١٤) انظر : نقض ١٩٦١/١٠/٣٠ س ١٢ ص ٨٦٤ رقم ١٧٢ .

من قبل في السجن العمومي فان العقوبة تنفذ عليه بالسجن المركزي .
والحكوم عليهم الذين يكونون محلا للاكراه البدني تنفيذا لاحكام مالية
ينفذ عليهم الاكراه البدني بالسجن المركزي . غير أن الاشخاص المقرر
تنفيذهم للعقوبة بالسجون المركزية بصفة عامة يجوز وضعهم في سجن
عمومي اذا كان أقرب الى النيابة أو اذا ضاق بهم السجن المركزي .

١٣٦ - مدة الحبس :

الحد الأدنى لعقوبة الحبس هو أربع وعشرين ساعة ،
والحد الأقصى هو ثلاث سنوات (المادة ١٨ عقوبات) . والحد الأدنى
منخفض بطبيعته ولا يتصور أن يورد المشرع استثناء عليه الا بالزيادة ،
مثال ذلك ما تقضى به المادة ١٧ من قانون العقوبات من أنه في حالة
استعمال الرأفة في مواد الجنايات يجوز تبديل عقوبة السجن بعقوبة الحبس
لمدة لا تقل عن ثلاثة شهور ، وما تقضى به المادة ٢٣٨ / ١ من قانون
العقوبات بالنسبة لجريمة القتل الخطأ من جعل الحد الأدنى لعقوبة الحبس
سنة شهور . أما الحد الأقصى فقد يزيد أو ينقص في بعض الاحوال
الاستثنائية بنص القانون ، مثال ذلك ما تقضى به المادة ٣١٨ من قانون
العقوبات بالنسبة للسرقات البسيطة من جعل الحد الأقصى للحبس
سنتين ، وما تقضى به المادة ٣١٦ مكررا ثالثا من قانون العقوبات من
جعل الحد الأقصى للحبس سبع سنوات . أما اذا وردت عقوبة الحبس في
نص القانون مجردة دون تحديد لمدتها كما هو الحال في نص المادة ٣١٧
من قانون العقوبات فان القضاء بالعقوبة لا بد أن يكون بين الحد الأدنى
والأقصى المنصوص عليهما قلنونا في المادة ١٨ من ذات القانون أي بين
أربع وعشرين ساعة الى ثلاث سنوات .

١٣٧ - نوعا الحبس :

الحبس نوعان : الحبس مع الشغل ، والحبس البسيط (المادة ١٩

عقوبات) ، والفارق بينهما أن المحكوم عليه بالحبس مع الشغل يلزم بأداء أشغال هي بذاتها الاشغال التي يلزم بأدائها المحكوم عليه بالسجن ، أما المحكوم عليه بالحبس البسيط فلا يلزم بأداء عمل ما الا اذا طلب ذلك (المادة ٢٤ من قانون السجون) • كما يجوز لمدير عام السجون بمعد موافقة النائب العام أن يمنح المحكوم عليه بالحبس البسيط المزايا المقررة للمحبوسين احتياطيا كلها أو بعضها كالاقامة في غرفة مؤثثة وارتداء ملابسه الخاصة واستحضار أغذيته من خارج السجن (المادة ١٧ من قانون السجون) ، وهي مزايا لا يجوز منحها بأية حال للمحكوم عليه بالحبس مع الشغل •

١٢٨ — حالات الحكم بالحبس البسيط والحبس مع الشغل :

المستفاد من نص المادة ٢٠ من قانون العقوبات أن الحكم بالحبس مع الشغل وجوبى في حالتين : (أ) اذا كانت مدة العقوبة المحكوم بها سنة فأكثر • (ب) اذا كان القانون يوجب في الجريمة موضوع الاتهام القضاء بالحبس مع الشغل أيا كانت مدة العقوبة التي يحكم بها القاضى ، كما هو الحال في جرائم السرقة المنصوص عليها بالمادتين ٣١٧ ، ٣١٨ من قانون العقوبات •

وفي غير الاحوال المتقدمة يكون للقاضى مطلق التقدير في القضاء بالحبس البسيط أو بالحبس مع الشغل (المادة ٢٠ عقوبات) (١٥) •

(١٥) ولقد كانت الفقرة الثانية من المادة ٢٠ عقوبات تنص على أنه « ويجب الحكم دائما بالحبس البسيط في احوال المخالفات » ، ثم ألغيت هذه الفقرة بمقتضى المادة السادسة من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ ، حتى تتلائم مع المادة ٢٢ من قانون العقوبات التي أصبح نصها بعد تعديلها بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ هو « المخالفات هي الجرائم المعاقب عليها بالقرامة التي لا يزيد أقصى مقدارها على جائة جنيه » ومع المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات — بعد تعديلها بذات القانون — اذ ألغت عقوبة الحبس الذى لا يزيد أقصى =

١٣٩ — تحول عقوبة الحبس البسيط :

المستفاد من نص المادة ١٨/٢ من قانون العقوبات أن لكل محكوم عليه بالحبس البسيط مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور أن يطلب بدلا من تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشغيله خارج السجن الا اذا نص الحكم على حرمانه من هذا الخيار . وتردد المادة ٤٧٩ من قانون الاجراءات الجنائية ذات المبدأ .

ويشترط حتى يكون للمحكوم عليه هذا الخيار عدة شروط :

١ — أن يكون الحكم صادرا بالحبس البسيط ، فلا يجوز اعمال هذه الرخصة بالنسبة للمحكوم عليه بالحبس مع الشغل .

٢ — ألا تزيد عقوبة الحبس المقضى بها عن ثلاثة شهور .

٣ — ألا ينص الحكم على حرمان المحكوم عليه من هذا الخيار . أما اذا سكت الحكم عن الاشارة الى هذا الخيار فان معنى هذا الاعتراف به للمحكوم عليه^(١٦) .

والنيابة العامة هي التي تقوم بتفسير المحكوم عليه بين تنفيذ عقوبة الحبس البسيط وبين تشغيله خارج السجن ، فاذا اختار الشغل بدلا من الحبس نفذ عليه بمقتضى النموذج المعد لذلك ، وهو في هذه الحالة يفرج عنه ، وتسرى عليه أحكام المادة ٥٢٠ من قانون الاجراءات الجنائية وما بعدها على نحو ما سنوضحه عند الحديث عن الاكراه البدنى .

= مدته على اسبوع التى كلفت مقرررة بالمادة ١٢ عقوبت قبل تعديلها . ونص المادة ١٢ قبل التعديل هو « المخالفات هي الجرائم الملقب عليها بالعقوبات الالابية : الحبس الذى لا يزيد اقصى مدته على اسبوع . — الغرامة التى لا يزيد مقدارها على جنيه مصرى » .

(١٦) انظر : الدكتور محمود نجيب حسنى . المرجع السابق . فقرة

ولا يجوز للنيابة العامة حرمان المحكوم عليه من هذا الخيار بدعى أن الحكم خطأ اذ كان يتعين أن يقضى بالحبس مع الشغل أو أن يقضى بالحبس لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر ، وكل ما لها هو أن تسلك طريق الطعن المناسب على الحكم .

المطلب الثانى

كيفية حساب مدة العقوبة السالبة للحرية

اولا

بداية تنفيذ العقوبة ونهايته

١٤٠ — القاعدة وتطبيقاتها :

تنص المادة ٢١ من قانون العقوبات على أنه « تبتدىء مدة العقوبة المقيدة للحرية من يوم أن يحبس المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ ٠٠٠٠ » ، وتنص المادة ٤٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه : « تبتدىء مدة العقوبة المقيدة للحرية من يوم القبض على المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ ٠٠٠ » .

والمستفاد من هاتين المادتين أنه ليس يلزم فى حساب المدة أن يحبس المحكوم عليه بالفصل بايداعه السجن ، بل ان المدة تبدأ من وقت القبض عليه حتى ولو تم ذلك خارج البلاد . واذا تعددت العقوبات فانها تنفذ بالترتيب المقرر قانونا (٣٤ عقوبات) وتبدأ مدة كل منها من وقت تنفيذها عقب انتهاء العقوبة التى قبلها .

ويحسب اليوم الذى يبدأ التنفيذ فيه من مدة العقوبة ، ويفرج عن المحكوم عليه فى اليوم التالى لانتهاء العقوبة فى الوقت المحدد للافراج عن

المسجونين (٤٨٠ اجراءات) • وتقضى المادة ٤٩ من قانون السجون بأن يكون الافراج ظهر اليوم التالى لانتهاء مدة العقوبة •

والقاعدة أن مدة العقوبة تحسب بالسنتين والاشهر الشخصية ، اذ نصت المادة ٥٦٠ من قانون الاجراءات الجنائية على أن « جميع المدد المبينة في هذا القانون تحسب بالتقويم الميلادى » •

فاذا كانت العقوبة مقدرة بالسنتين فانها تحسب من تاريخ حبس المحكوم عليه — أو القبض عليه — وحتى التاريخ المقابل له من السنة الميلادية الاخيرة من مدة العقوبة (١٧) • واذا كانت مقدرة بالشهور احتسبت من التاريخ الذى ينفذ فيه الحكم من الشهر الاول الى التاريخ المقابل له فى الشهر الاخير من العقوبة ، فاذا لم يوجد يوم مقابل فى هذا الشهر انتهى التنفيذ فى آخر يوم فيه (١٨) • واذا حكم بشهر واحد وبدأ التنفيذ فى أول الشهر فانه ينتهى فى آخره حتى ولو كان هذا الشهر ٢٨ أو ٢٩ يوما كـشهر فبراير • واذا قدرت العقوبة بالايام احتسبت بعدد الايام بصرف النظر عن عدد أيام الشهر ، على أن يحسب اليوم أربع وعشرين ساعة من الساعة التى بدأ فيها التنفيذ الى الساعة المقابلة لها فى اليوم الاخير • وتنص المادة ٤٨١ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه اذا كانت مدة

(١٧) مثال ذلك أن يحكم بحبس المتهم سنة ، ويبدأ التنفيذ عليه فى ٢٥

ابريل ١٩٨٤ فان مدة العقوبة تنتهى فى ٢٥ ابريل ١٩٨٥ •

(١٨) مثال ذلك أن يحكم بحبس المتهم شهرا ، ويبدأ التنفيذ عليه فى ٢٤

اكتوبر فان مدة العقوبة تنتهى فى ٢٤ نوفمبر ، واذا بدأ التنفيذ عليه فى ٣٠ يناير فان مدة العقوبة تنتهى فى ٢٨ فبراير اذا كتلت سنة بسيطة وفى ٢٩ فبراير اذا كانت سنة كبيسة • واذا حكم بحبس شخص ثلاثة اشهر وبدأ التنفيذ عليه فى ٢٩ فبراير فان مدة العقوبة تنتهى فى ٢٩ مايو • واذا حكم بالحبس شهرا ونصف وبدأ التنفيذ فى ٢٨ فبراير فان الشهر ينتهى فى ٢٨ مارس ويضاف ١٥ يوما فيكون انتهاء العقوبة فى ١٢ ابريل •

العقوبة أربعاً وعشرين ساعة ينتهى تنفيذها فى اليوم التالى للقبض على
المحكوم عليه فى الوقت المحدد للإفراج عن المسجونين .

ثانياً

خصم مدة الحبس الاحتياطى

١٤١ — القاعدة والغرض منها وتطبيقاتها :

من المقرر بمقتضى المادة ٢١ من قانون العقوبات والمادة ٤٨٢ من
قانون الاجراءات الجنائية أن مدة العقوبة تنقص بمقدار مدة الحبس
الاحتياطى والقبض ، فلا يكون قابلاً للتنفيذ الا المدة الباقية منها بعد هذا
الانتقاص . والعلة من هذه القاعدة هى أن الحبس الاحتياطى يتماثل مع
العقوبة من ناحية أنه سلب للحرية ، ويتحمله المتهم لمصلحة التحقيق فى
الوقت الذى لا يزال يتمتع فيه بقرينة البراءة ، ومن ثم فإن خصم مدة
هذا الحبس من مدة العقوبة تضفى فكرة عادلة . والقول بغير ذلك مؤداه
أن المحكوم عليه تسلب حريته من الناحية الفعلية مدة أطول من المدة
الواردة بحكم الادانة^(١٩) .

وهذه القاعدة تسرى على مدد الحبس الاحتياطى والقبض ، ولذا
يتمين احتساب المدة الواجبة الخصم اما من اليوم الذى يحبس فيه المتهم
احتياطياً — اذا كان قد قبض عليه فى ذات اليوم — واما من يوم القبض
عليه السابق على ذلك الحبس ، حتى ولو نزلت به اجراءات القبض من
سلطات حولة أجنبية^(٢٠) .

(١٩٩) انظر أيضاً : الدكتور حسن صادق المرصاوى . الحبس الاحتياطى
ضمن حرية الفرد فى التشريع المصرى . طبعة ١٩٥٤ ص ٢٧٩ وما بعدها .
(٢٠) قريباً من هذا : الدكتور محمود نجيب حسنى . المرجع السابق .
ص ٧٨٢ .

وخصم الحبس الاحتياطي حق للمحكوم عليه يكتسبه بقوة القانون ولو لم ينص القاضي عليه في حكمه لانه أمر متعلق بالتنفيذ ونصوص القانون بشأنه تخاطب النيابة العامة بوصفها الجهة المنوط بها ذلك التنفيذ . والحكم الذي يصدر بحرمان المحكوم عليه من هذا الحق يعتبر حكما مخالفا للقانون .

ولا يشترط لاستئزال مدة الحبس الاحتياطي أن يكون ذلك الحبس قد استمر حتى صدور الحكم فاتصل بالحبس التنفيذي . فإذا حبس المتهم احتياطيا ثم أفرج عنه — من النيابة أو من قاضي المعارضات أو من محكمة الموضوع — وصدر الحكم عليه وهو مطلق السراح فإن الحبس السابق يتعين خصمه من مدة العقوبة . وإذا حبس المتهم احتياطيا ثم قررت النيابة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية وأفرجت عنه ، ثم ظهرت أدلة جديدة أدت الى تقديمه للمحاكمة فإن مدة الحبس الاحتياطي تخصم من مدة العقوبة ، وإذا كان قد حبس احتياطيا بعد ظهور الأدلة الجديدة فمجموع مدتي الحبس الاحتياطي يخصم من العقوبة المحكوم بها . وإذا قدم المتهم الى المحاكمة محبوسا احتياطيا فحضى بحبسه وقدرت كفالة لوقف التنفيذ — دون أن تعمل المحكمة حقها الجوازي المنصوص عليه بالمادة ٤٦٣/٢ اجراءات — ودفع المحكوم عليه الكفالة فأفرج عنه واستأنف وقضى في الاستئناف بتأييد الحكم الابتدائي فإن مدة الحبس الاحتياطي تخصم من مدة الحبس المحكوم بها .

١٤٢ — تحديد بداية العقوبة في حالة خصم الحبس الاحتياطي :

١ — إذا اتصل الحبس الاحتياطي بالحبس التنفيذي اعتبر يوم القبض بدءا للمدة المحكوم بها ، فإذا كان للمحكوم عليه مدة أو مدد حبس احتياطي أخرى سابقة ومنفصلة عن المدة المتملة بالحبس التنفيذي فإن

هذا لا يغير من الامر شيئاً وتخصم هذه المدد المنفصلة من نهاية التنفيذ (٢١) .

٢ — اذا لم تتصل مدة الحبس الاحتياطي بالحبس التنفيذي اعتبر يوم الحبس التنفيذي بداية للمدة وتخصم مدة الحبس الاحتياطي من نهاية التنفيذ (٢٢) .

١٤٣ — شروط خصم مدة الحبس الاحتياطي :

وتخصم مدة الحبس الاحتياطي من مدة العقوبة المحكوم بها يثير عدة غموض :

● الفرض الاول — اذا كانت العقوبة صادرة عن ذات الجريمة

موضوع الحبس الاحتياطي وحدها :

وهذا الفرض لا يثير أية صعوبة اذ أن مدة الحبس الاحتياطي في هذه الحالة تخصم من مدة العقوبة ، فإذا كانت تستغرق مدة العقوبة تعين الانحراج عن المحكوم عليه ان كان محبوسا ، ولا يجوز القبض عليه ان كان مفرجا عنه ، ولا تصح مطالبته بالكفالة اذا كان الحكم قد صدر بالحبس مع تقدير كفالة لان الهدف من الكفالة هو وقف تنفيذ عقوبة الحبس حتى

(٢١) وتمطى المادة ٦٥٧ فقرة اخيرة من التعليمات الادارية للتلييات مثالا لهذه الحالة بانه اذا قضى المتهم عشرة ايام في الحبس الاحتياطي ثم اخرج عنه ، ثم قبض عليه ثانية في ٣٠ ديسمبر وأعيد حبسه احتياطيا حتى تاريخ الحكم عليه بالحبس لمدة شهرين فان مبدا الحبس التنفيذي يكون يوم ٣٠ ديسمبر ويعتبر الشهران منتهيان في ٢٨ فبراير اذا كانت سنة بسيطة ثم يخصم منها العشرة ايام التي قضاها في الحبس الاحتياطي المنفصل فتنتهي مدة العقوبة في ١٨ فبراير ان كانت سنة بسيطة وتزيد يوما ان كانت سنة كبيسة .

(٢٢) راجع الاستاذ جندى عبد الملك . الموسوعة الجنائية . الطبعة الاولى ج٢ ص ٧١٢ .

يصير الحكم نهائيا وهي غاية تتخلف اذا ما استتب ان العقوبة نفذت باستيفاء المحكوم عليه لها عن طريق الحبس الاحتياطي .

و يجدير بالتقوية أن العبرة بالجريمة موضوع الحبس الاحتياطي كواقعة مادية دون تأثير لتغير الوصف القانوني الذي تسبغه سلطة الاتهام عليها . فإذا حقق مع شخص عن تهمة سرقة وحبس احتياطيا ثم قضى ببراءته ، فرغت النيابة العامة الدعوى عليه من جديد عن ذات الواقعة بوصف آخر هو النصب أو خيانة الأمانة فعضى بادانته فان مدة الحبس الاحتياطي التي قضاها على ذمة القضية الاولى — السرقة — يجب خصمها (٣) .

● **الفرض الثاني — اذا حكم ببراءة المتهم من الجريمة التي حبس احتياطيا من أجلها — أو امرت النيابة بحفظها —**
وكان محكوما عليه بعقوبة في جريمة أخرى :

وفي هذا الفرض تخصم مدة الحبس الاحتياطي من مدة العقوبة المقررة بها في الجريمة الأخرى في صورتين نصت عليهما المادة ٤٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية :

الصورة الاولى — اذا كانت الجريمة المعاقب عليها قد ارتكبت أثناء الحبس الاحتياطي .

الصورة الثانية — اذا كانت الجريمة المعاقب عليها قد حقق فيها مع المتهم أثناء الحبس الاحتياطي .

ويستوى في أعمال حكم المادة سالفة الذكر أن تكون الجريمة التي

... (٢٣) تنظر تليدا لذلك : المستشار محمود إبراهيم اسماعيل . العقوبة .
 طبعة ١٩٤٥ ص ٢٠ .

حبس المتهم احتياطيا من أجلها قد قضى فيها بالبراءة أو قررت فيها الغيبة المعلقة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية لعدم معرفة المظالم أو لعدم كفاية الدليل ، غالطة في هذه الاحوال واحدة . أما اذا حكم فيها بمقتومة وسقطت يمضى المدة فلا يكون ثمة موجب لاعمال حكم المادة المذكورة حتى لا يكون المحكوم عليه الهارب من التنفيذ أحسن حالا من ذلك الذى يستجيب الى حكم القضاء . وكذلك الحال اذا حكم في الجريمة التى حبس المتهم احتياطيا من أجلها بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة أو اذا صدر فيها القرار بالآلا وجه من الغيبة لهذا السبب ، لان انقضاء الدعوى العمومية معناه سقوط كافة اجراءاتها بما فيها الحبس الاحتياطى ولان الغرض من تطبيق المادة ٤٨٣ اجراءات هو اتخاذ موقف عادل من المتهم البريء الذى سلبت حريته بالحبس الاحتياطى لمصلحة التحقيق ، ولا أظن أن هذه الحكمة تتواءم في هذه الحالة .

ويكفى لانطباق حكم المادة ٤٨٣ اجراءات في الصورة الاولى أن ترتكب الجريمة الاخرى أثناء الحبس الاحتياطى على ذمة القضية المحكوم فيها بالبراءة أو التى حفظتها النيابة العامة . وسواء تم اكتشاف هذه الجريمة والتحقيق فيها أثناء الحبس الاحتياطى أو بعد انتهائه ، غالطة في الحالتين واحدة ، إذ أن الجريمة الثانية ما كلنت تقع لمولا وجود المتهم في الحبس الاحتياطى على ذمة قضية ثبتت براءته منها . فإذا اتهم شخص في جريمة ضرب وحبس احتياطيا ، وأثناء الحبس ارتكب جريمة سرقة قضى بادانته عنها فلهذا يجب استنزاع مدة الحبس الاحتياطى من عقوبة السرقة متى حفظت تهمة الضرب أو قضى فيها بالبراءة ، سواء اكتشفت السرقة وتم التحقيق فيها أثناء الحبس الاحتياطى أو بعد انتهائه .

ويكفى لانطباق حكم المادة سائلة البيان في الصورة الثانية أن تكون الجريمة التى عوقب المتهم عنها قد تم التحقيق بشأنها أثناء الحبس

الاحتياطي في الجريمة الاخرى المقضى فيها بالبراءة — أو التي حفظتها النيابة العامة — ، واستعمال المشرع عبارة « حقق معه فيها » يوحي بأنه اشترط أن يتم استجواب المتهم أثناء الحبس الاحتياطي . والرأى عندى أنه يكفي أن يكون التحقيق قد بدأ في تلك الجريمة أثناء الحبس الاحتياطي حتى ولو كان استجواب المتهم لم يتم الا بعد الافراج عنه من ذلك الحبس ، لان التفرقة بين الحالتين لا محل لها ، ولان المتهم لا يحدد ميعاد استجوابه بنفسه وليس من العدالة الاضرار به بسبب قعود جهة التحقيق عن مباشرة الاستجواب حيناً من الزمن .

ويبدى أن خصم مدة الحبس الاحتياطي يكون صحيحا اذا حبس المتهم احتياطيا على ذمة قضية منطوية على عدة جرائم وصدر الحكم ببراءته عن بعضها وباداقتة عن البعض الاخر ، لانه يعتبر محبوبا احتياطيا عنها جميعها ، حتى ولو نسخت من القضية صورة عن كل جريمة وتباينت تواريخ تداولها بالجلسات واختلفت تواريخ صدور الاحكام فيها . ويستوى في هذا أن تكون النيابة قد وجهت له أثناء التحقيق هذه التهم جميعها أو وجهت اليه بعضها وتركت الباقي ليستوفى تحقيقه بمعرفة نيابة أخرى مختصة طالما أن التحقيق تناول منذ البداية عدة جرائم — ولو لم تكن مرتبطة — اذ يعتبر التحقيق قد بدأ فيها جميعها رغم ارجاء استجلاء عناصر بعض هذه الجرائم واحالته الى نيابة أخرى .

وتطبيقا لما تقدم غانه اذا حقق مع شخص في جريمة رشوة وتناول التحقيق جريمة أخرى كالنصب أو التزوير — ارتكبها قبل الرشوة أو بعدها أو معها — وحبس احتياطيا عن الرشوة ثم حفظتها النيابة العامة أو قضى ببراءته منها فان مدة الحبس الاحتياطي يجب أن تفصم مما يحكم به في جريمة النصب أو التزوير . وكذا اذا ظهر بعد حبس المتهم احتياطيا

انه ارتكب جريمة أخرى مرتبطة بالاولى ارتباطا لا يقبل التجزئة كأن تكون الجريمة الاولى اختلاسا والثانية ترويرا فان مدة الحبس التى قضاها على ذمة الاختلاس يجب خصمها من مدة العقوبة المحكوم بها فى التروير (٢٤) .

واذا كان المحكوم عليه قد حبس احتياطيا فى الجريمة المحكوم فيها بالعقوبة اثر التحقيق معه ولم ينفذ ذلك الحبس بطبيعة الحال الا بعد الاخراج عنه من الحبس الاحتياطى فى قضية البراءة أو بعد الاخراج عنه للحكم ببراءته فان مدتى الحبس الاحتياطى فى الدعويتين تخصما من مدة العقوبة متى توافرت احدى الصورتين المنصوص عليهما بالمادة ٤٨٣ اجراءات ، وسواء أكان الحبس الاحتياطى متصلا حتى الحكم بالادانة أو انفصل عنه بالاخراج عن المتهم قبل صدور .

واذا توافرت شروط تطبيق المادة ٤٨٣ اجراءات وصدر الحكم بالعقوبة أولا وصار واجب النفاذ فانه ينفذ ولا يخصم من مدة العقوبة الا مدة الحبس الاحتياطى التى يكون المحكوم عليه قد قضاها من أجل ذات الجريمة المقضى فيها بالادانة . فاذا صدر الحكم بالبراءة فى الدعوى الاخرى أثناء تنفيذ العقوبة سالفة الذكر تعين خصم مدة الحبس الاحتياطى التى قضاها المحكوم عليه فى قضية البراءة من المدة الباقية من التنفيذ . أما اذا صدر الحكم بالبراءة أولا فانه يتعين أعمال الخصم بمجرد صدور

(٢٤) انظر أيضا : المستشار محمود ابراهيم اسماعيل . المرجع السابق . ص ٣٠ اذ يقول « ان كون الحبس الاحتياطى قد امر به فى قضية أو تهمة قبل أخرى لا يضار به المتهم اذ لو أنه حبس من بادئ الامر على ذمة القضية التى حكم عليه من أجلها بالعقوبة لوجب خصم الحبس الاحتياطى حتما ، ولا ثنب للمتهم فى اتخاذ اجراء من اجراءات التحقيق فى قضية أو تهمة بحيث يكون ملتما من إتخاذ فى قضية أو تهمة أخرى ، لان الحبس الاحتياطى اذا صدر الامر به نفذ مرة واحدة ويؤثر على القضايا الاخرى بان المتهم محبوس احتياطيا على ذمة القضية الاولى » .

الحكم بالادانة في القضية الاخرى وصيرورته واجب التنفيذ . وفي جميع الاحوال اذا ألغى حكم البراءة في الاستئناف وكانت مدة الحبس الاحتياطي قد تم خصمها بالفعل من مدة العقوبة في القضية الاخرى غانته لا يعاد خصمها من مدة العقوبة التي حلت محل البراءة .

● **الفرض الثالث —** اذا عوقب المتهم عن الجريمة التي حبس فيها احتياطيا بعقوبة تقل مدتها عن مدة الحبس الاحتياطي ، وكان محكوما عليه بعقوبة عن جريمة أخرى :

وفي هذا الفرض — وبطريق القياس — يتعين خصم الفارق بين مدة الحبس الاحتياطي ومدة العقوبة المحكوم بها من العقوبة التي يقضى بها على المتهم عن جريمة ارتكبها أو حقق في شأنها أثناء الحبس الاحتياطي .
مثلا ذلك أن يحبس المتهم احتياطيا في جريمة نصب ويقضى في الحبس الاحتياطي ثلاثة شهور ثم يحكم عليه بالحبس لمدة شهر واحد غان الشهرين الباقيين من مدة الحبس الاحتياطي يخصمان من العقوبة المقررة بها في جريمة أخرى يكون قد ارتكبها أو حقق في شأنها أثناء حبسه احتياطيا على ذمة للتحقيق في جريمة النصب .

● **الفرض الرابع —** تساوى الحبس الاحتياطي مع التنفيذ المؤقت للحكم عند صلاحية أيهما للخصم :

إذا حكم على شخص من محكمة أول درجة بالحبس ونفذ عليه ثم قضى في الاستئناف بالبراءة أو بتخفيض مدة العقوبة ، غان المدة المحصورة بين بدء التنفيذ عليه وبين الحكم بالبراءة أو بالتعديل تعتبر بمثابة حبس احتياطي يخصم كلها أو الباقي منها بعد تنفيذ العقوبة المعدلة من مدة العقوبة المحكوم بها عن جريمة ارتكبت أو حققت خلالها . وكذا إذا كان

الحكم الابتدائي صادرا بالغرامة ونفذ بطريق الاكراه البدني • ومثال ذلك أن يحكم ابتدائيا على متهم في سرقة بالحبس سنة مع النفاذ فينفذ عليه الحكم — رغم حصول استئنائه وفقا للمادة ٤٦٣ إجراءات — ويقضى من العقوبة ستة أشهر ثم يحكم في الاستئناف بالغاء الحكم الابتدائي وببراءة المتهم فان الستة شهور التي قضاهما في التنفيذ المؤقت تعتبر كالحبس الاحتياطي وتخضع من مدة العقوبة المقضى بها عن جريمة أخرى ارتكبتها ذات الشخص أو حقق بشأنها أثناء ذلك التنفيذ المؤقت • أما إذا عدلت العقوبة في الاستئناف فصار شهر واحد فان الخمسة أشهر الباقية هي التي تخضع (٢٥) •

١٤٤ — العقوبات التي يرد عليها الخصم (٢٦) :

يجب خصم مدة الحبس الاحتياطي من كل عقوبة سالبة للحرية سواء أكانت الاشغال الشاقة أو السجن أو الحبس ، فإذا حكم على المتهم بعقوبة واحدة سالبة للحرية أو بعدة عقوبات سالبة للحرية من ذات النوع خصمت مدة الحبس الاحتياطي من مدة هذه العقوبة أو من مجموع مدد العقوبات المحكوم بها • أما إذا حكم على المتهم بعدة عقوبات سالبة للحرية مختلفة النوع فان مدة الحبس الاحتياطي تخضع من أخف هذه العقوبات (المادة ٤٨٤ إجراءات) فان بقي من مدة الحبس الاحتياطي شيئاً خصم من العقوبة الأشد مباشرة ثم من التي تليها في الشدة حتى تنتهي (٢٧) مثال ذلك

(٢٥) راجع أيضا الاستاذ جندى عبد الملك • المرجع السابق • ص ٧١٠ وما بعدها •

(٢٦) راجع استكمالا للبحث في خصم الحبس الاحتياطي : ما سيأتى في مقرة ١٤٨ تحت عنوان « مدة الحبس الاحتياطي وأثرها على الانسراج الشرطي » •

(٢٧) والعلّة من هذه القاعدة هي أن الحبس الاحتياطي في التنفيذ يعمد نظاما أخف من نظام تنفيذ اية عقوبة سالبة للحرية ، ولذا كان من الطبيعي أن تخضع محقه من مدة أخف العقوبات المقضى بها •

أن يحكم على شخص بالسجن ثلاث سنوات وبالحبس سنة وله في الحبس الاحتياطي ستة شهور غانها تخصم من الحبس بحيث تنفذ عليه عقوبة السجن كاملة وستة شهور من عقوبة الحبس ، أما اذا كان له في الحبس الاحتياطي سنتين فلا ينفذ عليه الا بسنتين من عقوبة السجن ونقط ، وذلك اذا ما توافرت شروط اعمال الخصم السابق بيانها .

واذا حكم بعقوبة سالبة للحرية وبالفرامة خصمت مدة الحبس الاحتياطي من العقوبة السالبة للحرية أولا — لاتحادهما في الجوهر — فان بقى من مدة الحبس الاحتياطي شيئا خصم من الفرامة باعتبار مائة قرش عن كل يوم من الايام الباقية من الحبس الاحتياطي (المادة ٢٣/٢ من قانون العقوبات) . أما اذا قضى بالفرامة فقط غانها تنفذ ناقصة بمقدار مائة قرش عن كل يوم من أيام الحبس الاحتياطي (المادة ٢٣/١ من قانون العقوبات) (٢٨) .

(٢٨) كانت المادة ٢٣ من قانون العقوبات تنص على انه « اذا حبس شخص احتياطيا ولم يحكم عليه الا بفرامة وجب أن ينقص منها عند التنفيذ عشرة قروش مصرية عن كل يوم من أيام الحبس المذكور . واذا حكم عليه بالحبس والفرامة معا وكنت المدة التي قضاها في الحبس الاحتياطي تزيد عن مدة الحبس المحكوم بها وجب أن ينقص من الفرامة المبلغ المذكور عن كل يوم من ايام الزيادة المذكورة » . ثم عدلت هذه المادة بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ نجأت بذات الصياغة اللهم ما جعلته مقابلا لليوم الواحد من أيام الحبس الاحتياطي اذ صار مائة قرش بدلا من عشرة قروش . ولقد نأت المشرع أن يجرى تعديلا للمادة ٥٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية اذ لا زال نصها مطابق تماما لنص المادة ٢٣ من قانون العقوبات قبيل تعديلها بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ . على أن هذه المادة من قانون الاجراءات الجنائية تعتبر ملغاة بصحور القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ المعدل للمادة ٢٣ من قانون العقوبات . المسالك الاشارة اليها ، لما استقر عليه قضاء النقض من أن إلغاء النص التشريعي يكون بتشريع لاحق بنص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك التشريع » انظر في هذا : نقض ١٩٧٢/٣/٦ س ٢٢ ص ٣٠١ طعن ١٦٢٧ لسنة ٤١ ، نقض ١٩٧٥/٦/٢٢ س ٢٦ ص ٥٢٨ طعن ٨٠٥ لسنة ٤٥ ق ٤ .

ويخصم الحبس الاحتياطي أيضا من عقوبة مراقبة الشرطة اذا قضى بها كمعقوبة أصلية أو تكميلية طبقا للمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم ، لان عقوبة المراقبة في هذه الحالة تعد مماثلة لعقوبة الحبس بنص القانون (المادة العاشرة ن المرسوم بقانون المذكور) (٣٧) .

المطلب الثالث — الافراج الشرطى .

١٤٥ — تعريفه والحكمة منه .

الافراج تحت شرط هو إخلاء سبيل المحكوم عليه قبل اكتمال تنفيذ العقوبة المحكوم بها اذا ما ثبت أنه كان حسن السير والسلوك حال نزوله بالسجن قضاء للعقوبة ، بشرط أن يظل مستقيما السلوك بعد اطلاق سراحه وحتى تنتقضى مدة العقوبة المحكوم بها عليه ، والا أعيد الى السجن لتلقى المدة الباقية منها ولو لم يرتكب جريمة جديدة (٣٨) والافراج الشرطى بهذا المعنى ليس حقا للمحكوم عليه وإنما هو منحة تمنحها اياه جهة الادارة عندما يحسن سلوكه داخل السجن . ويهدف هذا النظام الى تشجيع المحكوم عليه على الالتزام بالسلوك السوى أثناء التنفيذ عليه داخل السجن وعلى الاستمرار في هذا الالتزام بعد الافراج عنه حتى لا يغود الى السجن مرة ثانية . ونظام الافراج تحت شرط من شأنه أيضا تحويل عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة الى عقوبة مؤقتة من الناحية العملية تفاديا لما في

(٢٩) راجع ايضا ما سياتى في فقرة ١٦٠ تحت عنوان خصم الحبس الاحتياطي . وما سياتى في فقرة ١٨١ عن مراقبة الشرطة . وانظر : المستشار محمد مزى البكرى : جرائم التشرد والاشتباه طبعة ١٩٧٨ ص ١٥٢ ، ١٥٣ . (٣٠) راجع : الدكتور السعيد مصطفى السعيد . الاحكام العلية في قانون العقوبات . طبعة ١٩٥٧ ص ٦١٢ وما بعدها .

تأبيدها من شدة تجعلها في تقدير البعض أشد قسوة من الاعدام (٣١) .

• ١٤٦ — شروطه •

● أولا — الشروط المنطقة بالمحكوم عليه •

١ — أن يكون سلوكه أثناء وجوده في السجن يدعد الى الثقة بتقويم نفسه (المادة ٥٢ من قانون السجون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦) • وتقدير توازن هذا الشرط منوط بإدارة السجن والقائمين بالاشراف عليه •

٢ — ألا يكون في الافراج عنه خطر على الامن العام ولو كان حسن السلوك (المادة ٥٢ من قانون السجون) ، وتوافر ذلك الخطر أو عدم توافره تتكفل بتقديره إدارة السجن وجهات الامن المختصة معا (٣٢) •

٣ — أن يكون قد وفى بالالتزامات المالية المحكوم بها عليه من المحكمة الجنائية في الجريمة كالغرامة والتعويض المدني مالم يكن من المستحيل عليه الوفاء بها (المادة ٥٦ من قانون السجون) • ومقاد هذا أن عدم الوفاء بالتعويضات المحكوم بها من المحكمة المدنية لا يحول دون الافراج تحت شرط • ويرى البعض أن المقصود بالالتزامات المالية في هذا النص هو العقوبات الجنائية المالية لأنها هي التي تتساوى في مفهومها مع العقوبة

(٣١) راجع : الدكتور رمسيس بهنام • النظرية العامة للقانون الجنائي •

طبعة ١٩٦٥ ج ٢ ص ٣٦٣ •

(٣٢) وتؤكد هذا المعنى المادة ٨٦ من قرار وزير الداخلية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ باللائحة الداخلية للسجون بنصها على أنه « لا يجوز الافراج تحت شرط عن المحكوم عليهم في الجرائم المضرة بأمن الحكومة من الداخل والخارج المنصوص عليها في البابين الأول والثاني من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وكذا المحكوم عليهم بالاشتغال الشاقة أو السجن في جرائم القتل العمد المنصوص عليها في المادة ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات وجرائم التزيف والقبض على الناس دون وجه حق والسرقة وتهريب النقد الا بعد أخذ رأى جهات الامن المختصة » •

السالبة للحرية ، فضلا عن أن التفرقة بين المدعى المدني الذى يرغم دعواه المدنية تلبيمة للدعوى الجنائية ومن يرغم دعواه المدنية أمام المحكمة المدنية المختصة بها أصلا ليس لها ما يبررها (٣٣) . غير أن هذا الرأى مع وجاهته لا يتسق مع صراحة النص ، فالمادة ٥٦ من قانون السجون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ تقابل المادة ٤٩٦ من قانون الاجراءات الجنائية الملغاء وجاءت بنفس صياغتها حرفيا ، وأوردت المذكرة الايضاحية تعليقا عليها « أنه قد روعى في ذلك أنه ليس من العدل أن يتمتع المحكوم عليه الجانى بحريته كاملة على رأى من الجنى عليه قبل أن يكفر عن ذنبه ويمعوض الضرر الذى أحدثه » . وفى هذا ما يؤكد انصراف ارادة المشرع الى جعل التعويض المدني المحكوم به من المحكمة الجنائية من بين الالتزامات المالية التى يجب الوفاء بها قبل الافراج تحت شرط .

● ثانيا - الشروط المتعلقة بالعقوبة :

الافراج تحت شرط جائز بالنسبة لجميع الاشخاص وجميع العقوبات السالبة للحرية سواء أكانت أشغالا شاقة أو سجنا أو حبسا ، وأيا كانت الجريمة التى عوقب المحكوم عليه من أجلها . على أن المادة ٨٧ من قرار وزير الداخلية رقم ٧٩ لسنة ١٩٦١ باللائحة الداخلية للسجون أوردت استثناء مؤداه أنه لا تسرى أحكام الافراج تحت شرط على المساكين والخفراء والسجنائين وغيرهم من العسكريين المحكوم عليهم من المجالس العسكرية الا اذا كانوا مفصولين من الخدمة ومعاملين معاملة المسجونين العاديين . ويشترط للافراج أن يكون المحكوم عليه قد أمضى فى السجن ثلاثة

(٣٣) انظر : الدكتور حسن صادق الرصفوى . الاجرام والمقاب في مصر . ص ٢٨٤ وما بعدها .

أربع مدة العقوبة على ألا تقل المدة التي يقضيها في السجن عن تسعة أشهر ويجوز الإفراج عن المحكوم عليه بالاشتغال الشاقة المؤبدة إذا قضى في السجن عشرين سنة على الأقل (المادة ٥٢ من قانون السجون) . ومفاد ذلك أن نظام الإفراج الشرطي لا يسرى على العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة ، فإذا كان المسجون محكوما عليه بتسعة أشهر فأقل فإنه يجب أن يستوفى كل العقوبة ولا يجوز الإفراج عنه قبل نهايتها (٣٤) . أما إذا كان محكوما عليه بأكثر من تسعة أشهر وأقل من سنة فإن الإفراج يكون جائزا متى قضى في السجن تسعة أشهر كاملة (٣٥) .

١٤٧ — الإفراج تحت شرط عند تعدد العقوبات :

ويفرق المشرع في هذا الصدد بين حالتين :

الحالة الأولى — تعدد العقوبات عن جرائم ارتكبت قبل دخول المحكوم عليه السجن :

تنص المادة ١/٥٤ من قانون السجون على أنه « إذا تعددت العقوبات المحكوم بها لجرائم وقعت قبل دخول المحكوم عليه بالسجن يكون الإفراج على أساس مجموع مدد هذه العقوبات » . والمستفاد من هذا النص :

١ — إذا كانت العقوبات من نوع واحد يتعين للإفراج قضاء ثلاثة أرباع مجموع مددها حتى ولو كانت مدة كل منها أو مدة أحداها تقل عن تسعة شهور ، إذ العبرة عندئذ بمجموع العقوبات (٣٦) . فإذا كان المسجون محكوما عليه في جريمتين بالحبس ستة أشهر عن كل منهما فإنه يجوز

(٣٤) انظر : الاستاذ على زكي العرابي . المبادئ الأساسية للإجراءات الجنائية . طبعة ١٩٥٢ ج٢ ص ٤٢٥ .

(٣٥) قارن : الدكتور حسن صادق المرصفاوي . المرجع السابق . ص ٢٨٢ إذ يرى أنه لا يمكن تطبيق نظام الإفراج تحت شرط إلا إذا كانت العقوبة المحكوم بها سنة على الأقل . وهو رأي محل نظر ويترتب على أعماله أن المحكوم عليه بالحبس لمدة سنة يكون أحسن حالا من المحكوم عليه بالحبس عشرة أشهر إذ يصح الإفراج عن الأول بعد مضي تسعة أشهر بينما يقضى الثاني العشرة شهور كاملة في السجن .

(٣٦) راجع : الدكتور رمسيس بهنام . المرجع السابق . ص ٣٦٤ .

الافراج عنه بعد تسعة أشهر . أما اذا اختلفت العقوبات المحكوم بها في نوعها بأن كانت بعضها بالاشغال الشاقة وبعضها بالسجن أو الحبس فإنه يجوز الافراج بقضاء ثلاثة أرباع مجموع مددها على أن يبدأ التنفيذ طبقا بالعقوبة الأشد فالأخف وفقا للقواعد العامة مع مراعاة قواعد الجب والحد الأقصى عند قوافر شروطها التي أوردناها في الباب السابق .

٢ — يشترط لتطبيق القاعدة الواردة بالمادة ١/٥٤ المشار إليها أن تكون العقوبات محكوما بها عن جرائم ارتكبت قبل دخول المحكوم عليه السجن . يستوى في ذلك أن تكون الاحكام بتلك العقوبات قد صدرت جميعها قبل دخول المحكوم عليه السجن أو أن بعضها صدر أثناء وجوده به ، اذ العبرة بوقوع الجريمة ذاتها قبل دخول المحكوم عليه السجن . فإذا حبس شخص نفاذا لحكم صادر عليه بالحبس لمدة ستة أشهر ولدى قضائه للعقوبة صدر عليه حكم آخر بالحبس لمدة ستة أشهر عن جريمة ارتكبها قبل دخوله السجن فإنه يجوز الافراج عنه بعد مضي ثلاثة أرباع مجموع المديتين أي بعد تسعة أشهر ، أيا كانت المدة التي قضاه من العقوبة الأولى وقت صدور الحكم بالعقوبة الثانية فهي تدخل في احتساب ثلاثة أرباع المدة . أما اذا لم يصدر الحكم بالعقوبة الثانية الا بعد استيفاء مدة العقوبة الأولى فإن العقوبة الثانية تنفذ منفصلة ، وفي المثال السابق لا ينطبق عليها نظام الافراج الشرطي لأنها أقل من تسعة شهور .

الحالة الثانية — تعدد العقوبات عند ارتكاب المحكوم عليه جريمة بالسجن :

تنص المادة ٢/٥٤ من قانون السجون على أنه « اذا ارتكب المحكوم عليه أثناء وجوده في السجن جريمة فيكون الافراج على أساس المدة الباقية عليه وقت ارتكاب هذه الجريمة مضاعفا إليها مدة العقوبة المحكوم بها عليه من أجل ارتكابها » .

والمستفاد من هذا النص أن المسجون الذى يرتكب جريمة أثناء وجوده بالسجن ويعاقب عليها لا يجوز الافراج عنه تحت شرط الا بعد قضاء ثلاثة أرباع مجموع مدتي : المدة الباقية من العقوبة وقت ارتكابه لهذه الجريمة + مدة العقوبة المقضى بها عن هذه الجريمة ذاتها . فاذا حكم على شخص بالحبس سنتين وقضى من العقوبة سنة وعندئذ ارتكب جريمة داخل السجن عوقب عنها بالحبس لمدة سنة فان السنة التى قضاهها من العقوبة الاولى لا تدخل فى احتساب ثلاثة أرباع المدة اذ يتم احتسابها بالنظر الى السنة الباقية من العقوبة الاولى مضاعفا اليها السنة المحكوم بها عن الجريمة الجديدة فيكون الافراج بعد ثمانية عشر شهرا تبدأ من وقت ارتكابه للجريمة داخل السجن . واذا كانت المدة الباقية من العقوبة الاولى وقت ارتكابه الجريمة ثلاثة شهور وكانت مدة العقوبة الثانية تسعة شهور فان الافراج عنه يكون جائزا بعد تسعة شهور من وقت ارتكابه للجريمة (٣٧) أما اذا كان مجموع الدتين تسعة شهور أو أقل فان المحكوم عليه لا يستفيد بداهة من نظام الافراج الشرطى (٣٨) .

١٤٨ — مدة الحبس الاحتياطى واثرها على الافراج الشرطى :

المستفاد من نص المادة ١/٥٥ من قانون السجون أن ثلاثة أرباع المدة اللازمة للافراج الشرطى تحتسب على أساس مدة العقوبة كاملة بما فيها المدة التى يكون المحكوم عليه قد قضاهها فى الحبس الاحتياطى . مثال ذلك أن يحكم على شخص بالحبس لمدة سنتين ويكون قد قضى فى الحبس الاحتياطى سنة فان الافراج لا يكون على أساس ثلاثة أرباع السنة

(٣٧) قارن الدكتور محمود نجيب حسنى . المرجع السابق . فقرة

٨١٤ ص ٨٩١ .

(٣٨) قارن الدكتور حسن صادق المرصاوى . المرجع السابق . ص ٢٨٣

الباقية بعد خصم الحبس الاحتياطي وانما على أساس ثلاثة أرباع المسنتين المحكوم بهما • فهو لا يقضى من السنة الباقية تسعة أشهر وانما ستة أشهر فقط باعتبار أن ثلاثة أرباع المدة ثمانية عشر شهرا قضى منها سنة في الحبس الاحتياطي •

١٤٩ — الاعفاء من جزء من العقوبة واثره على الافراج الشرطى •

قد يعفى المسجون من تنفيذ جزء من العقوبة بمقتضى القانون باعمال قاعدة الجب أو قاعدة الحد الاقصى المقرر للعقوبات السالبة للحرية أو بصحور العفو بتخفيض مدة العقوبة • غنى هذه الاحوال لا تحتسب المدة التى سقط عن المحكوم عليه الالتزام بتنفيذها ضمن مدة العقوبة عنسد احتساب ثلاثة ارباع المدة اللازمة للافراج تحت شرط (راجع أيضا المادة ٥٥ / ٢ من قانون الجسون) •

١٥٠ — الجهة المختصة بالافراج تحت شرط •

تنص المادة ٥٣ من قانون السجون على أنه « يكون الافراج تمت شرط بأمر من مدير عام السجون طبقا للاوضاع والاجراءات التى تقررها اللائحة الداخلية » • ولقد روعى فى اسناد الاختصاص بالافراج الشرطى الى مدير عام السجون أن مراقبة المسجونين وتقدير سلوكهم ومسدى جدارتهم بالافراج من شأن القائمين على السجون ، فضلا عن أن عناصر تحقق شروط الافراج توجد فى ملفات المسجين الموجودة بالسجن (٣٩) ، على أن هذه الاعتبارات لا تحول فى رأينا دون العمل على جعل الاختصاص بالافراج الشرطى من اختصاص السلطة القضائية تحقيقا للضمانات التى ابرزناها

(٣٩) انظر : الدكتور حسن صادق - المرجع السابق - ص ٢٨٥ •

في الباب التمهيدي (٤٠) :

ولقد سبق القول بأن الاخراج الشرطى ليس حقاً للمحكوم عليه عند توافر شروطه وانما هو منحه من جهة الادارة عندما يحسن سلوكه داخل السجن . ولا يشترط للاخراج تقديم طلب من المحكوم عليه ، فهو جائز بغير طلب ، وليس للمحكوم عليه أن يمتنع عن قبول الاخراج أو أن يعترض على الالتزامات المفروضة عليه بمقتضاه .

١٥١ — الرقابة على اجراءات الاخراج الشرطى .

تنص المادة ٩٣ من قانون السجون على أنه « للنائب العام النظر في الشكاوى التى تقدم بشأن الاخراج الشرطى وفحصها واتخاذ مايراه كفيلا برفع اسبابها » . وهذا النص لا معنى ولا مبرر له ، فهو لا يعطى النائب العام حق الحلول محل مدير عام السجون في اصدار قرار الاخراج وليس لرأيه فيما يقدم اليه من شكاوى أية قوة الزامية لادارة السجون وانما له قيمة أدبية فقط .

ويقول البعض أن قرارات سلطات مصلحة السجون هي قرارات ادارية يخضع التظلم منها لما يخضع له التظلم من القرارات الادارية العادية ، وأنه تطبيقاً لذلك قضت محكمة القضاء الادارى بالغاء القرار الصادر من وزير الحربية (الذى كانت تتبعه مصلحة السجون وقت اشارة النزاع) بالامتناع عن الاخراج الشرطى عن السجين (٤١) .

(٤٠) انظر ما سبق في نبذة ١٥٤١٢٤١١٤٩ .

(٤١) راجع : تقرير الدكتور احمد عبد العزيز اللفى حول الاصلاح عن غير طريق المؤسسات وتأثيره بالنسبة للمسجونين الخطرين . مقدم للمؤتمر العربى التاسع للدفاع الاجتماعى . يوليو ١٩٧٨ .

١٥٢ — تنفيذ الافراج الشرطى والالتزامات المترتبة عليه

تنص المادة ٥٧ من قانون السجون على أنه « يصدر بالشروط التى يرى الزام المخرج عنهم تحت شرط بمراعاتها قرار من وزير العدل ، وثبين بالامر الصادر بالافراج تحت شرط الواجبات التى تفرض على المخرج عنه من حيث محل اقامته وطريقة تعيشه وضمان حسن سيره » .

ومؤدى هذا النص أن ثمة شروط عامة هى التى يتناولها قرار وزير العدل ، وشروط خاصة بكل محكوم عليه على حده بتحديد محل اقامته وطرق ارتزاقه وما يكفل حسن سلوكه ، وهذه ترد بالامر الصادر بالافراج وتحدد ادارة السجون . ولقد صدر قرار وزير العدل فى ١١ / ١ / ١٩٥٨ ببيان الواجبات العامة الملقة على عائق المخرج عنه تحت شرط وهى :
١ — أن يكون حسن السير والسلوك والا يتصل بذوى السيرة السيئة
٢ — أن يسعى جادا الى الارتزاق من طريق مشروع ٣ — أن يقيم فى المكان الذى يختاره ما لم تعترض جهة الادارة هيتعين اقامته بالمكان الذى تحدده تلك الجهة . ٤ — أن يخطر جهة الادارة قبل تغييره محل اقامته وأن يقدم نفسه الى جهة الادارة التى ينتقل الى الاقامة فى دائرتها فور وصوله اليها
٥ — أن يتقدم الى جهة الادارة التابع لها محل اقامته مرة كل شهر .

ويسلم المخرج عنه الى الجهة الادارية مع أمر الافراج لتنفيذه مع تسليمه تذكرة يدون بها البيانات المتعلقة باسمه والعقوبة وتاريخ انقضائها وتاريخ الافراج عنه تحت شرط والشروط التى تقررت للافراج عنه والالتزامات المفروضة عليه (اادة ٥٨ من قانون السجون) .

١٥٣ — الغاء الافراج تحت شرط

إذا خالف المخرج عنه الشروط التى وضعت له والواجبات المفروضة عليه أتباعا أو بدر منه ما يشير الى انحراف سلوكه جاز الغاء الافراج عنه

واعادته الى السجن لا ستيفاء المدة الباقية من العقوبة المحكوم بها (المادة ٥٩ / ١ من قانون السجن) . والمقصود بالمدة الباقية هي المدة الباقية من العقوبة وقت الافراج عنه وليس في اليوم الذي يلغى فيه الافراج^(٤٢) .

ويكون الغاء الافراج بأمر من مدير عام السجن بناء على طلب مسبب من رئيس النيابة في الجهة التي بها المخرج عنه (المادة ٥٩ / ٢ من قانون السجن)^(٤٣) . على أن عقد الاختصاص لرئيس النيابة باقتراح الغاء الافراج ليس له ما يبرره ، ذلك أنه لا يستقى معلوماته عن المخرج عنه الا من جهة الادارة ذاتها ، فضلا عن أن اختصاصه القضائي بتشعبه وبما ينطوى عليه من أهمية يتنافر مع افتراض متابعته لاحوال المسجونين المخرج عنهم فهي مهمة بوليسية بحثه ولم توكل الى النيابة في أى نص من نصوص القانون . يضاف الى ذلك أن طلب رئيس النيابة بالغاء الافراج ليس ملزما لادارة السجن وانما لها تقدير الاسباب التي بنى عليها ذلك الطلب والاخذ بها أو رفضها ، وهو نوع من الرقابة والتداخل يأباه الاستقلال المفروض لاعضاء النيابة العامة^(٤٤) . ولطه كان من الاوفق متى

(٤٢) راجع : الدكتور رمسيس بهنام . المرجع السابق . ص ٣٦٤ وما بعدها ، الدكتور السعيد مصطفى السعيد . المرجع السابق . ص ٦٢١ .
(٤٣) وتنص المادة ١٤٨٦ من التعليمات للنيابات القضائية على أنه « على المحامين العاملين أو رؤساء النيابة الكلية أن يعنوا عنية تامة بطلبات الغاء الافراج الشرطي مع تحقيق الشروط والواجبات التي أخل المخرج عنه بها ومدى هذا الإخلال وجسليته والامعال التي يكون قد ارتكبها المخرج عنه والتي تدل على سوء سيره وما لايسها من ظروف مع بيان العقوبة التي يكون قد قضى عليه بها من أجل هذه الامعال اذا كانت الدموى الجنائية قد رفعت بشأنها وعلى الصوم تحقيق كلفة العناصر التي تعين على تعرف حالة المخرج عنه وتمكن من الفصل في طلب الغاء الافراج على وجه سليم . فإذا رئس الغاء الافراج فيجب استطلاع رأى النائب العام في ذلك وارسل الاوراق الى المكتب الفني مشفوعة بمذكرة تبين فيها مبررات الالغاء » .

(٤٤) انظر كذلك : الدكتور أحمد فتحي سرور . المركز القانوني للنيابة العامة . مقال منشور بمجلة القضاء . ص ١ عدد ٢ ص ٧٩ .

رئى أن يكون القرار بالافراج الشرطى والقرار بالغائه من اختصاص ادارة السجون أن تكون هى المختصة بتلقى التقارير اللازمة عن سلوك المفرج عنه من جهة الادارة التى يقيم بدائلها ، وعلى ضوء تلك التقارير تتخذ ما تراه بشأن الغاء الافراج .

ولقد أعطت المادة ١/٦٠ من قانون السجون لرئيس النيابة من تلقاء نفسه أو بناء على طلب المدير أو المحافظ إذا رأى الغاء الافراج أن يأمر بالقبض على المفرج عنه وحبسه الى أن يصدر مدير عام السجون قرارا بشأنه على ألا تزيد مدة الحبس على خمسة عشر يوما الا باذن من النائب العام . ولعل المشرع قد أورد هذا الحكم خشية هرب المحكوم عليه أو تفلقم خطورته على الامن العام فى فترة انتظار صدور الامر بالغاء الافراج من الجهة المختصة به ، بحيث اذا ألغى الافراج خصمت مدة الحبس المذكورة من المدة الواجب التنفيذ بها بعد الافراج (المادة ٢/٦٠ من قانون السجون) .

١٥٤ — العودة الى التنفيذ بعد الغاء الافراج :

عندما يلغى الافراج الشرطى يعاد المفرج عنه الى السجن ليستوفى المدة الباقية من العقوبة المحكوم بها (المادة ٥٩ من قانون السجون) ، وهى كما سبق القول المدة الباقية من العقوبة وقت الافراج لاوقت الغاء الافراج ، ويعتبر القرار الصادر من مدير عام السجون سنداً للسلطة التنفيذية فى القبض على المحكوم عليه المفرج عنه وايداعه السجن من جديد ذلك أنه على الرغم من أن القانون يوجب أن يكون تنفيذ الاحكام الجنائية بناء على طلب النيابة العامة وبأمر يصدر منها (٤٦١ ، ٤٧٨ اجراءات) الا أن الامر بالافراج الشرطى والالغاء الذى يرد عليه لا يعدو كل منهما أن يكون تعديلا فى تنفيذ العقوبة تملكه ادارة السجون بمقتضى القانون بغير

الرجوع الى النيابة العامة والالتزام بموافقتها ، ومن ثم فان نفاذه لا يتوقف على اصدار امر منها بذلك . غير أن النيابة العامة تملك الافراج عن المحكوم عليه رغم صدور قرار بالغاء الافراج عنه تحت شرط على نحو ما سنوضحه في حينه (٤٥) .

١٥٥ — صيرورة الافراج نهائيا .

إذا انقضت المدة الباقية من العقوبة المحكوم بها المفرج عنه دون أن يلغى الافراج تحت شرط أصبح ذلك الافراج نهائيا . وإذا كانت العقوبة المقررة بها هي الاشغال الشاقة المؤبدة ومضت خمس سنوات من تاريخ الافراج دون أن يرد عليه الالغاء صار نهائيا (المادة ٦١ من قانون السجون) .

ويستثنى من القاعدة آنفة البيان حالة المفرج عنه الذى يرتكب جنائية أو جنحة معادلة للجريمة السابق الحكم عليه فيها في غضون مدة الافراج الشرطى مالم تمضى خمس سنوات على تاريخ الحكم الثانى (المادة ٦١ / ٢ من قانون السجون) . فكل ما يشترط لاعمال هذا الاستثناء :

١ — أن يرتكب المفرج عنه في خلال مدة الافراج الشرطى (أى المدة الباقية من العقوبة وقت الافراج أو خمس سنوات من وقت الافراج في حالة الاشغال الشاقة المؤبدة) جنحة من نوع الجريمة السابق الحكم عليه من أجلها (٤٦) أو جنائية ولو غير معادلة في النوع مع الجريمة السابق الحكم عليه فيها .

٢ — ألا يكون قد مضت خمس سنوات من تاريخ الحكم الثانى . فإذا

(٤٥) راجع ماسينى في نيفد ١٥٦

(٤٦) سواء أكانت الجريمة السابق الحكم عليه فيها جنائية أو جنحة فالمبررة بمثلها ، كما إذا ارتكب جنحة سرقة فانه يسمح بغاء الافراج متى كانت الجريمة السابق الحكم عليه فيها جنائية سرقة أو جنحة سرقة .

كان الحكم في الجريمة التي ارتكبها أثناء فترة الاخراج الشرطى لم تضى عليه خمس سنوات جاز الغاء الاخراج حتى ولو كانت المدة اللازمة لصيرورة ذلك الاخراج نهائيا وقد انقضت .

ويستوى في الحكم الثانى أن يصدر أثناء مدة الاخراج الشرطى أو بعد غواتها اذ العبرة بارتكاب الجريمة خلال تلك المدة .

والغاء الاخراج الشرطى عند توافر هذا الاستثناء جوازى للجهة المختصة بالغاء الاخراج فتوافره لا يحتم عليها قانونا أن تقوم بالغاء الاخراج .

١٥٦ — آثار نهائية الاخراج .

إذا صار الاخراج تحت شرط نهائيا بانقضاء المدة المقررة قانونا دون الغاء أو بانقضاء خمس سنوات على الحكم الصادر في الجريمة التى ارتكبها المخرج عنه أثناء مدة الاخراج فان العقوبة تكون قد انقضت . ويترتب على ذلك :

١ — أن المحكوم عليه يصبح في حل من الواجبات المفروضة عليه والمقيدة لحريته كالزامه بالاقامة في مكان معين والتقدم بصفة دورية لجهة الادارة التابع لها محل اقامته ، أما التزامه بحسن السير والسلوك وعدم اتصاله بذوى السيرة السيئة فهو التزام أخلاقى مستمر يقع على عاتق كل أنسان يبتغى الحياة الشريفة .

٢ — أنه لا يجوز الغاء الاخراج أو التنفيذ على المخرج عنه بالمدة الباقية من العقوبة ، فإذا حدث ذلك بأن أصدرت ادارة السجون قرارا بالغاء الاخراج رغم نهائيتها وقبض على المخرج عنه نفاذا لذلك القرار فان للنائب العامة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب ذوى الشأن أن تتجاهله

وتأخر باخلاء سبيل المحكوم عليه غورا ، ولا يعتبر ذلك تصديا منها بالالغاء لقرار ادارى لانها صاحبة الاختصاص الاصيل بالاشراف على التنفيذ الجنائى تباشره وفقا للقانون فى إطار الشرعية الاجرائية ، ولايسوغ حملها لاي سبب على اقرار مخالفة القانون بالتنفيذ الخاطيء على المحكوم عليه بحقوقه انقضت قانونا ، فضلا عن أن تدخلها آنذاك يمكن اسناده الى حقها فى مباشرة الدعوى الجنائية الناشئة عن الجرائم المنصوص عليها بالمادتين ١٢٧ ، ٢٨٠ من قانون العقوبات . وللمفرج عنه أن يلجا الى القضاء بطريق الاشكال فى التنفيذ ، ولحكمة الاشكال أن تتصدى للنزاع بحسبانه منصبا على صلاحية الحكم كسند تنفيذى . أما اذا كان المفرج عنه لا يجادل فى مدى نهائية الاخراج أو فى مدى توافر الاستثناء الوارد بالمادة ٦١ / ٢ من قانون السجون وانما فى تخلف المبررات الواقعية لالغاء الاخراج عنه فأن قاضى الاشكال لا يكون مختصا بنظر منازعته طالما أن المسألة تقديرية يحته للمجهة صاحبه الحق فى الاخراج وفى الغاء الامر الصادر به ، وله أن يلجا فى مثل هذه الحالات الى طريق التظلم لدى ذات الجهة التى أصدرت أمر الالغاء لتعيد النظر فيه أو الى القضاء الادارى .

١٥٧ — الاخراج تحت شرط للمرة الثانية .

اذا ألغى الاخراج تحت شرط واعيد المحكوم عليه الى السجن لتنفيذ المدة الباقية من العقوبة المحكوم بها فان هذه المدة ^(٤٧) تعتبر عقوبة جديدة يجوز الاخراج تحت شرط بقضاء المحكوم عليه ثلاثة أرباعها فى السجن متى

(٤٧) والمقصود بهذه المدة هى المدة التى كانت باقية من العقوبة عند الاخراج الأول ولا يقصد بها المدة التى تكون باقية من العقوبة فى تاريخ الغاء الاخراج بلسقزال المدة التى مضت بين تاريخ الاخراج الى تاريخ الالغاء .

حسن سلوكه وتوافرت باقى شروط الافراج الشرطى المقررة ابتداء ،
وتسرى القواعد السابق أيضاها فى كيفية احتساب ثلاثة أرباع المدة •
واذا كانت العقوبة هى الاشغال الشاقة المؤبدة فلا يجوز الافراج ثانية الا
بعد قضاء المحكوم عليه خمس سنوات بالسجن تبدأ من وقت أعادته اليه
بمقتضى القرار الصادر بالغاء الافراج الاول (المادة ٦٢ من قانون
السجون) •

الفصل الثاني

تنفيذ المبالغ المحكوم بها

١٥٨ - تمهيد :

الاصل أن أحكام التنفيذ العقابي لا تسرى الا بشأن العقوبات الجنائية ، الا أن الشرع خرج على هذه القاعدة حين أجاز التنفيذ بالطريق الجنائي بالنسبة للتعويضات المحكوم بها للمضرور من جريمة وغقا للمادة ٥١٩ من قانون الاجراءات الجنائية

والمبالغ المحكوم بها عن الجريمة يتم تنفيذها بطريقتين :

- (أ) التنفيذ على ممتلكات المحكوم عليه بالطرق المقررة في قانون المرافعات والطرق الادارية المقررة لتحصيل الاموال الاميرية (المادة ٥٠٦ اجراءات) ونتناول بعض قواعده في المبحث الاول .
- ب) الاكراه البدني (المادة ٥٠٧ اجراءات) ونعالجه تفضيلا في المبحث الثاني .

المبحث الاول

التنفيذ بالطرق المدنية

١٥٩ - ترتيب المبالغ المحكوم بها عند التنفيذ بالطرق المدنية .

يتم التنفيذ بالطرق المدنية وغقا للاجراءات التي يتناولها بالبيان والتفصيل قانون المرافعات والقانون الادارى . والمستفاد من نص المادة ٥٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية أنه اذا كانت أموال المحكوم عليه لا تكفى للوفاء بالمستحق عليه وزع ما يتحصل منها بين أصحاب الحقوق

على الترتيب التالي : ١ — المصاريف المستحقة للحكومة ٢ — المبالغ المستحقة للمدعى المدني ٣ — الغرامة وما تستحقه الحكومة من الرد والتعويض .

وتستنزى المبالغ المدفوعة من المحكوم عليه أو المتحصلة بطريق التنفيذ على ممتلكاته من المبالغ المحكوم بها في الجنايات ثم في الجنح ثم في المخالفات وذلك عند تعدد الجرائم المحكوم فيها (المادة ٥١٥ من قانون الاجراءات الجنائية) .

١٦٠ — خصم الحبس الاحتياطي :

إذا حبس شخص احتياطيا ولم يحكم عليه الا بالغرامة وجب أن ينقص منها عند التنفيذ مائة قرش عن كل يوم من أيام الحبس الاحتياطي . وإذا حكم عليه بالحبس والغرامة معا وكانت المدة التي قضاها في الحبس الاحتياطي تزيد عن مدة الحبس المحكوم بها وجب أن ينقص من الغرامة مائة قرش عن كل يوم من أيام هذه الزيادة (المادة ٢٣ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٢) . أي أن مقاصة تجرى بين الحبس الاحتياطي والحبس التنفيذي فإن كانت مدة الحبس الاحتياطي أقل نفذ الباقي من عقوبة الحبس ونفذت الغرامة كاملة ، وإن كانت تزيد أجريت المقاصة بين الزيادة وبين الغرامة بمعدل مائة قرش عن اليوم الواحد من أيام تلك الزيادة ، فإن بقي شيء من الحبس الاحتياطي ضاع على المحكوم عليه بغير عوض ، وإذا بقي شيء من الغرامة نفذ به .

وخصم ما يساوي الحبس الاحتياطي قاصر على الضمانة دون المصاريف والتعويضات وما يجب رده ذلك أن الحبس الاحتياطي هو جزء من العقوبة نفذ مجلا ، أما المصاريف والتعويضات وما يجب رده فليمت

.. عقوبات، وإذا لا يخفى منها الحبس الاختياطى لانه ليس من نوعها (٤٨) .

١٦١ — تأجيل وتقسيط المبالغ المستحقة للحكومة :

أجاز القانون للقاضى بالمحكمة الجزئية التى يجرى التنفيذ فى دائرتها أن يعطى المحكوم عليه بناء على طلبه أجلاً للسداد بالنسبة للمبالغ المستحقة للدولة أو يأذن بدفعها على أقساط ، على أن يستطلع رأى النيابة العامة قبل الفصل فى الطلب ، ويشترط ألا تتجاوز مدة التأجيل أو التقسيط تسعة شهور . والامر الذى يصدره القاضى فى هذا الطلب بالقبول أو بالرفض غير قابل للطعن بأى طريق ، الا أنه يجوز له المعدول عن ذلك لئلا يضر عند الاقتضاء ، وهو أمر نادر الحدوث فى العمل ، كما أن تقاعس المحكوم عليه عن دفع قسط يؤدى الى حلول باقى الاقساط (المادة ٥١٠ إجراءات) .

أما اذا كانت المبالغ المستحقة للحكومة محكوما بها من المحكمة المدنية فان النيابة العامة تكون هى المختصة وحدما باصدار الامر بالتأجيل أو التقسيط (راجع المادة ١٥٠٠ من التعليمات القضائية للنيابات) .

١٦٢ — تنفيذ المبالغ المستحقة للحكومة عند وفاة المحكوم عليه :

إذا توفى المتهم قبل الحكم عليه نهائيا فان الدعوى الجنائية تنقضى بوفاته عملاً بالمادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، أما اذا توفى بعد صدور الحكم البت بالادانة فان العقوبات المالية والتعويضات وما يجب رده والمصاريف تنفذ فى تركته (المادة ٥٣٥ اجراءات) . والورثة لا يلتزمون بهذه المبالغ الا فى حدود التركة ، فلا يجوز التنفيذ بها على

(٤٨) راجع الاسفد على زكى المرابى . المبادئ الاساسية للاجراءات د ٢ طبعه ١٩٥٢ نبذة ١٩٤ ، ١٩٥ ص ٤٤

أموالهم الخاصة ، كما أنها لا تقبل التنفيذ الا بالطرق المدنية فلا يصح التنفيذ بها على الورثة بطريق الاكراه البدنى لانه طريق جنائى لا يتخذ الا قبل المستول جنائيا .

المبحث الثانى الاكراه البدنى

١٦٢ — تعريفه وتكييفه القانونى :

وردت عبارة « الاكراه البدنى » فى القانون المصرى ترجمة لعبارة *contrainte par corps* فى القانون الفرنسى (المواد من ٧٤٩ — ٧٦٢ من قانون الاجراءات الجنائية الفرنسى) ، ولكن الاكراه البدنى فى هذا القانون الاخير هو محض وسيلة لاجبار المحكوم عليه على الوفاء بالمبالغ المحكوم بها عليه دون أن يبرىء ذمته منها ، بل يبقى مدينا بها ويصح التنفيذ بها بطريق الحجز على ممتلكاته^(٤٩) . أما فى قانون الاجراءات الجنائية المصرى فان الاكراه البدنى لا يبرىء ذمة المحكوم عليه من المصاريف وما يجب رده والتعويضات ولكنه يبرئها من الغرامة فقط باعتبار مائة قرش عن كل يوم (المادة ٥١٨ من قانون الاجراءات الجنائية) ، فهو اكراه بدنى حقيقى بالنسبة للمصاريف والرد والتعويضات ، ولكنه ليس كذلك بالنسبة للغرامة بل هو عقوبة بديلة^(٥٠) . ويترتب على اعتبار الاكراه البدنى عقوبة

(٤٩) راجع الدكتور سمير الجنزوى . الغرامة الجنائية . رسالة دكتوراه طبعه ١٩٦٧م ص ٢٨٧ ، الاستاذ على زكى العربى . المرجع السابق . ص ٤٤٢ نيذ ٩٣٩ .

(٥٠) انظر : الاستاذ جندى عبد الملك . الموسوعة الجنائية . الجزء الثانى ١٩٣٢ ص ٧٣٧ ، الاستاذ على زكى العربى . المرجع السابق ص ٤٤٢ ، الدكتور سمير الجنزوى . المرجع السابق . ص ٢٨٨ . قارن الدكتور محمود نجيب حسنى . شرح قانون العقوبات . القسم العلم . طبعه ١٩٧٧ ص ٨١٢ اذ يرى أن الاكراه البدنى ليس عقوبة وانما هو محض اجراء تنفيذى للغرامة أى انه اسلوب لتنفيذ الغرامة .

احتياطية بديلة للغرامة أنه ينفذ حتى على المحكوم عليه المصّر أو المشهر اغلّسه • أما حين يكون محض وسيلة لاجبار المحكوم عليه على الدفع ، وذلك بالنسبة للتعويضات والرد والمصاريف فانه يتعين ألا ينفذ على المحكوم عليه الثابت اعساره أو المشهر اغلّسه لانه لا جدوى من اجباره على الدفع • ولقد أوضح المشرع هذه القاعدة بالنسبة للتعويضات المحكوم بها لغير الحكومة اذ لم يجز تنفيذها بالاكراه البدنى الا عند ثبوت يسار المحكوم عليه (المادة ٥١٩ اجراءات) ، أما بالنسبة للتعويضات والرد والمصاريف المقضى بها للحكومة (٥١١ ، ٥١٦ اجراءات) فسلم يشترط المشرع يسار المحكوم عليه ، ولذا فانه رجوعا للاصل فى الاكراه البدنى فى هذه الحالة من أنه وسيلة لاكراه المحكوم عليه على الدفع يتعين القول بعدم جواز التنفيذ به على المحكوم عليه أو المفلس •

المطلب الاول

المبالغ الجائز التنفيذ بها من طريق الاكراه البدنى

اولا - الغرامة

١٦٤ - تمهيد :

تقتصر طرق التنفيذ الجنائى على الغرامة كمقوبة جنائية مالية ، غير أن بعض أنواع الغرامات أثارت جدلا فقهيا حول طبيعتها القانونية وما اذا كانت ذات صفة عقابية خالصة من عذمه ، لذا رأيت أن أتناول فى هذا الصدد غرامة المصادرة ، الغرامة النسبية ، الغرامة الضريبية ، والغرامات التى توقع على الشهود ، والغرامات المدنية والادارية والتأديبية •

١٦٥ - غرامة المصادرة •

وهذه الغرامة هى تلك التى يقضى بها اذا لم تضبط الاشياء محل الجريمة • ومثالها ما نصت عليه الفقرة الاخيرة لكل من المادتين ٧٩ ،

١٧٩ (أ) من قانون العقوبات من أنه «يحكم بمصادرة الاثياء محل الجريمة فان لم تضبط يحكم على الجاني بغرامة اضافية تعادل قيمة هذه الاثياء » بغرامة المصادرة هي عقوبة جنائية صرفة تستهدف ايلاام المحكوم عليه وزجره وتعتبر بديلا عن المصادرة وتقدر بمقدار قيمة الاثياء التي لم تصادر (٥١) ، غير أنها تتميز عن الغرامة العادية بأنها عقوبة تكميلية دائما ولا تكون عقوبة أصلية أبدا ، فلا تسرى عليها أحكام التضامن في الغرامة النسبية عند تعدد المساهمين في الجريمة (المادة ٤٤ عقوبات) .

وتسرى على غرامة المصادرة الاحكام التي تطبق على العقوبات المالية بوجه عام ، فيجوز تنفيذها بالاكراه البدني (المادة ٥١١ اجراءات) كما يجوز التنفيذ بها في تركة المحكوم عليه بعد وفاته (المادة ٥٣٥ اجراءات) (٥٢) .

١٦٦ — الغرامة النسبية .

ان المشرع في تحديده لمقدار الغرامة قد يضع لها حدا أدنى وحدا أقصى ، وقد يحددها بمبلغ معين يراعى فيه التناسب مع ماحققه الجاني من كسب أو ربح من وراء الجريمة كأن تكون الغرامة هي نصف أو مثل المبلغ انذى تحصل عليه المجرم من جريمته ، والغرامة بهذا التعديد الاخير يطلق عليها الغرامة النسبية . ومثلها ما نصت عليه المادة ١٠٣ من قانون العقوبات من العقاب على الرشوة بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ما أعطى أو وعد به ، وما نصت عليه المادة ١١٨ مكرر أ من القانون المذكور في فقرتها الثانية من وجوب الحكم بغرامة مساوية لقيمة ما تم اختلاسه أو الاستيلاء

(٥١) انظر الدكتور سمير الجيزوري . المرجع السابق . ص ١٥٧ وما بعدها .

(٥٢) انظر الدكتور سمير الجيزوري . المرجع السابق . ص ١٥٨

عليه من مال أو ماتم تحقيقه من منفعة أو ربح . وأهم ما يميز الغرامة
انفسية أنها يحكم بها كغرامة واحدة على الجناة في الجريمة الواحدة وذلك
على وجه التضامن فيما بينهم (المادة ٤٤ عقوبات) حين أن الغرامة المعادية
تتعدد بتعدد الجناة (٥٣) .

وتثير الطبيعة القانونية للغرامة النسبية خلافا بين الفقهاء ، إذ اتجه
رأى إلى أنها ليست ذات صبغة عقابية بحتة وإنما تخطط فيها عكسرة
التعويض بفكرة الجزاء وان كان معنى العقوبة فيها غالبا (٥٤) ، بينما اتجه
الرأى الغالب إلى أن الغرامة النسبية هي غرامة بجنائية بحتة وليس لها
أى صفة تعويضية لأنها لا تقابل ضررا أصاب الدولة من ارتكاب الجريمة .
أما في الاحوال التي يكون قد أصاب الدولة فيها ضرر مادي فإن تعويض
هذا الضرر إنما يكون بعقوبة الرد كما هو الحال في المادة ١١٨ مكرر أ من
قانون العقوبات (٥٥) .

١٦٧ — الغرامة الضريبية .

يقصد الفقهاء بالغرامة الضريبية تلك الغرامة التي يقضى بها إلى
جانب الغرامة المقررة كمقوبة أصلية في الجرائم الضريبية ، ومثالها
التعويضات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم
تحصيل رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول ، والتعويض المنصوص
عليه في المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ

(٥٣) انظر في أحكام هذه الغرامة : الدكتور محمود نجيب حسنى . المرجع
السابق . ص ٨٠٦

(٥٤) انظر : الدكتور احمد فتحي سرور . الجرائم الضريبية والتعويض
١٩٦٠ ص ٢٢١

(٥٥) انظر : الدكتور السيد مصطفى السيد . الاحكام العامة في شرح
قانون العقوبات . طبعه ١٩٦٢ ص ٦٧٤ وايضا الدكتور سمير الجزورى .
المرجع السابق . ص ١٦٢ وما بعدها .

ولقد ثار الخلاف حول طبيعة هذه الغرامة ، فاتجه جانب من الفقه الى اعتبارها محض تعويض مدنى للخزانة عما أصابها من أضرار نتيجة للجريمة الضريبية . ويستند هذا الرأي الى أن المبلغ الذى يحكم به فى التهريب الجمركى أو الضريبى إنما يؤول الى مصلحة الضرائب فى حين أن المعرامة تؤول الى خزانة الدولة دون تخصيص ، كما أن هذا التعويض يحكم به لمصلحة الضرائب دون حاجة الى تدخلها لطلبه كما يحدث فى جرائم الاختلاس حين يحكم بالرد وهو تعويض دون حاجة الى طلب يتقدم به صاحب الحق فى التعويض (٥٦) .

واتجه جانب آخر الى القول بأن المعرامة الضريبية هى عقوبة جنائية ذلك أن الحكم بها الزامى ، والحكمة تقضى به من تلقاء نفسها ودون اثبات تواجر ركن الضرر اذ أنها تفرض بقوة القانون جزاء على مخالفة أحكام التشريع الضريبى كما أن مقدارها يجب أن يعين فى الحكم ويجوز استخدام الاكراه البدنى فى تنفيذها (٥٧) .

أما محكمة النقض فقد استقرت أحكامها على أن المعمرات الضريبية هى عقوبات تكميلية تنطوى على عنصر التعويض وتلازم عقوبة الحبس والغرامة التى يحكم بها على الجانى تحقيقا للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والجزر (٥٨) . ورتبت محكمة النقض على هذه الطبيعة المختلطة للمعمرات الضريبية نتائجاً أهمها أنه لايجوز الحكم بها

(٥٦) انظر : الدكتور رمسيس بهنام . النظرية العامة للقانون الجنائى ج ٢ طبعه ١٩٦٥ من ٢٧١ ، الدكتور حسن صليق المرصنولى . التجريم فى تشريعات الضرائب . الطبعة الاولى ١٩٦٢ من ١٧٠ وما بعدها .
(٥٧) انظر : الدكتور عوض محمد . جرائم المخدرات والتهريب الجمركى والنقدى ١٩٦٦ من ٢٠٦ ، والدكتور سمير الجنزورى المرجع السابق . ص ١٩١
(٥٨) انظر : نقض جنائى ٢-١-١٩٨٠ من ٢١ من ٨١٥ طعن ٦٥٤ لسنة ٥٠ هـ .

الإلا من محكمة جنائية ، وأن الحكم بها حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها وبلا ضرورة ل دخول الخزانة في الدعوى ويدعون أن يتوقف ذلك على تحقق وقوع ضرر عليها^(٥٩) . وأنه لا يجوز الحكم بوقف تنفيذها باعتبار أن نظام إيقاف التنفيذ الوارد بالمادة ٥٥ من قانون العقوبات قاصر على العقوبات الجنائية البحتة^(٦٠) .

على أن هذا الخلاف حول الطبيعة القانونية للعرامة لا يمتد إلى طريقة تنفيذها ، فهي متى صدر بها حكم جنائي فإن النيابة العامة هي التي تتولى تنفيذه^(٦١) ، ٤٦١ ، ٤٦٢ إجراءات) ، ويجوز لها ذلك بالطريق الجنائي ، فالمادة ٥١١ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز التنفيذ بالأكراه البدني لتحقيق المبالغ الناشئة عن الجريمة المقضى بها للحكومة ضد مرتكبي الجريمة وتشمل العرامة والتعويضات وما يجب رده والمصاريف . فمسواء اعتبرنا العرامة الضريبية تعويضا محضا أو جزاء جنائيا محضا أو تعويضا مختلطا بالجزاء فهي في كل الأحوال يجوز تنفيذها بالطريق الجنائي .

١٦٨ — الغرامات التي توقع على الشهود .

وردت بقانون الإجراءات الجنائية بعض الغرامات الاجرائية قررها الشارع جزاء لتخلف الشاهد عن الحضور أو امتناعه عن حلف اليمين أو أداء الشهادة^(٦٢) . ويرى البعض أن هذه الغرامات جنائية لان المشرع أشرط قبل الحكم بها سماع أقوال النيابة العامة وهذا ما يوضح أننا

(٥٩) انظر نقض جنائي ٢-١-١٩٨٠ السابق الإشارة اليه ، نقض ٢١-٢-١٩٧٦ من ٢٧ من ٣٢٦ طعن ١٩٣٥ لسنة ٤٥ ق ، نقض ١١-١١-١٩٧٤ من ٢٥ من ٧٤٠ طعن ١٩٨٨ لسنة ٤٤ ق
(٦٠) انظر نقض ٢٦-٣-١٩٦٣ من ١٤ رقم ٥١ من ٢٤٩. وراجع
ماسبق في نبذة ٣٣ من هذا المؤلف

(٦١) انظر المواد ٣٣ ، ١١٧ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ٢٠٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

تكون بصدد خصومة جنائية ، ولأن القانون أجاز الطعن على الاحكام الصادرة على الشهود بهذه الغرامات بالطرق المقررة في قانون الاجراءات الجنائية (المواد ١٣٠ ، ١٢١ ، ٢٨٢ ، اجراءات) . أما الغرامات الواردة في قانون المرافعات والتي توقع على الشهود عند امتناعهم عن الحضور أو حلف اليمين أو الادلاء بالشهادة (١٩٩ ، ٣٠١ من قانون المرافعات) . فهي غرامات غير جنائية اذ لم يورد المشرع أى دلالة لبيان صفتها الجنائية كما فعل بالنسبة لمثيلاتها في قانون الاجراءات الجنائية (١٣) .

ويؤخذ على هذا الرأى أن الخصومة الجنائية لاتعقد الا بتكليف المتهم بالحضور بورقة متضمنة التهمة ومواد القانون التى تنص على العقوبة (المادة ٢٣٣ اجراءات) ، فضلا عن أن الغرض من الغرامات التى توقع على الشهود ليس هو مواجهة سلوك يحظره القانون ويعتبره المجتمع مجرمة ، فالغرض من الحضور للشهادة أو الامتناع عنها لايمد اعتداء على مصلحة المجتمع أو على مصالح أفراد وانما هو قمود عن الوفاء بواجب يقع على عاتق الافراد بمعاونة الدولة فى اقامتها للمدالة ، ومن ثم فان الجزاء عليه لا يكون من الجزاءات الجنائية بل هو أقرب الى الجزاء التأديبى يأخذ صبغة تهديدية تكفل اذعان الناس لطلبات القضاء بشأن سماع شهادتهم ضمانا لحسن سير الاجراءات وتحقيقا للمدالة . ومن أجل هذا أجاز المشرع اقالة الشاهد من الغرامة متى حضر بعد طلبه ثانية وأبدى عذرا مقبولا أو عدل عن امتناعه عن الشهادة أو حلف اليمين (١١٨ ، ١١٩ اجراءات) . ويجوز للطعن على الحكم الصادر بالغرامة على الشاهد ليس هو المناط فى تكييفها وتحديد طبيعتها ، ولكن العبرة بما اذا كانت الغرامة

(٦٢) من هذا الرأى : الدكتور سمير الجنزورى . المرجع السابق . ص ٢٥٥ والاستاذ محمود ابراهيم اسماعيل . العقوبة ١٩٤٥ ص ٥١

قد قصد بها العقاب على جريمة فتكون جنائية أم قصد غير ذلك فلا تكتسب هذه الصفة . وعلى ذلك نرى أن الغرامات التي توقع على الشهود سواء من المحاكم الجنائية وفقاً لقانون الاجراءات الجنائية أو من المحاكم المدنية وفقاً لقانون المرافعات هي غرامات غير جنائية ولا يجوز تنفيذها بطريق الاكراه البدني .

١٦٩ — الغرامات المدنية والادارية والتجديية .

سبق أن أوضحنا أن الغرامة التي تقبل التنفيذ بالطريق الجنائي هي الغرامة الجنائية المحكوم بها في جريمة . وعلى ذلك فإن الغرامات المحكوم بها من المحاكم المدنية في الدعاوى المدنية لا تقبل التنفيذ بالاكراه البدني ، ومثالها الغرامات التثديدية (٢١٣ وما بعدها من القانون المدني) والغرامة لاتي يقضى بها على خاسر الاشكال اللوحتى (٣١٥ مرافعات) والغرامة التي يقضى بها عند الحكم برغض رد القاضى (١٥٩ مرافعات) أما اذا صدرت الغرامة من المحكمة المدنية في جريمة كما اذا تصدت للحكم على من ارتكب جنحة تعد على هيئتها أو على أحد أعضائها أو أحد العاملين بها ، وكذا اذا حكمت على من شهد زورا بالجلسة (١٠٧ مرافعات ، ٢/١٣٣ ، ٣٩٧ عقوبات) فانها تكون جائزة التنفيذ بالاكراه البدني .

والغرامات المحكوم بها من المحكمة الجنائية في غير جريمة تعد أيضاً من الغرامات المدنية ولا يجوز تنفيذها بطريق الاكراه البدني ، ومثالها غرامة التزوير المنصوص عليها في المادة ٢٩٨ من قانون الاجسرامات الجنائية (٢١٣) .

(٢١٣) وتقول محكمة النقض ان غرامة التزوير المنصوص عليها في هذه المادة هي غرامة مدنية وليست من قبيل الغرامات الجنائية المنصوص عليها في المادة ٢٢ من قانون العقوبات .اذ هي مقررة كرادع يردع الخصوم عن التمادي في الإنكار وتأخير الفصل في الدعوى وليس عقاباً على جريمة « انظر نقض » ١٩٧٤/٥/١٣ ص ٢٥ من ٤٧٠ طعن ٦٩١ لسنة ٤٢٣ .

وغنى عن البيان أن الغرامات الادارية ومثالها غرامة التأخير التى توقع نتيجة الاخلال بالتزامات واردة فى عقد من العقود الادارية ، لايجوز تنفيذها بالطريق الجنائى فهى ليست عقوبة ولم يحكم بها فى جريمة. وكذلك الحال بالنسبة للغرامات التأديبية ومثالها الغرامات التى توقع على المعد والمشايع لاخلالهم بواجبات وظيفتهم ، والغرامة التى يوقعها القاضى على كاتب الجلسة عند اهماله فى عمله .

ثانيا - الرد

١٧٠ - نطاقه :

قد يقصد بالرد اعادة الاشياء التى وقعت عليها الجريمة أو المتحصلة منها — المضبوطة كدليل على وقوع الجريمة — الى مالكها أو حائزها . وقد يقصد به معنى أوسع يتمثل فى إعادة الحال الى ما كان عليه قبل وقوع الجريمة ومثاله الحكم برد الشيء الى أصله وتقليع نباتات مفروسة على خلاف أحكام القانون وازالة المباني .

ويعتبر الرد من قبيل التعويض عن الضرر الناشئ عن الجريمة ، فهو لا يعد عقوبة إذ لا يستهدف الزجر أو الايلام أو الانتقاص من الذمة المالية للمحكوم عليه . وفى هذا قضت محكمة النقض بأن التعويض عن الضرر الناشئ عن الجريمة يجوز أن يشمل رد الشيء المسروق أو المقتلس عينا أو دفع ثمنه (٦٤) . وقضت أيضا بأنه لا كان للمحاكم الجنائية بمقتضى القانون أن تحكم بالتعويضات لمن أصابه ضرر من الجريمة المرفوعة بها الدعوى أمامها وكان رد الحالة الى ماكانت عليه قبل وقوع الجريمة لاشك

(٦٤) نقض ١٩٤٦/٤/٢٩ مجموعة القواعد القانونية ج٧ رقم ١٤٦ من ١٣٥ .

يدخل في التعويضات اذ به يتحقق رفع الضرر عن المضرور عينا بارجاع
دات ما يخصه اليه ، وهذا بداهة أولى من أن يعطى مبلغا من المال في مقابلة
غان المحكمة اذ ما ثبت لها تزوير عقدى الرهن والتنازل فقضت بردهما
وبطلانهما ومحو تسجيلهما ففرضا بذلك لا يعود أن يكون ضريا من ضروب
الرد كما هو معروف فى القانون (٦٥) .

وتنفيذ الرد لا يجوز بالطريق الجنائى — الاكراه البدنى — الا اذا
كان محكوما به للحكومة (المادة ٥١١ اجراءات جنائية) (٦٦) .

ثالثا — المصاريف

١٧١ — تحديدها .

ان مصاريف الدعوى الجنائية التى يجوز الحكم بها على المتهم
كلها أو بعضها (المادة ٣١٣ اجراءات) هى المصاريف القضائية التى تنفق
أثناء الخصومة الجنائية كاتعاب الخبراء ونفقات أنتقال وأستدعاء الشهود
والمصاريف ليست عقوبة جنائية ، وانما لها صفة التعويض ، ومع ذلك
أجاز المشرع تنفيذها بطريق الاكراه البدنى متى قضى بها للحكومة على
المتهم المحكوم عليه فى الجريمة (٥١١ اجراءات) سواء أكان غاعلا أو شريكا
أما اذا قضى بالمصاريف للحكومة عى المدعى بالحق المدنى (٣١٩ ، ٢/٣٢٠
اجراءات) أو المسئول بالحقوق المدنية (٣٢٢ اجراءات) فلا يجوز تنفيذها
بغير الطرق المدنية ، لان نظام الاكراه البدنى لا يطبق الا على مرتكبى
الجريمة وفقا لصريح نص المادة ٥١١ من قانون الاجراءات الجنائية .

(٦٥) نقض ١٤/١٠/١٩٤٦ مجموعة القواعد القتونية ج ٧ رقم ٢٠١

ص ١٨٦ .

(٦٦) ومع ذلك راجع أيضا ما سىلى بشأن التعويضات فى نبذة ١٧٢ من
هذا المؤلف .

والا قضي بالمصاريف على المتهم لصالح المدعى بالحقوق المدنية (٣٣٠-
اجراءات) فانه لايجوز تنفيذها بطريق الاكراه البدنى سواء أكانت
المصاريف عن الدعوى الجنائية أو الدعوى المدنية .

ولما كان الحكم بالمصاريف جوازي للمحكمة . كما أن لها أن تقضى
بإلزام المحكوم عليه بالمصاريف كلها أو بعضها (٣١٣ اجراءات) فان التنفيذ
بالمصاريف لا يكون جائزا الا اذا نص الحكم عليها صراحة .

رابطا — التعويضات

١٧٢ — شروط التنفيذ بها .

أن التعويضات المقررة بالمحكمة يجوز دائما تنفيذها بطريق
الاكراه البدنى (٥١١ اجراءات) أما التعويضات التى تحكم بها المحكمة
الجنائية للمضروور من الجريمة فهى من قبيل الجزاءات المدنية البحتة
اذ تصدر فى الدعوى المدنية ويعتبر الحكم بها مدنيا ، ومن أجل هذا كان
الاصل فى تنفيذ هذه التعويضات هو أن يتم بالطرق المدنية ، وعلى هذا
نصت المادة ٢/٤٦١ من قانون الاجراءات الجنائية بقولها «والاحكام
الصادرة فى الدعوى المدنية يكون تنفيذها بناء على طلب المدعى بالحقوق
المدنية وغفلا هو مقرر بقلنون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية » .
غير أن المشرع أورد استثناء على هذا الاصل حين نص فى المادة ٥١٩ من
القانون المذكور على أنه « اذا لم يقر المحكوم عليه بتنفيذ الحكم الصادر
لغير الحكومة بالتعويضات ، بعد التنبيه عليه بالدفع ، جاء لمحكمة الجناح
التي بدأثرتها محله ، اذا ثبت لديها أنه قادر على الدفع ، وأمرته به غلم
يمثل ، أن تحكم عليه بالاكراه البدنى » . ولقد جاء
بتقرير لجنة الاجراءات الجنائية بمجلس الشيوخ « أن هذه المادة قد

أضيفت لتمكين الجاني عليه من الحصول على التعويض المحكوم به من المحكمة الجنائية ضد المحكوم عليه المأطّل ، ولحكم هذه المادة نظير في التشريع الفرنسي ، وهو قريب من الحبس المقرر لاستيفاء دين النفقة بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، والمراد بالمحكوم عليه هنا المتهم بالجريمة أى من ارتكب الفعل أو الترك الضار الذى كان موضوع المحاكمة الجنائية فلا يخضع للاكراه البدنى من حكم عليه باعتباره مسؤولا مدنيا عن فعل المتهم كما لا يخضع له ورثة المتهم (٢٧)

والمستفاد مما تقدم أنه يشترط لتنفيذ التعويضات بالطريق الجنائي — الاكراه البدنى — سواء قضى بها للحكومة أو للمدعى بالحقوق المدنية : أولا — أن يكون المنفذ عليه هو المحكوم عليه المسئول جنائيا بوصفه فاعلا أو شريكا . وفى هذه استعملت المادة ٥١١ إجراءات تعبير « مرتكب الجريمة » - فلا يجوز التنفيذ بالاكراه البدنى على المسئول بالحقوق المدنية ولا على ورثة المتهم بالجريمة . ثانيا — أن تكون التعويضات المحكوم بها ناشئة عن الجريمة ، وعلى هذا نصت صراحة المادة ٥١١ إجراءات . فإذا قضى ببراءة المتهم — لأن الفعل غير معاقب عليه قانونا — وبإلزامه بالتعويض للحكومة فإن هذا التعويض لا يجوز تنفيذه بطريق الاكراه البدنى . كما لا يجوز ذلك أيضا إذا قضى من المحكمة المدنية بالتعويض ولو كان ناشئا عن جريمة ، فالواضح من الأعمال التحضيرية أن المشرع أراد قصر نظام الاكراه على التعويض المحكوم به من المحكمة الجنائية . كما لا يصح تنفيذ التعويض بطريق الاكراه البدنى فى حالة صدور عفو عن المحكوم عليه أو بعد الحكم برد اعتباره اليه . على أن

(٢٧) انظر فى نقد نظام الاكراه البدنى فى هذه الحالة : الدكتور ادوار غالى الذهبى . الاكراه البدنى لتنفيذ الحكم بالتعويض . المجلة الجنائية التونسية . يوليو ١٩٦٤ ص ٢١١ وما بعدها .

اشتراط أن تكون التعويضات المحكوم بها ناشئة عن جريمة ثبتت بحكم جنائي ليس معناه بالضرورة أن يكون ذلك الحكم صادرا بالادانة . فإذا قضت محكمة الجناح ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية فاستأنف المدعى الشق المدني دون النيابة العامة ، وقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم فيما يتعلق بالدعوى المدنية فقط وبإلزام المتهم بالتعويض ، وكذا إذا قدم شخص للمحاكمة بعدة جرائم مرتبطة تخضت المحكمة فيها بمقوية واحدة وهي عقوبة الجريمة الأشد وكان التعويض المطالب به ناشئا عن إحدى هذه الجرائم الأخرى المرتبطة بتلك الأشد ، غفى هاتين الصورتين يكون التعويض ناشئا بالفعل عن جريمة ثبتت بحكم جنائي ويصح تبعا لذلك تنفيذه بالاكراه البدني رغم عدم الحكم بالمقوية الجنائية عن تلك الجريمة (٦٨) .

المطلب الثاني

قواعد التنفيذ بالاكراه البدني

١٧٣ — سند التنفيذ .

يتم التنفيذ بالاكراه البدني بمقتضى أمر يصدر من النيابة العامة على النموذج الذي يقرره وزير العدل على التفصيل الآتي :

أولا — بالنسبة للمبالغ المستحقة للدولة .

تباشر النيابة العامة التنفيذ بالاكراه البدني دون حاجة الى النص عليه في الحكم ، فالحااضي غير ملزم بتضمينه منطوق الحكم . وفي ذات الوقت لا يملك أعفاء المحكوم عليه منه أو أنقاص مدته . ويلزم قبل إصدار

(٦٨) انظر على زكي المرابي باشا . المبادئ الأساسية للإجراءات الجنائية ١٩٥٢ ص ٤٤٣ وما بعدها .

الامر بالاكراه البدنى أن يتم إعلان المتهم طبقا للمادة ٥٠٥ إجراءات •
والتنفيذ بالاكراه البدنى جائز فى أى وقت حتى ولو كان التنفيذ بالطرق
المدنية جاريا مالم تبرا ذمة المحكوم عليه بالتنفيذ بتلك الطرق •

ثانيا — بالنسبة للمتعويضات المحكوم بها لغير الحكومة •

إذا كان المحكوم عليه بالتعويضات ماطلاها للمحكوم لمبذ التنبيه عليه
بالدفع — أن يرغع دعوى بالطرق المعتادة أمام محكمة الجنح الواقع
بدائرتها محل إقامة المحكوم عليه لأكراهه على الدفع ، وللمحكمة — جوازا
متى ثبت لها أنه قادر على الدفع وأمرته به فلم يمثل أن تحكم عليه
بالأكراه البدنى لمدة لاتزيد على ثلاثة شهور (المادة ٥١٩ إجراءات) ، وعلى
النيابة العامة تنفيذ الاكراه البدنى بناء على ذلك الحكم • ويرى البعض
أنه يجوز للمحكوم له — فى هذه الحالة — أن يطلب اخلاء سبيل المحكوم
عليه فى أى وقت قياسا على الحبس المقرر لاستيفاء دين النفقة (٦٩) •

١٧٤ — حالات أرجاء الاكراه البدنى وحالات عدم جوازه •

١ — يتم الاكراه البدنى بالحبس البسيط ، ومن ثم فإنه يسرى عليه
ما يسرى على العقوبات السالبة للحرية من أسباب أرجاء التنفيذ وجوبا
وجوازا (٧٠) ، وعلى هذا نصت المادة ٥١٣ من قانون الإجراءات الجنائية •
٢ — لايجوز التنفيذ بالاكراه البدنى الا بعد استيفاء المحكوم عليه
جميع مدد العقوبات السالبة للحرية المحكوم بها ، وعلى هذا نصت المادة
٥١٦ من قانون الإجراءات الجنائية •

(٦٩) انظر الدكتور السعيد مصطفى السعيد • الاحكام العامة فى قانون
العقوبات طبعة ١٩٥٧ ص ٦٤٢ •
(٧٠) راجع ما سبق فى نبذة ١١٦ من هذا الكتاب وما بعدها •

٣ - لايجوز التنفيذ بطريق الاكراه البدنى على المحكوم عليه بالاشغال الشاقة متى كانت المبالغ المطلوب التنفيذ بها محكوم بها لجريمة وقعت قبل الحكم بالاشغال الشاقة على النحو الذى أوضحناه عند الحديث عن نظرية الجب (٧١) .

٤ - لايجوز التنفيذ بالاكراه البدنى على المحكوم عليه بعقوبة الحبس مع وقف التنفيذ (المادة ٥١٢ هـ اجراءات جنائية) .

٥ - لايجوز التنفيذ بالاكراه البدنى على الاحداث (المادة ٤٧ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث) أو ورثة المحكوم عليه أو المسئول مدنيا .

٦ - لايجوز التنفيذ بالاكراه البدنى بعد مضي المدة المقررة لسقوط العقوبة (المادة ٥٣٤ هـ اجراءات) أو بعد صدور عفو عن المحكوم عليه أو الحكم برد اعتباره اليه .

١٧٥ - مدة الاكراه البدنى .

يكون الاكراه البدنى بالحبس البسيط ، وتقدر مدته باعتبار يوم واحد عن كل مائة قرش أو أقل ، ولايجوز أن تزيد مدته في مواد المخالفات عن سبعة أيام للغرامة وسبعة أيام للمصاريف ومايجب رده والتعويضات ولايجوز أن تزيد مدته في مواد الجنح والجنايات عن ثلاثة شهور للغرامة وثلاثة شهور للمصاريف وما يجب رده والتعويضات (المادة ٥١١ هـ اجراءات) ولايجوز أن تزيد مدة الاكراه البدنى المقضى بها عن التعويضات المحكوم بها لغير الحكومة عن ثلاثة شهور (المادة ٥١٩ هـ اجراءات) . وغنى عن البيان

(٧١) راجع ما سبق في نبذة ١٠٣ والمادة ١٥١٠ من التعليمات القضائية للتبليغات .

أن مدة الاكراه البدنى عن المبالغ المستحقة للدولة منفصلة عن مدة الاكراه البدنى عن المبالغ المستحقة للمدعى المدنى ، فبلوغ الحد الاقصى فى أيهما لا يحول دون البدء فى الاخرى .

واذا تعددت الاحكام وكانت جميعها صادرة فى نوع واحد من الجرائم ، كما اذا صدرت كلها فى مخالفات أو جنح أو جنائيات فان التنفيذ يتم باعتبار مجموع المبالغ المقضى بها على ألا تتجاوز مدة الاكراه واحد وعشرين يوما فى المخالفات ونصف الحد الاقصى فى الجنح والجنائيات (المادة ١/٥١٤ اجراءات جنائية) . أما اذا تباينت الاحكام بتباين بتباين الجرائم الصادرة فيها كما اذا كان بعضها صادرا فى مخالفات والبعض الاخر فى جنح أو جنائيات غيراعى الحد الاقصى لكل منها على ألا تتجاوز مدة الاكراه جميعها ستة أشهر للغرامات وستة أشهر للمصاريف وما يجب رده والتعويضات (المادة ٢/٥١٤ اجراءات جنائية) .

واذا كانت هناك مبالغ تم تحصيلها بالطرق المدنية أو قام المحكوم عليه بدفعها فانها تخضع أولا من المبالغ المحكوم بها فى الجنائيات ثم فى الجنح ثم فى المخالفات (المادة ٥١٥ اجراءات) .

وينتهى الاكراه البدنى متى بلغ حده الاقصى المقرر قانونا أو متى صار المبلغ الموازى للمدة التى قضاه المحكوم عليه فى الاكراه مساويا للمبلغ المطلوب أصلا بعد استئزال ما يكون قد دفعه أو تحصل منه بالتنفيذ على ممتلكاته (المادة ٥١٧ اجراءات) .

١٧٦ — الحبس الاحتياطى واثره على مدة الاكراه البدنى :

اذا كان المحكوم عليه قد قضى فى الحبس الاحتياطى مدة تعادل أو تتجاوز الحد الاقصى للاكراه البدنى فهل يعنى ذلك أنه يعفى من التنفيذ عليه بالاكراه البدنى ؟ واذا كانت مدة الحبس الاحتياطى أقل من مدة

الحد الاقصى للاكراه البدنى فهل يكون التنفيذ بالاكراه البدنى فى حدود الفارق بين المدتين فقط ؟

ذهب رأى الى أن طبيعة الحبس الاحتياطى والغرض منه تختلف عن طبيعة الاكراه البدنى والغرض منه ، فالحبس الاحتياطى يهدف الى الحيلولة بين المتهم والمهرب أو التأثير على التحقيق ، أما الاكراه البدنى فهو وسيلة لحمل المحكوم عليه على أداء المبلغ المحكوم به وليس فى حقيقته عقوبة تحل محل الغرامة ، وعلى ذلك لا يكون هناك محل للمقاصة بين الحبس الاحتياطى والاكراه البدنى ويجب أن يبقى الاخير كما هو وسيلة لتنفيذ الغرامة ما بقيت أو بقى شيء منها ، فتحصل المقاصة أولا بين الحبس الاحتياطى والغرامة فإذا بقى منها شيء نفذ بالاكراه البدنى (٧٣) .

وذهب رأى آخر الى أن المشرع بوضعه حدا أقصى للاكراه البدنى استهدف ألا يترتب على تنفيذ الغرامة سلبا للحرية أكثر من مدة معينة . وإذا كان الحبس الاحتياطى سلبا للحرية وكان الاكراه البدنى كذلك فإنه يتعين النظر الى مدتهما معا واخضاعهما لذات الحد الاقصى الذى قرره القانون (٧٣) .

وفى تقديرى أن رأى الاخير أكثر اتفقا مع منطق المشرع وأكثر تحقيقا للمعادلة ، فالتهم الذى يقضى فى الحبس الاحتياطى ثلاثة شهور ثم يحكم عليه بالحبس ثلاثة شهور يفرج عنه لانه استوفى العقوبة وتطهر منها

(٧٢) انظر الدكتور السعيد مصطفى السعيد . المرجع السابق . ص ٦٤٧ ، والاستاذ على زكى العرابى . المرجع السابق . ص ٤٥٠ .
(٧٣) انظر : الأستاذ جندى عبد الملك . الموسوعة الجنائية . الطبعة الاولى ج٢ ص ٧٣٦ ، الدكتور محمود نجيب حسنى . شرح قانون العقوبات . القسم العام ١٩٧٧ ص ٨١٧ وما بعدها ، الدكتور مأمون سلامة . التطبيق على قانون الاجراءات الجنائية ١٩٨٠ ص ١٢٨٦ .

بالحبس الاحتياطي ، حين أنه لو قضى عليه بغرامة قدرها مائة جنيه فقط فإن أعمال الرأى الاول يترتب عليه خصم ما يوازى مدة الحبس الاحتياطي من الغرامة بواقع مائة قرش لليوم الواحد (أى تسعون جنيتها) والتنفيذ بباقيها بطريق الاكراه البدنى (لمدة ثلاثة شهور أخرى) فكانه يحبس بذلك ستة شهور فيكون أسوأ حالا من المحكوم عليه بالحبس . ومن أجل ذلك نتفق مع أصحاب الرأى الثانى فى أنه اذا بلغت مدة الحبس الاحتياطي الحد الاقصى للاكراه البدنى امتنع التنفيذ به ، واذا كانت مدة الحبس الاحتياطي أقل من الحد الاقصى للاكراه البدنى امتنع التنفيذ به الا فى حدود الفرق بين المدينين .

١٧ — آثار الاكراه البدنى :

١ — ان التنفيذ بالاكراه البدنى لا يبرىء ذمة المحكوم عليه من المصاريف وما يجب ردمها التعويضات سواء اكانت مستحقة للحكومة أو للمضرون من الجريمة (٥١٨ اجراءات) ، ويبقى لمستحقى هذه المبالغ الحق فى استيفائها كاملة بالطرق الاخرى المقررة قانونا . وهذه — كما سبق القول — هى الصورة الحقيقية للاكراه لانه يتم آنذاك بهدف الضغط على ارادة المحكوم عليه وحمله على الوفاء مما قد عساه أن يكون له من أموال غير ظاهرة ، وايلام المحكوم عليه بالاكراه البدنى لا يحقق أى منفعة للمحكوم له فليس من مبرر لخصم مدته من المبالغ المحكوم بها .

٢ — تبرأ ذمة المحكوم عليه من الغرامة بواقع مائة قرش عن كل يوم من أيام الاكراه البدنى (المادة ٥١٨ اجراءات) ، ذلك أن الغرامة عقوبة جنائية تستهدف ايلام المحكوم عليه وتهذيبه ، واحلال الحبس البسيط محلها يحقق هذا الغرض . أما اذا استوفى المحكوم عليه الحد الاقصى للاكراه البدنى دون أن يعادل كل مبلغ الغرامة المخكوم به فإن ما بقى منه

يعتبر دينا في ذمته يجوز التنفيذ به بالطرق المدنية ، وعلى هذا الرأي
الزاجح في القضاء والمقنة (٧٤) .

١٧٨ - تشغيل المحكوم عليه بدلا من اكراهه بجنيا :

للمحكوم عليه أن يطلب في أى وقت من النيابة العامة قبل صدور
الامر بالاكراه البدنى ابداله بعمل يدوى أو صناعى يقوم به (المادة ٥٢٠
اجراءات) فهو أمر تخييرى للمحكوم عليه ولايجوز اجباره عليه . غير أن
اشتراط تقديم طلب التشغيل قبل الامر بالاكراه البدنى ليس له ما يبرره
اذ قد يجهل المحكوم عليه أن له حقا في ذلك أو يهمل كاتب التنفيذ في
تبصيره بهذا الحق .

والتشغيل يتم بغير أجر لصالح احدى الجهات الحكومية ولمدة
مساوية للمدة التى كان يجب التنفيذ بها بالاكراه البدنى . ولا يجوز
تشغيل المحكوم عليه خارج الهيئة المقيم بها أو المركز التابع له ، ويجب أن
يراعى في العمل الذى يسند اليه أن يكون في حدود طاقته البدنية وأن
يكون قادرا على انجازه فيما لا يجاوز ست ساعات يوميا (المادة ٥٢١
اجراءات) .

واذا تخلف المحكوم عليه عن الحضور الى المكان المخصص لشغله أو
تقاعس عن أداء العمل المفروض عليه بغير عذر تقبله جهة الادارة أرسل
الى السجن للتنفيذ عليه بالاكراه البدنى ، على أن يخصم له من مدته الايام
التي يكون قد أنجز فيها ما أسند اليه من أعمال (المادة ٥٢٢ / ١)

(٧٤) انظر : نقض ١٩٦١/٦/٥ من ١٢ ص ٦٢١ طعن ٣٧٩ لسنة ١٣٨١ ق ،
استئناف مصر في ١٩٣١/١٢/٢٤ . المحابة من ١٢ ص ٨٧١ ، استئناف . أسبوط
في ١٩٣٥/٥/١٧ المجموعة الرسمية من ٣٦ ص ٤٦٧ ، والفكسور السعيد
مصطفى السعيد . المرجع السابق . ص ٦٤٤ ، والاحكام المشر اليها فيه .

اجراءات) • كما يجوز التنفيذ بالاكراه البدنى على المحكوم عليه الذى اختار الشغل اذا لم يوجد عمل يكون من وراء شغله فيه غائدة (المادة ٢/٥٢٢ اجراءات) •

١٧٩ - آثار التشغيل :

تنص المادة ٥٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « يستنزل من المبالغ المستحقة للحكومة عن الغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف مقابل شغل المحكوم عليه باعتبار مائة قرش عن كل يوم » • ومعنى ذلك أن الشغل يشترك مع الاكراه البدنى فى ابراء ذمة المحكوم عليه من الغرامة بقدر مدته وبمعدل مائة قرش عن كل يوم ، ويمتاز عنه بأنه يبرىء بهذا القدر أيضا ذمة المحكوم عليه من مبالغ التعويضات وما يجب رده والمصاريف المستحقة للدولة باعتبار أن الاخيرة تستفيد من شغله فيوفر عليها أجورا كانت ستدفعها لغيره من العمال على خلاف الاكراه البدنى فلا تستفيد منه الدولة شيئا بل يكلفها نفقات اعاشة المحبوس وهراسته • على أن التشغيل لا يبرىء بشيء ذمة المحكوم عليه بالنسبة للتعويضات المقضى بها للمضرور من الجريمة فهو لا يستفيد شيئا من ذلك التشغيل لانه لا يتم لحسابه •

الفصل الثالث

الوضع تحت مراقبة الشرطة

١٨٠ - تعريف مراقبة الشرطة والحكمة منها :

مراقبة الشرطة هي وضع الشخص تحت اشراف الشرطة وتقييد حريته في الانتقال والتجول وفقا للقواعد والضوابط التي تقررها القوانين الخاصة بالمراقبة . وتهدف المراقبة الى أن يكون المحكوم عليه تحت بصر الشرطة وفي مكان تسهل ملاحظته فيه للحيلولة بينه وبين الاقدام على الجريمة ، ولذا فانها في جوهرها تعتبر من قبيل التدابير الواقية ، الا أن القانون المصري اعتبرها بصفة عامة عقوبة (المادة ٣/٢٤ من قانون العقوبات) ولئن عبر عنها بلفظ التدبير الوقائي في بعض الاحوال على نحو ما سنوضحه في حينه . والمراقبة عقوبة أصلية أو تكميلية أو تبعية .

١٨١ - المراقبة كعقوبة أصلية :

نص المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المنشردين والمستقبه غيهم على مراقبة الشرطة كعقوبة أصلية لجريمة المنشرد^(٧٥) وجريمة الاشتباه^(٧٦) ، كما نص على المراقبة مع الحبس الموجوبى لهاتين الجريمتين

(٧٥) اذ نص في المادة ٢-١ منه على انه « يعاقب على التشرّد بالوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد على خمس سنوات » (٧٦) اذ نص في المادة السادسة منه المعدلة بالقانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٣ على انه « يعاقب المشتبه فيه بأحد التدابير الاتية : ١ - تحديد الإقامة في مكان معين ٢ - الوضع تحت مراقبة الشرطة ٣ - الإيداع في إحدى مؤسسات العمل التي تحدد بقرار من وزير الداخلية الخ » .

في حالة العود (٧٧) ، واعتبر مراقبة الشرطة مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق أحكام قانون العقوبات أو أى قانون آخر (المادة ١٠ منه) . ولما كان الحبس عقوبة أصلية فإن اعتبار المراقبة مماثلة لها هنا يعنى أنها بحورها - في هذه الحالة - عقوبة أصلية سواء صدر الحكم بها وحدها أو مع عقوبة الحبس (٧٨) .

وأهم ما يترتب على تماثل المراقبة مع عقوبة الحبس في مجال التنفيذ :

١ - أنه يخضع من المراقبة عند التنفيذ المدة التي يكون المحكوم عليه قد قضاها في الحبس الاحتياطي :

٢ - أن عقوبة المراقبة تتعدد على ألا تتجاوز مدتها ست سنوات أسوة بالحبس (المادة ٣٦ عقوبات) ، ويعد هذا استثناء يرد على المادة ٣٨ من قانون العقوبات .

(٧٧) اذ نص بالنسبة للتشرد في المادة ٢ / ٢ منه على أنه « وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والوضع تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل من سنة ولا تزيد عن خمس سنوات » ، ونص بالنسبة للاشتباه في المادة السابعة منه على أنه « يكون التدبير لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات ، وفي حالة العود أو ضبط المشتبه فيه حائلا أسلحه أو آلات أو أدوات أخرى من شأنها أحداث الجروح أو تسهيل ارتكاب الجرائم تكون العقوبة الحبس والحكم بأحد التدابير السابقة لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات » .

(٧٨) أنظر : الدكتور محمود مصطفى . شرح قانون العقوبات . القسم العام طبعه ١٩٥٠ من ٤٧٢ ، الدكتور السعيد مصطفى السعيد الاحكام العامة في قانون العقوبات طبعه ١٩٥٧ من ٦٦٣ . والدكتور على راشد . موجز القانون الجنائي . الطبعة الرابعة ١٩٥٧ من ٦٩٢ وما بعدها . وقرن الدكتور حسن صادق الرصاوى . الاجرام والعقاب في مصر من ٣٠٣ اذ يرى انها عنفما يحكم بها مع الحبس وجوبا تكون عقوبة تكميلية . ويؤيده في ذلك ايضا المستشار محمد عزمى البكرى . جرائم التشرد والاشتباه طبعه أولى سنة ١٩٧٨ من ١٥٢ .

٣ - تسرى على مراقبة الشرطة حالات الارجاع الوجوبى والجوازى
للتنفيذ السابق بيانها بشأن العقوبات السالبة للحرية^(٧٩) .

٤ - يسرى على مراقبة الشرطة نظام الجب المنصوص عليه بالمادة
٣٥ من قانون العقوبات عند توافر شروطه السابق بيانها^(٨٠) .

٥ - يسرى على مراقبة الشرطة نظام ايقاف التنفيذ الوارد . بالمادة
٥٥ عقوبات عند تحقق شروطه^(٨١) .

على أن هذه النتائج لا تتمخض الا عن المراقبة عندما يقضى بها
تنفيذا للمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل ، أى عندما تكون
عقوبة أصلية فقط .

١٨٢ - المراقبة فى القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ :

تنص المادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ على أنه
« يوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين كل شخص توافرت فيه حالة
الاشتباه المنصوص عليها فى المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨
لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم وصدر أمر باعتقاله لاسباب
تتعلق بالامن العام ، ويطبق فى شأنه حكم المادة التاسعة من المرسوم
بقانون المشار اليه . وتبدأ مدة المراقبة من تاريخ العمل بهذا القانون أو
من تاريخ انتهاء الاعتقال على حسب الاحوال » .

وقضت المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٥/٥/١٩٨٢ فى القضية

(٧٩) راجع ما سبق فى نبذه ١١٩ وما بعدها .

(٨٠) انظر : الاستاذ محمد عزمى البكرى . المرجع السابق . ص ١٥٣ ،
وراجع بشأن الجب ماوردناه فيما سبق فى نبذه ١٠٢ وما بعدها .

(٨١) انظر : الاستاذ محمد عزمى البكرى . الموضوع السابق ، وراجع
ايقاف التنفيذ ماوردناه فى نبذه ٣٠ وما بعدها .

رقم ٣٩ لسنة ٣ قضائية « دستورية » — حكم لم ينشر بعد — بعدم دستورية نص المادة سالفه الذكر ، وجاء في أسباب هذا الحكم : « وحيث أنه يتعين لوضع الشخص تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين عملا بحكم المادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ — طبقا للتفسير الملزم الذى أصدرته المحكمة العليا بتاريخ ١٥ ابريل سنة ١٩٧٥ فى طلب التفسير رقم ٥ لسنة ٤ قضائية — أن يكون توافر حالة الاستثناء فى حقه ثابتا بحكم قضائى وسابقا على صدور الامر باعتقاله ، ومؤدى ذلك أن هذه المادة قد جرمت حالة جديدة لاحقة لحالة الاستثناء التى سبق أن حوكم عليها هذا الشخص تقوم به اذا ما تم اعتقاله بعد ذلك لاسباب تتعلق بالامن العام ، ثم فرضت لها عقوبة أصلية هى الوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين . وحيث أن ما نصت عليه الفقرة الاخيرة من المادة الاولى — المطعون بعدم دستوريتها — من أن مدة المراقبة تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ انتهاء الاعتقال حسب الاحوال ، قاطع الدلالة فى أن الشرطة هى الجهة المختصة باعمال هذا النص وذلك باجراء تتخذه من تلقاء نفسها وبغير حكم قضائى ، وهو ما خلصت اليه المحكمة العليا فى تفسيرها سالف الذكر . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٦٦ من الدستور تنص على أن « العقوبة شخصية ، ولا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ولا توقيع عقوبة الا بحكم قضائى ٠٠٠٠ » ، وكان توقيع عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين التى فرضها المشرع كعقوبة أصلية طبقا للمادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ يتم بغير حكم قضائى على ما سلف بيانه ، فإن هذه المادة تكون قد خالفت الدستور مما يتعين معه الحكم بعدم دستوريتها » .

١٨٣ - المراقبة كمقوبة تكسيلية :

نص القانون على بعض الحالات تكون فيها مراقبة الشرطة عقوبة تكسيلية ، وجعل الحكم بها جوازيا كما هو الحال في المواد ٣٢٠ ، ٣٣٦ ، ٣٥٥ ، ٣٦٧ من قانون العقوبات ، ووجوبيا كما هو الحال في المادة ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ بشأن مكافحة الدعارة .

١٨٤ - المراقبة كمقوبة تبعية :

وتكون مراقبة الشرطة عقوبة تبعية في حالتين تقع فيهما حتما دون حاجة الى حكم من القضاء :

١ - يستتبع الحكم بالاشغال الشاقة أو السجن في الجنايات التي أوردتها المادة ٢٨ من قانون العقوبات على سبيل الحصر وضع المحكوم عليه بعد انقضاء مدة عقوبته تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة على ألا تزيد مدة المراقبة على خمس سنوات ، الا أنه يجوز للمحكمة أن تعفى المحكوم عليه من مدة المراقبة كلها أو بعضها .

٢ - يستتبع العفو عن المحكوم عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة عفوا كليا أو جزئيا - أي بتخفيض العقوبة - وضحه تحت مراقبة الشرطة لمدة خمس سنين ما لم ينص أمر العفو على خلاف ذلك (المادة ٢/٧٥ من قانون العقوبات) . وبديهي أن هذا الحكم يسرى أيضا على المحكوم عليه بالاعدام اذا عفى عنه أو بدلت عقوبة (المادة ١٤٩١ / ٢ من ٠٠٠٠ التعليمات القضائية للنيابات) .

١٨٥ - مدة المراقبة :

١ - تحدد مدة المراقبة في كل حالة بنص القانون الذي ينطبق عليها ، ويقضى بها القاضى فيما بين الحد الأدنى والحد الأقصى المقرر قانونا ، وإذا تعددت غيبنفى عند التنفيذ ألا تزيد مدتها كلها عن خمس سنوات الا اذا كانت قد قضى بها جميعها تنفيذا للمرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة

١٩٤٥ بشأن المشتريين والمشتبه فيهم غانها لا تريد عن ست سنوات باعتبارها مماثلة للحبس على النحو السابق بيانه .

٢ — اذا كانت المراقبة كمقوبة تبعية قابلة للتخفيض (٢٨ ، ٢/٧٥ عقوبات) غانه لا يجوز أن تقل مدتها عن أربع وعشرين ساعة قياسا على تماثلها مع الحبس في قانون التشرد والاشتباه ، فضلا عن أن تخفيضها عن هذا الحد يجعلها عديمة الجدوى .

١٨٦ — تنفيذ المراقبة :

اذا كانت عقوبة المراقبة أصلية أو تكميلية تعين على القاضي أن يحدد في حكمه مدتها ومبدأ سريانها (٨٢) ، أما اذا كانت عقوبة تبعية غان مدتها تبدأ من اليوم التالي لانتفاء العقوبة الاصلية (٨٣) . وتنص المادة ١١ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المشتريين والمشتبه فيهم المعدلة للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٠ على أنه « اذا حكم على المتهم بمقوبة سالبة للحرية ينفذ التدبير المحكوم به طبقا لاحكام هذا القانون بعد الانتهاء من تنفيذ العقوبة المشار اليها أو بعد سقوطها أو انقضائها طبقا للقانون ، ولا تحسب مدة تنفيذ العقوبة السالبة للحرية من المدة المقررة لتنفيذ التدبير » .

٢ — تنتهى المراقبة بطول التاريخ المحدد لانقضائها ، ولا يمتد هذا الميعاد لاي سبب حتى ولو هرب المحكوم عليه أثناء مدة المراقبة من

(٨٢) نقض ٨ / ١ / ١٩٧٣ من ٢٤ من ٥٤ طعن ١٩٧٤ لسنة ٤٢ ق .
(٨٣) انظر : للحكور رمسيس بهنام . النظرية العامة للقانون الجنائي طبعه ١٩٦٥ ح ٢٦ من ٣٦٣

الضئوع لاحكامها أو قضى جزءاً من مدة المراقبة في الحبس^(٨٤) ، كما أن مدة النعمة العسكرية في القوات المسلحة تقتسب من مدة المراقبة^(٨٥) ، أى أن المراقبة تنتهى بانقضاء المدة المحددة لها ولو لم تنفذ كلها أو بعضها^(٨٦) . لان مراقبة الشرطة تستهدف منع المحكوم عليه من ارتكاب الجرائم خلال المدة المحددة لها ، ومن ثم فإن غوات هذه المدة دون ارتكابه لاية جريمة مؤداه أن المراقبة حققت الهدف منها^(٨٧) .

٣ — تعطى المادة ١٢ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ بشأن تنظيم الوضع تحت مراقبة الشرطة لوزير الداخلية الحق في اعفاء المراقب من بعض مدد المراقبة بشرط ألا يزيد هذا الاعفاء عن نصف تلك المدة . غير أنه في حالة المراقبة للتشرد أو الاشتباه لا يتقيد وزير الداخلية بهذا الشرط إذ يستفاد من نص المادة ١٢ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٠ أنه يجوز لوزير الداخلية — أثناء تنفيذ التدبير المحكوم به — أن يقصر مدته بناء على توصية من اللجنة المختصة ، وسلطانة في هذا لم ترد عليه أية قيود في القانون المذكور .

١٨٧ — الاشخاص الذين لا يخضعون لمراقبة الشرطة :

أولاً — الحدث الذى لا تجاوز سنه خمس عشرة سنة أيا كانت الجريمة التى ارتكبها ، ذلك أنه لا يجوز غيما عدا المصادرة واغلاق المحل

-
- (٨٤) انظر : الاستاذ جندى عبد الملك . الموسوعة الجنائية . الطبعه الاولى ح ٢ ص ٧٢٧ ، الدكتور محمود نجيب حسنى . شرح 'قانون العقوبات القسم العام' طبعه ١٩٧٧ ص ٨٣٣ .
- (٨٥) المادة ١٤٨٩ / ٢ من التعليمات العضائية للنيابات .
- (٨٦) انظر : الدكتور محمود مصطفى . المرجع السابق . ص ٤٧٥ .
- (٨٧) قارن المادة ٦٨٦ / ١ ، ٢ من التعليمات الاداريه للنيابات إذ تشترط لاحتساب مدة غيب المراقب أو حبسه أن يكون قد بدىء في تنفيذ المراقبة .

أن يحكم عليه بأية عقوبة أو تدبير مما نص عليه في قانون العقوبات ، وإنما يحكم عليه بأحد التدابير المبينة بالمادة السابعة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث . كما نصت المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ بشأن تنظيم الوضع تحت مراقبة البوليس على أنه « لا يجوز أن يوضع تحت مراقبة البوليس من تقل سنه عن خمس عشرة سنة ميلادية » ، ومقاد النص الاخير أن من بلغ خمس عشرة سنة يمكن وضعه تحت مراقبة الشرطة ، الا أن نص قانون الاحداث هو الواجب التطبيق باعتباراه تاليا وناسخا لما يتعارض معه من أحكام (المادة ٥٣ من قانون الاحداث) ومن ثم فإن الحدث اذا كان عمره خمس عشرة سنة أو أقل فإنه لا يخضع بأية حال لمراقبة الشرطة سواء أكانت عقوبة أصلية أو تبعية أو تكميلية .

ثانيا — الحدث — بصفة عامة — أى الذى لا تجاوز سنة ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة ، اذا انطبقت عليه احدى حالات الاشتباه أو التشرذ ذلك أن المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المتشردين والمشتبه فيهم المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٠ استبعدت من نطاق الاشتباه المعاقب عليه بهذا القانون كل شخص لا تزيد سنه على ثمانى عشرة سنة ، كما أن تشرذ الاحداث نظم بالمادتين الثانية والخامسة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث ووضعت له تدابير ليس من بينها الوضع تحت مراقبة الشرطة .

والحدث الذى تزيد سنه على خمس عشرة سنة يخضع لمراقبة الشرطة فى حالتين :

١ — اذا حكم عليه بالسجن لجريمة من الجرائم التى حددتها المادة ٢٨ عقوبات بالشروط والاوزاع السابق بيانها بالنسبة للبالغين . أما

المراقبة المنصوص عليها بالمادة ٧٥ عقوبات غمى لا تسرى على الحدث
أيا كان عمره لأنها تطالغ وضع المحكوم عليه بالاشتغال الشاقة المؤبدة —
أو الاعدام — تحت مراقبة الشرطة عند العفو عنه حين أن الاحداث
لا يجوز أصلا الحكم عليهم بالاعدام أو بالاشتغال الشاقة المؤبدة (المادة
١/١٥ من قانون الاحداث) •

٢ — اذا حكم عليه بالحبس لارتكابه جريمة من الجرائم المبينة بالمواد
٣٣٠ ، ٣٣٦ ، ٣٥٥ ، ٣٦٧ من قانون العقوبات أو جرائم القانون رقم
١٠ لسنة ١٩٦١ بشأن مكافحة الدعارة • أما اذا حكمت المحكمة عليه بأحد
التدبيرين الخامس أو السادس المنصوص عليها بالمادة السابعة من قانون
الاحداث فانها تكون قد قضت به بدلا من العقوبة المقررة أصلا للجريمة
وهى الحبس والمراقبة (المادة ١٥ / ٣ من قانون الاحداث) •

المفصل الرابع

المصادرة

١٨٨ — تعريف المصادرة وأنواعها .

يعرف للفقهاء المصادرة بأنها أضافة مال للجاني الى ملك الدولة دون مقابل (٨٨) ، فهي عقوبة نافذة للملكية جوهرها حلول الدولة محل المحكوم عليه — أو غيره — في ملكية المال (٨٩) .

والمصادرة في تعريف محكمة النقض اجراء الخرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة قهرا عن صاحبها وبضرب مقابل (٩٠) . ولقد وردت المصادرة في قانون العقوبات باعتبارها من العقوبات التيمية (٢٤ / ٤ ، ٣٠ من قانون العقوبات) . وهذا الخطأ التشريعي في التصنيف ليس من شأنه التعديل في الجوهر الحقيقي للمصادرة . كقظم قانوني ، فالاجماع منعقد على أن المصادرة بحكم طبيعتها لا تكون عقوبة تبعية أبدا (٩١) ، وإنما هي عقوبة تكميلية جوازيه أحيانا . ووجوبه أحيانا أخرى ، كما قد تكون تدبيرا عينيا واقيا ، وقد تكون من قبيل التمييز . وفي أنواع المصادرة قضت محكمة النقض بأنها عقوبة اختيارية تكميلية

في الجنائيات والجذج الا اذا نص القانون على غير ذلك ، وقد تكون موجوبه

(٨٨) الدكتور رمسيس بهنام . النظرية العامة للقانون الجنائي . طبعه ١٩٦٥ هـ ٢ - ص ٨٤٢ .

(٨٩) الدكتور نجيب حسنى . شرح قانون العقوبات . القسم العام . طبعه ١٩٧٧ ص ٨٣٤ .

(٩٠) نقض ٢٢ / ٣ / ١٩٧٩ ص ٣٠ ص ٢٥٨ طعن ١٧٣٢ لسنة ٤٨ ق .

(٩١) انظر الدكتور وعوف عبيد . شرح قانون العقوبات التكميلي . طبعه ١٩٧٧ ص ٨٦ .

يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل، وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لامر من اتخاذ في مواجهة الكلفة كما قد تكون المصادرة في بعض القوانين الخاصة من قبيل التعويضات المدنية (٩٣) .

١٨٩ محل المصادرة .

١ — اذا كانت المصادرة عقوبة فانها لا ترد الا على الاشياء المتحصلة من الجريمة ، والاسلحة والالات التي استعملت أو التي من شأنها أن تستعمل فيها (المادة ٣٠ / ١ عقوبات) . وهذا التعداد ورد في التشريع على سبيل الحصر ، فلا تجوز مصادرة مايفرج عن هذا النطاق بنص خاص في القانون .

ويقصد بالاشياء المتحصلة من الجريمة تلك الاشياء التي يعتبر ارتكاب الجريمة سببا في حصول الجاني عليها بحيث لم يكن ليحصل عليها لو أنه لم يقارف جريمته (٩٣) ، ومثالها الاموال المسروقة أو المقبوضة على سبيل الرشوة .

ويقصد بالاشياء التي استعملت أو التي من شأنها أن تستعمل في الجريمة كل ماأعده الجاني لارتكاب جريمته وكل ماترود به من أشياء مباحة للاستعمال في ارتكابها . ومثالها الابحطة النارية في جرائم القتل — ولوكانت مرفضا بصيانتها — وادوات الكسر والتسلق في جرائم السرقة ويستوى في ذلك أن يكون الجاني قد استعمل الاداة فعلا أو لم يستعملها اكتفاء منه بوسائل أخرى ، كما تجوز مصادرة الاشياء التي لم يعدها الجاني

(٩٢) تقضى ٢٢ / ٢ / ١٩٧٠ من ٢١ من ٤٠٩ طعن ١٦٦٦ لسنة ٣٩ ق.

(٩٣) انظر : الدكتور على غنفل حسن . نظرية المصادرة في القانون الجنائي المجلد ١ . رسالة دكتوراه طبعه ١٩٧٣ من ٢٠٩ .

لارتكاب الجريمة متى كانت صالحة لذلك ، فالنص جاء مطلقا وجعل المناط في المصادرة هو صلاحية الاداة أو الآلة للاستعمال في الجريمة دون أن يعنى باشتراط أن يكون الجاني قد أعدها لهذا الاستعمال (٩٤) . ويستوى أيضا أن تتم الجريمة أو تقف عند حد الشروع أو أن يقارف الفاعل جريمة أخرى تدخل في عداد النتائج المحتملة لخطته الاجرامية أو لا تدخل في هذا التعداد .

٢ — اذا كانت المصادرة من قبيل التدابير الاحترازية فانها تنصب على ذات الاشياء سالفة الذكر متى كان صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته (المادة ٣٠/٢ من قانون العقوبات) ومثالها الاغذية الفاسدة أو التالفة والنقود المزيفة .

١٩٠ — تقسيم *

أن المصادرة سواء أكانت من قبيل العقوبات أو التدابير أو التعويضات تجمعها خصائص مشتركة سنتناولها في البحث الاول، ثم نعرض للخصائص المميزة لكل نوع منها وكيفية تنفيذها والاشكال غيه في المباحث التي تليه ، وعلى هذا ستكون الدراسة في هذا الفصل على التقسيم التالي .

البحث الاول — الخصائص المشتركة لمختلف أنواع المصادرة .

البحث الثاني — خصائص المصادرة كمقوية .

البحث الثالث — خصائص المصادرة كتدبير عيني وقائي .

البحث الرابع — خصائص المصادرة كتعويض .

البحث الخامس — تنفيذ المصادرة والاشكال غيه .

المبحث الاول

الخصائص المشتركة لمختلف انواع المصادرة .

١٩١ — ضبط الشيء موضوع المصادرة .

حرص المشرع في المادة ٣٠ من قانون العقوبات بعد تعداداه للاشياء الخاضعة للمصادرة على ذكر كلمة « المضبوطة » ، ومن ثم فان المصادرة لا تكون متفقتة مع حكم القانون الا اذا اُنصبت على شيء سبق ضبطه على ذمة الفصل في الدعوى ، وفي هذا قضاء صريح لمحكمة النقض (٩٥) . واذا كان ان الحكم بالمصادرة غير جائز عند عدم ضبط الشيء محل المصادرة فانه لا يجوز أيضا القضاء بغرامة تساوى قيمة الشيء بدلا من المصادرة الا اذا نص القانون على هذه الغرامة صراحة كما في المادة ٧٩ من قانون العقوبات (٩٦) . على أنه اذا كان الشيء المضبوط مما يتلف بمرور الزمن أو يستلزم حفظه نفقات تستغرق قيمته وأمرت سلطة التحقيق ببيعه وايداع ثمنه خزنية المحكمة على ذمة الفصل في الدعوى وغقا للمادة ١٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية، فان هذا لا يحول دون القضاء بالمصادرة فتتصب عندئذ على الثمن المتحصل من البيع (٩٧) .

١٩٢ — هل تقتصر المصادرة على الموقوف ؟

أتجه جانب من الفقه الى أن المصادرة لا تتصب الا على مال منقول لان المشرع في المادة ٣٠ من قانون العقوبات اشترط أن تكون الاشياء أو

(٩٥) نقض ١٩٧٣/٦/٤ من ٢٤ ص ٧٠٦ طعن ٢٨٥ ، ٤٣٥ لسنة ٤٣ ق،

نقض ١٩٦١ / ١٠ / ٢ من ١٢ ص ٧٦٦ طعن ٥١٧ لسنة ٣١ ق .

(٩٦) ومع ذلك راجع أيضا ماسياتي بشأن المصادرة كتعويض في نبذ ٢٠٦٥

(٩٧) انظر نقض ١٩٥٠/٦/١٤ طعن ١٤٠١ لسنة ١٦ ق . مجموعة

الربع قرن ص ٨٨٤ رقم ٣٥ .

الامثلة أو الآلات مضبوطة وهو أمر لا يتصور في العقارات (٩٨). بينما يرى البعض - بحق - أن العقار يمكن ضبطه بوضعه تحت الحراسة أو بالحجز عليه ، فضلا عن أن لفظ « الأشياء » الذي استعمله المشرع في المادة ٣٠ المذكورة يتسع للمنقولات والعقارات على السواء . وعلى ذلك فإنه إذا كانت الهدية التي تلقاها المرتضى عقارا أمكن الحكم بمصادرتها (٩٩) .

١٩٣ — القضاء بالمصادرة مع عقوبة الجريمة الأشد .

أن القضاء بالمصادرة يكون واجبا أو جائزا — بحسب نوعها . ولو كانت مقررة عن جريمة أخف لم توقع عقوبتها الأصلية لارتباطها بجريمة أخرى أشد . وفي هذا قضت محكمة النقض بأن الأصل أن العقوبة الأصلية المقررة لأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن يمتد هذا الجب إلى العقوبات التكميلية التي تحمل في طياتها فكرة رد الشيء إلى أصله أو التعويض المدني للخزانة أو كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبةربوليس ، والتي هي في واقع أمرها عقوبات نوعيه مراعى فيها طبيعته الجريمة ولذلك يجب توقيعها مهما تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بذلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد (١٠٠) .

١٩٤ — إطلاق الحكم بمصادرة المضبوطات . أثره

لا بد في الحكم بالمصادرة من بيان الأشياء التي ترد عليها المصادرة .

(٩٨) الدكتور رمسيس بهنام . المرجع السابق . ص ٢٨٤ .
 (٩٩) الدكتور محمود نجيب حسنى . المرجع السابق . ص ٨٢٩ .
 (١٠٠) نقض ٢٦ / ٥ / ١٩٨٠ ص ٣١ طعن ٦٨٠ لسنة ٥٠ ق ،
 نقض ١١ / ١٢ / ١٩٦٢ ص ١٣ طعن ٧٣٤ . طعن ١٩١١ لسنة ٣٢ ق ، نقض ١٧ / ٢ / ١٩٥٩ ص ١٠ طعن ٣٢٨ طعن ١٩٧٣ لسنة ٢٨ ق .

فاذا ضبط الى جانب الشيء الذى تتوافر فيه شروط المصادرة أشياء أخرى لا تتوافر فيها هذه الشروط كالنقود التى لم تتحصل من الجريمة ، وصدر الحكم بمصادرة المضبوطات على إطلاق مما مفاده انصراف المصادرة الى النقود فانه يكون مشوباً بالخطأ فى تطبيق القانون (١٠١) . وللتنباه العامه أن تصرغه لدى التنفيذ الى الاشياء التى تقبل المصادرة وجوباً أو جوازاً دون غيرها (١٠٢) .

١٩٥ — موقف المصادرة من ايقاف التنفيذ .

أن المصادرة بحكم طبيعتها وبحسب الشروط الموضوعية لها لا يجوز أن يتناولها وقف التنفيذ (٥٥ عقوبات وما بعدها) ، ذلك أن وقف التنفيذ بالنسبة للمصادرة مؤداه رد الشيء المضبوط الى صاحبه ، فاذا ألغى وقف التنفيذ استحال ضبط الشيء توطئة لمصادرته (١٠٣) . واذا صدر الحكم بوقف التنفيذ مطلقاً دون تحديد للعقوبة الوارد عليها الايقاف تعين صرغه لدى التنفيذ الى العقوبات التى تقبل الايقاف فقط — كالحبس والغرامة — دون المصادرة (١٠٤) .

المبحث الثانى

• خصائص المصادرة كمعقوبة •

١٩٦ — المصادرة عقوبة تكميلية • اثر ذلك •

المستفاد من نص الفقرة الاولى للمادة ٣٠ من قانون العقوبات أن

(١٠١) نقض ٢٧ / ١١ / ١٩٧٧ من ٢٨ من ١٩٨٧ طعن ٦٨٥ لسنة ٤٧ ق

(١٠٢) انظر مؤلفنا موسومة التشريعات الجنائية الخلسة فى ضوء القضاء

والنقطة طبعه ١٩٨٣ من ٢٣٧

(١٠٣) نقض ٢١ / ١٢ / ١٩٦٢ من ١٣ من ٨٨ رقم ٢١٣ طعن ٢٠٨٨

لسنة ٣٢ ق ، نقض ١٨ / ١١ / ١٩٥٧ من ٨ من ١١٧ طعن ١١٨٥ لسنة ٢٧ ق

(١٠٤) راجع ماسبق فى نبذه ٢٨ من هذا المؤلف .

المصادرة المقصود عقوبتها تكميلية ، فهي لا يحكم بها استقلالا ولا يجوز القضاء بها الا على شخص ثبتت ادانته وقضى عليه بعقوبة أصلية (١٠٥) وبناء على ذلك يتمتع القضاء بعقوبة المصادرة عند الحكم بالبراءة أو بانقضاء الدعوى الجنائية بوقاء المتهم أو بمضى المدة .

وكون المصادرة عقوبة تكميلية يستوجب النص عليها صراحة في الحكم فإذا أغلقت المحكمة القضاء بها — في حالة وجوبها — كان للنائب العامة الطعن على الحكم للخطأ في تطبيق القانون ، الا أنه متى صار الحكم نهائيا امتنع على النائب التنفيذ بالمصادرة لتخلف سنده ، كما لا يجوز لها المصادرة بالطريق الإداري لان الاصل في المصادرة أنها غير جائزة الا بحكم قضائي وفقا للمادة ٣٦ من الدستور .

١٩٧ — الاصل أن المصادرة عقوبة جوازية .

الاصل في القانون المصري (المادة ١/٣٠ عقوبات) أن المصادرة كعقوبة تكميلية هي عقوبة جوازية تترخص المحكمة في النطق بها أو الاعفاء منها الا اذا نص القانون صراحة على وجوب توقيعها (١٠٦) . ومن أمثلة المصادرة كعقوبة تكميله وجوبية مصادرة ما يدفعه الراشي أو الوسيط على سبيل الرشوة (المادة ١١٠ عقوبات) ، ومصادرة الادوات ووسائل النقل المضبوطة في جرائم المخدرات (المادة ١/٤٢ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠) . على أن وجوبية المصادرة كعقوبة تكميلية ليس من شأنه أن يخرجها عن طبيعتها ولا أن يغير من الاحكام التي تخضع لها وبصفة خاصة ما تقتضيه هذه الاحكام من احترام حقوق الغير حسن النية (١٠٧) .

(١٠٥) نقض ٢٢ / ٣ / ١٩٧٠ س ٢١ ص ٤٠٩ طعن ١٦٦٦ لسنة ٢٩ ق

(١٠٦) انظر الدكتور على ماضل حسن . المرجع السابق . ص ١٨٧ ،

نقض ١٢ / ٢ / ١٩٧٩ س ٣٠ ص ٢٥٨ طعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٤٨ ق .

(١٠٧) نقض ١٣ / ٢ / ١٩٦٧ س ١٨ ص ١٨٦ طعن ١٩٧٧ لسنة ٣٦ ق ،

نقض ٢٠ / ٣ / ١٩٥٦ س ٧ ص ٤٢٢ طعن ٤٣ لسنة ٢٦ ق .

١٩٨ — الجرائم التى يقضى فيها بعقوبة المصادرة •

الاصل أن المصادرة عقوبة تكميلية اختيارية فى الجنايات والجنح بغير حاجة الى نص خاص عليها لكتفاء بالنص للطام الوارد بالمادة ١/٣٠ من قانون العقوبات • أما فى المخالفات فلا بد من النص عليها فى التشريع فى كل مخالفة يعينها (المادة ٣١ عقوبات) • وبالرغم من إطلاق نص المادة ٣٠ من قانون العقوبات بصدد كافة الجنايات والجنح فإنها لا تنطبق الا على الجرائم العمدية ، ذلك أن استعمال المشرع لتعبير لاثياء التى تحصلت من الجريمة أو استعملت أو كان من شأنها أن تستعمل فيها ينبىء عن أن تلك الجريمة عمدية (١٠٨) •

١٩٩ — حقوق الغير حسن النية •

لا يجوز الحكم بالمصادرة كمعقوبة تكميلية متى اصطدمت بحقوق الغير حسن النية (المادة ١/٣٠ عقوبات) • ويقصد بالغير كل مغترب عن الجريمة ، فهو لا يمد غاعلا ولا شريكا فيها • وحسن نيته يعنى أنه لا يتواهر لدية قصد أو خطأ بالنسبة لها (١٠٩) • على أن مجرد علم الشخص بأن الشيء المملوك له يستخدم فى الجريمة كاف — فى تقديرى — لاعتباره سنيء النية حتى ولو لم يصل دوره الى حد الاسهام فيها بوصفه شريكا (١١٠) •

وعبارة « حقوق الغير » جاءت فى التشريع مطلقة ، ومن ثم فإن مدلولها يتسع لكافة الحقوق العينية الاصلية كالملكية والانتفاع ، والتبعية كالرهن ، ولكنه لا يشمل الحقوق الشخصية حتى ولو كان الشيء محل

(١٠٨) انظر الدكتور رمسيس بهنام • لراجع السليق • ص ٢٨٣ ، ٢٨٤

(١٠٩) انظر الدكتور محمود نجيب حسنى • المرجع السليق • ص ٨٤٣ •

(١١٠) هارون مكس ذلك : الدكتور محمود نجيب حسنى • لتوضيح السابق

والدكتور على فاضل حسن • المرجع السابق • ص ٣٦٤

المصادرة هو الضمان الوحيد لاستيفاء الدين ، ذلك أن الحقوق الشخصية لا تنصب على الشيء ذاته وإنما تتعلق بذمة المدين ، وليس مسن شأن التصرفات المناس بها على وجه مباشر (١١١) .

ويلزم لحماية حقوق الغير حسن النية أن تكون هذه الحقوق ثابتة على الشيء موضوع المصادرة ، فمجرد النزاع على ملكية ذلك الشيء لا يمتنع قانونا من الحكم بمصادرته (١١٢) . ويستوى في تقرير تلك الحماية أن يكون الحق قد ترتب على الشيء قبل وقوع الجريمة أو بعدها طالما أن صاحب ذلك الحق من الغير بالنسبة للجريمة وحسنت نيته بانتفاء علمه باستخدام الشيء في الجريمة أو بتحصله منها (١١٣) .

وحماية حقوق الغير حسن النية لا تعنى بالضرورة امتناع الحكم بالمصادرة دائما ، وإنما تعنى انتقال ملكية الشيء المقضى بمصادرته إلى الدولة محولة بحقوق الغير مالم تكن متعارضة معها . فإذا كان الشيء مملوكا للمتهم وآخرين — من الغير حسن النية — على الشيوع أمكن القضاء بمصادرة حصة المتهم فيه ، وهناك تطل الدولة مطه في نصيبه مع

(١١١) راجع الدكتور على فاضل حسن . الموضع السابق .
(١١٢) نقض ٢٥ / ٤ / ١٩٦١ من ١٢ من ٥٠٦ طعن ١٧٨٦ لسنة ٣٠ ق
(١١٣) قارن عكس ذلك : الدكتور محمود نجيب حسنى . المرجع السابق . ص ٨٤٤ ، والدكتور على فاضل حسن . الموضع السابق . أفيد بها إلى أن الحماية لا تستطيل إلا إلى الحقوق المترتبة على الشيء قبل وقوع الجريمة ، والعقوبات المنصوصة في الفترة المحصورة بين وقوع الجريمة واتخاذ الإجراءات الجزائية في شأنها إذا كان صاحب الحق غير عاقل بل يستعمل الشيء في الجريمة أو بتحصله منها . وهذا الرأي محل نظر لأن اعتبار مباشرة الإجراءات الجنائية في شأن الجريمة حدا زمنيا لحسن النية هو محض معيار تحكى لا سند له من القانون . ومما قيل عن غلنية هذه الإجراءات فإن مباشرتها ليست مطلقة في الدلالة على تولف العلم بها وتحقق سوء النية تبعا لذلك في جانب صاحب الحق الناشئ على الشيء .

الإبقاء على حقوق الشركاء وحصصهم • وإذا كان للغير حسن الفيه حق انتفاع على الشيء المملوك للمتهم أمكن القضاء بالمصادرة ، وهناك تنتقل ملكية الرقبة فقط الى الدولة محملة بحق الانتفاع المذكور •

٢٠٠ — أثر التقادم والعفو على عقوبة المصادرة •

سبق أن أوضحنا أنه اذا انقضت الدعوى الجنائية بمضى المدة أو بوفاء المتهم فان الحكم أو القرار بعدم وجود لاقامة الدعوى الجنائية الصادر بذلك لا يجوز أن يتضمن المصادرة التي تعتبر من قبيل العقوبات (المادة ٣٠ / عقوبات) ، وهذا يرجع الى طبيعتها كمقوبة تكميلية ، غي سواء أكانت اختيارية أو وجوبية لا يصح أن توقع استقلا دون حكم بالادانة •

أما عن تقادم العقوبة فالراجع في الفقرة أن الحكم بالمصادرة يترتب عليه نقل ملكية الشيء الى الدولة ، وأن هذا الاثر الناقل للملكية ينشأ عن الحكم نفسه ولا يتوقف على أى إجراء تنفيذى لاحق • ويترب على اعتبار الحكم بالمصادرة منفذا بذاته ، أو بمباراة أخرى يترتب على اعتبار المصادرة منفذة بمجرد صدور الحكم بها لسابقة ضبط الشيء محل المصادرة ، أن هذه العقوبة لا تقبل الانقضاء بمضى المدة، لان التقادم يفترض عدم تنفيذ العقوبة (١١٤) •

وليس في القانون ما يحول دون القول بأن نظام العفو يتسع لعقوبة المصادرة سواء انصب العفو على العقوبة فقط (المادة ٧٤ عقوبات) أو كان عفوا شاملا (المادة ٧٦ عقوبات) •

(١١٤) انظر الدكتور محمود نجيب حسنى : المرجع السابق • ص ٨٣٩
وقارن الدكتور على فاضل حسن : المرجع السابق ص ١٩٣ إذ يرى سريلان
النظام على المصادرة طالما انطوت على عمل من أعمال التنفيذ الجبرى شأنها
شأن سائر العقوبات •

المبحث الثالث

خصائص المصادرة كتدبير عيني وقائي

٢٠١ — وجوبية هذه المصادرة •

حتى انصبت المصادرة على شيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل — كالنقود المزيفة والاغذية الفاسدة — فانها تكون من قبيل التدابير العينية الوقائية التي يقتضيها النظام العام • وتستهدف المصادرة هنا اخراج الشيء من دائرة التعامل لان الشارع ألصق به طابعا جنائيا يجعله في نظره مصدر ضرر أو خطر عام الامر الذي لا يتحقق رفعه أو دفعه الا بمصادرته ، ومن ثم فان هذه المصادرة تكون واجبة في جميع الاحوال ايا كان نوع الجريمة ولو كانت مخالفة — استثناء في هذا من الاحكام العامة للمصادرة الواردة بالمادة ٣٠ عقوبات وعلى هذه استقر قضاء النقض^(١١٥) كما يستوى في وجوب الحكم بهذه المصادرة أن تكون متعلقة بجريمة عمدية أم غير عمدية (١١٦) •

وجوبية المصادرة كتدبير عيني وقائي أكدته المادة ٣٠/٢ من قانون العقوبات ، وحكمها واجب الاعمال حتى ولو لم تنص عليه القوانين الخاصة التي تحدد أركان الجريمة وعقوبتها (١١٧) •

(١١٥) نقض ٢ / ٢ / ١٩٦٩ س ٢٠ من ٣٠٣ طعن ٢١٨٥ لسنة ٣٨ ق ، وانظر في وجوبية هذه المصادرة : منقض ١٢ / ٢ / ١٩٧٩ س ٣٠ من ٢٥٨ طعن ١٧٣٢ لسنة ٤٨ ق ، نقض ١٧/٢/١٩٧٤ س ٢٥ من ١٤٥ طعن ٧٨ لسنة ٤٤ ق •

(١١٦) انظر الدكتور فاضل حسن • المرجع السابق • ص ٢٢٣
(١١٧) انظر الدكتور علي فاضل حسن • المرجع السابق ص ٢٢٣

٢٠٢ — سريانها في مواجهة الكافة •

لما كان الغرض من المصادرة — كتدبير وقائي — هو احتباس الشيء محل المصادرة بعيدا عن التعامل لما يحتوى عليه هذا الشيء من ضرر أو خطر على النظم السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية للدولة ، فإن في هذا ما يؤكد أن تلك المصادرة موجهة ضد الشيء ذاته • وهذه الخصيصه العينية للمصادرة توجب القضاء بها دون التفات الى مركز المتهم في الدعوى الجنائية ويقطع النظر عن مالك الشيء محل المصادرة • فالمصادرة هنا واجبة ولو قضى ببراءة المتهم أو بانقضاء الدعوى الجنائية بوقااته أو بمضي المدة ، كما أنها واجبة سواء أكان الشيء المخبوط مملوكا للمتهم أو للغير مهما حسنت نيته (١١٨) •

غير أنه يشترط للقضاء بالمصادرة كتدبير أن يكون الشيء محسوما تداوله بالنسبة للكافة بمن في ذلك المالك والحائز على السواء • فإذا كان الشيء مباحا لمصلحة الذي لم يسهم في الجريمة — فاعلا أو شريكا — ومرخصا له قانونا في حيازته فإنه لا يصح الحكم بمصادرة ما يملكه (١١٩) • فالأسلحة المرخصة والمخدرات المرح قانونا بحيازتها اذا سرقت من أصحابها فإنه لا يجوز القضاء بمصادرتها عند الحكم على السارق بتهمة السرقة والتهازة بغير ترخيص •

(١١٨) انظر نقض ٣ / ٣ / ١٩٦٩ س ٢٠ ص ٣٠٣ طعن ٢١٨٥ لسنة ٣٨ ق ، وجاء به أن هذه المصادرة يقضى سواء كان الحائز للشيء ملكا أو غير مالك حسن النية أو سيئها قضى ببراءته أو ببراءته رفعت الدعوى الجنائية عليه أو لم ترفع • وانظر نقض ٢٧ / ١٢ / ١٩٦٧ س ٢٧ ص ١٠١٠ طعن ٨٨٧ لسنة ٤٦ ق ، وجاء به أن وفاة المتهم أثناء نظر الدعوى لا يمنع من الحكم بالمصادرة في الحالة المنصوص عليها بالمادة ٣٠ / ٢ عقوبات •

(١١٩) انظر نقض ١٩ / ٥ / ١٩٧٥ س ٢٦ ص ٤٤٤ طعن ٧٠٩ لسنة ٤٥ ق ، نقض ٢٧ / ٥ / ١٩٦٨ س ١٩ ص ٦١٥ طعن ٦٩٦ لسنة ٣٨ ق ، نقض ١٣ / ٢ / ١٩٦٧ س ١٨ ص ١٨٦ طعن ١٩٧٧ لسنة ٣٦ ق •

٢٠٣ — عدم توقفها على الحكم بعقوبة أصلية :

حتى كانت المصادرة تدبيرا احترازيا على نحو ما تقدم فان الحكم بها لا يتوقف على القضاء بعقوبة أصلية ، فهي — كما سبق القول — واجبة حتى مع القضاء بالبراءة أو بانقضاء الدعوى الجنائية بمعنى المدة أو بوفاء المتهم^(١٢٠) . وللنيابة العامة عند الامر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية أن تأمر بالمصادرة متى صار ذلك الامر نهائيا . كما لها أن تأمر بتلك المصادرة اذا أغفلت المحكمة القضاء بها — حتى ولو بعد سيرورة الحكم نهائيا — ذلك أن المصادرة كتدبير عيني وقائي انما يقصد بها كما سلف القول اخراج الشيء محل المصادرة من دائرة التعامل ، ومن ثم فان المصادرة بالطريق الادارى من قبل النيابة العامة في الاحوال سالفة الذكر تضحى ضرورة تتلائم مع طبيعة هذه المصادرة كتدبير احترازي . أما ما ورد بالمادة ٣٦ من الدستور من أن « المصادرة العامة محظورة ولا تجوز المصادرة الخاصة الا بحكم قضائي » فانه لا ينصرف بطبيعة الحال الا الى الاموال المقومة التي يجوز تداولها والتعامل فيها ولا يشكل تملكها أية جريعة^(١٢١) .

٢٠٤ — اثر التقادم والعفو على المصادرة كتدبير :

طلما أن القانون يستهدف من وراء المصادرة كتدبير احترازي عيني وقاية المجتمع من أشياء ذات خطر أو ضرر فان التواني عن مباشرة الدعوى الجنائية أو عن تنفيذ العقوبة مهما طال لن يحقق هذه الغاية ، ومن ثم فان

(١٢٠) انظر نقض ١٢/٢٧/١٩٧٦ من ٢٧ السابق الاشارة اليه بها مش

١١٨ ، وانظر ايضا الدكتور على فاضل حسن . المرجع السابق . ص ٢٢٤

(١٢١) انظر تلييدا لذلك : المستشار محمد ابراهيم اسماعيل . العقوبة

طبعة ١٩٤٥ ص ٧١ ٧٢

مضى المدة ينبغي ألا ينال من مشروعية احتباس الشيء في يد السلطات العامة (١٣٣) . ولما كانت المصادرة كتدبير تهف شأنها شأن التدابير الاحترازية الأخرى إلى تأمين الدفاع الاجتماعي فإنه من غير المنطقي تعطيل آثارها بموجب العفو عن الجريمة أو العقوبة (١٣٣) .

المبحث الرابع

خصائص المصادرة كتعويض

٢٠٥ — مضمونها ونتائجها :

قد تكون المصادرة في بعض القوانين الخاصة من قبيل التعويضات المدنية إذا نص على أن تؤول الأشياء المصادرة إلى المجنى عليه أو خزنة الدولة كتعويض عما سببته الجريمة من أضرار ، وهي بهذا الوصف توفر للمجنى عليه صفة المطالبة بها كتعويض وفي أن يتتبع حقه في ذلك أمام درجات القضاء المختلفة حتى في حالة الحكم بالبراءة (١٣٤) .

والمصادرة كتعويض يصح توقيعها رغم تقادم العقوبة ، كما أنها لا تتأثر بالعفو ولا بوجاهة المحكوم عليه ، ولا يجوز فيها الأمر بإيقاف التنفيذ . ويجوز لمحكمة ثاني درجة توقيع المصادرة كتعويض لأول مرة متى كان الاستئناف مرفوعا من المدعى بالحق المدني . وكما يصح القضاء بهذه المصادرة من المحكمة الجنائية يصح أيضا من القضاء المدني باعتبار أن هذا الاختصاص نتيجة منطقية لتكليف المصادرة كتعويض (١٣٥) .

(١٢٢) انظر الدكتور على فاضل حسن . المرجع السابق . ص ٢٢١

(١٢٣) الدكتور على فاضل حسن . الموضع السابق .

(١٢٤) نقض ١٩٧٠/٣/٢٢ ص ٢١ من ٤٠٩ طعن ١٦٦٦ لسنة ٣٩ ق .

(١٢٥) انظر الدكتور على فاضل حسن . المرجع السابق . ص ٢٢٨ وما

بعدها .

المبحث الخامس

تنفيذ المصادرة والائسكال فيه

٢٠٦ - تعدد طرق التنفيذ :

لا يجوز تنفيذ حكم المصادرة بالتصرف في الشيء المحكوم بمصادرته الا بعد صيرورة ذلك الحكم نهائيا وفقا للقواعد العامة (المادة ٤٦٠ اجراءات) . وهذا التنفيذ يتخذ صوراً متعددة ، فقد تبادر سلطة التحقيق الى بيع الشيء المضبوط بالمزاد العام — أو بالسعر الجبرى — متى سمحت بذلك مقتضيات التحقيق اذا كان الشيء مما يتلف بمرضى الزمن أو يستلزم لحفظه نفقات تستغرق قيمته (المادة ١٠٩ اجراءات) ، وهناك يودع الثمن خزينة المحكمة على ذمة الفصل في الدعوى ، ومتى حكم نهائيا بالمصادرة انصبت على هذا الثمن (١٣) .

وقد تنتفع الدولة بالشيء المحكوم بمصادرته كما في تخصيص بعض المواد المخدرة لخدمة الاغراض الطبية . وقد يخصص الشيء لانتفاع جهة معينة كما في تخصيص الادوات ووسائل النقل المحكوم بمصادرتها للإدارة العامة لمكافحة المخدرات أو لحرس الحدود وفقا للمادة ٤٢/٣ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، وكما في تخصيص الاسلحة المحكوم بمصادرتها لوزارة الداخلية وفقا للمادة ٣٠/٢ من قانون الاسلحة والذخائر رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ .

وقد تنتهى الدولة الى بيع الاشياء المحكوم بمصادرتها الى الافراد — ما لم تكن من الاشياء الخارجة عن دائرة التعامل — والاستفادة من

(١٢٦) انظر نقض ١٤ / ٦ / ١٩٥٠ طعن ١٤٠١ لسنة ١٩ ق . مجموعة الربيع قرن ٢ ص ٨٨٤ رقم ٣٥ .

ثمنها ، وقد تأمر باتلافها حين لا تكون هناك من أوجه النفع ما يمكن الاستفادة بها فيه ، كما في اعدام الجواهر المخدرة والنقود المزيفة والاغذية الفاسدة والكتب والصور المخلة بالاداب .

أما اذا كانت المصادرة من قبيل التعويض فانه يجوز تحولها من الاشياء الواردة عليها حال عدم امكان ضبطها الى قيمتها كنوع من التعويض بمقابل على النحو المقرر في القانون المدنى ، وهناك ينصب التنفيذ على هذه القيمة (١٣٧) . وهذا النوع من المصادرة على أية حال يتم تنفيذه بالطرق المدنية بناء على طلب المدعى بالحق المدنى وفقا للمادة ٢/٤٦١ من قانون الاجراءات الجنائية .

٢٠٧ — الاشكال فى التنفيذ :

يجوز الاستشكال فى تنفيذ المصادرة شأنها شأن سائر العقوبات ، كما اذا كان التنفيذ يجرى بحكم غير نهائى أو بحكم زالت عنه قوته التنفيذية ، وكما اذا كان التنفيذ منصبا على مال غير المحكوم بمصادرته أو على مال مملوك لغير المحكوم عليه .

والحكمة الجنائية هى المختصة دائما بنظر الاشكال فى تنفيذ المصادرة ، سواء رفع الاشكال من المحكوم عليه أو من الغير على نحو ما سنوضحه عند الحديث عن المحكمة المختصة بنظر الاشكال .

(١٣٧) انظر الحكور على فاضل حسن . المرجع السابق . ص ٢٥٢ .

الفصل الخامس

الاعلاق

٢٠٨ - طبيعته القانونية :

ذهب جانب من الفقه الى أن الاعلاق يكون عقوبة تكميلية متى كان المقصود منه ايلام المحكوم عليه والحد من نشاطه بحيث يناله من ورائه ضرر مالى ناشئ عن تأثير الاعلاق في كسبه من مهنته أو حرفته أو عمله الذى كان يزاوله في المحل الذى حكم باغلاقه (١٢٨) ، أما اذا كان الغرض من الاعلاق اعادة الشيء الى حالته الاولى قبل المخالفة فلا يكون عقوبة تكميلية وانما يكون أتبه بالرد ، ومثاله الاعلاق الذى يحكم به اذا لم يقم صاحب المحل باتمام الاشتراطات الصحية المكلف باقامتها ، فالاعلاق هنا يعيد المحل الى حالته السابقة على مخالفة القانون فيزول ضرر الجريمة عن المجتمع بزوال أثر الجريمة (١٢٩) . ويضيف البعض أن الاعلاق يكون تدبيراً احترازياً اذا كان هدفه منع النشاط الاجرامى في مكان معين من أن يظهر أو يستمر في المستقبل ، وتكون له آنذاك صفة عينية لا يهتم فيها بالنظر الى شخص حائز المحل أو مالكه (١٣٠) .

وقضت محكمة النقض بأن القانون اذ نص على اغلاق المحل الذى وقعت فيه المخالفة لم يشترط أن يكون مملوكاً لمن تجب مراقبته على الفحل الذى ارتكب فيه . ولا يعترض على ذلك بأن العقاب شخصى لان الاعلاق

(١٢٨) انظر : المستشار محمود ابراهيم اسماعيل . العقوبة . طبيعته

١٩٤٥ ص ٧٥

(١٢٩) انظر المستشار محمود ابراهيم اسماعيل . الموضع السابق .

(١٣٠) انظر الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف . النظرية العامة لاشكالات

التنفيذ في الاحكام الجنائية . الطبعة الاولى ص ١١٥

ليس عقوبتهما يجب توقيعها على من ارتكب الجريمة دون غيره وانما هو في حقيقته من التدابير الوقائية التي لا يحول دون توقيعها أن تكون آثارها متمدبة الى الغير ، ولا يجب اختصاص المالك في الدعوى عند الحكم بالاغلاق متى كان الحكم قد صدر على أساس أن مرتكب الجريمة في المحل المحكوم باغلاقه انما كان يباشر أعماله فيه بتكليف من صاحبه (١٣١) .

والاغلاق — في تقديرى — جزاء عيني لا يستهدف الردع والزجر بقدر ما يستهدف مواجهة الاثر الناشئ عن مخالفة القانون ، فهو ولئن كان ينطوى غالبا على ايلام للمحكوم عليه الا أنه لا يعد عقوبة جنائية بحته . وآية ذلك أنه كلما كان النشاط الذى يباشر داخل المحل المحكوم باغلاقه نشاطا غير مشروع في ذاته كلما كان الغرض من الاغلاق تفضي تعدد النشاط الاجرامى أو استمراره في ذات المصل (١٣٢) ، وكلما كان النشاط الذى يباشر داخل المصل مشروعا في ذاته كلما كان الغرض من الاغلاق محو الاثر الذى أحدثته الجريمة في أذهان الجمهور (١٣٣) أو إعادة المحل الى ما كان عليه قبل المخالفة متى كانت متعلقة بعدم استيفاء الشروط القانونية اللازمة لمباشرة النشاط (١٣٤) . وهذا الذى يستهدفه الاغلاق يوجب عليه طابع الاحتراز والتوقى ولئن انطوى على ايلام للمحكوم عليه الحائز

-
- (١٣١) نقض ٢٢ / ١٢ / ١٩٤٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ ص ٤٦٩ رقم ٤٣٦ ، نقض ٢٠ / ١١ / ١٩٥٠ أحكام النقض ص ٢ ص ١٦٠ رقم ٦٤ . (١٣٢) مثال ذلك اغلاق بيوت الدعارة وفقا للمادتين ٨ ، ٩ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ بشأن مكلفه الدملرة . (١٣٣) كالاغلاق في جرائم التمييز والتسمير الجبرى وفقا للمادة ٥٦ من القانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمادة ٩ من القانون ١٦٣ سنة ١٩٥٠ . (١٣٤) مثال ذلك الاغلاق في جرائم اقلية المحال التجارية أو ادارتها بغير ترخيص أو بغير التيد في السجل التجارى وفقا للمادة ١٨ / ٢ من القانون ٤٥٣ بشأن المحلات التجارية والصناعية ، والمادة ١٩ من القانون ٢٤ لسنة ١٩٧٦ في شأن السجل التجارى .

أو المالك بحرمانه من استغلال المحل أو ادارته طوال مدة الخلق . ومن هنا يمكن القول بأن الاغلاق جزاء يجمع بين معنى العقوبة ومعنى التدبير الاحترازي ، وبعبارة أخرى هو تدبير غيه معنى العقوبة وله بعض خصائصها . ويكون الاغلاق تدبيراً وقائياً صرفاً كلما كان مالك المحل أو حائزه أجنبياً عن الجريمة وغير مسئول عنها .

وطالما أن الاغلاق ليس عقوبة جنائية بحته فإنه لا يجوز القضاء بوقف تنفيذه (المادة ٥٥ من قانون العقوبات وما بعدها)^(١٣٥) ، غير أن له من خصائص العقوبات التكميلية أنه لا يجوز القضاء به عند الحكم بالبراءة أو بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة أو بوفاء المتهم ، كما يجب أن ينص على الاغلاق في الحكم صراحة والا امتنع تنفيذه .

والاغلاق قد يكون وجوبياً كما في المادتين ٩٤٨ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ بشأن مكافحة الدعارة ، وقد يكون جوازياً كما في المادة ١/١٨ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحلات التجارية والصناعية .

٢٠٩ — الخصيصة العينية للاغلاق :

إن أهم ما يميز الاغلاق أنه جزاء عيني ينصب على المحل ذاته غيتعدى أثره الى الغير كمالك المتجر الذي لم يقضى بادانته ، وهو بهذا يشكل خروجاً على مبدأ شخصية العقوبة^(١٣٦) ، ولذا فإن امتداد آثار الاغلاق الى الغير ينبغي — عند التنفيذ — أن يكون في أضيق نطاق ممكن فهو استثناء لا ينبغي التوسع فيه^(١٣٧) .

(١٣٥) راجع سابق في نيزه ٣٤ من هذا المؤلف .

(١٣٦) انظر المستشار الدكتور مصطفى كامل كير . الجرائم التبوينية

طبعة ١٩٨٣ ص ٢٢٢

(١٣٧) انظر الدكتور روف مبيد . شرح قانون العقوبات التكميلي .

طبعة ١٩٧٦ ص ٨٨

وتغريعا على ذلك لانه يجوز للمالك أو الحائز الذي لم يقضى بإدائته أن يستشكل في تنفيذ الغلق متى كان حسن النية وكان من شأن الغلق التعارض مع حقوقه . مثال ذلك الاشكال المرفوع من المرخص له بالاتجار في المواد المخدرة عند الحكم باغلاق منشأته وفقا للمادة ٤٧ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ اذ يكون مقبولا متى أثبت المستشكل حسن نيته بانتفاء علمه بالجريمة التي وقعت في المحل الذي يحوزه أو يملكه (١٣٨) . على أن المشرع قد يسقط كل حق للغير في الاشكال في التنفيذ كما في المسادة التاسعة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ في شأن مكافحة الدعارة اذ تنص على أنه « ٠٠٠ وفي الاحوال المنصوص عليها في البندين أ ، ب يحكم باغلاق المحل مدة لا تزيد على ثلاثة شهور ، وينفذ الاغلاق دون نظر لمعارضة الغير ولو كان حائزا بموجب عقد صحيح ثابت التاريخ » .

٢١٠ - مدة الاغلاق :

قد ينص القانون على مدة محددة للاغلاق (١٣٩) ، كما قد يضع له حدا أدنى وحدا أقصى (١٤٠) ، وهناك يتعين على القاضي أن يلتزم بمدة الاغلاق الواردة في التشريع أو بحديها الأدنى والاقصى المقررين قانونا . أما اذا وضع المشرع للاغلاق حدا أقصى فقط (١٤١) فان تحديد مدة الغلق يكون من

(١٣٨) انظر الدكتور رزوف عبید . الموضع السابق .
(١٣٩) مثال ذلك المادة ١٤٣ مكررا من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ اذ أوجبت الاغلاق لمدة ثلاثة اشهر .

(١٤٠) مثال ذلك المادة الخامسة من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ بحظر شرب الخمر اذ أوجبت اغلاق المحل لمدة لا تقل عن اسبوع ولا تزيد على ستة اشهر .

(١٤١) مثال ذلك المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسمير الجبرى اذ أوجبت الاغلاق لمدة لا تجاوز حقة اشهر .

اطلاقات قلصى الموضوع غيما لا يجاوز ذلك الحد الاقصى ، ويديهي
 ألا تقل تلك المدة عن يوم كامل والا فقد الاغلاق معناه وهدفه . على أن
 المشرع قد يترك تحديد مدة الاغلاق للقاضى على اطلاق^(١٤٣) وهناك يكون
 حرا في تقدير مدة الخلق على ألا تقل عن يوم كامل على ما سبق القول .
 ويتعين على القاضى في جميع الصور سالفة البيان أن يحدد مدة الاغلاق
 في حكمه صراحة والا كان معيبا لتجهيله بمقدار العقوبة المقررة بها .

وقد ينص القانون على الاغلاق نهائيا^(١٤٣) ، كما قد ينص على الاغلاق
 دون أن يردفه بتحديد مدة معينة له^(١٤٤) ، وهناك لا يجوز للقاضى أن
 يقضى بالاغلاق لمدة محددة . وفي هذا قضت محكمة النقض بأنه اذا كان
 الحكم قد وقت عقوبة الخلق بمدة معينة في حين أن القانون أطلقها من
 التوقييت فإنه يكون معيبا^(١٤٥) .

٢١١ — تنفيذ الاغلاق :

لا ينفذ الاغلاق الا متى صار الحكم به نهائيا وفقا للقاعدة العامة
 الواردة بالمادة ٤٦٠ من قانون الاجراءات الجنائية ، الا ما استثنى بنص

(١٤٢) مثال ذلك ١/١٨ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحل
 الصناعية والتجارية اذ اجازت للقاضى أن يحكم باغلاق المحل المدة التى
 يحددها في الحكم .

(١٤٣) مثال ذلك المادة ٢/٤٧ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
 اذ نصت فيها نصت عليه على أنه « وفي حالة العود يحكم بالاغلاق نهائيا » .

(١٤٤) مثال ذلك المادة ١٩ من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٦ بشأن
 السجل التجارى اذ تضمنت النص على أنه « وفي حالة مخالفة المادة ١٧ تلزم
 المحكمة فضلا من الحكم بالغرامة باغلاق المحل » ، وكذا المادة ٢/١٨ من
 قانون المحلات التجارية والصناعية رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ اذ نصت على أنه
 « ويجب الحكم بالاغلاق او بالازالة في حالة مخالفة احكام الفقرة الثالثة من
 المادة ١ والمادتين ١١٤٢ » .

(١٤٥) نقض ١٦٦٨/١١/٤ س ١٩ ص ٩٢٥ طعن ١٦٢٥ لسنة ١٣٨ ،
 نقض ١٩٦٩/٣/٢٤ س ٢٠ ص ٣٥٣ طعن ١٨٥٤ لسنة ١٣٨ .

خاص كما في المادة ١٩ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحلات التجارية والصناعية أذ نصت على أنه « في أحوال الحكم بإغلاق المحل أو ازالته يجوز للمحكمة أن تأمر بالنفاذ رغم الطعن في الحكم بالاستئناف » . ويتولى المحضرون تنفيذ الاحكام الصادرة بالاغلاق بوضع الاختام على أبواب ونواخذ وفتحات المحل المقضى بإغلاقه^(١٤٦) . وإذا كانت حالة المحل لا تسمح بقصر الاغلاق على الجزء الذي وقعت فيه المخالفة فإنه ينفذ على المحل بأكمله^(١٤٧) .

ويجب أن تستنزل من مدة الاغلاق عند التنفيذ المدة التي تكون قد تقرر فيها اغلاق المحل اداريا متى نص القانون على وجوب ذلك القسم ، كما في المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ في شأن التفسير الجبري اذ تضمنت النص على أنه « يجب الحكم بإغلاق المحل مدة لا تجاوز ستة أشهر تستنزل منها المدة التي تكون قد تقرر فيها اغلاق المحل اداريا » .

٢١٢ — ارجاء الاغلاق ووقف تنفيذه :

ان الاغلاق النهائي أو المطلق — المخير بمحدد المدة — لا يصول بين النيابة العامة باعتبارها السلطة المهيمنة على التنفيذ في المواد الجنائية وبين أن تأمر بفتح المحل مؤقتا أو نهائيا .

وتطبقا لذلك فإنه اذا كان الحكم بالغلق لعدم استيفاء الاشتراطات المقررة قانونا في المحل ، وطلب المحكوم عليه ارجاء التنفيذ أو فتح المحل لاتمام الاشتراطات كان للنيابة العامة أن تأمر بتأجيل التنفيذ أو بفتح المحل للمدة التي تكفي لانجاز هذه الاشتراطات ، ولها أن تستعين في ذلك

(١٤٦) انظر المادة ٧٨١ من التعليمات الكتبية والمالية والادارية للنيلبات

(١٤٧) انظر المادة ١٩ من قانون المحلات التجارية والصناعية رقم ٤٥٣

لسنة ١٩٥٤ ، وراجع الدكتور مصطفى كامل كيرة المرجع السابق . ص ٢٣١ .

برأى الجهة الادارية المختصة دون أن يكون لهذا الرأى صفة الالتزام (١٤٨) .
وللنيابة العامة أن توقف التنفيذ نهائيا متى تحقق الهدف من الاغلاق .
فاذا كان سبب الاغلاق هو اقامة أو ادارة المحل بغير ترخيص أو عدم توافر
الاشتراطات القانونية المقررة فيه أو مزاولة نشاط غير وارد بالرخصة ،
فانه يجوز وقف التنفيذ والامر بفتح المحل نهائيا متى تم استئراج
الترخيص اللازم أو متى تم استيفاء الاشتراطات القانونية أو ازالة
النشاط الغير مرخص به .

واذا كان سبب الاغلاق النهائى هو وقوع جريمة بالمحل — كما فى
المادة الثامنة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ بشأن مكافحة الدعارة —
فانه يجوز للنيابة العامة — فى تقديرى — أن تأمر بوقف تنفيذ الخلق متى
كان قد انقضى على تنفيذه فترة من الزمن تتحقق من خلالها فكرة نسيان
الناس للجريمة . وتقدير هذه الفترة من اطلاعات النيابة العامة تبشيره
على ضوء ما يستبين لها من خطورة الجريمة وأثرها على المجتمع . والقول
بغير ذلك معناه تأبيد الاغلاق وهو مالا يتصور أن يكون المشرع قد قصد
الى تحقيقه .

واذا كان المحكوم عليه مستأجرا للمحل المحكوم باغلاقه ، كان للمالك
أن يطلب فتحه متى انتهت العلاقة الايجارية بينه وبين المحكوم عليه
بالتراضى أو بالتقاضى — اذ يجوز للمالك العين أن يقوم بتأجيرها الى غير
من وقعت منه المخالفة لاستعمالها على وجه لا مخالفة فيه للقانون ، كما أن
له تولى ادارة المحل بنفسه . وهناك تضخى الاستجابة الى طلب الفتح فى
محالها لانه وقد أزيل الاثر الناشئ عن مخالفة القانون يكون الخلق قد حقق
الغرض منه ولم تعد ثمة خطورة تستوجب الاستمرار فيه .

(١٤٨) راجع المادة ٧٨٧ من التعليمات الكتلية والمالية والادارية
للنيابفة .

٢١٢ — الاشكال في تنفيذ الخلق :

يجوز للمحكوم عليه أن يستشكل في تنفيذ الخلق إذا كان المحكم الصادر به لم يصبح نهائيا بعد — الا في الاحوال المستثناء قانونا والتي يجوز فيها شمول الحكم الابتدائي بالنفاذ — أو كان التنفيذ منسبا على محل آخر للمحكوم عليه غير المحل المحكوم باغلاقه ، أو إذا كان الاغلاق الادارى قد استغرق مدة الخلق المحكوم بها في الاحوال التي يجب فيها استئصال مدة الخلق الادارى من المدة المقررة بها . كما يجوز له الاستشكل وفقا للقواعد العامة استنادا الى انعدام الحكم أو الغائه من محكمة الطعن أو سقوط العقوبة بمضى المدة (١٤٩) .

ويجوز لغير المحكوم عليه الاستشكل في تنفيذ الخلق ، كما إذا جرى التنفيذ على عين له غير المحكوم باغلاقها ، ويصح الاشكال المرفوع من مالك أو حائز المحل المحكوم باغلاقه الذى لم يقضى بادتته متى كان حسن النية وكان من شأن الخلق التعارض مع حقوقه .

وتختص المحكمة الجنائية في جميع الاحوال بنظر الاشكال في تنفيذ الخلق سواء أكان مرفوعا من المتهم أو من غيره على النحو الذى سنوضحه في الباب الاخير عند الحديث عن المحكمة المختصة بنظر الاشكال .

(١٤٩) راجع ما سياتى في الباب الاخير عند الحديث من اسباب الاشكال

الفصل السادس

التفويض على الاحداث

المبحث الاول

الجزاءات الخاصة بالاحداث

اولا : التدابير

٢١٤ - التوبيخ .

التوبيخ هو توجيه اللوم والتأنيب للحدث على ماصدر منه وتحذيره بالايعود الى مثل هذا السلوك مرة أخرى (المادة ٨ من قانون الاحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤) . وتنفيذ هذا التدبير يفترض حضور الحدث بالجلسة ، ولا يتصور صدوره غيابيا . ويتم ذلك التنفيذ فورا بمجرد النطق بالحكم ويتمين أن يقوم القاضي بتنفيذه بنفسه في الجلسة ، ولا يشترط لذلك صياغة معينة .

٢١٥ - التسليم .

حدثت المادة التاسعة من قانون الاحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ الاشخاص الذين يصح تسليم الحدث الى أحدهم وهم : أحد الابوين ، أو الولي ، أو الوصي . فإذا لم تتوافر في هؤلاء الصلاحية لتربية الحدث فإنه يتم الى فرد من أسرته يكون أهلا لذلك ، فإن لم يوجد سلم الى شخص مؤتمن يتعهد بتربيته وحسن سيره ، أو الى أسرة موثوق بها يتعهد عائلها بذلك .

والترتيب المتقدم الزامى ، بمعنى أنه لايجوز الحكم بتسليم الحدث الى أى من الاشخاص المذكورين الا عند تخلف الصلاحية لغيره يتقدمونه فى الترتيب أو عند عدم وجودهم . وإذا حكم بالتسليم لاحد الوالدين أو الولي أو الوصى فلا يشترط لذلك قبولة استلام الحدث لانه ملزم بذلك قانونا ، حين أنه يشترط هذا القبول عند الحكم بالتسليم الى غير هؤلاء ممن حددتهم المادة المشار اليها سلفا . وإذا كان المسلم اليه الحدث ليس من أفراد أسرته وجب الى جانب قبولة أن يتعهد بتربيته وحسن سيره .

ويتعين على القاضى أن يجدد فى حكمه الشخص الذى يسلم اليه الحدث من واقع دراسته للتقارير التى يقدمها له الخبراء المختصين بشأن الحدث ، وعليه أيضا أن يعين فى حكمه مبلغ النفقة الذى يحصل من مال الحدث أو يلزم المسئول عن الانفاق عليه بأدائه الى من يتسلمه اذا كان التسليم لشخص غير ملزم بالانفاق عليه متى طلب الاخير تقدير نفقة للحدث .

والتسليم تدبير غير محدد المدة ، أصلا ، الا اذا كان المحكوم بتسليم الحدث اليه غير ملزم بالانفاق عليه فيكون التسليم لمدة لاتزيد على ثلاث سنوات وفقا للمادة ٢/٩ من قانون الاحداث .

٢١٦ -الالحاق بالتدريب المهني .

ومؤدى هذا التدبير أن تعهد المحكمة بالحدث الى أحد المراكز المختصة للتدريب المهني أو أحد المصانع أو المتاجر أو المزارع التى تقبل تدريبه . ويستوى فى ذلك أن تكون الجهة التى يحكم بالالحاق الحدث بها حكومية أو غير حكومية ، وإنما يجب على القاضى أن يستوثق من اتباعها نظاما أخلاقيا قويا يفيد الحدث سلوكيا ويؤهله لانتقان حرفة معينة تعينه على مواجهة أعباء الحياة بأسلوب شريف ، ويكون ذلك بدراسةظروف واحوال ونظام تلك الجهة التى يشترط قبولها للحدث .

ومدة هذا التدبير لاتحددها المحكمة في حكمها ، على أنه يجب أن يراعى في التنفيذ الا تتجاوز تلك المدة ثلاث سنوات (المادة العاشرة من قانون الاحداث) .

٢١٧ — الالتزام بواجبات معينه .

ويكون هذا الالتزام بحظر ارتيادأنواع من المحال، أو بفرض الحضور في أوقات محددة أمام أشخاص أو هيئات معينه ، أو بالمواظبة على بعض الاجتماعات التوجيهية (المادة ١١ من قانون الاحداث) . . والقاضي هو المنوط بمتحديد المحال والاشخاص والهيئات والاجتماعات والاقوات المشار اليها سلفا ، بيد أنه لايجوز له الزام الحدث بواجبات أخرى الا في الحدود التي يصدر بها قرار من وزير الشئون الاجتماعية . ومدة هذا التدبير لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات .

٢١٨ — الاختبار القضائي .

الاختبار القضائي هو وضع الحدث في بيئته الطبيعية تحت التوجيه والاشراف مع مراعاة الواجبات التي تحددها المحكمة . وليس للاختبار القضائي حدا أدنى ولكن حده الاقصى ثلاث سنوات . وإذا فشل الحدث في الاختبار عرض أمره على المحكمة لتتخذ مأتراه مناسبة من التدابير، الواردة بالمادة السابعة من قانون الاحداث ، وذلك وفقا لما نصت عليه المادة ١٢ من القانون المذكور . وفشل الحدث في الاختبار القضائي ليس معناه اخضاعه لتدبير أكثر شدة كالإيداع ، فقد يكون ذلك الفشل راجعا الى عوامل خارجة عن ارادة الحدث وقد يكون الحاققة بالتدريب المهني أو الزامه بواجبات معينه أكثر نفعا منه من الاختبار القضائي في بعض الحالات ، والامر في ذلك متروك لطلق تقدير القاضي على ضوء ما يتبينه من أحوال الحدث وظروفه العائليه .

٢١٩ - الإيداع في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية .

وايداع الحدث يكون في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية التى تتبع وزارة الشؤون الاجتماعية أو المعترف بها منها ، فإذا كان من ذوى الماهات أودع في معهد مناسب لتأهيله . ومدة الإيداع لا تحددها المحكمة ، ولكن يراعى في التنفيذ ألا تقل تلك المدة في الجنايات عن سنة ولا تزيد عن عشر سنوات . أما في الجناح غليس لها حدا أدنى ومن ثم يجوز للقاضى الإخراج عن الحدث في أى وقت ، ولا يجوز أن تتجاوز مدة الإيداع في الجناح خمس سنوات (المادة ١٣ ، ١٥ من قانون الأحداث) . والظاهر من صياغة نص المادة ١٣ من قانون الأحداث أن الإيداع تدبير لا يقضى به في مواد المخالفات ، ولكنه قد يقضى به في حالات التعرض للانحراف على أن يراعى في التنفيذ عدم تجاوز مدة الإيداع في هذه الحالة ثلاث سنوات .

٢٢٠ - الإيداع في إحدى المستشفيات المتخصصة .

إذا ارتكب المحدث جريمة تحت تأثير مرض عقلى أو نفسى أو ضعف عقلى أفقده القدرة على الإدراك والاختيار أو تحت تأثير مرض أضعف على نحو جسيم إدراكه وحرية اختياره حكم بإيداعه إحدى المستشفيات أو إحدى المؤسسات المتخصصة (المادة ٦ من قانون الأحداث) . ويتخذ هذا التدبير وفقا للمادة المذكورة بالنسبة الى من يصاب بإحدى هذه الحالات أثناء التحقيق أو بعد صدور الحكم .

ويستفاد أيضا من المادة الرابعة من قانون الأحداث أن الحدث المصاب بمرض عقلى أو نفسى أو ضعف عقلى وثبت أنه غاقد كليا أو جزئيا القدرة على الإدراك أو الاختيار بحيث يفشى منه على سلامته أو سلامة الغير حكم بإيداعه إحدى المستشفيات المتخصصة باعتبارها صورة من صور الخطورة الاجتماعية .

وتتولى المحكمة الرقابة على بقاء الحدث تحت العلاج في فترات دورية لايحوز أن تريد أى فترة منها عن سنه يعرض عليها خلالها تقارير الاطباء . وللقاضى اخلاء سبيل الحدث متى تبين أن حالته تسمح بذلك . وهذا التدبير غير محدد المدة الا أنه ينقضى حتما ببلوغ الحدث سن الحادية والعشرين ، الا إذا بلغ هذه السن وكانت حالته تستدعى الاستمرار فى علاجه فإنه ينتقل الى احدى المستشفيات المتخصصة فى علاج الكبار (المادة ١٤ من قانون الاحداث) .

٢٢١ — الاحداث الذين يخضعون للتدابير .

أولا — الحدث الذى لم يبلغ من العمر سبع سنوات عند توافر الخطورة الاجرامية له . وتتوافر هذه الخطورة للحدث فى هذه السن فى حالتين :

١ — اذا تعرض للانحراف فى احدى الحالات المحددة بالمادة الثانية من قانون الاحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ (١٥٠) .

(١٥٠) وتنص هذه المادة على أن تعرض الحدث للانحراف فى الحالات الآتية : ١ — اذا وجد متسولا ، ويعد من اعمال التسول عرض سلع أو خدمات تلته أو القيلم بالمعرب بهوانية أو غير ذلك مما لا يصلح مودا جديا للمعيش . ٢ — اذا مارس جمع اعقاب السجائر أو غيرها من الفضلات أو المهملات . ٣ — اذا قام بأعمال تتصل بالدعارة أو الفسق أو بفساد الاخلاق أو الفجار أو المخدرات أو نحوها أو بخدمة من يقومون بها . ٤ — اذا لم يكن له محل إقامة مستقر أو كان يبيت عادة فى الطرقات أو فى أماكن أخرى غير معدة للاقامة أو المبيت فيها . ٥ — اذا خالف المعرضين للانحراف أو المشتبه فيهم أو الضيق لشهر عنهم سوء السيرة . ٦ — اذا اعتاد الهروب من معاينة التعليم أو للتدرب . ٧ — اذا كان سوء السلوك وملقا من سلطة أبيه أو وليه أو وصيه أو من سلطة أمه فى حالة وفاة وليه أو غيابيه أو عدم اهليته ولا يجوز فى هذه الحالة اتخاذ أى إجراء قبل الحدث ولو كان ممن اجراءات الاستدلال الا بناء على إذن من أبيه أو وليه أو وصيه أو أمه حسب الأحوال . ٨ — اذا لم يكن له وسيلة مشروعة للمعيش ولا عمل مؤتمن .

ب) اذا صدرت منه واقعة تعد جنائية أو جنحة أما اذا ارتكب الحدث وهو في هذه السن واقعة تعد مخالفة فلا تتوافر فيه خطورة اجرامية ولايجوز تبعا لذلك ائزال أى تدبير به (المادة ٣ من قانون الاحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤) (١٥١) .

ثانيا — الحدث الذى بلغ السابعة من عمره أو تجاوزها ولم يتجاوز الخامسة عشرة سنة اذا تعرض للانحراف أو ارتكب جريمة سواء أكانت جنائية أو جنحة أو مخالفة ، اذ لا يجوز أن توقع عليه في هذه المرحلة أية عقوبة أو تدبير مما نص عليه في قانون العقوبات فيما المصادرة واغلاق المحل . فلا يجوز الحكم عليه بأية عقوبة سالبة للحرية أو بالغرامة ولو في هدها الأدنى ، كما لايجوز اخضاعه لمراقبة الشرطة (١٥٢) .

(١٥١) كانت المادة ٦٤ عقوبات تنص على انه « لا تقام الدعوى على الصغير الذى لم يبلغ من العمر سبع سنوات كاملة » ثم ألغى هذا النص بمقتضى القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث دون أن يجرى بنص مماثل له . على ان هذا ليس معناه ان اقامة الدعوى الجنائية على الحدث الذى لم يبلغ السابعة أصبحت جائزة فهو « صغير جدا لا يفهم ماهية العمل الجنائى وعواقبه » وعدم تمييزه هذا يجعل الاعتداد بإرادته في نطاق القانون الجنائى مسألة غير منطقية . ولقد نصت المسألة الثالثة من قانون الاحداث على انه « تتوافر الخطورة الاجتماعية للحدث الذى تقل سنه عن السابعة اذا تعرض للانحراف في الحالات المحددة في المادة الثانية او اذا صدرت منه واقعة تعد جنائية أو جنحة » . وأول ما يلاحظ على هذا النص انه استعمل تعبير « الخطورة الاجتماعية » كمرادف لتعبير « الخطورة الاجرامية » التى تعتبر شرطا لأئزال التدابير الاحترازية . والتدابير الاحترازية لا تفترض الاهلية للمسئولية من الجريمة وانما تتقرر لمواجهة خطورة اجرامية فقط — بدليل انها تسرى على المجنون الذى لا يستل عن أفعاله — وعلى ذلك فان المشرع لا يلقي مسؤولية جنائية على الحدث دون السابعة عند ارتكابه جريمة لانه لا يعاقبه على الجريمة وانما يقرر له وسعلا للتهذيب والاصلاح هى تلك التدابير المنصوص عليها بالمادة السابعة من قانون الاحداث ، وفي هذا تقول الفكرة الايضاحية لقانون الاحداث « ان الحدث الذى تقل سنه عن سبع سنوات ويتركب فعلا مخالفا لقانون العقوبات ينظر اليه بوصفه معرضا للانحراف لا بوصفه مرتكبا لجريمة ذلك تمشيا مع سن التمييز الجنائى الذى أخذ به قانون العقوبات وهو المسؤولية » .

(١٥٢) راجع ما سبق في نبذة ١٨٧ من هذا المؤلف .

ثالثاً - الحدث الذي تجاوز الخامسة عشرة ولم يتجاوز الثامنة عشرة إذا تعرض للانحراف ، أو إذا ارتكب جنياه ورات المحكمة أن العقوبة المقررة قانوناً لاتلائم حالته فلها أن تقضى بإيداعه احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية مدة لاتقل عن سنة (المادة ١٥ من قانون الاحداث) ، أو اذا ارتكب جنحة يجوز الحكم فيها بالحبس ورات المحكمة الحكم عليه بتعبير يرد لامن العقوبة فلها أن تقضى بوضعه تحت الاختبار القضائي أو أن تأمر بإيداعه احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية (الفقرة الاخيرى للمادة ١٥ من قانون الاحداث) (١٥٣) .

ثانياً العقوبات

٢٢٢ - النص التشريعى .

تنص المادة ١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث على أنه « اذا ارتكب الحدث الذى تريد سنه على خمس عشرة سنه ولا تجاوز ثمانى عشرة سنة جريمة عقوبتها الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة ، يحكم على بالسجن مدة لاتقل عن عشرة سنوات ، واذا كانت العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن . واذا كانت الجناية عقوبتها الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ، واذا كانت عقوبتها السجن تبدل العقوبة بالحبس مدة لاتقل

(١٥٣) واستعمال المشرع عبارة « جنحة يجوز الحكم فيها بالحبس » يجعل النص صالحاً للتطبيق فى صورتين : ١) اذا كانت عقوبة الجنحة هى الحبس وجوباً سواء بمفردها أو مع الغرامة . ب) اذا كانت عقوبة الجنحة من الحبس جوازاً ورات المحكمة توقيعها . اما اذا كانت عقوبة الجنحة هى الغرامة بمفردها أو كانت تخيرية مع الحبس ورات المحكمة ملائمتها فانها تقضى بها - أى بالغرامة - اذ تنتمى الحكمة من الحكم بأخذ التعديرين المشر اليها بالمتن . « وانظر فى هذا المعنى : الفكور محمود نجيب حسنى . شرح قانون العقوبات . القسم العلم طبعة ١٩٧٧ ص ١٠٠٥ .

عن ثلاثة أشهر • وفي جميع الاحوال لا تريد عن ثلث الحد الاقصى للعقوبة المقررة للجريمة ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم على الحدث باحدى هذه العقوبات أن تحكم بايداعه احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية مدة لا تقل عن سنة طبقا لاحكام هذا القانون • أما اذا ارتكب الحدث جنحة يجوز الحكم عليها بالحبس غللمحكمة بدلا من الحكم بالعقوبة المقررة لها أن تحكم عليه باحد التدبيرين الخامس أو السادس المنصوص عليهما في المادة ٧ من هذا القانون •

٢٢٢ — نطاقه •

المستفاد من النص التشريعي سالف البيان أن الحدث متى تجاوز الخامسة عشر جاز أن يعاقب بالعقوبات المقررة أصلا للجريمة التي ارتكبها مع تخفيف في العقوبات البدنية والسالبة للحرية المقررة في مواد الجنايات ولقد تضمن هذا التخفيف تعديلا في نوع العقوبة ومدتها ، فلا يجوز الحكم على الحدث بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، كما لا يجوز أن تزيد مدة العقوبة المقررة بها عليه في جناية عن ثلث الحد الاقصى للعقوبة المقررة للجريمة • وبديهي أنه لايجوز تطبيق نص المادة ١٧ من قانون العقوبات على عقوبة السجن التي يقضى بها على الحدث بدلا من الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، فلا يجوز النزول آنذاك بالسجن الى الحبس وفقا لمادة ١٧ المذكورة والا وصل الامر الى درجة من التخفيف يمكن منها تبديل الاعدام بالحبس ثلاثة شهور وهي نتيجة لم يقصدها الشارع ، فهو لم يقصد بالمادة ١٥ من قانون الاحداث الاغراق في التخفيف بل قصد تجنب الحدث المذموم لعقوبات غير ملائمة له هي الاعدام والاشغال الشاقة بنوعيه • فلتطبيق المادة ١٥ من قانون الاحداث يفترض ان أن أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات لايجبوز

للنزول بالعقوبة الى السجن (١٥٤) ، أما اذا كان تطبيق هذه المادة الاخيرة
يجوز الحكم بالسجن غلا حصل لاعمال أحكام المادة ١٥ من قانون
الاحداث (١٥٥) ، وعلى هذا استقر قضاء النقض (١٥٦) . لكأن نص المادة
١/١٥ من قانون الاحداث نص احتياطي تلجأ اليه المحكمة فقط عندما
لاستطيع الحكم بالسجن وفقا للمادة ١٧ من قانون العقوبات (١٥٧).

أما في مواد الجنح والمخالفات فتصح معاقبة الحدث الذي تجاوز
الخامسة عشرة بالعقوبة المقررة أصلا للجريمة ولو في حدها الأقصى سواء
أكثرت الحبس أو الغرامة أو هما معا ، اللهم اذا رأت المحكمة وضع الحدث
تحت الاختبار القضائي أو ايداعه احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية
على النحو الذي أوضحناه عند الحديث عن الاحداث الذين يخضعون

(١٥٤) وهذا الغرض يتحقق دائما عندما تكون عقوبة الجريمة هي
الاعدام (كالقتل مع سبق الاصرار أو الترمد في المادة ٢٣٠ عقوبات) لأن
اعمال أحكام المادة ١٧ عقوبات لن يؤدي الى تخفيف اكثر من الاشغال الشاقة
المؤقتة ، كما يتحقق هذا الترض احيانا في الاشغال الشاقة كمنافى جريمة الاتجار
بالمواد المخدرة الملقب عليها بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة وفقا للمادة
١/٢٤ من قانون المخدرات ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، فاعمال المادة ١٧ عقوبات لن
يؤدي سوى الى النزول بالعقوبة الى الاشغال الشاقة المؤقتة لان المادة ٣٦
من قانون المخدرات المفكورت حظرت النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة
المقررة لهذه الجريمة استثناء من أحكام المادة ١٧ عقوبات .

(١٥٥) مثال ذلك عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة الواردة بالمادة ٣١٦
عقوبات اذ يجوز النزول بها وفقا للمادة ١٧ عقوبات الى السجن أو الحبس
الذي لا يقل عن ستة شهور .

(١٥٦) اذ كانت المادة ٧٢ عقوبات الملغاة تقرر قواعدا متشابهة
للواردة بالمادة ١٥٠ احداث . ولقد قضى في ظل المادة ٧٢ المذكورة بأنه
لا يحكم بتخفيف العقوبة وفقا لهذه المادة الا اذا كانت العقوبة التي رأت
المحكمة توقيعها على المتهم بعد تقدير موجبات الرأفة ان وجدت هي الاعدام أو
الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة « نقض ١٩٦٠/٦/١٣ من ١١ ص ٥٦٤
رقم ١٠٧ ، نقض ١٩٥٠/٢/١٩ من ١ ص ٧٧٨ رقم ٢٩٥ » .

(١٥٧) انظر الدكتور محمود مصطفى . شرح قانون العقوبات . القسم
العام ١٩٧٤ ص ٥٢٧ هامش ١ ، الدكتور محمود نجيب حسنى . ص ١٠٠٣ .

للتدابير (١٥٨) . كما يجوز اخضاع الحدث في هذه السن لمراقبة الشرطة عند توافر شروطها القانونية على النحو الذي أوضحناه عند الحديث عن مراقبة الشرطة (١٥٩) .

المبحث الثاني

خصائص التنفيذ على الأحداث

٢٢٤ — عدم تحديد مدة التدبير :

الاصل العام في التدابير التي يقضى بها على الحدث ألا تتحدد مدتها في الحكم ، وإنما يحكم القاضي بها مجردة عن المدة ، ويترك تحديد انقضاء مدة التدبير للجهة المختصة بالتنفيذ — وهي قضاء الأحداث ذاته — تقريره على ضوء ما تتبينه من أحوال الحدث وما إذا كان التدبير قد حقق غرضه بإزالة الخطورة الإجرامية للحدث من عدمه ، وهي مقيدة في ذلك بما يقرره المشرع من حد أدنى وحد أقصى للتدبير ولا يصح أن تخالفه . ففي التسليم يكون الحد الأقصى ثلاث سنوات إذا كان المسلم إليه الحدث غير ملزم بالانفاق عليه والا فهو تدبير دائم ، أما اللاحق بالتدريب المهني والاختبار القضائي فقد حدد المشرع لكل منهما حدا أقصى غلط هو ثلاث سنوات ، كما حدد المشرع للالزام بواجبات معينة حدا أدنى ستة شهور وحدا أقصى ثلاث سنوات . والأيدياع بالمؤسسة لا يجوز أن تقل مدته في الجنايات عن سنة ولا أن تزيد على عشر سنوات ، ولا يجوز أن تزيد مدته عن خمس سنوات في الجنح وثلاث سنوات عند التعرض للانصراف . والأيدياع بالمستشفى المتخصص ينقضى ببلوغ الحدث سن الحادية والعشرين .

(١٥٨) انظر ما سبق في نبذة ٢٢١ — ثالثا — والتعليق عليها بهامش

١٥٢ من هذا الباب .

(١٥٩) راجع ما سبق في نبذة ١٨٧ من هذا المؤلف .

وينتهي التدبير حتما ببلوغ المحكوم عليه الحادية والعشرين مالم تر المحكمة في مواد الجنايات بناء على طلب النيابة العامة ويعمد أخذ رأي المراقب الاجتماعي الحكم بوضع المحكوم عليه تحت الاختبار القضائي لمدة لا تزيد على سنتين (المادة ١٩ من قانون الاحداث) .

٢٢٥ — اشراف قاضي الاحداث على التنفيذ :

المستفاد من نص المادة ٤٢ من قانون الاحداث أن قاضي محكمة الاحداث التي يجرى التنفيذ في دائرتها هو الذي يختص دون غيره بالفصل في جميع المنازعات واصدار القرارات والاوامر المتعلقة بتنفيذ الاحكام الصادرة على الحدث ، كما يختص بالاشراف والرقابة على تنفيذ الاحكام والقرارات الصادرة على الحدث وتقدم اليه التقارير المتعلقة بتنفيذ التدابير . ومظاهر اشراف القاضي على التنفيذ تتمثل فيما يلي :

١ — يكون الاشراف المباشر على تنفيذ التسليم والالحاق بالتدريب المهني والالزام بواجبات معينة والاختبار القضائي للمراقب الاجتماعي ، فعليه ملاحظة الحدث المحكوم عليه وتقديم التوجيهات له وللقائمين على تربيته وعليه أن يرغم الى القاضي تقارير دورية عن حالة الحدث (المادة ٤٣/١ من قانون الاحداث) . وللقاضى أو من ينوبه من خبيرى المحكمة زيارة دور الملاحظة ومراكز التدريب المهني ومؤسسات الرعاية الاجتماعية للاحداث ومعاهد التأهيل المهني والمستشفيات المتخصصة وغير ذلك من الجهات التي تتعاون مع محكمة الاحداث والواقعة في دائرة اختصاصها ، وذلك كل ثلاثة أشهر على الاقل ، وله أن يكتفى بالتقارير التي تقدم له من تلك الجهات (٤٢/٤٣ من قانون الاحداث) .

٢ — اذا كان الحدث محكوما عليه بالالحاق بالتدريب المهني أو بالالزام بواجبات معينة أو بالاختبار القضائي أو بالايذاء في إحدى

مؤسسات الرعاية الاجتماعية وخالف حكم التدبير المفروض عليه كان للقاضي بعد سماع أقوال الحدث أن يأمر : أ) اما باطالة مدة التدبير بما لا يجاوز نصف الحد الأقصى المقرر بالمواد ١٠، ١١، ١٢، ١٣ من قانون الاحداث ، وتبدأ المدة الجديدة بطبيعة الحال بعد انتهاء الحد الأقصى للمدة الاولى : ب) واما أن ينزل بالحدث تدبير آخر بدلا من التدبير الاول يتفق مع حالته (المادة ٤٤ من قانون الاحداث) ، ولا يشترط أن يكون التدبير الجديد أثد من التدبير الاول . أما الحكم بالتسليم فلا يجوز للقاضي اطالة مهته وانما يجوز له أن يأمر بإبداله على نحو ما سنوضحه هالا .

٣ — اذا كان الحدث محكوما عليه بتدبير — فيما عدا التوبيخ — فيجوز للقاضي بعد الاطلاع على التقارير المقدمة اليه أو بناء على طلب النيابة العامة أو الحدث أو من له الولاية عليه أو من سلم اليه أن يحكم بإنهاء التدبير أو تعديل نظامه أو ابداله (المادة ٤٥ من قانون الاحداث) على ألا ينزل في حالة انتهاء التدبير عن الحد الأدنى الذي قد يقرره القانون . وإذا كان عمر الحدث يزيد عن خمس عشرة سنة وكان محكوما بإيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية في جناية فلا يجوز للقاضي ابدال التدبير ، ولا يجوز له الافراج عن الحدث قبل سنة من تاريخ البدء في التنفيذ . وكذا اذا كان محكوما بأحد التدبيرين الخامس أو السادس من المادة السابعة في جنحة يجوز فيها الحبس فلا يصح ابدال التدبير الا في نطاق هذين التدبيرين لمقط أي من أحدهما الى الآخر فحسب (١٦٠) .

(١٦٠) ذلك ان المادة ٤٥ من قانون الاحداث بعد أن نصت على سلطة القاضي في انتهاء التدبير أو تعديل نظامه أو ابداله أوردت تحفظا نصه : « مع مراعاة حكم المادة ١٥ من هذا القانون » .

وإذا رغب الطلب المتقدم بإنهاء أو تعديل أو إبطال للتدبير فلا يجوز تجديده إلا بعد مرور ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ رغبته ما لم يكن قد استنفذ الحدث الحد الأقصى للتدبير قبل مرور هذه المدة ولم تر المحكمة إطالة التدبير بالنسبة له (٤٤ ، ٤٥ / ٢ من قانون الاحداث) • والحكم الصادر من القاضى برغض الطلب غير قابل للطعن بأى طريق •

٤ — إذا كان الحدث محكوما عليه بالإيداع فى إحدى المستشفيات المتخصصة فيجوز للقاضى أن يأمر باخلاء سبيله فى أى وقت إذا تبين أن حالته تسمح بذلك من واقع تقارير الأطباء وما يتكشف له من رقابته عليه فى فترات دورية لا تزيد أى منها عن سنة ، فإذا بلغ الحدث سن الحادية والعشرين وكانت حالته تستدعى استمرار علاجه نقل إلى إحدى المستشفيات المختصة بعلاج الكبار (١٤ ، ١٩ من قانون الاحداث) •

٢٢٦ — الاشكال فى التنفيذ أمام قاضى الاحداث (١١) :

المستفاد من نص المادة ٤٢ من قانون الاحداث أن قاضى الاحداث يتقيد عند الفصل فى الاشكال فى التنفيذ بالقواعد المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية • ونرى أن هذا القيد انما يتعلق فقط بالقواعد المنظمة لرفع الاشكال والمنصوص عليها بالمادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، ومن ثم فإن قاضى الاحداث الذى يجرى التنفيذ فى دائرته يخضع بمنظر الاشكال فى التنفيذ فى كل الاحوال أيا كانت المحكمة التى أصدرت الحكم المستشكل فى تنفيذه ، وسواء أكان الاشكال مرفوعا من المحكوم عليه أو من الغير إلا إذا كان الحكم ماليا وكان الاشكال مرفوعا من غير المحكوم عليه بشأن الاموال المطلوب التنفيذ عليها غير رفع الى المحكمة المدنية وفقا للمادة ٥٢٧ اجراءات •

وجدير بالتنويه أن نطاق واسباب إشكالات التنفيذ أمام قاضي الأحداث لا تختلف عن نطاقه وأسبابه أمام المحكمة العادية عند اختصاصها بنظر إشكالات التنفيذ في الأحكام الصادرة على الكبار . إلا أن قاضي الأحداث وقد أصبح منوطاً به الإشراف على التنفيذ فإنه يختص بإصدار القرارات اللازمة لتنفيذ مضمون التدبير أو العقوبة وفقاً لأغراضها التي تستهدفها السياسة الجنائية بالنسبة للأحداث ، فله أن يتصدى لحقوق وواجبات الحدث أثناء التنفيذ عليه داخل المؤسسة الاجتماعية أو العقابية بقرار يصدره دون حاجة إلى أشكال في التنفيذ .

٢٢٧ — تعدد الجرائم .

إذا كان عمر الحدث لا يزيد عن خمس عشرة سنة فالتدابير التي تتخذ ضده لا تتعدد بتعدد جرائمه سواء ارتكبها جميعها قبل الحكم عليه في أحدها أو ارتكب بعضها بعد الحكم عليه في البعض الآخر . ويعتبر هذا الحكم استثناءً على القاعدة العامة في تعدد العقوبات (المواد ٣٣ ، ٣٧ ، ٣٨ من قانون العقوبات) ، وتنص على هذا المادة ١٦ من قانون الأحداث بقولها « إذا ارتكب الحدث الذي لا تريد سنه عن خمس عشرة سنة جريمتين أو أكثر وجب الحكم عليه بتدبير واحد مناسب ، ويتبع ذلك إذا ظهر بعد الحكم بالتدبير أن الحدث ارتكب جريمة أخرى سابقة أو لاحقة على ذلك الحكم » . ومؤدى ذلك أن الحدث إذا كان محكوماً عليه بتدبير ماثم تبين بعد الحكم أنه ارتكب جريمة أخرى قبل أو بعد الحكم فإنه يتعين عند الفصل في هذه الجريمة أن يكون تحت بصر القاضي الحكم الصادر بالتدبير ابتداءً ليعيد النظر فيه ويفصل في جميع جرائم الحدث بتدبير واحد مناسب . ويشترط لأعمال هذا المبدأ بطبيعة الحال ألا يكون التدبير المحكوم به ابتداءً قد تم تنفيذه وانتهى

أما الحدث الذي يزيد سنة عن خمس عشرة سنة فمتعدد بشأنه العقوبات والتدابير وفقاً للقواعد العامة .

٢٢٨ — العود ، ووقف التنفيذ .

١ — تنص المادة ١٧ من قانون الاحداث على أنه « لا تسرى أحكام العود الواردة في قانون العقوبات على الحدث الذي لا تجاوز سنة خمس عشرة سنة » . وهذا النص لاقية له باعتبار أن الحدث في هذه السن لا توقع عليه عقوبات وإنما تدابير ، وقواعد العود لا تطبق بطبيعة الحال على المتدابر لأنها في الاصل تهذيبية ولا تشكل سابقة في حياة الحدث .

٢ — تنص المادة ١٨ من قانون الاحداث على أنه « لا يجوز الاصر بوقف تنفيذ التدابير المنصوص عليها في المادة السابعة من هذا القانون » . وهذا النص هو الآخر لاغائدة منه لأن نظام وقف التنفيذ حسبما يبين بوضوح من نص المادة ٥٥ عقوبات قاصر على عقوبتي الحبس والغرامة والعقوبات التبعية فهو لا ينطبق بداهة على التدابير .

٢٢٩ — سقوط التدبير بمضي المدة :

تنص المادة ٤٦ من قانون الاحداث على أنه « لا ينفذ أي تدبير أغفل تنفيذه سنة كاملة من يوم النطق به الا بقرار من المحكمة بناء على طلب النيابة العامة بعد أخذ رأي المراقب الاجتماعي » . ويكشف هذا النص عن اتجاه المشرع نحو اعتبار التدابير التي توقع على الاحداث من نوع التدابير الوقائية العلاجية (١٣) ، فاجاز تنفيذ التدبير على الحدث مهما

(١٦٢) ذلك أن غارقاً بين التدبير الوقائي العلاجي والتدبير الوقائي التحفظي ، فالاول يطلب فيه العلاج على الايلام ، أما الثاني فهو تدبير نسبية العلاج فيه أكثر من نسبته في العقوبة « راجع في تفصيل ذلك : الدكتور رمسيس بهنم النظرية العامة للقانون الجنائي طبعة ١٩٦٥ ج٢ ص ٢٤٣ وما بعدها .

كان الزمن الذي مضى عليه بغير تنفيذ بشرط أن يكون هذا التنفيذ مسبوقا بفحص جديد لحالة الحدث اذا كان قد مضى على عدم تنفيذ التدبير عاما كاملا من يوم النطق به وتتمثل إعادة الفحص في تقرير برأى المراقب الاجتماعي مشفوعا بطلب من النيابة العامة بالتنفيذ على الحدث . وجعل المشرع التنفيذ بعد مضى السنة بقرار يصدر من القاضي في حدود سلطته التقديرية ، لذ أن له الا يجيب النيابة الى طلبها متى أرادت أن حلة للحدث لم تعد بحاجة الى تنفيذ التدبير فيه . وغنى عن البيان أن بلوغ الحدث الحادية والعشرين يعتبر مانعا من تنفيذ التدبير عليه ما لم يرى القاضي وضعه تحت الاختيار القضائي بعد هذه السن في الحدود التي أوردها المادة ١٩ من قانون الاحداث .

٢٣٠ - الاكراه البدني :

نصت المادة ٤٧ من قانون الاحداث على أنه « لا يجوز التنفيذ بطريق الاكراه البدني على المحكوم عليهم الخاضعين لاحكام هذا القانون » وصياغة هذه المادة رحيئة وغير منطقية ، ذلك أن الحكم الوارد بها مطلق ينصرف الى البالغين الذين يحكم عليهم في الجرائم التي تناولتها المواد ٢٠، ٢١، ٢٢ من قانون الاحداث ، وهو أمر لا يحقل أن يكون المشرع قد قصد اليه لانتفاء مبرره . واذا ما استبعدنا المحكوم عليهم البالغين من نطاق تطبيق هذا النص — ولا مخالفة في هذا لارادة الشارع — لا يبقى سوى الاحداث الذين تجاوزوا الخامسة عشرة من العمر لان من هم دون ذلك لا يقضى عليهم بالمغرامة ولا بالمصاريف ولا بالتعويضات (المواد ٧، ٤٨، ٢٧ من قانون الاحداث) . غير أن اعفاء الحدث الذي تريد سنه عن الخامسة عشرة من الاكراه البدني ليس له معنى ، فالحدث في هذه السن يجوز الحكم عليه بالسجن وهو أشد من الحبس البسيط كوسيلة للاكراه البدني .

٢٢١ - تنفيذ العقوبات في مؤسسات عقابية خاصة :

نصت المادة ٤٩ من قانون الاحداث على أنه « يكون تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية المحكوم بها على الاحداث في مؤسسات عقابية خاصة يصدر بتنظيمها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير الداخلية ، ويجوز تأهيلهم اجتماعيا عن طريق مشروعات التعمير والاصلاح الزراعي في المناطق النائية » . والمقصود بالعقوبات المقيدة للحرية في هذا النص السجن والنحبس وهما العقوبتان اللتان يجوز توقيعهما على الحدث . ونطاق ذلك قاصر على الاحداث الذين تجاوزوا الخامسة عشرة لأن من هم دون ذلك لا يحكم عليهم الا بالتدابير .

ولقد صدر قرار وزير الدولة للشؤون الاجتماعية رقم ٢٢١ في ١٧/٩/١٩٨١ بإنشاء المؤسسة العقابية للاحداث بالمرج ، وهي تنقسم لخمسمائة حدث ، وبها أقسام للحبس الاحتياطي والايذاء والتدريب المهني . وتستقبل هذه المؤسسة الاحداث المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية حتى سن الحادية والعشرين ، أما اذا بلغ الحدث هذه السن أثناء التنفيذ عليه بالمؤسسة فإنه يودع أحد معسكرات العمل التابعة لمصلحة السجون متى كان حسن السير والسلوك وأقام بالمؤسسة عامين على الأقل (٣ ، ١١ من القرار الوزاري سالف الذكر) ، والا غلته يودع بالسجن المدعي البائية من العقوبة .

وأهم ما جاء بالقرار الوزاري سالف الذكر ما نصت عليه مادته الرابعة عشرة من أنه « يطبق قانون السجون بشأن الانعراج المبكر عن الحدث المنكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذه اللائحة » .

٢٣٢ — اعادة النظر في الحكم :

المستفاد من نص المادة ٤١ من قانون الاحداث أنه تصح اعادة النظر في الحكم في الاحوال الاتية :

١ — اذا حكم على الحدث بمقوبة باعتبار أن سنه تجاوزت الخامسة عشرة ، ثم ثبت بأوراق رسمية أنه لم يجاوزها . أما اذا كان الحكم صادرا بأحد التدابير المنصوص عليها في قانون الاحداث فليس من مبرر لاعادة النظر باعتبار أن الحدث الذى لا تجاوز سنه الخامسة عشرة يخضع أصلا لهذه التدابير .

٢ — اذا حكم على الشخص باعتبار أن سنه تجاوزت الثامنة عشرة ثم ثبت بأوراق رسمية أنه لم يجاوزها . ذلك أن للاحداث اجراءات وضمانات خاصة بهم لا ينبغي حرمان أحدهم منها .

٣ — اذا حكم على متهم باعتباره حدثا ثم ثبت بأوراق رسمية أنه جاوز الثامنة عشرة .

ولقد أوجب المشرع على رئيس النيابة في الحالتين الاولى والثانية رفع الامر الى المحكمة التى أصدرت الحكم لتعيد النظر فيه ، بينما جعل ذلك جوازيا له في الحالة الثالثة . كما أوجب القانون وقف تنفيذ الحكم في الحالتين الاولى والثانية الا اذا رأت النيابة التحقق على المحكوم عليه بإيداعه احدى دور الملاحظة أو بتسليمه الى أحد والديه أو لمن له الولاية عليه وفقا للمادة ٢٦ من قانون الاحداث . ونرى أنه متى انتهت رئيس النيابة في الحالة الثالثة الى رفع الامر للمحكمة تعين عليه وقف التنفيذ اذا كان الحكم صادرا بأحد التدابير المنصوص عليها في قانون الاحداث لانها جزاءات خاصة لا يتصور خصمها من مدة العقوبة التى سيقضى بها بمسند اعادة النظر ومن ثم فلا مبرر للاستمرار في تنفيذها .

واعادة النظر في الحكم جائزة حتى ولو صار باثا باستنفاد طرق الطعن فيه أو بفوات مواعيدها ، ويتعين على المحكمة عند اعادة النظر في الحالة الاولى أن تعدل من حكمها وتقضى على الحدث بأحد التدابير المنصوص عليها في قانون الاحداث ، أما في الحالتين الثانية والثالثة فانها تقضى بإلغاء الحكم وعدم الاختصاص وباحالة الاوراق الى النيابة العامة للتصرف فيها بتقديمها الى المحكمة المختصة •

الفصل السابع

انتهاء الالتزام بتنفيذ العقوبة

● تمهيد :

الاصل أن العقوبة تنقضى بتنفيذها وقد تناولناه ، أو بوقف تنفيذها وانقضاء مدة الوقف بغير أن يلغى وهو ما عللناه في الفصل الثاني من الباب الاول . الا أن الالتزام بتنفيذ العقوبة ينتهى أيضا بوفاء المحكوم عليه أو بسقوط العقوبة بمضى المدة أو بالعفو عنها . ونعالج فيما يلى الاسباب الثلاثة الاخيرة .

اولا

وفاء المحكوم عليه

٣٣٣ - اثر الوفاة على الدعوى والحكم :

إذا كانت وفاة المتهم سابقة على صدور حكم بات فى الدعوى الجنائية فانها تنقضى يوفاته عملا بالمادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية . أما إذا حدثت الوفاة بعد صدور حكم بات بالادانة فان العقوبة تنقضى بوفاته سواء أكانت أصلية أو تبعية أو تكميلية ، مع مراعاة ما نصت عليه المادة ٥٣٥ اجراءات . من أنه « إذا توفى المحكوم عليه بعد الحكم عليه نهائيا تنفذ العقوبات المالية والتعويضات وما يجب رده والمصاريف فى تركته » . ومؤدى ذلك النص :

١ - ان عقوبة الغرامة المقضى بها بحكم بات تتحول الى دين مدنى بحيث تنتقل تركة المحكوم عليه الى ورثته محملة بهذا الدين ، ومن ثم فان الورثة لا يلتزمون بهذا الدين الا فى حدوده المتركة التى آلت اليهم .

ولا يجوز تبعا لذلك التنفيذ به على أموالهم الخاصة ، كما لا يجوز التنفيذ به عليهم بطريق الاكراه البدنى اذ أن ذلك الطريق جنائى لا يصح سلوكه الا قبل المستول جنائيا (١٦٣) .

٢ — ان عقوبة المصادرة متى قضى بها بحكم بات غان ملكية المال موضوع المصادرة تنتقل الى الدولة كأثر فورى مترتب على الحكم ذاته ، ومن ثم غان وفاة المحكوم عليه بعد الحكم البات لا تحول دون القول بأن ذلك المال قد انتقلت ملكيته الى الدولة أثناء حياة المحكوم عليه ولم يعد جزءا من تركته (١٦٤) .

ثانيا

التقادم

٢٣٤ — معنى التقادم وخصائصه :

تقادم العقوبة هو انقضاء فترة زمنية معينة بعد صدور الحكم البات فى الدعوى الجنائية دون اتخاذ اجراءات تنفيذ العقوبة . وأحكام التقادم من النظام العام ، ومن ثم فانه لا يجوز للمحكوم عليه أن يطلب تنفيذ العقوبة عليه متى كانت قد سقطت بمضى المدة ، وعلى النيابة العامة أن تحجم عن تنفيذ الحكم متى انقضت العقوبة المقرضى بها غيه بالتقادم حتى ولو لم يكن المحكوم عليه عالما بسقوطها ، وعلى محكمة الاشكال متى رغبت أمامها منازعة التنفيذ أن تقضى — ولو من تلقاء نفسها — بعدم جواز التنفيذ لسقوط العقوبة بمضى المدة .

(١٦٣) انظر الدكتور السعيد مصطفى السعيد . الاحكام العامة فى قانون العقوبات . طبعة ١٩٥٧ ص ٦٣٩ ، وراجع ما سبق فى نبذة ١٧٤ من هذا المؤلف .
(١٦٤) راجع ما سبق فى نبذة ٢٠٠ وأيضا الدكتور محمود نجيب حسنى . شرح قانون العقوبات . القسم العلم ١٩٧٧ ص ٩٥٦ .

٢٣٥ — العقوبات التي تسقط بالتقادم :

ان سبب سقوط العقوبة بمضى المدة هو عدم تنفيذها خلال تلك المدة، ومن ثم فانه لا تسقط بهذه الكيفية سوى العقوبات التي يستلزم تنفيذها أعمالاً مادية على شخص المحكوم عليه أو على ماله كالاعدام والعقوبات السالبة للحرية والغرامة^(١٦٥) . أما المصادرة والعقوبات السالبة للحقوق فان النطق بها يعتبر تنفيذاً لها دون حاجة الى عمل مادي أو اجراء تنفيذي آخر ، ومن ثم فانه لا يتصور سقوطها بمضى المدة^(١٦٦) . كما ان عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة تتم باجراء سلبي لا تستعمل القوة الجبرية في تنفيذه ، وهي تبدأ من يوم محدد وتنتهي اذا اكتملت مدتها حتى ولو هرب المحكوم عليه من تنفيذها ، ولذا فانه لا تسقط بالتقادم^(١٦٧) .

٢٣٦ — مدة التقادم :

مدة التقادم محددة قانوناً وليس للقاضي أو للسلطة المهيمنة على التنفيذ دخل في تحديد هذه المدة ، اذ نصت المادة ٥٢٨ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « تسقط العقوبة المحكوم بها في جنائية بمضى عشرين سنة ميلادية الا عقوبة الاعدام فانها تسقط بمضى ثلاثين سنة . وتسقط العقوبة المحكوم بها في جنحة بمضى خمس سنين . وتسقط العقوبة المحكوم بها في مخالفة بمضى سنتين » .

ويثور البحث فيما اذا كان مناط تحديد مدة سقوط العقوبة هو نوع

(١٦٥) انظر الدكتور السعيد مصطفى السعيد. المرجع السابق. ص ٧٥٧.

(١٦٦) راجع ما سبق في نبذة ٢٠٠ ، نبذة ٢٠٤ ، نبذة ٢٠٥ .

(١٦٧) راجع ما سبق في نبذة ١٨٦ .

الجريمة المحكوم فيها أم نوع العقوبة المحكوم بها . ولا تبغى ثمة صعوبة عندما تكون الجريمة جنائية ويحكم فيها بعقوبة جنائية ، أو عندما تكون الجريمة جنحة ويقضى فيها بعقوبة الجنحة ، أو عندما تكون الجريمة مخالفة ويحكم فيها بعقوبة المخالفة ، إذ تسقط العقوبة بعشرين سنة وبخمس سنوات وبسنتين في الحالات الثلاث على التوالي . ولكن المسألة تدق عندما تكون الجريمة جنائية ويقضى فيها بعقوبة الجنحة لتوافر عذر من الاغذار القانونية أو ظرف من الظروف المخففة . وفي ذلك عدة آراء :

١- . واتجه رأى الى أن العبرة بالوصف الذى تعطيه المحكمة للخطأ فى الحكم وليس بنوع العقوبة المحكوم بها ، فالعقوبة المحكوم بها فى جنائية لا تسقط الا بعشرين سنة ولو كانت صادرة بالحبس لتوافر اغذار قانونية أو موجبات لاستعمال الرأفة . وسند هذا رأى أن مبنى التقدم هو نسيان الناس للجريمة والعقوبة ، والجريمة الجسيمة تبقى ذكرها فى الازمان مدة طويلة وكلما قلت جسامتها أسرع النسيان اليها (١٦٨) .

٢- . واتجه رأى الى التفرقة بين الاغذار القانونية وظروف الرأفة ، فالأولى بتخفيضها للعقوبة تغير من نوع الجريمة حين أن ازال الثانية لا يؤثر على وصف الجريمة ، ومن ثم فإن الحبس المحكوم به فى جنائية لعذر قانونى يسقط بخمس سنوات أما الحبس المحكوم به فى جنائية استعمالاً للرأفة فيسقط بعشرين سنة إذ أن الجريمة تبقى فى الحالة الثانية جنائية رغم ابدال العقوبة (١٦٩) .

(١٦٨) انظر : الدكتور محمود نجيب حسنى . المرجع السابق . ص ٩٦ ، الدكتور حسن صادق الرضاوى . الاجرام والعقاب فى مصر . ص ٣٤١ ، والدكتور مامون سلامة . التعليق على قانون الاجراءات ١٩٨٠ ص ١٣٠٣ .
(١٦٩) انظر فى عرض هذا رأى : على زكى العرابى باشا . المبادئ الاساسية للاجراءات الجنائية . طبعة ١٩٥٢ ص ٤٦٤ وما بعدها من الجزء الثانى .

٣ — واتجه رأي الى القول بأن العبرة بنوع العقوبة لا بوصف الجريمة • فالتقادم هنا لا يلحق الجريمة وانما يلحق العقوبة ذاتها • فاذا حكم بالحبس في جناية فانه يسقط بمضى خمس سنوات سواء أتم انزال تلك العقوبة استمتملاً للرأفة أو لتوافر عذر من الاذعان القانوني (١٧٠) •

٢٢٧ — بداية مدة التقادم :

تبدأ مدة التقادم من وقت صيرورة الحكم باتاً باستنفاد كافة تطبيق الطعن فيه أو بفوات مواعيدها ، الا اذا كانت العقوبة صادرة غيابياً من محكمة الجنائيات في جناية فتبدأ المدة من يوم صدور الحكم (المادة ٥٣٩ اجراءات) على أن هذا الاستثناء مشروط بشرطين •

١ — أن يكون الحكم صادراً من محكمة الجنائيات ، فاذا كان قد صدر غيابياً من محكمة الاحداث في جناية فان مدة سقوطه لا تبدأ الا من وقت صيرورته باتاً بحيث يسقط اذا لم يتم اعلانه في غضون المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية باعتباره آخر اجراء من اجراءات التحقيق •

٢ — أن يكون الحكم صادراً في جناية سواء صدر بعقوبة جنائية أو بعقوبة جنسية كما اذا استعملت للرأفة تطبيقاً للمادة ١٧ من قانون العقوبات ، أو عدلت الوصف الى جنحة اذ العبرة في هذا بالوصف المقعمة به للدعوى الى المحكمة •

٢٢٨ — انقطاع مدة التقادم :

المقصود بانقطاع المدة هو النسيء ما يكون قد مضى منها واعتباره كأن لم يكن ، وتبدأ مدة جديدة كاملة لسقوط العقوبة من تاريخ انقطاع الانقطاع •

(١٧٠) انظر الدكتور رمسيس بهنام • المرجع السابق • ص ٤١٤ وما بعدها •

ويسرى الانقطاع على جميع العقوبات سواء أكانت بدنية أو سالبة للجريمة أو مالية ، وذلك على التفصيل التالى :

١ - تنص المادة ٥٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « تنقطع المدة بالقبض على المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية وبكل اجراء من اجراءات التنفيذ التى تتخذ فى مواجهته أو تصل الى علمه » . والمشرع لم يذكر القبض الا كمنال للاجراء التنفيذى ومن ثم فان المدة تنقطع فى العقوبات السالبة للحرية بالقبض وبكل اجراء آخر متى حصل فى مواجهة المحكوم عليه أو وصل الى علمه ، كما تنقطع فى الغرامة بدفع جزء منها وبالحجز على المال وبالاكراه البدنى .

وتطبيق القاعدة الواردة بالمادة ٥٣٠ اجراءات لا يخلو من الشكوك ، ذلك أن القبض على المحكوم عليه أو حبسه يؤدى الى الغاء المدة السابقة عليه وبداية مدة جديدة للتقادم ، وهذا معناه أن المحكوم عليه اذا هرب بعد قضاء جزء من العقوبة فانه يجب لسقوط الجزء الباقى مدة جديدة كاملة من تاريخ هروبه وليس من تاريخ الحكم ، وكذلك اذا أفرج عنه تحت شرط ثم أئتمى قرار الافراج ولم يقدم المفرج عنه نفسه للحبس أو لم يقبض عليه فابتدا مدة السقوط من تاريخ الغاء قرار الافراج ، وهذا يؤدى فى الحالتين الى جعل المتهم الذى هرب من تنفيذ العقوبة بأكملها عقب الحكم بها مباشرة احسن حالا من المحكوم عليه الذى يهرب بعد أن يكون قد استوفى بعضا من عقوبته ، وهى نتيجة غير عادلة ولذا فانه يتعين على المشرع أن يضع فى الاعتبار المدة التى قضاها المحكوم عليه تنفيذا للعقوبة بحيث اذا تجاوزت حدا مينا خصمت من مدة سقوط العقوبة .

وجدير بالذكر أن عقوبة الاعدام وغيرها من العقوبات المحكوم بها

غيابيا من محكمة الجنايات في جنائية لا تنقطع مدة تقادمها بأية حال ، ذلك أن حضور المحكوم عليه أو القبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يؤدي الى بطلان الحكم الغيابي فتسقط العقوبة المقضى بها ولا يمكن تنفيذها الا بعد اعادة المحاكمة وصدور الحكم الحضورى فيها (المادة ٣٩٥ اجراءات) ، فاذا هرب المحكوم عليه ترتب على ذلك استعادة الحكم الغيابي لقوته واستمرار مضى مدة التقادم التى بدأت من تاريخ صدور ذلك الحكم .

٢ — نصت المادة ٥٣١ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « في غير مواد المخالفات تنقطع المدة أيضا اذا ارتكب المحكوم عليه في خلالها جريمة من نوع الجريمة المحكوم عليه من أجلها أو مماثلة لها » . ولقد أوردت المذكرة الايضاحية علة ذلك بقولها « لانه لا محل لان يتسامح المجتمع في تنفيذ العقوبة لضى وقت لم يرتدع فيه المتهم بل تصادى في الاجرام والاساءة » .

ويشترط لاعمال هذا النص أن تكون الجريمة المرتكبة خلال مدة التقادم متماثلة مع الجريمة المحكوم عليه من أجلها حقيقة أو حكما . فالتعاد النوع ينصرف الى الجرائم التى تشكل اعتداء على مصلحة واحدة من جوانبها المتعددة (١٧١) ، ومن ثم تعتبر جرائم السرقة والنصب وخيانة الامانة متماثلة ، وتعتبر جرائم القتل والضرب المفضى للموت والضرب البسيط متماثلة في حكم هذا النص .

ولم يشترط المشرع لانقطاع مدة التقادم أن تكون الجريمة المرتكبة خلالها على ذات درجة جسامة الجريمة المحكوم من أجلها ، فارتكاب المحكوم

عليه لجنحة سرقة يقطع مدة التقادم اذا كانت الجريمة المحكوم عليه من أجلها جنائية سرقة والعكس صحيح .

وهذا النص لا يسرى على المخالفات ، فإذا كانت الجريمة المحكوم من أجلها مخالفة فإن مدة سقوط العقوبة لا تنقطع بارتكاب المحكوم عليه خلالها جريمة أخرى سواء أكانت جنائية أو جنحة أو مخالفة . وإذا كانت الجريمة المحكوم من أجلها جنائية أو جنحة فإن مدة سقوط العقوبة لا تنقطع بارتكاب المحكوم عليه خلالها جريمة تعد في نظر القانون مخالفة .

ويكفي لانطباق المادة ٥٣١ اجراءات أن ترتكب الجريمة أثناء مدة التقادم حتى ولو صدر الحكم فيها بالادانة بعد ذلك . أما اذا صدر الحكم فيها بالبراءة فانها تعتبر كما لو كانت لم ترتكب ولا يتوأسر بها السبب القاطع للتقادم .

٣٢٩ — إيقاف مدة التقادم :

تنص المادة ٥٣٢ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « يوقف سيران المدة كل مانع يحول دون مباشرة التنفيذ سواء كان قانونيا أو ماديا » .

يوقف المدة هو منع استمرارها مع بقاء المدة السابقة على سبب الوقف بحيث تكمل بما مضى بعد انقضاء سببه (١٣) . والموانع التي تمحل دون التنفيذ قد تكون مادية أو قانونية . ومثال الموانع المادية وقسوع المحكوم عليه في أسر دولة معادية أو حبسه في دولة أجنبية لجريمة ارتكبها فيها . على أن مجرد اقامة المحكوم عليه في دولة أخرى لا يوقف مدة

(١٧٢) انظر الدكتور السعيد مصطفى السيد . المرجع السابق . ص

التقادم . ومثال للمواقع القلنوتية الارجاء الوجوبى والجوازى للتنفيذ اذا كانت مدته لا تفسم من مدة العقوبة (١٧٣) ، أو تأجيل التنفيذ بسبب تنفيذ عقوبة أخرى على المحكوم عليه ، كما اذا حكم على شخص بالسجن والحبس ويبدى فى تنفيذ السجن عليه عملا بالمادة ٣٤ من قانون العقوبات ، فمدة تنفيذ كل عقوبة تمنع سريان مدة سقوط العقوبة التى تليها . والعقوبة اذا كان تنفيذها موقوفا طبقا للمادة ٥٥ من قانون العقوبات فانها لا تتقادم أثناء مدة الايقاف ، فلا تعتسب مدة الايقاف من مدة التقادم ، وعلى ذلك فان سقوط هذه العقوبة لا يبدأ الا من يوم الحكم نهائيا بالغاء ليقاها اذ تصبح من ذلك الوقت لحق قابلة للتنفيذ .

ثالثا

المفو من العقوبة

٢٤٠ - تعريفه ونطاقه :

المفو عن العقوبة هو اعفاء المحكوم عليه من تنفيذها كلها أو بعضها أو ابدالها بعقوبة أخف منها قانونا (المادة ٧٤ عقوبات) ، وهو من اختصاص رئيس الجمهورية ويقم بقرار يصدر منه وفقا للمادة ١٤٩ من الدستور ، ولذا فانه يعتبر عملا من أعمال السيادة لا يملك القضاء المناسجه أو للتعقيب عليه (١٧٤) .

ويتسع نطاق المفو لجميع الجرائم وجميع العقوبات الاصلية ، ولكنه لا يتسع للعقوبات التبعية والتكميلية الا اذا نص أمر المفو على ذلك صراحة (المادة ٧٤ عقوبات) ، ولا يستفيد منه الا للشخص المحدد فى

(١٧٣) راجع ماسبق فى الفصل الثالث من الباب الثانى .

(١٧٤) نقض ١٦٦٧/٣/٧ س ١٨ ص ٢٢٤ رقم ٦٨ .

أمر العفو دون من ساهموا معه في ارتكاب الجريمة (١٧٥) .

ويفترض العفو أن الحكم صار باتا ولم يعد ثمة سبيل للطعن عليه .
 فإذا صدر العفو قبل الفصل في الطعن المرفوع عن الحكم كان صادرا قبل
 الاوان . والعفو الذي يصدر قبل أوانه يكون غير ذي تأثير على اجراءات
 الدعوى ويتمين على القضاء المعروضة عليه أن يستمر في نظرها (١٧٦) ولكن
 قضاء محكمة النقض جرى على القضاء في هذه الحالة بعدم جواز نظـر
 الطعن (١٧٧) .

ويفترض العفو أيضا أن العقوبة لم تنفذ ولم تسقط بالتقادم ، ومن
 ثم فإن المحكوم عليه الذي أتم تنفيذ العقوبة أو صارت غير صالحة للتنفيذ

(١٧٥) انظر الدكتور محمود نجيب حسنى . المرجع السابق . ص ١٦٧ .

(١٧٦) انظر الدكتور محمود نجيب حسنى . المرجع السابق . ص ١٦٧ .

(١٧٧) مثال : نقض ١٩٧٩/٤/٦ س ٣٠ ص ٤٦١ طعن ٢٠٢٧ لسنة
 ٤٨ ق وفيه قضت بأنه «من المقرر ان الالتجاء الى رئيس الدولة للعفو عن
 العقوبة هو الوسيلة الاخيرة للمحكوم عليه للتظلم من العقوبة الصادرة عليه
 والتماس ائفائه منها كلها أو بعضها أو ابدالها بعقوبة اخف منها فيحلل اذن أن
 يكون الحكم القاضي بالعقوبة غير قابل للطعن بآلية طريقة من طرقه العادية وغير
 العادية ، ولكن اذا كان التماس العفو قد حصل وصدر العفو فعلا عن العقوبة
 المحكوم بها قبل أن يفصل في الطعن بالنقض في الحكم الصادر بالعقوبة فإن
 صدور هذا العفو يخرج الامر من يد القضاء مما تكون معه محكمة النقض غير
 مستطيمة المشى في نظر الدعوى ويتمين عليها التقرير بعدم جواز نظر الطعن .
 ولما كان من المقرر ايضا ان العفو عن العقوبة لا يمكن أن يمس الفعل في ذاته
 ولا يحوصل الصفة الجنائية التي تظل ملققة به ولا يرفع الحكم ولا يؤثر فيما نفذ من
 عقوبة بل يقف دون ذلك جميعا . لما كان مقتضى وكان اثر العفو عن الطاعن
 ينصرف الى الدعوى الجنائية وحدها ويقف دون المساس بما قضى به في الدعوى
 المدنية التي تستند الى الفعل في ذاته لا الى العقوبة المقررة بها عنه وكان
 الطاعن قد طلب نقض الحكم في كل مقتضى به فانه يتعين القضاء بعدم جواز نظر
 الطعن بالنسبة للدعوى الجنائية مع نظره بالنسبة للدعوى المدنية » .

بها عليه لسقوطها بمضى المدة لا تكون له مصلحة في العفو عنها ، وكذا اذا انقضت مدة وقف التنفيذ دون الغاء ذلك الوقف .

وابدال العقوبة جائز بأية عقوبة أخرى ينص عليها أمر العفو أيا كان ترتبها بين العقوبات المقررة قانونا ، الا أنه اذا صدر العفو بابدال الاعدام بعقوبة أخف دون تحديد لها كان المقصود بالعقوبة الاخف الاشغال الشاقة المؤبدة (المادة ٧٥ عقوبات) .

الباب الرابع

اشكالات التنفيذ

فصل تمهيدي

التعريف بالاشكالات التنفيذية

٢٤١ — معنى الاشكال :

ذهب جانب من الفقه الى تعريف اشكالات التنفيذ بأنها عبارة عن منازعات في سند التنفيذ تتضمن ادعاء لو صح لامتنع التنفيذ أصلاً أو لجرى بغير الكيفية التي أريد اجراؤه بها في الأصل^(١) . ويعرّفها البعض بأنها منازعات في التنفيذ لو صحت لاثرت فيه بأن جعلته جائزاً أو غير جائز ، صحيحاً أو باطلاً سواء من حيث كنهه أو كيفه^(٢) . ويعرّفها البعض الآخر بأنها عوارض قانونية تعترض التنفيذ وتتضمن ادعاءات أمام القضاء تتعلق بالتنفيذ بحيث لو صحت لاثرت فيه ايجاباً أو سلباً ، اذ يترتب على الحكم في الاشكال أن يكون التنفيذ جائزاً أو غير جائز ، صحيحاً أو باطلاً ، يمكن الاستمرار فيه أو يجب الحد منه^(٣) .

ولقد قضى بأن الاشكال في التنفيذ لا يعدو أن يكون نزاعاً حول تنفيذ حكم أما بزعم أنه غير واجب التنفيذ وأما بزعم أنه يراد تنفيذه على غير المحكوم عليه وأما بزعم تنفيذه بغير ما قضى به وأما بزعم أن اجراءات التنفيذ نفسها لا تطابق القانون^(٤) .

(١) انظر : الدكتور عبد العظيم مرسى وزير . دور القضاء في تنفيذ الجزاءات الجنائية . رسالة دكتوراه . ١٩٧٨ ص ١٩٣ .

(٢) انظر : الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف . النظرية العامة لاشكالات التنفيذ في الحكم الجنائية . الطبعة الاولى . ص ٧ .

(٣) انظر : الاستاذ أحمد عبد الظاهر الطيب . اشكالات التنفيذ في المواد الجنائية . الطبعة الاولى . ص ٢٠ .

(٤) انظر : قرار غرفة الاتهام بالاسكندرية في الجنائية رقم ٤٤٥ لسنة ١٩٥٠ . منشور في كلب الاشكالات القانونية في تنفيذ الاحكام الجنائية للاستاذ محمد حلمى عبد العاطى . طبعة ١٩٥٤ ص ١٧ .

ويمكن تعريف اشكالات التنفيذ بأنها منازعات تتعلق بالقوة التنفيذية للحكم ، فهي تشمل كل صراع بين فكرة قوة الحكم في التنفيذ ، وتتنوع تبعاً لذلك للوقائع التي تحول قانوناً دون التنفيذ أو تستوجب تأجيله أو تعديله (٥) .

٢٤٢ - الأساس القانوني لنظام اشكالات التنفيذ •

ان تقرير الاشكال في التنفيذ يرتد الى مبدأ الشرعية الاجرائية الذي
يتعين تطبيقه على اجراءات التنفيذ أسوة باجراءات المحاكمة . فإذا كان
التنفيذ الجنائي يؤدي الى حصول الدولة على حقها في العقاب بما يترتب
على ذلك من مساس بحرية المحكوم عليه فان من حق الاخير أن يتم التنفيذ
عليه في حدود ما قضى به السند التنفيذي بغير تصسف أو تعديل في كم
المقوبة أو كيفها ، ومن حق الغير الا يتعرض لتنفيذ حكم لم يصدر ضده
وفي جريمة لم يرتكبها اذ أن ذلك يعد انتهاكا لمبدأ الا عقوبة بغير حكم .

ويمكن من ناحية أخرى أسناد نظام أشكال التنفيذ الى فكرة العدالة، ذلك أن العدالة ترفض ادانة البريء أو تبرئة المذنب ، ولا شك أنها ترفض ان ينفذ حكم على غير المحكوم عليه أو بغير ما قضى به أو دون سلوك الطريق القانوني . واستنادا الى ذلك تقرر نظام الاشكال في التنفيذ ليكون الوسيلة القانونية لمن يتعرض للتنفيذ الخاطيء في التصدي له وردم الى ما يتفق وحكم القانون .

٤٤٢ - نوعا الشكك:

الإشكال في التنفيذ نوعان (٦) : اشكال وقتي ينسب على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حين الفصل في النزاع نهائيا من محكمة الطعن أو حين

(هـ) انظر الطبعة الأولى من هذا المؤلف ص ١٧١-١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥.

(١١) انظر ايضا الاستاذ احمد عبد الظاهر الطيب .. المرحوم السابق ..

زوال أحد العواض الوقتية كاصابة المحكوم عليه بالجنون . واشكال موضوعي يرد على تنفيذ حكم بطلب تعديل التنفيذ أو الحكم بعدم جوازهم ومثاله الاشكال المرفوع من الغير والاشكال في تنفيذ حكم ممدوم والاشكال المبني على المنازعة في احتساب مدة العقوبة أو اعمال مبدأ الجب أو خصم الحبس الاحتياطي .

٢٤٤ — طبيعة الاشكال .

يكاد يكون الاجماع منعقدا على أن اشكالات التنفيذ هي منازعات قضائية يجب عرضها على المحاكم باعتبار أنها تستهدف النيل من القوة التنفيذية للحكم ، وهي مسألة تتعلق بالحكم ذاته لا بمرحلة تالية له . ولقد عقد قانون الاجراءات الجنائية الاختصاص باشكالات التنفيذ للقضاء وحده . رغم أن اجراءات التنفيذ لاتخضع لاشراف القاضي . كما استقرت محكمة النقض على اعتبار اشكالات التنفيذ من اجراءات المحاكمة التي تقطع التقادم (٧) .

٢٤٥ — التفرقة بين الاشكال والظعن والعقبات المادية .

تعتبر دعوى الاشكال في التنفيذ من الدعاوى الجنائية التكميلية (٨) وهي تتميز عن الظعن على الحكم في أن الظعن ينطوي على محاكمة للحكم ذاته ويستهدف تغيير مضمونه بالالغاء أو التعديل ، حين أن الاشكال في

(٧) نقض جنائي ١٧/٢/١٩٧٥ س ٢٦ ص ١٦٢ ظعن رقم ٣٥٢ لسنة

٤٤ ق .

(٨) انظر : الدكتور احمد فتحى سرور . الوسيط في قانون الاجراءات الجنائية ١٩٨٠ مقرة ٦٨٥ وراجع المالمدة ١٥٤٣ من التعليمات القضائية للنيابات وانظر ايضا : نقض ٢٠/٢/١٩٦٢ س ١٣ ص ١٧٤ ظعن ١٦٨ لسنة ٣٢ ق ، وفيه اقرت محكمة النقض ضمنا بأن دعوى الاشكال هي دعوى جنائية . وقرن الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف . المرجع السابق ص ٤٩ اذ يرى أن دعوى الاشكال هي دعوى عبقة وليست دعوى جنائية .

لالتنفيذ لايعتبر نميا على الحكم وانما على اجراءات التنفيذ ، ومن ثم غانه
لايصح أن يكون المقصود منه التغيير في مضمون الحكم ولايجوز من خلاله
المساس بحجية الحكم المستشكل فيه (٩) .

والاشكال في التنفيذ — كما قدمنا — دعوى ذات طبيعة قضائية
شرعت لحماية كل من يتعرض للتنفيذ الخاطيء وترمى الى تمكينه من تفادي
هذا التنفيذ ، وهي بهذا تختلف عن العقوبات المادية التي قد يثيرها المتعرض
للتنفيذ دون حجة قانونية كإغلاق الابواب ووضع المتاريس ، ولذا أعطى
القانون للنيابة العامة بوصفها الجهاز المنوط به الاشراف على التنفيذ الحق
في أن تتجاوز هذه العقوبات المادية وتمضى في تنفيذ الحكم بالقوة وهنا
للمادة ٤٦٢ من قانون الاجراءات الجنائية .

٢٤٦ — مدى انطباق قانون المرافعات على الاشكالات الجنائية .

يتجه الفقه الحديث الى القول باستقلال قانون الاجراءات الجنائية
عن قانون المرافعات باعتبار أن القواعد التي شملها كل منهما لها مميزاتها
وخصائصها التي تتسق مع الغرض من وضعه ، ومن ثم غانه اذا شاب
قانون الاجراءات الجنائية غموض أو نقص في مسألة ما تعين الرجوع الى
المبادئ العامة التي تحكم هذا القانون ، وقد تأتى الحل — عن طريق
تلك المبادئ العامة — بنتائج تتفق وقواعد قانون المرافعات ، ولكن هذا
لاينمى أنه الاصل المتعين الرجوع اليه (١٠) .

(٩) الاشكال في التنفيذ ليس طريقا من طرق الطعن في الاحكام (نقض
١٩٧٠/٢/٢٢ ص ٢١ من ١١١٨ طعن ١١٨٧ لسنة ٤٠ ق) .
(١٠) انظر : الدكتور حسن صادق المصفاوى . اصول الاجراءات
الجنائية طبعة ١٩٦٤ ص ٧ ، والدكتور محمود مصطفى . شرح قانون
الاجراءات الجنائية طبعة ١٩٦٤ ص ١١ .

ولقد قضت محكمة النقض بأن قانون المرافعات يعتبر قانوناً عاماً بالنسبة لقانون الاجراءات الجنائية فيتمين الرجوع اليه لسد ما في القانون الاخير من نقص أو للإعانة على أعمال القواعد المنصوص عليها فيه (٢١) .

كما قضت بأن المحكمة الجنائية لا ترجع الى قانون المرافعات الا عند احالة صريحة على حكم من أحكامه وردت في قانون الاجراءات الجنائية أو عند خلو هذا القانون من نص على قاعدة من القواعد العامة الواردة في قانون المرافعات (٢٢) .

واتجاه محكمة النقض لا يتعارض مع الرأي الصائب الذي انتهى اليه جمهور الفقهاء ، ذلك ان التجاء القاضي الجنائي الى الاستعانة بنصوص قانون المرافعات لاستكمال ما قد عساه أن يكون في قانون الاجراءات الجنائية من نقص لا يعنى أنه الشريعة العامة للاجراءات ، فهو إنما يتبع ذلك كطريق من طرق التفسير ، لانه لا يستطيع اللجوء الى قواعد قانون المرافعات متى كانت أحكامها متعارضة مع جوهر الخصومة في الدعوى الجنائية (٢٣) . وما جرى التعبير عنه في أحكام النقض بالقواعد العامة إنما قصد بها النصوص الاجرائية العامة التي تصلح للتطبيق بحكم الفن القانوني على الاجراءات في الدعويين الجنائية والمدنية (٢٤) .

(٢١) نقض جنائي ١٩٧٦/٢/٢٢ س ٢٧ ص ٢٥٧ طعن ١٨٥٢ لسنة ٤٥ ق .

(٢٢) نقض جنائي ١٩٦٢/٦/١٢ س ١٣ ص ٥٤٦ طعن ٣٤٢٣ لسنة ٣١ ق ، ص ٥٥٠ طعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٣٢ ق .

(٢٣) انظر الدكتور مأمون سلامة . التعليق على قانون الاجراءات الجنائية طبعة ١٩٨٠ ص ٢٠ .

(٢٤) انظر الدكتور أحمد فتحي سرور . المرجع السابق . ص ٣٣ .

وتفريعا على ماتقدم يمكن القول بأن اشكالات التنفيذ الجنائي
تفصح بصفة عامة لقانون الاجراءات الجنائية الا اذا أحال هذا القانون
مراجعة على قانون المرافعات • وليس هناك عند نقص تشريع الاجراءات
الجنائية ما يحول بين القاضى وبين الاستعانة بقانون المرافعات فى الحدود
التي لا تتعارض مع طبيعة الاشكال الجنائي •

الفصل الأول

أسباب الاشكال في التنفيذ

● تقسيم :

يمكن تصنيف أسباب الاشكال في التنفيذ الى نوعين : نوع. يتعلق بالسند التنفيذي ذاته كالدفع بانعدامه أو بعدم صلاحيته للتنفيذ ، ونوع ثان يتعلق باجراءات التنفيذ من حيث مدى مطابقتها لاحكام القانون ولضمون السند التنفيذي . ولقد رأيت أن أعرض لهذه الاسباب بمختلف تطبيقاتها العملية على مبحثين ، مع تخصيص مبحث آخر لاسباب الاشكال في تنفيذ أوامر التحقيق . وعلى ذلك فإن الدراسة في هذا الفصل ستتم بمشيئة الله على ثلاثة مباحث :

- المبحث الاول — الاسباب المتعلقة بالسند التنفيذي ذاته .
- المبحث الثاني — الاسباب المتعلقة باجراءات التنفيذ .
- المبحث الثالث — اسباب الاشكال في تنفيذ أوامر التحقيق .

المبحث الاول

الاسباب المتعلقة بالسند التنفيذي ذاته

● تمهيد :

سبق أن أوضحنا أن الاشكال في التنفيذ ليس طريقا من طرق الطعن في الاحكام ، ولذا فإنه يخرج من نطاق الاشكال كل سبب من شأنه المساس بمضمون السند التنفيذي أو بالموضوع الذي فصل فيه . والمغازة في السند التنفيذي قد تستند الى عدم وجوده وجودا ماديا أو قانونيا ، وقد

تستند الى عدم صلاحية السند للتعفيذ ، وهي بهذا تأخذ صورا متعددة نعرض لها تفصيلا على ثلاثة مطالب :

المطلب الاول — وجوب احترام حجية الحكم المستشكل فيه .

المطلب الثانى — عدم وجود السند المتعفيذى .

المطلب الثالث — عدم صلاحية السند المتعفيذى .

المطلب الاول

وجوب احترام حجية الحكم المستشكل فيه

٢٤٧ — عدم جواز الاستناد الى وقائع سابقة على الحكم .

القاعدة أن الاشكال فى التعفيذ — كما قدمنا — ليس طريقا من طرق الطعن ، ومن ثم فانه لا يطرح على محكمة الاشكال الموضوع الذى فصل فيه الحكم المستشكل فى تعفيذه ، ويترتب على ذلك، نتائج غاية فى الاهمية :

١ — اذا كان الاشكال مرفوعا من المحكوم عليه فيجب أن يكون مؤسسا على وقائع لاحقة لصدور الحكم المستشكل فيه . وفى هذا تقول محكمة النقض « أن الاشكال تطبيقا للمادة ٥٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية لا يعتبر نعيًا على الحكم وانما نعيًا على التعفيذ ذاته ، ومن ثم فان سببه يجب أن يكون حاصلًا بعد صدور هذا الحكم ، أما اذا كان سببه حاصلًا قبل صدوره فانه يكون قد أندرج ضمن الدفوع فى الدعوى وأصبح فى غير استطاعة المحكوم عليه التحدى به سواء أكان قد دفع به فى الدعوى أو لم يدفع به » (١٥) . وبناء على ذلك فان الاشكال يكون مرفوضا متى بنى على تخلف الحكم المستشكل فيه أو تعييبه أو المساس باجراء من اجراءات

(١٥) انظر على سبيل المثال : نقض جناتى ١٩٦٢/٢/٢٠ من ١٢ من ١٧٤ طعن ١٦٨ لسنة ٣٢ ق .

الدعوى تمت قبل صدوره ، وفي هذا قضت محكمة النقض بأنه « لا يجوز لمحكمة الاشكال أن تبحث الحكم الصادر في الموضوع من جهة صحته أو بطلانه أو بحث أوجها تتمثل بمخالفته للقانون أو بالخطأ في تأويله ، وليس لها كذلك أن تتعرض لما في الحكم من عيوب وقعت في الحكم نفسه أو في اجراءات الدعوى وأدلة الثبوت فيها لما في ذلك من ماس بحجية الاحكام » (١٦) .

وتفريما على ما تقدم فانه يتمين على قاضي الاشكال — على سبيل المثال — أن يقضى برفضه متى كان الاشكال مؤسسا على أن الحكم المستشكل في تنفيذه باطل أو مبني على اجراءات باطلة (١٧) ، أو اعتمد على أوراق مزورة ، وسواء أكان الادعاء بالتزوير قد رغعت به دعوى أصلية أو لم ترفع (١٨) . كما يقضى برفض الاشكال متى أمتد الى أن الحكم المستشكل فيه قد خالف قواعد الاختصاص المحلي أو النوعي (١٩) أو الى أنه بني على مستندات أو أدلة غير خاصة بالموضوع أو لانه لم يحقق دفاع المستشكل ، أو لانه قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا رغم امتداد الميعاد (٢٠) ، أو لانه قضى بالنفاذ في غير حالاته (٢١) أو لانه أغفل تقديره

(١٦) انظر نقض ١٩٦٢/٢/٢٠ السابق الاشارة اليه .

(١٧) انظر نقض ١٩٦٢/١٠/٢ من ١٣ ص ٥٩٦ طعن ١٠٠٥ لسنة ٣١ ق ، نقض ١٩٦٠/١١/١٤ من ١١ ص ٧٨٨ طعن ١٢٩٧ لسنة ٣٠ ق ، نقض ١٩٥٧/٥/١٤ من ٨ ص ٥٠٢ طعن ٣١٢ لسنة ٢٧ ق ، وراجع أيضا ماسياتي في نبذة ٢٥٠ من هذا المؤلف ، وما سبق في نبذة ٢٣ .

(١٨) انظر نقض ١٩٦٢/٢/٢٠ السابق الاشارة اليه في هامش ١٥ ، وحكم محكمة دمنهور الابتدائية في القضية ٢٦٥٣ لسنة ١٩٨٢ . جنح شبراخيت بجلسة ١٩٨٣/٣/١٥ . لم ينشر .

(١٩) نقض ١٩٨١/٢/٤ طعن ٢١٧٩ لسنة ٥٠ ق . منشور بمجلة القضاء عدد ابريل ١٩٨١ . ص ٣٧٧ .

(٢٠) نقض ١٩٧٠/١١/٢٢ من ٢١ ص ١١١٨ طعن ١١٨٧ لسنة ٤٠ ق .

(٢١) راجع ماسبق في نبذة ٨٧ وما سياتي في نبذة ٢٥٠ .

كفلة/لوقف تنفيذ العقوبة السالبة للحرية في حالات وجوب تقديرها قانونا (٣٣) ، ففى هذه الصور جميعها يقرتب على قبول الاشكال موضوعا المسلس بحجية للحكم المستشكل فى تنفيذه وهو أمر — كما قدما — ممنوع على خلص الاشكال .

٢٠ — اذا كان الاشكال مرغوعا من غير المحكوم عليه فان له أن يستند الى وقائع سابقة على الحكم المستشكل فى تنفيذه اذ أنه لم يكن طرفا فيه ولا يجوز له للطعن عليه بأى طريق من طرق الطعن المقررة قانونا ، وليس فى ذلك مساس بحجية الاحكام لقصور أثرها على أطرافها ، وفى هذا قضاء صريح لمحكمة النقض (٣٣) .

٢٤٨ — الطعن على الحكم كسبب للاشكال .

أن مجرد الطعن على الحكم لا يصلح سببا للاشكال فى تنفيذه متى كان قابلا لهذا التنفيذ قانونا ، فمحكمة الاشكال اذا قضت بوقف التنفيذ بناء على أحتمال — أو ترجيح — قبول الطعن والغاء الحكم المستشكل فيه تكون قد تعرضت للموضوع وأصاب حجية الحكم الصادر فيه . وهو أمر ممنوع عليها على النحو السابق بيانه ، وعلى هذا أستقر الرأى الراجع فى القضاء والفقه (٢٤) . غير أن الاخذ بهذا المبدأ على إطلاقه قد يؤدى الى نتائج شاذة على النحو الذى سنوضحه عند الحديث عن حالة الضرورة .

(٢٢) راجع ماسبق فى نبذة ٨٧ وما سياتى فى نبذة ٢٥٠ .
(٢٣) انظر نقض ١٩٦٥/١٢/٢١ س ١٦ ص ٩٥٠ طعن ١٠٧٦ لسنة

٢٥ فى .

(٢٤) انظر : الدكتور أحمد غنمى سرور . الوسيط فى قانون الاجراءات الجنائية . طبعة ١٩٨٠ ج ١ ، ٢ ص ١١٦٤ ، والاستاذ أحمد عبد الظاهر الطيب . المرجع السابق . ص ١٥٤ ، حكم محكمة جنات دمنهور فى الجنابة ٢٠١٤ لسنة ١٩٨٢ مركز كثر الدوار بجلسة ١/٢/١٩٨٤ ، وحكمها فى الجنابة ٤٠٧٣ لسنة ١٩٨١ ايتاى البلرد بجلسة ١١/٢٢/١٩٨٢ ، وحكم محكمة =

٢٤٩ — حظر وقف التنفيذ استعمالا للرأفة .

من المقرر أنه لايجوز لمحكمة الاشكال أن تؤسس حكمها بإيقاف التنفيذ على أمور تتعلق بموضوع الدعوى ، وفي هذا قضت محكمة النقض بأنه « لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن قضى بقبول الاشكال عرض لموضوعه في قوله « وحيث أن المتهم قد تقدم بجلسة اليوم بمخالصة السداد ملتصبا استعمال الرأفة . وحيث أن المحكمة اعتقادا منها أن المتهم لن يعود لمثل ذلك مستقبلا فتري أن تأخذ المتهم بشيء من الرأفة فتأمر بوقف تنفيذ العقوبة عملا بالمادتين ٥٥ ، ٥٦ عقوبات » . ولما كان الثابت من ذلك أن محكمة الاشكال قد تصدت في قضائها الى استظهار مبررات وقف التنفيذ مستندة الى أمور متعلقة بموضوع الدعوى — الذى فصل فيه الحكم المستشكل فيه بقضاء نهائى لم يطمئن فيه بطريق النقض — وأعطت في هذا الشأن أحكام المادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات ، فانها تكون بذلك قد جاوزت ولايتها وأهدرت حجية الحكم المستشكل فيه (٢٥) . وإذا كان قاضى الاشكال ممنوعا من وقف التنفيذ على هذا النحو فانه ممنوع أيضا من الغاء وقف التنفيذ الذى أمرت به محكمة الموضوع ، حتى ولو كان الامر بوقف التنفيذ الصادر من هذه المحكمة مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون (٣٦) .

٢٥٠ — وقف التنفيذ استنادا الى حالة الضرورة .

يقصد بالضرورة حلول خطر لاطريق الى دفعه الا باتيان أمر محظور ،

= جنايات الاسكندرية في الجناية ١٠٢٤ لسنة ١٩٨٢ اللبان بجلسة ١٩٨٢/٨/٩ وقارن عكس ذلك : دمنهور الابتدائية في الجنحة ٤٣٠ لسنة ١٩٨٠ أمن دولة قسم كفر العوار ، الجنحة ٧٨ لسنة ١٩٨١ أمن دولة كوم حمادة بجلسة ١٩٨٢/١ . جيمهما لم تنشر .

(٢٥) - نفس ١٩٧٩/١/٢٨ س ٢٠ من ١٧٩ طعن ١٦٢٩ لسنة ٤٨ ق .
(٢٦) راجع مسبق في نبذة ٤٤ .

وهي من النظم القانونية القديمة المقررة في غرور القانون المخططة ، وليست بحاجة الى نص تشريعى خاص لاعمال احكامها ، ولقد عرفها القانون الجرمانى تحت قاعدة « الضرورة لاتعرف قانونا » كما عرفت في فرنسا بتعبير « الضرورة لايحكمها قانون » . والقاعدة الشرعية أن الضرورات تبيح المحظورات . ومن الاقوال الماثورة « أن المشقة تجلب التيسر » ، و « أن الامر اذا ضاق أتسع » ، بمعنى أنه اذا ضاقت ظروف الواقع بالناس وجب على الحاكم أن يوسع عليهم دفعا للمشقة ورفعا للضرر (٢٧) .

واذا كان وقف التنفيذ الذى من شأنه المساس بمجبة الحكم أمرا مجظورا على قاضى الاشكال فان الضرورة تجيزه وتجعله متفقا مع العدالة وتتوافر الضرورة متى كان من شأن لتنفيذ الحاق ضرر جسيم — بالمحكوم عليه أو الغير — لايمكن تداركه . مثال ذلك التنفيذ بحكم حضورى صادر من محكمة الجنايات بمقوية سالبة للحرية تريد في كمها عن الحد المقرر قانونا أو بحكم ظاهر البطلان لعيب في تشكيل المحكمة أو لعدم ايداع أسبابه في الميعاد ، أو بحكم حضورى صادر من محكمة الجنح الجزئية بالحبس مع النفاذ في غير حالاته المقررة قانونا . غفى هذه الحالات — ومثيلاتها — يقرتب على التنفيذ انزال ضرر بالمحكوم عليه يصعب — أو يستحيل أحيانا — تلافيه عند الغاء الحكم أو تعديله من محكمة الطعن والطن على الحكم في مثل هذه الحالات — سواء أكان من النيابة العامة أو من المحكوم عليه أو منهما مما — لايقف بذاته التنفيذ ، واللجوء الى محكمة النقض في حالة الطعن أمامها لاعمال سلطتها في الافراج عن المتهم

(٢٧) أنظر المزيد في حالة الضرورة : الدكتور عوض محمد . قانون العقوبات . القسم العام . ص ٤٩٧ وما بعدها .

يبدو وسيلة بطيئة لاتتلائم مع طبيعة العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة .

وإذا ما رفع الاشكال في التنفيذ في هذه الحالات وما يمثّلها فإن قاضي الاشكال يكون مضطراً آنذاك للمفاضلة بين مصلحتين متعارضتين : الاولى هي حصول الدولة على حقها في العقاب بما يقتضيه من وجوب احترام حقبة الحكم القضائي الصادر بالادانة على المتهم بالجريمة . والثانية — هي وقاية النفس البشرية من الاضرار الجسيمة المؤكدة التي تلحق بها نتيجة تنفيذ عقوبة صدر بها حكم — من صنع الانسان المعرض للخطأ والشلط والنسيان — ومازال عرضه للالفاء والتعديل . ولاشك أن تغليب المصلحة الاخيرة ليس من شأنه أحداث أى ضرر اجتماعي . وإذا كانت محكمة النقض قد أرست مبدأً خالداً مؤداه « أنه لا يضير العدالة اغلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الاغتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون حق » (٢٨) فإن خير مجال لتطبيقه هو مجال التنفيذ الجنائي عندما يتم بحكم ظاهر الخطأ ومن شأن تنفيذه إلحاق الضرر بالمحكوم عليه على نحو لا يمكن تداركه إذا ما ألغى الحكم أو تم تعديله من محكمة الطعن . وعلى ذلك فإنه يجوز لمحكمة الاشكال — في تقديرى — متى توافرت حالة الضرورة وكان الحكم المستشكل فيه قابلاً للطعن بأى طريق عادى من طرق الطعن أن تقضى بوقف التنفيذ مؤقتاً لحين الفصل فى الطعن أو غوات ميعاده دون رفعه (٢٩) .

(٢٨) انظر على سبيل المثال : نقض ١٩٧٣/٤/٩ س ٢٤ ص ٥٠٦ طعن ١٧٤ لسنة ٤٣ ق . .
(٢٩) ومن انصار نظرية الضرورة فى اشكالات التنفيذ : الدكتور الحد فتحي سرور . الوسيط فى قانون الاجراءات الجنائية الطبعة الرابعة ١٩٨١ .
المجلد الاول ص ١١٩٦ ، كما اخذت بها بعض المحاكم منها : محكمة سوهاج الابتدائية فى القضية ٧٣٥٨ لسنة ١٩٧٨ . جنح اخميم « ١١٤٤٣ » لسنة ١٩٧٩
من سوهاج » بجلسة ١٨/١١/١٩٨١ ، وحكمها فى القضية ١٦١٧ لسنة ١٩٨٠ =

٢٥١ - تفسير الحكم وتصحيح ما به من أخطاء مادية (٢٠)

الاصل أن قاضى الاشكال ممنوع من التصدى لتفسير الحكم أو تأويله أو تصحيح ما اكتفه من أخطاء مادية اذ تختص بذلك المحكمة التى أصدرت الحكم (المادة ١٩٢ مراعات والمادة ٣٣٧ اجراءات) ، ومن ثم فانه اذا رفعت الدعوى أمام قاضى الاشكال ابتداء بطلب تفسير للحكم أو بطلب تصحيح لخطائه المادية وليس بطلب وقتى متعلق بالتنفيذ فانه يتعين عليه القضاء فيها بعدم الاختصاص ، الا اذا كان الحكم المطلوب تفسيره أو تصحيحه صادرا منه فى دعوى الاشكال اذ تختص محكمة الاشكال التى أصدرته - سواء أكانت ابتدائية أو استئنافية - بذلك الطلب .

وإذا أقيمت دعوى الاشكال بطلب وقف التنفيذ على سند من القول بوقوع تناقض بين منطوق الحكم وأسبابه فان هذا يعتبر دفعا بالبطلان لا تجوز أثارته أمام محكمة الاشكال ، ويتعين القضاء برفضه وبلا استمرار فى التنفيذ. وفقا للمنطوق ، اذ العبرة فى هذه الحالة بالمنطوق لان الحجية تقتصر عليه وحده ولا يمتد أثرها الى الاسباب الا ما كان مكملًا منها للمنطوق أو مدعما أو موضحا له (٢١) . وكذلك اذ بنى الاشكال على تعارض المنطوق للثابت بنسخة الحكم الاصلية عما نطق به القاضى بالجلسة اذ أن: مصير للحكم فى التنفيذ يكون حسب المدون بنسخة الحكم الاصلية ومجال التحدى ببطلانها لا يكون الا أمام محكمة الطعن .

— جنح للرفعة، ١٨٩٧، لسنة ١٩٨١ من سوهاج بجلسة ١٩٨١/١١/٢٥ .
لم ينترا ، وأشار اليهما الاستاذ أحمد عبد الظاهر الطيب - المرجع السابق .
من ١٩٨٠، ملحق ٣ .

(٢٠) راجع فى هذا الموضوع الطبعة الاولى من هذا المؤلف ١٩٨١ من ٢٠١ وما بعدها .

(٢١) انظر نقض ١٩٧٧/٥/٢٠ من ٢٨ من ٦٦٣ طعن ١٩٩ لصقة ٤٧ ق نقض ١٩٧٥/٦/٢٣ من ٢٦ من ٥٧٨ طعن ١٠٢٠ لسنة ٤٥ ق .

وإذا رغبت دعوى الاشكال استنادا الى أن الحكم المستشكل فيه جاء غامضا غير واضح الدلالة في تحديد نوع العقوبة أو مدتها فإن قاضي الاشكال يملك التصدي لمنطوق الحكم وأسبابه وأن يفحصهما فحصا ظاهريا فإن أمكنه استخلاص نوع العقوبة ومدتها منهما مما أو ارتأى وضوح الحكم وعدم جدية الاشكال أو عدم صحة التنفيذ كان له أن يصدر حكمه على ضوء ما يستخلصه . مثال ذلك أن يكون منطوق الحكم صادرا بحبس المتهم المدة المبينة بالاسباب ، وكانت الاسباب واضحة في تحديدها لمدة الحبس فإنه يتعين القضاء برغض الاشكال متى كان التنفيذ يجري وفقا لهذا التحديد . وكذا إذا كان المنطوق قد سكت عن تحديد مبلغ الغرامة المقضى بها على المحكوم عليه ولكنه أوردها تحديدا في أسبابه .

أما إذا كان منطوق الحكم وأسبابه غير واضحى الدلالة في تحديد نوع العقوبة أو مدتها بما يستلزم تفسيراً للحكم فإنه يتعين على قاضي الاشكال في هذه الحالة أن يقضى بإيقاف التنفيذ حتى يتم التفسير المطلوب من المحكمة المختصة به . مثال ذلك أن يقضى الحكم في منطوقه بمعاينة المتهم بالاشغال الشاقة دون تحديد نوعها أو مدتها ودون أن يمكن استخلاص ذلك من الاسباب المكمل له . ويتجه رأى الى أنه على قاضي الاشكال في هذه الحالة أن يقضى بوقف الدعوى ويكلف المستشكل برفع دعوى تفسير الحكم ، وبعد الحكم في دعوى التفسير تستأنف محكمة الاشكال نظر الدعوى وتفصل فيها على مقتضى ما قرره حكم التفسير المذكور (٣٣) .

وجدير بالتنويه أنه إذا كان الاشكال منظورا أمام المحكمة التي أصدرت الحكم المستشكل في تنفيذه فليس هناك ما يمنعها من تفسير الحكم أو تصحيح أخطائه المادية لدى تصديها لدعوى الاشكال وتقضى في ذلك

(٣٢) انظر الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف . المرجع السابق . ص ١٨٠ وما بعدها .

بحكم واحد طالما أنها تجمع بين الاختصاصين • ويدهى أن هذا غير جائز بالنسبة للمحاكم المدنية عندما تتصدى للاشكال المرفوع من غير المتهم في تنفيذ حكم مالى صادر من المحكمة الجنائية •

المطلب الثانى

عدم وجود السند التنفيذي

٢٥٢ — فقد السند التنفيذي •

إذا غقدت نسخة الحكم الاصلية بعد البدء في التنفيذ وقبل تمامه فان ذلك لا يؤثر على صحة التنفيذ ولا يحول دون استمراره وقا لمفهوم مخالفة المادة ٥٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، ومن ثم فان الاشكال الذى يؤسس على فقد النسخة الاصلية للحكم بعد البدء في التنفيذ يكون مرغوضا •

وإذا غقدت النسخة الاصلية للحكم قبل تنفيذه فان هذا لا يحول دون التنفيذ متى وجدت صورة رسمية من الحكم • وللنيابة العامة أن تحصل على هذه الصورة اذا ماكانت تحت يد أى شخص أو جهة بعد استصدار أمرا بذلك من رئيس المحكمة التى أصدرت الحكم (المادة ٥٥٥ اجراءات) • فإذا لم يتيسر الحصول على صورة الحكم وكانت القضية منطلورة أمام محكمة النقض فانها تقضى باعادة المحاكمة (المادة ٥٥٧ اجراءات) ، ذلك أن مجرد صدور حكم لا وجود له لا تنقضى به الدعوى الجنائية ولا تكون له قوة الشئ المحكوم فيه نهائيا ما دامت طرق الطعن فيه لم تستنفذ (٣٣) • أما اذا كانت طرق الطعن قد استنفذت فانه لا يترتب على فقد نسخة الحكم الاصلية اعادة المحاكمة (المادة ٥٥٦ اجراءات) • ويدهى أن فقد ورقة من نسخة الحكم الاصلية يستوى من حيث الاثر مع فقدها كاملة (٣٤) •

(٣٣) أنظر نقض ١٦٨٠/٥/٤ من ٣١ من ٥٧٤ طعن ١٩٢٢ لسنة ٤٠ ق

نقض ١٩٧٥/٤/٢٠ من ٢٦ من ٣٣٥ طعن ٢١٥ لسنة ٤٥ ق •

(٣٤) نقض ١٩٧٢/٢/٢٧ من ٢٢ من ٢٣٢ طعن ١٦٣٢ لسنة ٤١ ق •

ومؤدى ماسبق أنه اذا شرعت النيابة العامة فى التنفيذ قبل حصولها على صورة رسمية من الحكم وكان مطعونا عليه لدى محكمة النقض جاز للمنفذ عليه أن يرفع أشكالا للحصول على حكم بوقف التنفيذ حتى تتصدى محكمة النقض لمسألة غقد الحكم وفقا للمادة ٥٥٧ اجراءات • فإذا ماقضت محكمة النقض باعادة المحاكمة كان معنى ذلك زوال القوة التنفيذية للحكم تماما وعدم جواز التنفيذ بمقتضاء تبعا لذلك •

أما اذا شرعت النيابة العامة فى التنفيذ دون حصولها على صورة رسمية من الحكم وكانت طرق الطعن فيه قد أستنفدت أو غاتت مواعيدها جاز للمتعرض للتنفيذ أن يقيم اشكالا للحصول على حكم بعدم جواز التنفيذ لحصوله بغير سند • على أن هذا الحكم لايحول دون التنفيذ من جديد متى حصلت النيابة العامة على صورة رسمية من الحكم قبل سقوط العقوبة بمضى المدة •

أما اذا غقد حكم محكمة أول درجة المشمول بالنفاذ قبل البدء فى تنفيذه وكان مطعونا عليه بالاستئناف فان على المحكمة الاستئنافية تحقيق القضية واصدار الحكم فى الموضوع ، بحيث اذا شرعت النيابة فى التنفيذ دون حصولها على صورة رسمية من الحكم وقبل الحكم فى الاستئناف كان للمنفذ عليه أن يستشكل للحصول على حكم بايقاف التنفيذ حتى الفصل فى الاستئناف •

٢٥٢ — انعدام السند التنفيذى :

سبق أن أوضحنا معنى الانعدام ، وأهم تطبيقاته العملية ، كما أبرزنا التفرقة بينه وبين البطلان وأهم مظاهرها أن التمسك بالبطلان لا يكون — بحسب الاصل — الا بالطعن على الحكم ، حين أن التمسك بالانعدام

كما يكون بالظمن على الحكم يكون بدعوى البطلان الاصلية أو بدعوى الاشكال في التنفيذ ، وتحدثنا عن الظمن في الحكم المنعوم ، والجدل الذي أثير حول دعوى البطلان الاصلية وشروطها والجهة المختصة بنظرها (٣٥) . والذي يعيننا الان هو التأكيد على أن السند التنفيذي اذا كان معموما فهو لا يكتسب أية حجية ، ولذا فانه يجوز الاستشكال في تنفيذه حتى ولو كان باتا ، لان هذه الصفة الباتة لاتصحح ولا تصيحه من العدم ، ولمحكمة الاشكال أن تتصدى لمسألة انعدام الحكم فان ثبتت لديها قضت بعدم جواز التنفيذ لانعدام سنده . ولقد أقرت محكمة النقض حق المحكوم عليه في الاستشكال في تنفيذ الحكم المنعوم اعتبارا بأن سند التنفيذ غير موجود قانونا (٣٦) .

٢٥٤ — سقوط الحكم الغيابي وبطلانه .

اذا كان الحكم قد صدر غيابيا في جنحة ولم يتم اعلانه في غضون ثلاث سنوات من تاريخ صدوره فانه يسقط بانقضاء الدعوى الجنائية باعتباره آخر عمله من أعمال التحقيق (٣٧) ، سواء أكان حكما ابتدائيا أو استثنائيا . فاذا ما شرعت النيابة العامة في تنفيذه كان للمنفذ عليه أن يستشكل فيه . فاذا ما ثبت لمحكمة الاشكال عدم اعلان المتهم — المستشكل — قبيل انقضاء الدعوى الجنائية بعضى المدة تعين عليها القضاء بعدم جواز التنفيذ لتخلف سنده .

واذا كان الحكم الغيابي صادرا في جناية من محكمة الجنايات — سواء عادية أو أمن دولة عليا أو أمن دولة عليا طوارئ — فانه يبطل بحضور

(٣٥) انظر لمسبق في الفقرات من ٢٤ — ٢٩ من هذا المؤلف .

(٣٦) نقض ١٩٨١/٣/٤ ظمن ٢١٧٩ لسنة ٥٠ ق . مجلة القضاء . عدد

ينابر — أبريل ١٩٨١ ص ٣٧٧ .

(٣٧) نقض ١٩٨٢/١٢/٢٦ الملهاه س ١٣ ق ٥٢٧ .

الحكوم عليه من تلقاء نفسه أو بالقبض عليه قبيل سقوط العقوبة بمضى المدة (المادة ٣٩٥ اجراءات) ويعاد نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع من جديد^(٢٨) ، ومن ثم فإن المتهم اذا حضر أو قبض عليه على ذمة اعادة الاجراءات وأخرجت عنه محكمة الموضوع — أو غرفة المشورة — حتى الجلسة التي ستعقد لاعادة المحاكمة فإنه لا يجوز التنفيذ عليه حتى تتصدى المحكمة للموضوع وتفصل فيه ، فإن تعرض المتهم للتنفيذ عليه وقتئذ كان له أن يقيم اشكالا للحصول على حكم بوقف التنفيذ • وغنى عن البيان أن الحكم الصادر بوقف التنفيذ في هذه الحالة لا يمس حجية الحكم المستشكل فيه لان بطلان ذلك الحكم ليس راجعا الى عيب اجرائى مما لا يجوز لقاضى الاشكال التصدى له ، بل يقع ذلك البطلان بقوة القانون باعتباره حكما تهديديا • غير قابل للمعارضة ، ولان ذلك البطلان يترتب عليه زوال كافة الاثار التي نتجت عن الحكم الغيابى سواء تعلقت بالعقوبة أو بالتعويضات ، ومن ثم فإنه يكون آنذاك نافذا لقوته التنفيذية •

٢٥٥ — الفناء الحكم من محكمة الطعن :

اذا ألغى الحكم من محكمة الطعن زالت عنه قوته التنفيذية وأصبح التنفيذ به غير جائز قانونا حتى ولو كان مطعوننا عليه من قبل النيابة العامة بالاستئناف أو بالنقض • ولصاحب الشك أن اذا ما أخطأت النيابة فأصرت بتنفيذ ذلك الحكم الحق في الاستشكال فيه للحصول على حكم بعدم جواز التنفيذ. لتخلف سنده •

فإذا كان الحكم صادرا من محكمة أول درجة غيابيا بالحبس مع النفاذ. في سرقة مثلا وعارض المتهم بعد اليماد غنغخت عليه النيابة. اعمالا

(٢٨) راجع في تنفيذ الحكم الغيابى الصاخر من محكمة الجنائيات : ما سبق

لحقها الوارد بالمادة ١/٤٦٧ اجراءات فان صدور الحكم في المعارضة بالالغاء والبراءة يحتم الاغراج عن المتهم غورا حتى ولو استأنفت النيابة العامة هذا الحكم ، وكذلك الحال غيه الو كان الحكم بالبراءة صادرا من محكمة الجنح المستأنفة .

أما اذا ألغى الحكم من محكمة الطعن أثناء نظر الاشكال وقيل الفصل فيه فانه يتمين الحكم في الاشكال بانتهاء الخصومة^(٣٩) ، ما لم يزعم المستشكل أن التنفيذ ما زال جاريا عليه بالحكم المقضى بالغائه .

المطلب الثالث

عدم صلاحية السند للتنفيذ

٢٥٦ — التنفيذ قبل الاوان :

إذا كان الحكم غير قابل للتنفيذ لانه لم يصبح نهائيا بعد ، فلا يجوز للنسابة العامة أن تأمر بتنفيذه — الا في الاحوال المستثناءة قانونا — فان فعلت صح الاشكال المرفوع من المنفذ عليه . مثال التنفيذ بحكم غيايى رغم الطعن عليه بالمعارضة أو سريان ميعاده^(٤٠) ، وكذا التنفيذ بحكم ابتدائي غير مشمول بالنفاذ أثناء سريان ميعاد الاستئناف أو أثناء نظرن الاستئناف المرفوع عنه متى كان المستأنف قد دفع الكفالة المعينة في الحكم الصادر بالحبس . وفي هذه الاحوال يجوز الاشكال حتى ولو كان الموضوع منظورا أمام محكمة الطعن اذ يهدف الاشكال في هذه الصورة الى ايقاف التنفيذ حتى يصير الحكم نهائيا .

ويعتبر تنفيذا قبل الاوان التنفيذ بحكم مشمول بايقاف التنفيذ قبل

(٣٩) راجع ماسياتى في نبذة ٣٠٥ .

(٤٠) انظر في اثر المعارضة على التنفيذ : ماسبق في نبذة ٧٢ .

قبل صدور الامر بالغاء الايقاف (المادة ٥٥ وما بعدها من قانون العقوبات)^(٤١) اذ يعتبر تنفيذا لسند شرطي قبل تحقق الشرط . ولا يصح هذا التنفيذ حتى ولو كان شمول الحكم بايقاف التنفيذ مشوبا بالخطأ من جانب المحكمة التي أمرت بالاييقاف على النحو الذى أوضحناه عند الحديث عن خطأ المحكمة فى الامر بالاييقاف وآثره على التنفيذ^(٤٢) . كما يعتبر أيضا قبل الاوان التنفيذ رغم توافر احدى حالات الارجاء الوجوبى المنصوص عليها قانونا^(٤٣) .

٢٥٧ — انقضاء مدة ايقاف التنفيذ دون الغاء الامر بالاييقاف :

سبق أن تناولنا الحكم الجنائى الموقوف (المادة ٥٥ عقوبات وما بعدها) من حيث شروط الامر بايقاف التنفيذ وأسباب الغائه والمحكمة المختصة بهذا الالغاء والطمع على الحكم الصادر به ، كما تحدثنا عن آثار السند التنفيذى الموقوف فى فترة وقف التنفيذ وفى حالة الغاء الامر بالاييقاف^(٤٤) . وعندما تعرضنا للتنفيذ قبل الاوان فى الفقرة السابقة كسبب من أسباب الاشكال أوضحنا أن من حالاته التنفيذ بحكم مشمول بايقاف التنفيذ قبل الغاء الامر بالاييقاف ولو كان ذلك الامر مشوبا بالخطأ من قبل المحكمة التى أصدرته ، وانتهينا الى أن مثل هذا التنفيذ الخاطيء يجيز للمحكوم عليه الاستشكال فى التنفيذ . وتلك الحالة تفترض أن مدة ايقاف التنفيذ لم تنتقض بعد . والذى يعيننا الان هو استظهار الامر القانونى الناشئ عن انقضاء مدة ايقاف التنفيذ^(٤٥) دون أن يصدر خلالها حكم

(٤١) راجع ماسبق من نبذة ٣٠ — نبذة ٤٦ .

(٤٢) راجع ماسبق فى فقرة ٤٤ .

(٤٣) راجع ماسبق فى الفقرات من ١١٦ — ١١٩ .

(٤٤) راجع ماسبق فى الفقرات من ٣٠ الى ٤٦ .

(٤٥) وهى ثلاث سنوات تبدأ من وقت سيرورة الحكم نهائيا على نحو

ماسبق فى نبذة ٣٨ ، نبذة ٤٦ .

بالغاء وقف التنفيذ . وفي ذلك تنص المادة ٥٩ من قانون العقوبات على أنه « إذا انقضت مدة الايقاف ولم يكن صدر في خلالها حكم بالنائه فلا يمكن تنفيذ العقوبة المحكوم بها ، ويمتد الحكم بها كأن لم يكن » ومؤدى هذا النص أن الامر بايقاف التنفيذ يتحصن بمضى مدة الايقاف دون أن يلغى من المحكمة المختصة بذلك ، ويصبح الحكم الصادر بالادانة كأن لم يكن بالنسبة للعقوبة المأمور بوقف تنفيذها . ومعنى اعتبار الحكم كأن لم يكن زوال قوته التنفيذية والمودة بالمحكوم عليه الى المركز الذى كان يتمتع بمقتبل ارتكابه للجريمة ، فهو يتطهر من الجريمة ومن العقوبة بمضى مدة الايقاف دون الناء ، ومن ثم فان اصرار النيابة العامة على التنفيذ القاطئ عليه رغم ذلك يجيز له الاستشكال في ذلك التنفيذ للحصول على حكم بمعهم جوازه .

٣٥٨ - صدور قانون أصلح للمتهم :

ان صدور قانون أصلح للمتهم بعد الحكم الصادر بادانته يعتبر واقعة لاحقة للحكم تجيز الاستشكال فيه على التفصيل الاتى :

١ - اذا كان القانون الجديد أصلح للمتهم من ناحية تعديله للعقوبة المقررة عن الجريمة المسندة اليه (المادة ١/٥ عقوبات)^(٤٦) فانه يستفيد منه متى صدر قبل الحكم نهائيا في الدعوى^(٤٧) . ومجرد صدور القانون الاصلح من شأنه ايقاف تنفيذ الحكم الغير نهائى ، والقول بغير ذلك

(٤٦) ومثاله القانون الذى يقرر للجريمة عقوبة اخف في نوعها او مقدارها او يجيز ايقاف التنفيذ بعد ان كان محظورا في القانون القديم .
(٤٧) والمقصود بصدور القانون هو اصدار رئيس الجمهورية له ، اذ يصبح منذ ذلك الوقت صالحا للتطبيق متى كان أصلح للمتهم دون انتظار لنشرة أو نفاذه . كما أن المقصود بالحكم النهائى هنا هو الحكم البت الذى لا يقبل الطعن بأى طريق ملى كالمعارضة والاستئناف أو غير عادى كالطعن بالنقض

معناه شغويت الغرض من اصدار القانون الاصلاح لا سيما في الحقوقيات الملائمة للحرية قصورية المدة ، وقرتيا على ما سبق غلغه يجوز للمحكوم عليه للاستكمال في تنفيذ الحكم استنادا الى صدور القانون الاصلاح — متى كان باب الطعن على ذلك الحكم مفتوحا — للحصول على حكم بوقف التنفيذ ويثما يفصل في الطعن المرفوع عنه ، او حتى يتم التصديق عليه ان كان من احكام محاكم أمن الدولة طوازي . اما صدور القانون الاصلاح بعد صيرورة الحكم باتا فلا تأثير له مطلقا على القوة التنفيذية للحكم وليس من شأنه ايقاف مفعوله .

٢ — اذا كان القانون الجديد قد جعل الفعل الذي حكم على المتهم من أجله غير معاقب عليه (المادة ٢/٥ عقوبات)^(٤٨) فإنه يستفيد به حتى ولو كان للحكم الصادر بالادانة قد أصبح باتا باستنفاد طريق الطعن فيه أو بفوات مواعييدها . واستفادة للمتهم من القانون الجديد — في هذه الصورة — معناه أنه أصبح في مركز من لم يحكم عليه مطلقا ، فلا يجوز البدء في تنفيذ العقوبة عليه ولا الاستمرار في هذا التنفيذ ان كان قد بدأ قبل صدور القانون الاصلاح ، ويتعين على النيابة العامة الانحراج عن المتهم ان كان محبوسا ، والقعود عن مطالبته بالعرامة ان لم يكن قد دفعها وتمكينه من استردادها ان كانت قد دفعت . أما اذا أصرت النيابة على التنفيذ فأمرت بالبدء فيه أو باستمراره كان للمحكوم عليه أن يرغع اشكالا للحصول على حكم بعدم جواز التنفيذ .

(٤٨) ويستوى في ذلك ان يكون القانون الجديد قد حذف نص التجريم أو اضاف ركنا من أركان الجريمة — كحصد خالص مثلا — لايتوانر في جانب المتهم ، أو اضاف سببا من أسباب الإباحة أو مئما من موانع المسؤولية أو للعقاب . يستفيد منه المتهم ولو كان غير من المتهمين بنفس الفعل لا يستفيدون من ذلك .

٢٥٩ — صدور حكم بعدم دستورية النص المقضى بالادانة بموجبيه :

تنص المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ في فقرتها الاخيرة على أنه « فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائي تعتبر الاحكام التي صدرت بالادانة استنادا الى ذلك النص كأن لم تكن • ويقوم رئيس هيئة المفوضين بتبليغ النائب العام بالحكم غور النطق به لاجراء مقتضاه » •

ومعنى اعتبار الحكم بالادانة كأن لم يكن أن المحكوم عليه أصبح وكأنه لم يرتكب جرما ولم يحاكم ولم يدين ولم يماقب ، وأن الحكم الصادر ضده بالادانة زالت عنه قوته التنفيذية فأصبح غير صالح للتنفيذ به في المحكوم عليه حتى ولو كان باتا • أما اذا أصرت النيابة العامة على البدء في تنفيذ حكم الادانة أو على الاستمرار فيه كان للمحكوم عليه أن يقيم اشكالا للحصول على حكم بعدم جواز التنفيذ •

٢٦٠ — النزاع حول السند الواجب التنفيذ عند تصد السندات

التنفيذية :

إذا صدر على الشخص الواحد أكثر من حكم عن جريمة واحدة فإن الحكم الواجب التنفيذ هو ذلك الذي يصير باتا قبل غيره باعتبار أن الدعوى الجنائية تنتضى بصوره^(٤٩) • فإذا قام النزاع بين النيابة العامة والمحكوم عليه حول تحديد الحكم الواجب التنفيذ فإن ذلك يصلح سببا للاشكال ، فإن رأى القاضى أن التنفيذ الذى تباشره النيابة ينصب على الحكم الواجب التنفيذ وفقا للقانون فإنه يقضى برفض الاشكال والاستمرار في التنفيذ ، وإن رأى أن النيابة أخطأت في تحديد الحكم

(٤٩) راجع مسبق في نبذة ٩٩ وما بعدها .

الواجب تنفيذه فإنه يقضى باستبدال تنفيذ الحكم الواجب التنفيذ طبقا للقانون بتنفيذ الحكم الذى تخيرته النيابة العامة^(٥٠) .

٢٦١ - النزاع حول القوة التنفيذية للحكم الاجنبى :

الاصل أن الاحكام الجنائية الاجنبية ليس لها أى أثر ايجابى ، فلا يجوز تنفيذها فى مصر الا اذا كان هناك اتفاق أو معاهدة فى شأن تنفيذ الاحكام . مثال ذلك ما نصت عليه المادة ١٧ من اتفاقية تسليم المجرمين المعقودة بين دول الجامعة العربية والموقع عليها بتاريخ ١٩٥٣/٦/٩ من أنه « يجوز تنفيذ الاحكام القاضية بعقوبة مقيدة للحرية كالحبس أو السجن أو الاشغال الشاقة فى الدولة الموجود بها المحكوم عليه بناء على طلب الدولة التى أصدرت الحكم ، على أنه يشترط لذلك موافقة الدولة المطلوب منها التنفيذ » .

وانكار القوة التنفيذية للحكم الاجنبى بادعاء أنه صدر من معاكم دولة لم تكن طرفا فى الاتفاقية أو أن التنفيذ يتم بغير طلب منها ، أو غير ذلك من المنازعات المتعلقة بمدى جواز الاعتراف بالحكم الجنائى الاجنبى تعد جميعها من الاسباب الصالحة للاشكال فى التنفيذ ، وتقضى فيها محكمة الاشكال بالاستمرار فى التنفيذ أو بوقفه أو بعدم جوازه حسبما ينتهى اليه غرضها لاسباب المنازعة ، وهى تلتزم فى ذلك بقواعد الاختصاص المتعلقة باشكالات التنفيذ والتى سنتناولها بمشيئة الله فى الفصل الثانى من هذا الباب .

(٥٠) وبديهى أنه يتعين فى هذه الحالة اجراء مقاصة بين ما تم من التنفيذ الخاطئ وبين ما سيتم من التنفيذ الصحيح .

٣٦٢ — انقضاء العقوبة :

إذا انقضت العقوبة بمضى المدة أو بالعفو أو بسابقة تنفيذها^(٥١) زالت عن الحكم قوته التنفيذية وأصبح غير صالح للتنفيذ به في المحكوم عليه . فلو نفذت النيابة العامة الحكم رغم ذلك كان للمنفذ عليه أن يستشكل للحصول على حكم بعدم جواز التنفيذ . وإذا قام النزاع بين النيابة والمحكوم عليه حول كيفية احتساب التاريخ الذي تبدأ منه هذه المدة أو حول مدى صلاحية العقوبة للسقوط بالتقادم من حيث نوعها فإن ذلك كله يصلح سببا للاشكال ، وعلى المحكمة أن تبحث مسألة تقادم العقوبة وتخصم النزاع القائم بشأنها ، وعلى ضوء ذلك تحكم في الاشكال برغضه والاستمرار في التنفيذ أو بقبوله وبعدم جواز التنفيذ .

٣٦٣ — استحالة التنفيذ :

إذا صدر الحكم بعقوبة لا يعرفها القانون الوطني فإن تنفيذه يكون مستحيلا ، والراجح أن هذا الحكم لا يعتبر معدوما طالما توافرت له مقومات وجوده وكان صادرا في دعوى جنائية انمقتت الخصومة فيها بإجراءات صحيحة ، بل يضمن حكما قاعدا لقوته التنفيذية لاستحالة تنفيذ العقوبة المقررة بها استحالة فعلية وقانونية ، ويتعين على النيابة العامة أن تبادر إلى الطعن عليه للخطأ في تطبيق القانون وأن تحجم عن تنفيذه باعتبار أن طرق وإجراءات التنفيذ منصوص عليها في القانون على سبيل الحصر ولا ترد بطبيعة الحال إلا على العقوبات المقررة قانونا . وإذا تصورنا أن النيابة العامة ستبادر إلى تنفيذ ذلك الحكم ظلمتفد عليه أن يستشكل استنادا إلى استحالة التنفيذ وفقا للقانون ، وعلى قاضي

(٥١) راجع مسبق في نبذة ٢٣٤ وما بعدها .

الاشكال اجابته بالقضاء بعدم جواز التنفيذ . ويسرى ذلك أيضا عندما يكون الحكم صادرا بمعقوبة يعرفها القانون . ولكنه حدد لتنفيذها وسيلة غير المنصوص عليها قانونا ، كما اذا صدر الحكم بالاعدام خنقا بالنفاز حين أن القانون المصرى لا يعرف لتنفيذ عقوبة الاعدام سوى وسيلة واحدة هي الشنق ، أو أن يصدر الحكم بالحبس في أحد الاقيرة حين أن القانون لا يعرف مكانا لتنفيذ الحبس سوى السجن . أما اذا صدر الحكم دون بيان للوسيلة فانه يتعين تنفيذه بالوسيلة المقررة قانونا (٥٢) .

المبحث الثانى

الاسباب المتطعة باجراءات التنفيذ

● تقسيم :

يصح أن يكون مبنى الاشكال عدم مطابقة التنفيذ لضمون السند التنفيذى أو للقواعد المقررة قانونا بشأن التنفيذ ، وذلك سواء بالنسبة لنوع العقوبة أو مدتها أو طريقة تنفيذها . كما يصح الاشكال المرفوع من غير المتهم المحكوم عليه عند النزاع في شخصية المطلوب التنفيذ عليه ، وكذا الاشكال المرفوع من الغير في تنفيذ عقوبة غير مالية . كما قد يثور نزاع حول أهلية المحكوم عليه للتنفيذ ، وهو ما يستلزم تحديد عناصر هذه الأهلية بيانا للحالات التى تصلح سببا للاشكال في التنفيذ . كما قد يتشب النزاع بين المحكوم عليه وبين النيابة العامة أو جهة الادارة حول حقوقه وواجباته أثناء التنفيذ بما يتعين معه وضع معيار لما يصلح من هذه المنازعات سببا للاشكال في التنفيذ . وعلى ذلك فان الدراسة في هذا المبحث ستتم بمشيئة الله على أربعة مطالب :

(٥٢) راجع على سبيل الاستئناس : نقض ١٩٢٢/١٢/٥ مجموعة القواعد للاتونية ج ٢ رقم ٤٦ ص ٤٥ .

المطلب الاول : التنفيذ على خلاف الحكم أو القانون .

المطلب الثانى : التنفيذ على غير المحكوم عليه .

المطلب الثالث : النزاع فى أهلية المحكوم عليه للتنفيذ .

المطلب الرابع : النزاع حول حقوق وواجبات المحكوم عليه أثناء التنفيذ

المطلب الاول

التنفيذ على خلاف الحكم أو القانون

٣٦٤ — بالنسبة لنوع العقوبة ومدتها :

يتعين لصحة اجراءات التنفيذ أن تتم وفقاً لما قضى به الحكم بالنسبة لنوع العقوبة ومدتها — أن كانت من العقوبات السالبة للحرية — مع التزام ما أورده القانون من قواعد التنفيذ التى أوردناها فى الابواب السابقة . فإذا نفذت النياية العامة بالاشغال الشاقة على شخص محكوم عليه بالحبس ، أو امتنعت عن تطبيق قاعدة الجب (المادة ٣٥ عقوبات) ، أو ثار نزاع حول احتساب مدة العقوبة أو حول خصم مدة الحبس الاحتياطى (المادتان ٢١ عقوبات ، ٤٨٢ اجراءات) أو حول التنفيذ بما يتجاوز الحد الاقصى المقرر قانوناً عند تعدد العقوبات (المواد من ٣٦ الى ٣٨ عقوبات) أو غير ذلك من منازعات حول تطبيق القواعد المقررة قانوناً بشأن التنفيذ فإن ذلك كله يصلح سبباً للاشكال ، وعلى محكمة الاشكال أن تتصدى لاجراءات التنفيذ وتبسط رقابتها وسلطانها عليها بأن تحتسب بنفسها مدة العقوبة وتعمل مبدأ الجب وتخصم مدة الحبس الاحتياطى وتراعى الحد الاقصى المقرر قانوناً للعقوبات عند تعددها ، وغيرها من قواعد التنفيذ متى توافرت شروطها ، فإن استبان لها صحة التنفيذ وعدم جدية الاشكال قصت برغضه وبالاستمرار فى التنفيذ ، وإن اتضح لها أن

التنفيذ قد اكتنفته أية أخطاء قضت بتحديد المدة الواجبة التنفيذ وفقاً للتطبيق الصحيح لنصوص القانون أو بتعديل التنفيذ الى ما يتفق ونوع العقوبة المقررة بها .

٢٦٥ — بالنسبة لكيفية التنفيذ :

يحدد قانون السجون المؤسسة العقابية التي يتلقى فيها المحكوم عليه التنفيذ بحسب نوع العقوبة المقررة بها عليه^(٥٣) ، ومن ثم فإن النيابة العامة اذا أمرت بالتنفيذ على المحكوم عليه في مكان غير مخصص لقضاء العقوبة المحكوم بها عليه كما لو أمرت بالتنفيذ داخل الليمان على شخص محكوم عليه بالحبس أو السجن ، أو أمرت بالتنفيذ على المحكوم عليه بالحبس ثلاثة أشهر أو أقل في السجن العمومي بدلاً من السجن المركزي (المواد من ٣٠١ من قانون السجون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦) فإن للمحكوم عليه أن يقيم اشكالا في التنفيذ للحصول على حكم بتحديد الطريقة الصحيحة للتنفيذ وفقاً للقانون .

المطلب الثاني

التنفيذ على غير المحكوم عليه

٢٦٦ — النزاع حول شخصية المحكوم عليه :

من المقرر أن مبدأ شخصية العقوبة يسرى على مرحلة التنفيذ بحيث لا تنفذ العقوبة الا على من صدر الحكم عليه في نطاق مسئوليته ولا تصيب غيره الا ما استثنى بنص خاص كما في بعض احوال التضامن في المسئولية بين المحكوم عليهم بالنسبة لعقوبة الغرامة^(٥٤) . ولقد أجاز المشرع لغير

(٥٣) راجع ما سبق في نبذة ١٣١ وما بعدها .

(٥٤) نقض ١٩٧٢/٥/١٤ بين ٢٣ من ٦٦٦ طعن ٤٨ لسنة ٤٢ ق .

المحكوم عليه أن يستشكل في التنفيذ ، اذ نصت المادة ٥٢٦ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « اذا حصل نزاع في شخصية المحكوم عليه يفصل في ذلك النزاع بالكيفية والاوضاع المقررة في المائتين السابقتين » .

ويرى البعض أن المحكوم عليه هو من خصصه الحكم القضائي لتعمل العقوبة أو التدبير الوارد فيه ، ويقضن كل حكم قضائي بالادانة توكيدين : أولهما — ونوع الجريمة ونسبتها الى المحكوم عليه ، وثانيهما — أن هذا الأخير يحمل موقفا لحالته المدنية الاسم الوارد في الحكم (٥٥) . ويرى البعض الآخر أنه لكي يكون الشخص محكوما عليه يجب أن توجه ضده اجراءات الاتهام والمحاكمة ثم يصدر الحكم عليه تبعا لذلك ، فإذا لم تكن هذه الاجراءات قد وجهت اليه مطلقا بل وجهت الى سواء كان غير محكوم عليه ولا يصح أن ينفذ الحكم عليه (٥٦) .

ولعله من الاوفق أن نعرف المحكوم عليه بأنه المتهم بالجريمة — فاعلا أو شريكا — الذي قصدت سلطة الاتهام مطاوعته عنها كشف شخص طبيعى بقطع النظر عما ينتحله من أسماء أو ما يكتنف اسمه من أخطاء . وكل من لا تتوافر فيه هذه الصفة يعتبر من الغير ، ولا يعتبر الحكم الصادر عليه حكما على الاطلاق ، ذلك أن الحكم الجنائي هو ما يفصل في الدعوى الجنائية بين أطرافها الحقيقيين ، فإذا شاب اجراءات الاتهام أو المحاكمة خطأ فيمن تحديد المتهم المقصود بها كان من شأنه اعدام الرابطة الجنائية الاجرائية وهو ما يترتب بالضرورة انعدام الحكم .

(٥٥) الدكتور محمد زكي أبو عامر . ثباتة الخطأ في الحكم الجنائي . رسالة دكتوراه . طبعة ١٩٧٧ من ١٠١ .
(٥٦) الدكتور محمد حسني عبد الطيف . النظرية العامة للمسكالات التنفيذية في الاحكام الجنائية . الطبعة الاولى . ص ١٧٦ .

ويأخذ النزاع حول شخصية المصكوم عليه صوراً متعددة أهمها ما يلي:

١ — إذا شاب اسم المتهم المرفوعة الدعوى الجنائية عليه خطأ ملدى كذا. إذا أخطأت النيابة العامة فأقامت الدعوى على مقرر محضر ضبط الواقعة أو على أحد شهودها ، فإن الحكم الصادر بدلائقه يكون معفوفا ويكون له أن يستشكل في تنفيذه ، فضلا عن أن له وللنيابة العامة أيضا حق اللجوء الى المحكمة التي أصدرت الحكم لتصحيح اسم المتهم أو لقبه وفقا للمفردة الاخيرة للمادة ٣٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ .

٢ — اذا انتحل المتهم أثناء التحقيق أو المحاكمة اسما ليس له وانما لشخص آخر له وجود حقيقي ، فأصبح الاخير هو المدان في الحكم الجنائي . ففي هذه الحالة يتمخض الحكم القضائي عن محكومين عليهما : محكوم عليه حقيقي وهو من يقصده الحكم فعلا كشخصية « فيزيقية » ومحكوم عليه ظاهري وهو من ورد في الحكم القضائي خطأ نتيجة انتمال المتهم بالجريمة لاسمه^(٥٧) ، ويجوز للمحكوم عليه الاخير — الظاهر — أن يستشكل في التنفيذ سواء أكلن الحكم غاييا أو حضوريا ، فهو على أية حال حكم معنوم بالنسبة له لانعدام الرابطة الجنائية الاجرائية بانعقادها مع شخص لا تجوز محاكمته عن الجريمة لانه ليس هو المتهم المقصود بها الذي بوشرت قبله اجراءات التحقيق^(٥٨) .

(٥٧) انظر الدكتور محمد زكي ابو علو . المرجع السابق . ص ١٠١ هـ بشري ١ .

(٥٨) ويرى الدكتور محمد زكي ابو علو أن المحكوم عليه الحقيقي هو وحده صاحب الحق في المعارضة — اذا كان الحكم شاييا — اما متى منى بالمحكوم عليه الظاهر فليس له في التقنين حق فيها ولا يبقى لرفع الخطأ في شخصية المحكوم عليه سوى اللجوء الى الوسائل التي وضعها المشرع لرفع الخطأ المادي في الحكم . انظر رسالته السابق الاشارة اليها ص ١٠٣ .

٣ — اذا بوشرت اجراءات التحقيق قبل المتهم الحقيقي ، ولكن الذى كلف بالحضور شخص آخر يتشابه معه فى الاسم واللقب لمصدر الحكم عليه ، فان لهذا الاخير أن يستشكل فى التنفيذ استنادا الى انعدام الحكم بالنسبة له . ويلحق بهذه الحالة التنفيذ الخاطيء على شخص لم يطن بالاتهام ولم يحاكم ولكنه يتشابه فى اسمه مع المحكوم عليه — لا سيما اذا اتحد محل اقامتهما — اذ يكون له حق الاستشكال فى التنفيذ باعتبار أنه متغرب تماما عن الجريمة وعن الحكم الصادر فيها . ولا يختلف الامر فيما لو صدر الحكم غيابيا على المتهم الحقيقي وأعلن به سمية تبدأ التنفيذ عليه خطأ ، لان خطأ المحضر فى شخص المعلن اليه لالتباس الاسماء أو اشتباهها — أو حتى مجرد الخطأ الخالص من جانب المحضر — متى أدى الى اعلان الحكم لغير المحكوم عليه فانه لا يرتب أى أثر قانونى (٥٩) .

والنزاع حول شخصية المحكوم عليه يجيز — كما سبق القول — الاستناد فى الاشكال المرفوع عنه الى وقائع سابقة على الحكم المستشكل فيه ، وليس فى ذلك مساس بحجيته لقصور أثر الاحكام على أطرافها (٦٠) .

٢٦٧ — الاشكال المرفوع من الغير فى تنفيذ عقوبة غير مالية :

من المقرر وفقا للمادة ٥٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية أن المحكمة المدنية تختص بنظر الاشكال المرفوع من غير المتهم فى تنفيذ الاحكام المالية على أموال المحكوم عليه (٦١) ، الامر الذى يستفاد منه بمفهوم المخالفة أن الاشكال المرفوع من الغير فى تنفيذ عقوبة غير مالية — كالغلق أو إعادة الشيء الى أصله أو سحب الرخص — تختص به المحكمة الجنائية . على أنه يشترط لقبول هذا الاشكال أن يكون من شأن الاستمرار فى التنفيذ

(٥٩) انظر الدكتور محمد زكى ابو عليز . المرجع السابق ص ٩٩، ٩٨ .

(٦٠) نقض ١٩٦٥/١٢/٢١ ص ١٦ ص ٩٥ طعن ١٠٧٦ لسنة ٣٥ ق .

(٦١) راجع فى شأن تطبيق هذه المادة : مسياتى فى نبذة ٢٨٩ وما بعدها .

التعارض مع حقوق الغير الذى يعارض فى التنفيذ^(٣٣) ، ومثاله الاشكال المقام من المستأجر فى تنفيذ حكم بخلق العين المؤجرة له أو بهدمها أو بازالتها .

المطلب الثالث

النزاع فى اهلية المحكوم عليه للتنفيذ

٣٦٨ - اهلية التنفيذ :

يلزم لصحة التنفيذ الجنائى أن تكون لدى المحكوم عليه اهلية التنفيذ . والمقصود بتلك الاهلية هو توافر الكفاءة العقلية بما يسمح للمحكوم عليه باستيعاب العقوبة وإدراك ما تنطوى عليه من زجر وردع وتهذيب حتى يحقق الجزاء الجنائى الغرض منه . والمحكوم عليه لابد من أن تكون له هذه القدرة منذ بداية التنفيذ وحتى نهايته . فإذا ما ثبتت إصابة المحكوم عليه بالجنون (٤٨٧ اجراءات) قبل التنفيذ أو أثناء حصوله فى العقوبات السالبة للحرية وشرعت النيابة العامة رغم ذلك فى التنفيذ عليه أو أمرت ادارة السجون باستمرار ذلك التنفيذ كان له أن يقيم اشكالا يستهدف وقف التنفيذ عليه حتى يبرأ .

٣٦٩ - مرض المحكوم عليه^(٣٤) :

يرى البعض أن اهلية التنفيذ تتطلب حالة صحية جسمانية لازمة لتلقى التنفيذ . ومن هنا اعتبروا المرض العضوى الذى يجعل استمرار التنفيذ خطرا على حياة المحكوم عليه أو يجعله غير قادر تماما على مواجهة

(٦٢) نقض ١٩٧٩/٣/١ من ٣٠ من ٣١٠ طعن ٧٧٨ لسنة ٤٨ ق .

(٦٣) راجع مسبق فى نبذة ١٢٣ وما بعدها من هذا المؤلف .

التنفيذ أمراً متصلاً بأهلية التنفيذ^(٦٤) . كما أكد فريق من الفقه والقضاء أن للمحكوم عليه المصاب بمرض يهدد بذاته أو بسبب التنفيذ عليه حياته للخطر (٤٨٦ اجراءات) أن يقيم اشكالا في التنفيذ بطلب وقفه^(٦٥) على أن هذا الرأي يعوزه السند التشريعي ، فارادة المشرع المصري لم تتجه الى جعل الحالة الصحية للمحكوم عليه عنصراً من عناصر أهليته لتلقى التنفيذ بدليل أنه لم يجعل وقف التنفيذ للمرض وجوبياً — كما فعل في حالة الجنون — بل اختص به النيابة العامة وجعله جوازياً لها ، ومن ثم غايته لاتجوز مجادلتها فيه بدعوى الاشكال في التنفيذ لان قرارها بعدم ارجاء التنفيذ في هذه الحالة لا ينطوى على خطأ في التنفيذ أو على عيب في اجراءاته ، ومن هنا استقرت غالبية الاحكام على رفض الاشكال المؤسس على المرض المين بالمادة ٤٨٦ من قانون الاجراءات الجنائية^(٦٦) ، بل ان بعضها اتجه الى القضاء في هذه الحالة بعدم الاختصاص على سند من القولي بأن ارجاء التنفيذ للمرض من اختصاص النيابة العامة وأن رفضها لطلب المحكوم عليه في هذا الصدد لا يخلق منازعة في التنفيذ مما يقع في اختصاص محكمة الاشكال^(٦٧) .

-
- (٦٤) الدكتور عبد العظيم مرسى وزير . دور القضاء في تنفيذ الجزاءات الجنائية . رسالة دكتوراه . مطبعة ١٩٧٨ من ٤٣٥ .
 (٦٥) انظر : الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف . المرجع السابق . ص ١٨٣ وما بعدها ، والاستاذ أحمد عبد الظاهر الطيب . المرجع السابق ص ١٦٥ وما بعدها ، وانظر : دمنهور الابتدائية في القضية رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٢ جنح مستعجلة شبرا خيت بجلسة ١٩٨٢/٢/٧ . لم ينشر .
 (٦٦) مثال : محكمة جنليات دمنهور في الجنلية ٢٠٣ لسنة ١٩٨١ حوش عيسى ٨٤ لسنة ١٩٨١ كلى دمنهور بجلسة ١٩٨٤/١/٢ ، محكمة دمنهور الابتدائية في القضية ١١٢٩ لسنة ١٩٨٢ جنح الدلتا بجلسة ١٩٨٢/١٢/٢١ لم ينشر .
 (٦٧) انظر : محكمة جنليات دمنهور في الجنلية ٩٠٣٧ لسنة ١٩٨٠ قسم دمنهور ، والجنلية ٢٠٣ لسنة ١٩٨١ حوش عيسى بجلسة ١٩٨٣/١١/١٢ . لم ينشر .

ونحن لا نعارض تلك الدعوة الى تعديل المادة ٤٨٦ من قانون الاجراءات الجنائية يجعل تأجيل التنفيذ للمرض المشار اليه بهذه المادة وجوبيا واحقاله تبعا لذلك عنصرا من عناصر أهلية التنفيذ ، باعتبار أن الافة التي تصيب الجسم شأنها شأن الافة التي تصيب العقل وجعل تأجيل التنفيذ وجوبيا في الحالة الاخيرة وجوازيا في الحالة الاولى ليس له ما يبرره (٦٨) ، فضلا عن أن الزام النيابة العامة بارجاء التنفيذ للمرض وجوبيا يفتح للمحكوم عليه باب الاشكال في التنفيذ اذ يصبح له الحق في اللجوء الى القاضى لحمايته من تعسف النيابة العامة في التنفيذ عليه رغم مرضه الذي يتهدد حياته بالفناء .

المطلب الرابع

النزاع حول حقوق وواجبات المحكوم عليه اثناء التنفيذ

٢٧٠ - القاعدة وتطبيقاتها :

يذهب البعض الى أن الاعتراف للمسجون بحقوق شخصية يرتب وجود أهلية لديه لاقتضاء هذه الحقوق ويقتضى وجود جهة قضائية يلجأ اليها لاقتضاءها عن طريقها ، ولما كانت حقوق المسجون في مواجهة الادارة هي احدى عناصر العلاقة القانونية الخاصة بالتنفيذ فان ما يثور في شأنها من منازعات انما يعتبر من اشكالات التنفيذ ، ومن ثم تختص به بحسب الاصل جهة القضاء الجنائي لا القضاء الادارى (٦٩) .

وذهب البعض الاخر الى أن اشكالات التنفيذ لا يمكن أن تنصب على أساليب النظام العقابى ولا على التعدى على الحقوق الشخصية للمحكوم

(٦٨) - انظر الاستاذ احمد عبد الظاهر الطيب . للوضع السابق .

(٦٩) الدكتور حسن علام . العمل في السجون . رسالة دكتوراه . مطبعة

عليه ولا على اساءة استخدام السلطة التقديرية من جانب الادارة العقابية (٧٠) .

والرأى الاخير — في تقديرى — هو الأرجح ، اذ أنه يتعين النظر دائما الى اشكالات التنفيذ على أنها منازعات تتعلق بالقوة التنفيذية للحكم ، فلا تتسع الا الى الوقائع التى تحول قانونا دون التنفيذ أو تستوجب تأجيله أو تعديله . ولا يمتد نطاق اشكالات التنفيذ تبعا لذلك الى المنازعات المطلقة بحقوق وواجبات المحكوم عليه عند البدء فى التنفيذ أو أثناء مباشرته داخل المؤسسة العقابية متى كان تقرير هذه الحقوق والواجبات تقديريا للجهة المشرعة على التنفيذ أو منوطا بادارة السجن ، باعتبار أن هذه المنازعات انما تتعلق بتنفيذ مضمون العقوبة تبعا لاجراضها التى تستهدفها السياسة العقابية .

وتفريعا على ما سبق يمكن القول بأن المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحياة ليس له أن يرفض البرامج المقررة فى السجن متى كانت متفقة مع القوانين واللوائح وغير متعارضة مع مبدأ الشرعية وأحكام الدستور ، فهو ملزم بتنفيذ العقوبة كما قررتها القوانين واللوائح . والقضاء الادارى هو الذى يختص بالفصل فى أحقية السجين فى رفض تنفيذ البرامج أو عدم أحقيته فى ذلك تبعا لمدى اتفاق هذه البرامج مع القوانين واللوائح أو عدم اتفاقها معها (٧١) .

وتطبيقا لذلك فان الامثلة الاتية لا تصلح سببا للاشكال :

(٧٠) الدكتور عبد العظيم وزير - المرجع السابق . ص ٤٣٧ .
(٧١) أنظر : تقرير الدكتور احمد عبد العزيز الالفى حول الاصلاح عن غير طريق المؤسسات وتكثيره بالنسبة للمسجونين الخطرين . منشور بالمجلة العربية للدفاع الاجتماعى . عدد مارس ١٩٧٨ ص ٢٦٧ .

١ — رفض النيابة العامة ارجاء التنفيذ في حالات الارجاء الجوازى
المخصوص عليها في المواد ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٨ من قانون الاجراءات
الجناائية (٧٣) .

٢ — ما تتخذه ادارة السجن قبل المحكوم عليه من جزاءات تأديبية .
٣ — وضع القيد الحديدى في قدمى المحكوم عليه داخل الليمان أو
خارجه ، وذلك أمر منوط بادارة السجن تتخذه على ضوء ما تتبينه من
خطورة المحكوم عليه واحتمالات هربه (المادة ٢/٢ من قانون السجن) .

٤ — نقل المحكوم عليه بالاشغال الشاقة من الليمان الى السجن ثم
اعادته الى الليمان عند انحراف سلوكه داخل السجن (المادة ٣ من قانون
السجون) .

٥ — الاختيار بين السجون العمومية والسجون المركزية بالنسبة
للأشخاص المنفذ عليهم بطريق الاكراه البدنى (المادة ٤ من قانون
السجون) .

٦ — المنازعات المتعلقة بالافراج الشرطى وبالفائه . أما اذا كانت
المنازعة متعلقة بمدى نهائية الافراج (المادة ٦١ من قانون السجون)
فانها تصلح سببا للاشكال باعتبار أن العقوبة تنقضى بصيرورة الافراج
الشرطى نهائيا ويتعلق حق المحكوم عليه بذلك الانقضاء ، فتكون منازعته
في هذا الصدد متضمنة اتكارا لقوة الحكم كسند تنفيذى هو في حقيقته
دعما بزوال هذه القوة (٧٣) .

(٧٢) راجع ماسبق في نبذة ١٢٠ وما بعدها .
(٧٣) راجع ماسبق بشأن الافراج تحت شرط في نبذة ١٤٥ وما بعدها .

المبحث الثالث

اسباب الاشكال في تنفيذ اوامر التحقيق^(٧٤)

٤٧١ — الحبس الاحتياطي^(٧٥) :

ان الاشكال في تنفيذ الحبس الاحتياطي ليس تظلما من امر الحبس ذاته ، ومن ثم فانه لا ينصب على صحة الامر الشككية او الموضوعية ، بل ينصب على صحة تنفيذه ومطابقة ذلك للتنفيذ للقانون^(٧٦) . وبناء على ذلك فان الاشكال يكون مرغوبا متى بنى على المجادلة في شروط اصدار الامر بالحبس الاحتياطي^(٧٧) كالقول بصدوره في جريمة لا يجوز فيها الحبس الاحتياطي (١٣٤ ، ١٣٥ اجراءات) او أنه حرر على نموذج غير مستوف للبيانات المقررة قانونا (١٢٧ اجراءات) . كما يقضى برفض الاشكال اذا بنى على الاخلال بحق من الحقوق الشخصية للمحبوس احتياطيا متى كان اقرار هذا الحق جوازيا لجهة الادارة كصرمانه من ارتداء ملابس الخاصة او الإقامة في غرفة مؤنثة (١٤ ، ١٥ من قانون السجون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦) .

ويكون الاشكال مقبولا متى تأسس على سقوط الامر بالحبس الاحتياطي لعدم تنفيذه في غضون ستة أشهر من تاريخ صدوره دون اعتماده لمدة أخرى (١٣٩/٢ ، ٢٠١/٢ اجراءات) او لتجاوز مدته المدة

(٧٤) راجع ماسبق في الفقرات ارقام ١٨ ، ٥١ وما بعدها ، ٢٨٧ .

(٧٥) راجع ماسبق بشأن الحبس الاحتياطي في نبذة ٥٤ وما بعدها .

(٧٦) انظر الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف ، المرجع السابق . ص ٨٣

(٧٧) فالمختص بدراسة هذه الشروط هو قاضى المعارضات عندما يعرض

عليه المتهم للنظر في مد حبسه او الامراج عنه ، وكذا قاضى الموضوع ، فضلا عن حق كل منهما في بحث صحة التنفيذ ومدى مطابقته لاحكام القانون شائهما في تلك شأن قاضى الاشكال .

المقررة قانونا (١ / ٢٠١ ، ١٤٣٤ / غقرة أخيرة من قانون الاجراءات) أو لان التنفيذ يجرى على غير الصادر ضده الامر بالحبس الاحتياطي ، أو لانه يتم في اليمان على خلاف ما يستوجبه القانون من تنفيذه بالسجن المركزي أو السجن العمومي (المادة ٤ من قانون السجون) الى آخر تلك الحالات التي يستهدف فيها الاشكال المتظلم من اجراء التنفيذ لعدم حصوله وفقا لاحكام القانون المنظمة له .

٢٧٢ — قرارات النيابة :

سبق أن تناولنا أمر النيابة بالاجراء التحفظي الذي تتخذه لحماية الحياة عملا بالمادة ٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات من حيث التعريف بذلك الامر والغرض منه وشروط اتخاذه وطبيعته وتكييفه القانوني وقرار القاضي الجزئي بشأنه وحالات بطلانه وحالات اعتباره كأن لم يكن . كما تناولنا تنفيذ هذه الاوامر والقرارات وانتبهنا الى أن النيابة العامة هي صاحبة الاختصاص بهذا التنفيذ وأنه يخضع لقواعد التنفيذ الجنائي (٧٨) .

والذي يهمنا الان هو تأكيد القول بأن الاوامر والقرارات والاحكام الصادرة في منازعة الحياة من النيابة أو قاضي الحياة أو محكمة الجنح تقبل جميعها الاشكال في التنفيذ باعتبارها قرارات قضائية خاضعة في نزاع بين الخصوم وتجرى في التنفيذ مجرى الاحكام . والاشكال هنا لا يستهدف تغيير مضمون القرار أو نتائجه ، فلا يصح المساس بالاعتبارات والاسباب التي حدت الى اصداره ولا مناقشة الشروط القانونية اللازم توافرها قبل هذا الاصدار . وعلى ذلك فان الاشكال يكون مرغوضا متى بنى على عدم توافر الدلائل الكافية على جدية الاتهام أو على بطلان قرار قاضي الحياة

(٧٨) راجع في كل ذلك ماوردناه في الفقرات من ٥٧ — ٧٠ .

لخلوه من الاسباب أو لعدم اختصاصه باصداره • كما يتمين ونمض الاشكال المؤسس على أسباب مطلقة بأصل الحق أو على المجادلة في شرعية جيازة المتهم للمعين موضوع القرار •

ويصح الاشكال متى بنى على خطأ في التنفيذ أو على المنازعة في صلاحية القرار لهذا التنفيذ ، ومثال ذلك التنفيذ على غير العين الصادر بصدها القرار ، والتنفيذ على مساحة من العين تتجاوز الحكم الوارد بالقرار ، والتنفيذ بأمر أو قرار اعتبر كأن لم يكن — بقوة القانون — لعدم مراعاة المواعيد المنصوص عليها بالمادة ٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات أو التنفيذ بقرار زالت عنه قوته التنفيذية نتيجة القضاء بالبراءة في جريمة انتهاك حرمة ملك الغير • كما يصح الاشكال المؤسس على حالة الضرورة ، ومثاله التنفيذ الذي من شأنه الاضرار بالمنفذ ضده ضررا لا يمكن تلاشيه أو تداركه عند القضاء بالبراءة أو عند الناء أو تعديل القرار من قاضي الحيازة أو من محكمة الجنح ، وهو متمور في القرارات أو الاوامر التي تتجاوز المعنى القانوني للاجراء التحفظي كما اذا كانت صادرة بالازالة أو بالهجم أو بتمكين الخصم من الاستمرار في اقامة ميان أو منشآت على أرض النزاع •

الفصل الثاني

المحكمة المختصة بنظر الاشكال في التنفيذ

٢٧٣ — الآراء المختلفة حول تحديد المحكمة المختصة :

احتدم الخلاف في الفقه والقضاء منذ زمن بعيد حول تحديد المحكمة المختصة بنظر اشكالات التنفيذ الجنائي ، واليك أهم الآراء التي قيلت في هذا الصدد :

١ — ذهب رأى الى أن الاختصاص بالاشكال الجنائي ينمقد للمحكمة المدنية التي يجرى التنفيذ في دائرتها ، سواء انصب التنفيذ على الاشخاص أو الاموال . وسند هذا الرأي أن المحكمة المدنية هي المحكمة ذات الاختصاص العام ، وأن من الاحكام الجنائية ما يفقد صفته الجنائية بمجرد صدوره كاحكام الغرامة والمصادرة ، ومن ثم تعين أن يسرى على الاشكال في تنفيذها ما يسرى على الاشكال في تنفيذ الاحكام المدنية .

ويؤخذ على هذا الرأي أن كلا من المحكمة المدنية والمحكمة الجنائية تعتبر أصلا في شعبة من شعب التشكيل القضائي ، وليس لاهداهما سلطة أعلى على الاخرى حتى يمكن القول بأنها هي الاصل وأن الاخرى هي الاستثناء . والقول بأن من الاحكام ما يفقد صفته الجنائية غور المنطق به مردود بأن الحكم يتبع في وصفه الوصف الذي تأخذه الدعوى ، فإذا كانت الدعوى مدنية كان الحكم الصادر فيها مدنيا ، وإذا كانت الدعوى جنائية فإن الحكم الصادر فيها يكون جنائيا ، وعطية المنطق بالحكم هي مجرد اخراج له الى حيز الوجود بعد أن يكون قد تحدد نوعه ، فلا دخل لهذه العملية في تحديد نوع الحكم وليس من شأنها تغيير صفته من جنائي الى

مدنى أو العكس . يؤكد ذلك أن القول بأن الحكم بالغرامة أو المصادرة ينقلب مدنيا فور صدوره يتوجب عليه بالضرورة انقضاء ذلك الحكم بالمدة المسقطه للالتزام لا المسقطه للعقوبة ، ولما جاز تنفيذه بالاكره البدى وهو سبيل جنائى صرف لا تعرفه الاحكام المدنية . واذا كانت بمضى الاحكام الجنائية تنفذ على المال وقد جرى تنفيذها وفقا للقانون بالطرق المقررة للتنفيذ فى قانون المرافعات ، وكانت المحكمة المدنية تختص بنظر اشكال التنفيذ فى بعض هذه الاحوال فليس معنى ذلك أن اختصاص هذه المحكمة منشأة انقلاب الحكم من جنائى الى مدنى ، وانما سببه أن المحكمة المدنية بحسب وظيفتها الاصلية أقدر من غيرها على الفصل فى الاشكالات التى تقع فى التنفيذ الحاصل بالطريق المدنى^(٧٩) .

٢ — وذهب رأى آخر الى أن الاختصاص باشكالات التنفيذ يعتمد لمحكمة الجنح التى يجرى التنفيذ فى دائرتها . ولقد أخذ على هذا رأى أن الفصل فى اشكالات التنفيذ كثيرا ما يستلزم التصدى لمنطوق الحكم بالتفسير ، وليس من المنطقى أن تكون لمحكمة الجنح هذه السلطة بالنسبة لحكم صادر من محكمة أعلى منها كمحكمة الجنايات أو محكمة الجنح المستأنفة . ومن هنا ذهب رأى ثالث الى القول بأن الاختصاص انما يعتمد للمحكمة التى أصدرت الحكم . وسند هذا رأى أنه من المنطقى أن يجرى التنفيذ بالطرق الجنائية تحت رقابة المحكمة التى أصدرت الحكم الجنائى غمى بحكم دراستها لموضوع الدعوى واجراءاتها والعقوبة الصادرة فيها ولما لها أيضا من سلطة تفسير الحكم الصادر منها أقدر من غيرها على الفصل فى الاشكالات التى تثور بصدد التنفيذ . يضاف الى ذلك أن

(٧٩) . انظر : الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف . النظرية العلمية لاشكالات التنفيذ فى الاحكام الجنائية . الطبعة الاولى . ص ٦٥ وما بعدها .

الاشكالات القضائية في تنفيذ الحكم الجنائي تعد من توابع الدعوى العمومية ويجب أن تتبع نوع هذه الدعوى وأن تقدم الى القاضي المختص بنظر الدعوى ذاتها . ولقد أخذ بهذا الرأي القضاء وأغلب الفقهاء في فرنسا^(٨٠) . على أن هذا الاتجاه لم يسلم أيضا من النقد ، إذ أن الحكم الجنائي قد يصدر من محكمة مؤقتة كمحكمة الجنايات ، وقد يتشأ الاشكال في التنفيذ في غير أدوار انعقادها ، وهناك تظل المشكلة قائمة حول تحديد المحكمة التي تختص بنظر الاشكال . كما أن القبض على المشتكى قد يتم خارج دائرة المحكمة التي أصدرت الحكم ، والقول باختصاص هذه المحكمة معناه الاستمرار في التنفيذ الخاطيء على المشتكى حينما من الزمن حتى يتيسر عرض النزاع عليها ، حين أن جميع منازعات التنفيذ من المنزعات المستعجلة التي يجب نظرها والفصل فيها على وجه السرعة . ولقد قيل في الرد على هذه الانتقادات أنه يمكن اسناد الفصل في اشكالات تنفيذ أحكام محكمة الجنايات في غير أدوار انعقادها الى محكمة الجنح المستأنفة باعتبارها أعلى محكمة جنائية مستديمة . أما الخوف من استمرار التنفيذ الخاطيء على المشتكى حينما من الزمن حتى ينقل الى المحكمة التي أصدرت الحكم هو خوف لم يعد له محل بعد انتشار وسائل المواصلات السريعة^(٨١) .

٢٧٤ — موقف المشرع المصري :

جعل القانون المصري للمحاكم الجنائية سلطة الفصل في اشكالات تنفيذ الحكم الجنائي ، ولم يعقد الاختصاص للمحاكم المدنية الا في حالة

(٨٠) أنظر : الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف . المرجع السابق . ص ٦٨ وما بعدها .
(٨١) أنظر : الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف . المرجع السابق . ص ٦٩ وما بعدها .

واحدة هي عندما يكون الاشكال في التنفيذ مرغوعا من الغير عن حكم جنائي مالى مما يجرى تنفيذه بالطرق المدنية (المادة ٥٢٧ اجراءات) .

أما في تحديد المحكمة الجنائية المختصة فقد جعل الشارع من محكمة الجنح المستأنفة صاحبة الاختصاص الاصيل بنظر اشكالات التنفيذ في مواد الجنح ، سواء أكان الحكم المستشكل في تنفيذه صادرا منها أو من محكمة أول درجة . كما عقد لمحكمة الجنايات اختصاص بنظر الاشكالات المتعلقة بتنفيذ الاحكام الصادرة منها (المادة ٥٢٤ اجراءات) وجعل أيضا الاختصاص بنظر الاشكالات في تنفيذ الاوامر الجنائية للمحكمة الجزئية التي أصدرت الامر الجنائي (المادة ٣٣٠ اجراءات) . كما أسند الاختصاص بالاشكال في تنفيذ الاحكام الصادرة على الاحداث الى محكمة جنح الاحداث التي يجرى التنفيذ في دائرتها (المادة ٤٢ من قانون الاحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤) .

والمرشح بهذا لم يأخذ بمعيار ثابت وموحد في تحديد المحكمة المختصة بنظر الاشكال ، اذ أخذ أحيانا باختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم ، وأحيانا أخرى باختصاص محكمة الدرجة الثانية ، وأحيانا ثالثة باختصاص المحكمة التي يجرى التنفيذ في دائرتها .

وسنعرض فيما يلي لدراسة الاختصاص على مبحثين :

المبحث الاول : اختصاص المحكمة الجنائية .

المبحث الثاني : اختصاص المحكمة المدنية .

المبحث الاول

اختصاص المحكمة الجنائية

اولا — حدود اختصاص المحكمة الجنائية :

٢٧٥ — بالنسبة للتنفيذ بالطرق الجنائية :

الاصل أن التنفيذ بالطرق الجنائية قاصر على الجزاءات الجنائية

المحكوم بها في الدعوى العمومية ، سواء أكان الحكم بها صادرا من المحكمة

الجنائية أو من المحكمة المدنية في جريمة من سلطاتها الفصل فيها وغقا لنص صريح في القانون^(٨٢) . غير أن المشرع خروجاً على هذا الأصل أجاز التنفيذ بالطريق الجنائي — الاكراه البدني — لتحصيل التعويضات وما يجب رده والمصاريف المقرضى بها للحكومة (٥٠٧ ، ٥١١ اجراءات) ، كما أجاز التنفيذ بذات الطريق بالنسبة للتعويضات المقرضى بها لغير الحكومة (المادة ٥١٩ اجراءات) . ولعله قد روعى في هذا الاستثناء بشقيه أن هذه المبالغ نائشة عن الجريمة ، وأن الصفة الجنائية للفعل هي التي تبرر الطريق الجنائي لتحصيل المبالغ المترتبة عليه .

والاشكال في التنفيذ الذى يتم بالطريق الجنائي يثير منازعات ذات طبيعة جنائية صرفة ، ومن أجل هذا غانه يقع دائماً في اختصاص المحكمة الجنائية سواء أكان مرغوعاً من المتهم أو من الغير ، وسواء انصب على عقوبة أيا كان نوعها — (٨٣) أو على تعويض مما يجرى تنفيذه بالطريق الجنائي . على أنه يجب عدم الخلط بين التعويض المحكوم به عن الجريمة وبين ديون النفقات التي تحكم بها محاكم الاحوال الشخصية ، فإذا كان كل منهما قابلاً للتنفيذ بالاكراه البدني (٥١٩ اجراءات ، ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية) الا أن ديون النفقات المذكورة لا يقضى بها في جريمة ولا يصدر بها حكم جنائي ، ومن ثم غان تنفيذه بالاكراه البدني لا يبرر عقد الاختصاص بالاشكال فيه للمحكمة الجنائية ، فالاكراه هنا لا يمدو أن يكون اجراء للتنفيذ في المواد الشرعية ولا يمت بصلة للتنفيذ في

(٨٢) كما في جنة التعدى على هيئتها أو على احد اعضاءها أو احد العاملين بها ، وكما في جريمة الشهادة الزور (١٠٧ مرافعات) ، وراجع ايضاً ماسيتى في نبذة ٢٨٨ .

(٨٣) اذ يستوى ان تكون عقوبة بدنية كالاعدام ، أو مالبة للجريمة كالسجن أو مالية كالغرامة أو غير مالية كالصادرة والازالة والهدم . فنص المادة ٥٢٤ علم ولم يميز بين نوع وآخر من العقوبات .

المواد الجنائية الذى ينظمه قانون الاجراءات الجنائية ، ومن ثم لانه يقع بلا شك فى اختصاص المحكمة المدنية .

٢٧٦ — بالنسبة للتنفيذ بالطريق المدنى :

المستفاد من المادتين ٥٢٤ ، ٥٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية أن المحكمة الجنائية تختص دائما بنظر الاشكال المرفوع من المتهم فى تنفيذ العقوبة حتى ولو تم ذلك التنفيذ بالطرق المدنية — أى الحجز على المنقول أو نزع ملكية العقار — أو بالطرق الادارية المقررة لتحصيل الاموال الاميرية .

أما الاشكال المرفوع من غير المتهم فى تنفيذ العقوبات المالية بالطرق المدنية ، وكذا الاشكال المرفوع من المتهم فى تنفيذ التعويضات المحكوم بها عن الجريمة بالطرق المدنية ، فتختص بهما المحكمة المدنية ، ما لم يكن سبب الاشكال فى الحالتين منازعة متعلقة بالحكم ذاته من حيث مضمونه أو من حيث قابليته للتنفيذ فتختص به المحكمة الجنائية^(٨٤) .

ولقد كان من الاوفاق عقد الاختصاص بنظر الاشكال فى التنفيذ الحاصل بالطرق المدنية للمحكمة المدنية دائما سواء أكان المستشكل هو المتهم أو غيره ، وسواء انصب التنفيذ على العقوبة أو على التعويضات ، ذلك أن الاشكال المرفوع من المتهم فى هذا التنفيذ غالبا ما يؤسس على على مسائل مدنية صرفة كالادعاء بأن المال المنفذ عليه مما لا يجوز الحجز عليه أو أن اجراعت الحجز مشوبة بالبطلان أو غير ذلك من نعلج النزاع

(٨٤) راجع ماسيتى فى نبذة ٢٨٩ وما بعدها ، نبذة ٢٩٣ .

المدنى في التنفيذ مما تكون المحكمة المدفعية أقدر على الفصل فيه (٨٥) .

ثانيا - تطبيقات عملية لاختصاص المحكمة الجنائية :

٣٧٧ - أحكام محكمة الجناح الجزئية :

قد يكون سند التنفيذ حكما ابتدائيا واجب النفاذ فور صدوره كما في المادة ٤٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، أو حكما ابتدائيا صار نهائيا بعدم الطعن عليه ، أو حكما ابتدائيا مطعوننا عليه ولم يفصل في الطعن بعده . كما يكون الحكم الابتدائي سندا تنفيذيا اذا حكمت المحكمة الاستئنافية بتأييده دون تعديل في الاساس القانوني للادانة ، أو اذا حكمت المحكمة الاستئنافية بعدم قبول الطعن أو بعدم جوازه أو بسقوطه ، لان الحكم الاستئنافي الذي يصدر في هذه الاحوال لا ينشأ بمقتضاء أى سند تنفيذي جديد ولا يعمدو أن يكون رغضا للاستئناف يضى على حكم محكمة أول درجة صفة السند النهائي الواجب النفاذ (٨٦) .

(٨٥) انظر ايضا الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف . المرجع السابق . ص ١٣٤ ويقترح أن يكون نص المادة ٥٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية كالتالى : « في حالة تنفيذ الاحكام المالية على اموال المحكوم عليه اذا قام نزاع في التنفيذ يرفع الى المحكمة المدنية طبقا لما هو مقرر في قانون المرافعات المدنية والتجارية » .

(٨٦) راجع في تأييد هذا الراى : الدكتور احمد محمد ابراهيم . التعليق على قانون الاجراءات الجنائية . طبعة ١٩٥٧ ص ٥٥٧ والفكرور احمد فحسى سرور . التوسيط في قانون الاجراءات الجنائية طبعة ١٩٨٠ ج ١ ، ص ٢ من ١١٦١ والمادة ١٥٤٦ من التعليمات القضائية للنيابات . وقرن عكس ذلك : الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف . المرجع السابق . ص ٩٩ وما بعدها إذ يرى « أن محكمة الجناح المستأنفة تعتبر هي المحكمة التى أصدرت الحكم متحيا تلقى بتأييد حكم محكمة أول درجة أو بتعديله أو بإلغائه ، إذ أن حكمها في كسب الاحوال هو السند الواجب التنفيذ ، وهي حتى عند تأييدها لحكم محكمة أول درجة لا تمسياه تعتبر الاسلبد حقيقة صادرة منها وليس من محكمة أول درجة والاحتمال المعلى فقط من حيث تسهيل العمل هو الذى جعل القضاء يجيز مثل هذه الطريقة في التسبيب » ، ويؤيده في رايه من لسانة قانون المرافعات =

واعمال مبدأ اختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم كان يقتضى اسناد الاختصاص بنظر الاشكال في الاحوال المتقدمة الى محكمة الجنح الجزئية ، وهو ما كان عليه العمل في ظل النص القديم للمادة ٥٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية^(٨٧) ، أما بعد تعديلها بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١^(٨٨) ، فقد أصبح الاختصاص معقودا لمحكمة الجنح المستأنفة^(٨٩) .

٢٧٨ — احكام محكمة الجنح المستأنفة .

تختص محكمة الجنح المستأنفة وفقا للمادة ٥٢٤ اجراءات بنظر الاشكالات المتعلقة بتنفيذ الاحكام الصادرة منها . يستوى في ذلك أن تكون صادرة منها باعتبارها أول درجة كما في الاحكام التي تصدرها في جرائم الجلسات (٢٤٤ اجراءات) أو أن تكون صادرة منها باعتبارها ثانی درجة كالحكم بتأييد أو تعديل أو بالغاء الحكم المستأنف أو الحكم بعدم جواز الاستئناف أو بعدم قبوله أو بسقوطه .

= الدكتور غنمی والی . التنفيذ الجبری طبعة ١٩٨٠ ص ٤١ ، الدكتور أحمد أبو الوفا . اجراءات التنفيذ في المواد المدنية والتجارية . الطبعة الخامسة نبذة ١٥٩ .

(٨٧) كانت هذه المادة تنص على انه « كل اشكال من المحكوم عليه في التنفيذ يرفع الى المحكمة التي أصدرت الحكم ، ومع ذلك اذا كان النزاع خاصا بتنفيذ حكم صادر من محكمة الجنایات يرفع الى محكمة الجنح المستأنفة بمنعقدة في غرمة المشورة بالحكمة الابتدائية » .

(٨٨) منشور بالجريدة الرسمية . العدد ٤٤ مكر الصادر في ١١/٤/١٩٨١ ويصل به وفقا للمادة السادسة منه اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره .

(٨٩) اذ أصبح نص المادة ٥٢٤ اجراءات كما يلي : « كل اشكال من المحكوم في التنفيذ يرفع الى محكمة الجنایات اذا كان الحكم صادرا منها والی محكمة الجنح المستأنفة غیبا عدا ذلك ، وينعقد الاختصاص في الحالین للمحكمة التي تختص مجليا بنظر الدعوى المستشكل في تنفيذ الحكم الصادر غیبا » .

٢٧٩ — أحكام محكمة الجنايات •

تختص محكمة الجنايات بنظر الاشكال في تنفيذ الحكم الصادر منها حتى ولو تنشأ الاشكال في غير أدوار انعقادها • والاختصاص هنا منوط بنوع المحكمة التي أصدرت الحكم لابتوع الجريمة المحكوم فيها • فمحكمة الجنايات تختص سواء أكان الحكم المستشكل في تنفيذه صادرا منها في جنائية أو جنحة ، كحالة حكمها في الجرح المرتبطة بجنائية ، والجرح التي تحكم فيها باعتبارها من جرائم الجلسات ، والجرح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر مالم تكن مضرّة بأفراد الناس ، والجنائية التي تحال اليها ويتبين لها بعد تحقيقها أنها جنحة^(٩٠) • ومحكمة الجنايات تختص بنظر الاشكال سواء أكان مرغوعا من المحكوم عليه أو من غيره عند نشوب النزاع على شخصية المحكوم عليه (٥٢٤ ، ٥٢٦ اجراءات) •

والمحكمة المختصة محليا بنظر الاشكال هي محكمة الجنايات المختصة محليا بنظر الدعوى الجنائية التي صدر فيها الحكم المستشكل في تنفيذه • وليس بالازم أن يعرض الاشكال على ذات الدائرة التي أصدرت الحكم وانما يصح أن تنظره أي دائرة من دوائر محكمة الجنايات المختصة محليا بالدعوى الجنائية الاصلية ، وما يجري عليه العمل من اسناد الفصل في الاشكال الى ذات الدائرة التي أصدرت الحكم المستشكل فيه لا يعدو أن يكون من قبيل التنظيم الاداري للمعمل^(٩١) •

والمشرع في اسناده الاختصاص لمحكمة الجنايات لم يظن الى أن

(٩٠) انظر أيضا : الاستاذ أحمد عبد الظاهر الطيب • المرجع السابق •

ص ٦٦ •

(٩١) وما يقال هنا بشأن الاختصاص المحلي يسرى على محكمة الجرح المستأنفة بشأن اختصاصها بنظر الاشكال في حكم صادر منها أو من محكمة اول درجة •

هذه المحكمة ليست دائمة وإنما تعدد بصفة مؤقتة ، وأن نشوء الاشكال في غير أدوار انعقادها معناه أنه لن ينظر ولن يفصل فيه الا عندما يحل أول دور من أدوار الانعقاد ، وهو ما يتنافى مع اعتبار اشكالات التنفيذ من المنازعات العاجلة ، وقد يلحق بالمشكل أضراراً بالغة من التنفيذ الخاطيء عليه اذا ما صحت دعواه . ولقد كان من الاوفاق أن يظل الاختصاص بنظر الاشكال في تنفيذ أحكام محكمة الجنايات في غير أدوار انعقادها لمحكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة .

٢٨٠ — أحكام محكمة النقض :

٦ — اذا كان للحكم صادراً من محكمة النقض برغض الطعن أو بعدم قبوله أو بعدم جوازه أو بنقض الحكم مع الاحالة ، فإن الاشكال في التنفيذ يرجع الى المحكمة التي كانت تختص به أصلاً فيما لو لم يطعن على الحكم بطريق النقض . وآية ذلك أن التنفيذ في هذه الاحوال إنما يجري بمقتضى الحكم المطعون فيه لا بمقتضى الحكم الصادر من محكمة النقض .

لذا كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة الجنايات تصدر الحكم في الطعن برغضه أو بنقض الحكم والاحالة مثلاً فإن نظر الاشكال يكون من اختصاص محكمة الجنايات . وكذلك الحال اذا كان الحكم المطعون فيه صادراً من محكمة الجنح المستأنفة وصدر الحكم في الطعن بالنقض برغضه أو بعدم قبوله فإن الاختصاص بالاشكال ينعقد لمحكمة الجنح المستأنفة .

٧ — قد تفصل محكمة النقض في موضوع الدعوى عند الطعن أمامها للمرة الثانية وفقاً للمادة ٤٥ من قانون النقض رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل ، وقد تقضى بنقض الحكم وتصحيحه تصحيحاً يتضمن فصلاً في الموضوع ، كما اذا قضت بتعديل العقوبة المحكوم بها . والاختصاص بنظر الاشكال في تنفيذ أحكام محكمة النقض في هذه الاحوال أمر يثير التساؤل . ولقد

ذهب البعض الى أن المحكمة المختصة هنا هي محكمة الجنح المستأنفة سواء أكان حكم محكمة النقض صادرا في جنابة أو في جنحة ، ذلك أن محكمة الجنابات لا تختص الا بنظر الاشكال في تنفيذ الاحكام الصادرة منها ، أما محكمة الجنح المستأنفة فهي صاحبة اختصاص عام على الفعوى الذى يفهم من عبارة « غيما عدا ذلك » الواردة بنص المادة ٥٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية (٩٣) .

ولكننى أرى أن محكمة النقض حين تتصدى للفصل في الموضوع انما تتساوى في الدرجة مع محكمة الموضوع المختصة أصلا بالفصل فيه ، ولا تفترق عنها الا في أن حكمها لا يقبل الطعن بأى طريق . يؤكد ذلك ما أفصحت عنه المادة ٤٥ من قانون النقض من أنه في حالة تصدى محكمة النقض للفصل في الموضوع تتبع الاجراءات المقررة في المحاكمة عن الجريمة التى وقعت . فهي مثلا تلزم باجراء التحقيق وبالاجراءات المتبعة أمام محكمة الجنابات اذا كانت الجريمة من اختصاص هذه الاخيرة ، ولا تلزم باجراء تحقيق في الدعوى اذا كانت الجريمة من اختصاص محكمة الجنح المستأنفة (٩٣) . وعلى ذلك يمكننا القول بأن محكمة النقض تعتبر محكمة جنابات عندما تفصل في موضوع جريمة من اختصاص محكمة الجنابات ، ولذا فان الاشكال في تنفيذ الحكم الصادر منها تختص به محكمة الجنابات المختصة مطليا بنظر الدعوى الجنائية أصلا . وكذا اذا كان حكم النقض صادرا في جريمة من اختصاص محكمة الجنح المستأنفة فان الاشكال في تنفيذه يرفع الى هذه الاخيرة .

(٩٢) انظر الاستاذ أحمد عبد الظاهر الطيب . المرجع السابق . ص ٦٢
(٩٣) انظر : الدكتور أحمد فتحى سرور . الوسيط في قانون الاجراءات الجنائية . طبعة ١٩٨٠ ج ٢ ص ٣٧١ .

٢٨١ — أحكام محكمة أمن الدولة (العابية) :

أنشأ المشرع بمقتضى القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ محاكم أمن دولة عليا ومحاكم أمن دولة جزئية ، وأبان في المواد الاولى من هذا القانون تشكيل هذه المحاكم واختصاصها النوعى والمحلى ، كما أورد في المادة الثامنة منه ما يفيد أن أحكام محكمة أمن الدولة العليا قابلة للطعن بالنقض وإعادة النظر ، وأن أحكام محكمة أمن الدولة الجزئية قابلة للطعن أمام دائرة متخصصة بمحكمة الجنح المستأنفة ، ويجوز الطعن في الاحكام التى تصدرها هذه الدائرة بالنقض وإعادة النظر . أما بالنسبة للإجراءات أمام هذه المحاكم فقد نصت المادة الخامسة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ المذكور على أنه « فيما عدا ما نص عليه في هذا القانون تتبع الاجراءات والاحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض فى المواد الجزائية وقانون المرافعات المدنية والتجارية » .

ولم يتحدث القانون سالف الذكر صراحة عن الاشكال فى تنفيذ أحكام محاكم أمن الدولة والمحكمة المختصة بنظره ، ومن ثم غانه عملا بالمادة الخامسة منه — السابق بيانها — تطبيق القواعد المتعلقة باشكالات التنفيذ المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية . وعلى ذلك يمكن القول بأن الاشكال فى تنفيذ أحكام محكمة جنايات أمن الدولة العليا يرجع الى ذات المحكمة التى أصدرت الحكم ، وأن الاشكال فى تنفيذ أحكام محكمة أمن الدولة الجزئية يرجع الى الدائرة المختصة بمحكمة الجنح المستأنفة التى تختص أيضا بنظر الاشكال فى تنفيذ الاحكام الصادرة منها .

٢٨٢ — أحكام محاكم أمن الدولة (طوارئ) :

عرف التنظيم القضائى منذ اعلان حالة الطوارئ بمقتضى القرار

الجمهوري رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ محاكم أمن الدولة العليا (طوارئ) ومحاكم أمن الدولة الجزئية (طوارئ) ، وصدر أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ باحالة بعض الجرائم الى هذه المحاكم . ولقد اتجه مكتب شئون أمن الدولة الى القول بأنه « لما كانت أحكام محاكم أمن الدولة لا يجوز الطعن عليها بالطرق المقررة قانونا ، كما أنه لا يجوز الاستشكال في تنفيذها ، وذلك اعمالا لنص المادة ١٢ من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ التي منعت كل صور الطعن في أحكام محاكم أمن الدولة ومن ثم فإنه لا يجوز للمحاكم التصدي للاشكال في تنفيذ حكم صادر من محكمة أمن دولة طوارئ ، فإذا تصدت فإنها تكون قد قضت في دعوى غير مختصة ولاثيا بها ، ويتعين والحال كذلك عدم الاعتداد بالحكم الصادر في الاشكال في التنفيذ والاستمرار فيه » (٩٤) . كما أورد مكتب شئون أمن الدولة في دعوى أخرى أنه « اذا كان حكم محكمة أمن الدولة لا يصبح نهائيا الا بعد التصديق عليه ، وفي ذات الوقت لا يخضع للطعن عليه بالطرق العادية ومن ثم فإنه لا يجوز الاستشكال في تنفيذه قبل التصديق عليه أو بعده لخلو القانون الاستثنائي من النص على ذلك » (٩٥) .

وهذا الذي انتهى اليه مكتب شئون أمن الدولة غير صحيح ، فإذا كانت المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ تمنع كل صور الطعن في أحكام محاكم أمن الدولة «طوارئ» الا انها لم تحظر الاستشكال في تنفيذها ، وبديهي أن الاشكال في التنفيذ ليس طريقا من طرق الطعن وانما هو محض اعتراض على التنفيذ يختلف عن الطعن

(٩٤) مذكرة مكتب أمن الدولة في القضية رقم ٢٨ لسنة ١٩٨١ جنح امن دولة طوارئ دمنهور بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢ .
(٩٥) مذكرة مكتب أمن الدولة في القضية رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٨٢ جنح امن دولة طوارئ دمنهور بتاريخ ١٩٨٤/١/٢٥ .

في طبيعته وموضوعه واسبابه والفرض منه . والاشكال في التنفيذ حق مقرر بمقتضى المواد من ٥٢٤ الى ٥٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية لمن يتعرض للتنفيذ الخاطيء عليه ، ولا يجوز حرمانه من هذا الحق الا بنص في القانون ، ولو شاء المشرع أن يحظر الاشكال لنص على ذلك صراحة كما فعل في حظره للظمن . هذا فضلا عن أن المادة العاشرة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه قد نصت في فقرتها الاولى على أنه « فيما عدا ما هو منصوص عليه من اجراءات وقواعد في المواد التالية أو في الاوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية تطبق أحكام القوانين المعمول بها على تحقيق القضايا التي تختص بالفصل فيها محاكم أمن الدولة واجراءات نظرها والحكم فيها وتنفيذ العقوبات المقررة بها » . وعلى ذلك فان تنفيذ الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة (طوارئ) يخضع وفقا لهذا النص الى القواعد المقررة في قانون الاجراءات الجنائية سواء فيما يتعلق بتحديد الجهة المنوط بها التنفيذ أو القواعد الموضوعية له أو طرق الاعتراض عليه شاملة اشكالات التنفيذ . ومن هنا انتهى الفقهاء الى اجازة الاشكال في تنفيذ احكام محاكم الطوارئ (٩٦) . وتطبيقا للقواعد العامة تختص محكمة جنائيات أمن الدولة العليا (طوارئ) بنظر اشكالات التنفيذ في الاحكام الصادرة منها ، كما تختص محكمة الجنح المستأنفة بنظر اشكالات التنفيذ في احكام محكمة أمن الدولة الجزئية طوارئ .

٢٨٢ — موقف محكمة النقض من الاشكال في تنفيذ احكام محاكم

أمن الدولة (طوارئ) :

قضت محكمة النقض في حكم حديث لها بأنه « يلزم طبقا للمادتين

(٩٦) انظر : الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف . المرجع السابق .
ص ٨٢ والاستاذ أحمد عبد الظاهر الطيب . المرجع السابق . ص ٦٠ .

٥٢٤ : ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية لاختصاص جهة القضاء العادي بنظر الاشكال في التنفيذ والفصل فيه أن يكون الحكم المستشكل في تنفيذه صادرا من احدى محاكم تلك الجهة وأن يكون مما يقبل الطعن فيه باحدى طرق الطعن المنصوص عليها قانونا . ولما كان الحكم المستشكل في تنفيذه صادرا من محكمة أمن الدولة العليا — وهي جهة قضاء استثنائي — وكلنت المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ قد حظرت الطعن بأى وجه من الوجوه في الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ، كما نصت على أن تلك الاحكام لا تكون نهائية الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية لانه يغدو جليا أنه لا اختصاص ولائيا لمحكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية بنظر الاشكال في تنفيذ ذلك الحكم » (٩٦ مكرر) .

ونحن لا نتفق مع محكمة النقض فيما ذهبت اليه في هذا الحكم
للاسباب الاتية :

١ — أول ما يلاحظ على هذا الحكم انه انما يتحدث عن الاشكال الوقتي الذي يرفع بطلب وقف التنفيذ مؤقتا حتى يصبح الحكم نهائيا ، ولكن للقاعدة التي أوردها بعدم اختصاص جهة القضاء العادي بنظر الاشكال في التنفيذ الا اذا كان الحكم المستشكل في تنفيذه صادرا من احدى محاكم تلك الجهة ، لا تغلو في تطبيقها من الشذوذ اذ تصططم

(٩٦ مكرر) نقض ١٩٨١/٣/٢٥ طعن رقم ٢٤٠٥ لسنة ٥٠ ق . لم ينشر بعد . وقد صدر هذا الحكم في ظل النص القديم للمادة ٥٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية وهو « كل اشكال من المحكوم عليه يرفع الى المحكمة التي اصدرت الحكم ، ومع ذلك اذا كان النزاع خلاصا بتنفيذ حكم صادر من محكمة للجنايات يرفع الى محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة بالمحكمة الابتدائية » أما نصها الحالي — بعد تعديله بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ فقد أوردناه في مجلس ٨٩ من هذا الباب في التطبيق على الفقرة ٢٧٧ من هذا المؤلف .

بالاعتبارات التي يمكن أن يبنى عليها الاشكال الموضوعي الذي يمكن أن ينشأ سببه حتى بعد نهائية الحكم ، ومثاله الاشكال المرغوع من الغير عند النزاع في شخصية المحكوم عليه ، والاشكال المؤسس على انعدام الحكم أو سقوط العقوبة بمضى المدة ، والاشكال المؤسس على النزاع حول حساب المدة الواجبة للتنفيذ في العقوبات السالبة للحرية أو حول خصم الحبس الاحتياطي أو اعمال مبدأ الجب .

٢- أن القاعدة التي أرستها محكمة النقض — من قبل — من أن الاشكال الوقتي لا يكون جائزا الا اذا كان الحكم المستشكل في تنفيذه قابلا للطعن أو مطبوعا عليه بالفعل ترتب بالحتم أن يكون ذلك الحكم غير بات ، ولكنها لا تعنى بالضرورة حظر الاشكال في تنفيذ الاحكام غير الباتة التي لا يجوز قانونا الطعن عليها بأى طريق لما يضعه الشارع من سبيل خاص لاسباغ الصفة الباتة عليها هو التصديق وفقا لاحكام قانون الطوارئ . وليست هناك حكمة مفهومة من وراء اجازة الاشكال في الاحكام غير الباتة التي يجوز الطعن عليها والاحكام غير الباتة التي تكتسب هذه الصفة بالتصديق عليها ، فالحكم في الحالتين غير بات ، وكما يجوز وقفه لحين الفصل في النزاع نهائيا من محكمة الطعن في الحالة الاولى ، فانه يجوز وقفه لحين التصديق عليه من رئيس الدولة في الحالة الثانية . والقول بغير ذلك معناه اعداد كل قيمة لما يستفاد من المادة الماشرة من قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ من أنه يرجع الى القواعد العامة في تنفيذ العقوبات المقررة بها وفقا لهذا القانون فيما لم يرد بشأنه نص فيه ، على النحو الذي أوضحناه تفصيلا في الفقرة السابقة عند الرد على حجة مكتب شؤون أمن الدولة .

٣- ان الحيلولة بين المتهم وقاضيه الاصلى استثناء لا يصح

التوسع فيه وانما يتعين تقديره بقدر الضرورة التي دعت اليه . واذا كان تخصيص محكمة استثنائية للفصل في جرائم معينة في ظروف معينة يمر بها المجتمع يعد ضمانا لهذا المجتمع ضد هذه الجرائم ويحقق تبعا لذلك أهدافا اقتصادية وسياسية واجتماعية روعى فيها الصالح العام ، فان هذه الاعتبارات لا تمتد بداهة الى خصومة التنفيذ ، فشانها مختلف تماما عن الدعوى الجنائية الاصلية الناتجة عن الجريمة سواء في هدفها أو في طبيعة الحكم الصادر فيها ، ومن ثم فانه لا يكون من الشذوذ اباحة الاشكال الوقتي في تنفيذ أحكام محاكم أمن الدولة (طوارئ) أمام القضاء العادي حتى يتم التصديق على الحكم ، باعتباره صاحب الاختصاص الاصيل بنظر دعوى الاشكال في التنفيذ التي ولئن كانت دعوى تكميلية الا أنها تتمتع بقسط وافر من الاستقلال في طبيعتها وهدفها . يساعد على تبرير هذا النظر أن المادة العاشرة من قانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ — كما سلف البيان — تخضع تنفيذ أحكام محاكم الطوارئ للقواعد العامة ، فكأنها بذلك تعقد الاختصاص ضمنا للنياحة العامة في الاشراف على التنفيذ والقضاء العادي في نظر الاشكال في التنفيذ . على أن هذا لا يتصور كما سبق البيان الا في حالة انعقاد الاختصاص لمحكمة الجنج المستأنفة بنظر الاشكال في تنفيذ أحكام محاكم أمن الدولة الجزئية (طوارئ) . لان محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) تختص — باعتبارها من محاكم الجنائيات — بنظر الاشكال في تنفيذ أحكامها .

٤ — ان حكم محكمة النقض محل الدراسة ولئن قضى بعدم اختصاص جهة القضاء العادي بنظر الاشكال في تنفيذ أحكام محاكم أمن الدولة (طوارئ) ، الا أنه لم يوضح لنا الجهة المختصة به مما حدا بمكتب شؤون أمن الدولة الى القول بحظر هذا الاشكال مطلقا وهو ما سبق الرد عليه في نبذة ٢٨٢ من هذا المؤلف .

٢٨٤ — أحكام محاكم الاستباه :

أنشئت محاكم الاستباه بمقتضى المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المشردين والمشتبه فيهم بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ إذ نصت في غقتها الاولى على أنه « تختص بالفصل في الدعاوى المرفوعة وفقا لاحكام هذا القانون محكمة تعقد في عاصمة كل محافظة تشكل من قاض واحد يعاونه خبيران أحدهما يمثل وزارة الداخلية والاخر يمثل وزارة الشؤون الاجتماعية ... الخ » ، كما أوردت في غقتها الاخيرة أنه « ويكون استئناف الاحكام التى تصدرها المحكمة المشار اليها أمام احدى دوائر المحكمة الابتدائية على أن يعاونها خبيران ... الخ » . غير أن هذه المادة عدلت ثانية بمقتضى القانون رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٣ ليصبح نصها : « تختص بالفصل في الدعاوى المرفوعة وفقا لاحكام هذا القانون محكمة تعقد في عاصمة كل محافظة تشكل من قاض واحد . ويكون استئناف الاحكام التى تصدرها المحكمة المشار اليها أمام احدى دوائر المحكمة الابتدائية » . هذا وقد أسند الى هذه المحكمة أيضا الفصل في الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ بتنظيم الوضع تحت مراقبة البوليس وفقا للمادة ١٨ مكررا منه المضافة بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٨٠ .

ولقد نصت المادة ١٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ بشأن المشردين والمشتبه فيهم على أنه « تطبق القواعد والاجراءات الواردة في قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية فيما لم يرد بشأنه نص في هذا القانون » . ولما كان المرسوم بقانون المذكور لم يتضمن نصا يحظر الاشكال في التنفيذ بالنسبة لاحكام محكمة الاستباه فانه يكون جائزا

وفقا للقواعد العامة في قانون الاجراءات الجنائية وتختص به محكمة الجنح
المستأنفة (المادة ٥٢٤ اجراءات) .

٢٨٥ — احكام محكم الاحداث :

يختص بنظر الاشكال في تنفيذ الحكم الصادر على الحدث قاضى
محكمة الاحداث التى يجرى التنفيذ فى دائرتها دون غيره (المادة ١/٤٢
من قانون الاحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤) . ويستوى فى ذلك أن يكون
الحكم صادرا فى جنائية أو جنحة ، وأيا كانت المحكمة التى أصدرت الحكم .
والمقصود بالمحكمة التى يجرى التنفيذ فى دائرتها المحكمة التى تتبعها أماكن
التنفيذ على الحدث كالمؤسسة العقابية أو الاجتماعية أو مراكز التدريب
المهنى . ولقد أوجب المشرع على المحكمة التى يجرى التنفيذ فى دائرتها أن
تنشئ ملفا للتنفيذ على كل حدث يضم اليه ملف الموضوع وتودع فيه جميع
الاوراق المتعلقة بتنفيذ الحكم الصادر عليه (المادة ٥٠ من قانون
الاحداث) .

أما الاحكام الصادرة من محكمة الاحداث الجزئية أو الاستئنافية—
على البالغين فى الجرائم المنصوص عليها فى قانون الاحداث (كما فى المواد
٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ من قانون الاحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤) تختص
بنظرها محكمة الجنح المستأنفة وفقا للقواعد العامة (٩٧) .

٢٨٦ — الاوامر الجنائية :

المستفاد من نص المادة ٣٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن
الاشكال فى تنفيذ الامر الجنائى يقدم الى القاضى الذى أصدر الامر .

(٩٧) ومن هذا الراى : الاستاذ احمد عبد الظاهر للطيب . للرجوع
الى السابق . ص ٨٨ ، وراجع أيضا مسبقا فى نبذة ٢٢٦ من هذا المؤلف تحت
عنوان « الاشكال فى التنفيذ أمام قاضى الاحداث » .

ولا يشترط بداعة أن يكون هو القاضي مصدر الامر بذاته وشخصه وانما المقصود هو القاضي الجزئى المختص .

ولم يمالج قانون الاجراءات الجنائية الاشكال في تنفيذ الامر الجنائى الصادر من وكيل النائب العام لان نظام اصدار الامر الجنائى من النيابة العامة لم يكن قائما وقت صدور قانون الاجراءات الجنائية وانما استمدته المشرع بالمرسوم بقانون رقم ٢٥٢ لسنة ١٩٥٣ وغاته تعديل المادة ٣٣٠ اجراءات بما يتفق والنظام الذى استحدثه^(٩٨) ، كما غاته اجراء هذا التعديل عند اصداره القانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذى أدخل بعض التعديلات على النصوص التى تعالج نظام الاوامر الجنائية . والراجع أن الاشكال في التنفيذ في هذه الحالة يقع في اختصاص القاضي الجزئى باعتباره صاحب الاختصاص الاصيل بنظر اشكالات التنفيذ في الاوامر الجنائية^(٩٩) .

٢٨٧ — اوامر الحبس الاحتياطى واوامر وقرارات الهيازة .

سبق أن أوضحنا أن الحبس الاحتياطى هو أمر من أوامر التحقيق التى تصدر في أثنائه من النيابة العامة أو قاضى التحقيق أو قاضى الموضوع بأعتبار كل منها سلطة حكم بعد المنازعة بينها وبين المتهم المطلوب حبسه ، وهو لذلك يعد بمثابة حكم حقيقى ويصلح سنداً تنفيذياً في المجال الجنائى بالنظر الى أنه ينفذ على الاشخاص جبراً بالاستعانة بالسلطة العامة^(١٠٠)

(٩٨) الدكتور حسن صابق المصفاوى . اصول الاجراءات الجنائية . طبعة ١٩٦٤ ص ٧٩٤ . وما بعدها .
(٩٩) انظر : الدكتور رموف عبيد . مبادئ الاجراءات الجنائية في القانون المصرى . طبعة ١٩٧٦ ص ٧٣٦ ، وانظر ايضا المادة ١٥٤٩ سن التعليمات القضائية للنيابات .
(١٠٠) راجع ما سبق في الفقرات ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ وانظر ايضا الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف . المرجع السابق . ص ٨١ .

ومن ثم يرد عليه الاشكال في التنفيذ شأنه شأن احكام المصادرة في الدعوى العمومية . غير أن المشرع لم يحدد الجهة المختصة بنظر الاشكال في تنفيذ أمر الحبس الاحتياطي ومن ثم غانحه عملا بالمادة ٥٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية ينمقد ذلك الاختصاص لمحكمة الجنح المستأنفة باعتبارها صاحبة الاختصاص الاصيل بنظر أشكالات التنفيذ . وما يقال في هذا الصدد على أوامر الحبس الاحتياطي ينطبق أيضا على الاوامر والقرارات والاحكام المتعلقة بالحيازة .

٢٨٨ — احكام المحاكم المدنية بعقوبة جنائية .

إذا كان الحكم صادرا من المحكمة المدنية بعقوبة جنائية كما لو صدر في جنحة تعد على هيئتها أو على أحد أعضائها أو أحد العاملين بها ، أو صدر على من شهد زورا بالجلسة (المادة ١٠٧ مرافعات) فإن الاشكال في تنفيذه يكون للمحكمة الجنائية^(١٠١) . وعلة ذلك أن المشرع حين يخص المحاكم المدنية بتوقيع عقوبة جنائية انما يورد ذلك استثناء لحكمة معينة يتوخاها فلا ينبغي التوسع في ذلك أو القياس عليه ، فاعطاء المحكمة المدنية سلطة معاقبة من يعتدى عليها روعي فيه اعتبارات هامة هي ضمان قداسة القضاء ووجوب احترام المحاكم بمختلف غروعها وتشكيلاتها بانزال الجزاء الجنائي على من يخل بهذه المثل غورا ومن ذات المحكمة التي وقع عليها التعدي لما في ذلك من عظيم الاثر في مجال الردع العام والردع الخاص على السواء . أما الاشكال في تنفيذ الحكم الصادر منها بالجزاء الجنائي فلا تتوالم في نظرة هذه المحكمة ، ومن ثم يتعين رفعه الى المحكمة صاحبة

(١٠١) من هذا الرأي : الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف . المرجع السابق . ص ٩١ والاستاذ احمد عبد الظاهر الطيب . المرجع السابق . ص ٦٠ .

الاختصاص الاصيل بالمواد الجنائية^(١٠٢) . وهي محكمة للجنح المستأنفة المختصة محليا بالدعوى الجنائية الناشئة عن الجريمة المحكوم فيها من المحكمة المدنية .

المبحث الثاني

اختصاص المحكمة المدنية

أولا — اختصاص المحكمة المدنية بالاشكال في تنفيذ الاحكام الصادرة في الدعوى الجنائية (المادة ٢٧٧ إجراءات .

٢٨٩ — النص التشريعي .

تنص المادة ٢٧٧ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه : « في حالة تنفيذ الاحكام المالية على اموال المحكوم عليه اذا قام نزاع من غير المتهم بشأن الاموال المطلوب التنفيذ عليها يرفع الامر الى المحكمة المدنية طبقا لما هو مقرر في قانون المرافعات » . فكان المشرع يشترط لانعقاد اختصاص اختصاص المحكمة المدنية بالاشكال في تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى الجنائية ثلاثة شروط نتناولها فيما يلي تفصيلا .

٢٩٠ — الشرط الاول : ان يرفع الاشكال من غير المتهم :

ان الاشكال المرفوع من المسؤول جنائيا عن الجريمة — فاعلا كان أو شريكا — تختص بنظره دائما المحكمة الجنائية ، حتى ولو انصب الحكم المستشكل في تنفيذه على عقوبة مالية يجرى تنفيذها بالطرق المدنية^(١٠٣) . أما الاشكال المرفوع من غير المتهم بالجريمة سواء أكان مسؤولا بالحقوق

(١٠٢) انظر : الطبعة الاولى من هذا المؤلف ١٩٨١ ص ١٨١ وراجع على سبيل الاستقناس : نقض جنائي ١٩٥٦/٤/٣ س ٧ رقم ١٤٤ ص ٤٦٦ .

(١٠٣) راجع مسبق في نبرة ٢٧٦ .

المدنية أو كان من الغير بالنسبة للحكم المستشكل فيه فتقتصر بنظره المحكمة المدنية متى توافرت باقى الشروط التالى ببيانها :

ولقد قضى بأن المحكمة المدنية لا تختص بنظر الاشكال المرغوع من المحكوم عليه سواء أكان التنفيذ خاصا بمقبولت مالية أو تعويضات أو ما يماثلها أم كان خاصا بمقبوبات مقيدة للحرية أو ما هو فى معناها ، وانتهى هذا القضاء الى الحكم بعدم اختصاصه بنظر الاشكال المرغوع من المحكوم عليه فى تنفيذ غرامة قضى بها من محكمة الجنح المؤسس على الدفع بسقوطها — أى الغرامة — بعضى المادة ، وقل فى مدونات أن مثل هذا الاشكال من اختصاص المحكمة الجنائية عملا بالمادة ٥٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية (١٠٤) .

٢٩٦ — الشرط الثانى : أن يكون الحكم ماليا :

ان المقصود بالمادة ٥٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية أنه عند التنفيذ بحكم مالى صادر من المحكمة الجنائية على أموال المحكوم عليه بالطرق المدنية المقررة للحجز على المنقول أو نزاع ملكية العقار اذا قام نزاع من غير المتهم بشأن الاموال المطلوب التنفيذ عليها — كأن ادعى ملكيتها — فإن النزاع يقع فى اختصاص المحكمة المدنية ، ويقدم اليها وفقا لاحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية .

ولقد استقر قضاء النقض على أن المقصود بالاحكام المالية فى مفهوم المادة سالفة الذكر هى الاحكام الصادرة بالغرامة وما يجب رده والتعويضات والمصاريف مما يراد تحصيله عن طريق التنفيذ على أموال

(١٠٤) انظر : مستعمل أسيوط فى ١٧/٥/١٩٥٢ . المحامه — ٢٤ —

المحكوم عليه بالطرق المدنية التي تنتهي الى بيع الاموال المنفذ عليها للحصول منها على قيمة الاموال المحكوم بها^(١٠٥) .

ونخلص من هذا الى نتيجتين :

١ — ان الاحكام الصادرة بالخلق أو بالازالة أو بالهدم أو باعادة الشيء الى أصله أو بالمصادرة تخرج من نطاق الاحكام المالية ، فهي عقوبات جنائية قصد بها محو المظهر الذي أحدثته الجريمة ، وتنفيذ الاحكام الصادرة بها انما يكون بازالة الاثر الناشئ عن مخالفة القانون حتى يرفع ضرر الجريمة عن المجتمع ، ويتم ذلك بالطريق الادارى وليس بالطريق المدنى وفقا لقانون المرافعات ، ولذا فان الاشكال فى تنفيذها لا تختص به المحكمة المدنية ولو كان مرفوعا من غير المتهم المحكوم عليه وانما تختص به المحكمة الجنائية^(١٠٦) . وتسرى ذات القاعدة على الاحكام الصادرة

(١٠٥) انظر : نقض مدنى ١٤/٦/١٩٥٦ من ٧ ص ٧١٨ رقم ١٠٠ ، وقارن الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف . المرجع السابق . ص ١١٢ وما بعدها اذ يقول «ان الحكم المالى هو الحكم الجنائى الصادر بتوقيع عقوبة غرضها الانتقاص من الجانب الإيجابى لثمة المحكوم عليه المالية واضافة الجزء المنتقص الى الجانب السلبى للثمة المالية للدولة بوصفها شخصا معنويا . واعمالا لهذا الضابط فانه يشترط لى يكون الحكم ماليا ان ينال فى الوقت الحاضر من اموال المحكوم عليه ، اما اذا كان يترتب عليه الحرمان من وسيلة قد تؤدي مستقبلا الى زيادة الجانب الإيجابى فى الثمة المالية فلا يعتبر هذا الحكم ماليا ، ويشترط فضلا عن ذلك ان يكون غرض العقوبة فضلا عن الانتقاص من اموال المحكوم عليه اضافة المال الى جانب الدولة ، فاذا كانت العقوبة تنتقص مال المحكوم عليه دون اضافته الى جانب الدولة فلا يعتبر الحكم ماليا » .

(١٠٦) أنظر تأييدا لذلك : بالنسبة للخلق نقض جنائى ١٩٧٩/٣/١ من ٣٠ ص ٣١٠ طعن ٧٧٨ لسنة ٤٨ ق . ، وفيه اقرت محكمة النقض ضمنا اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الاشكال المرفوع من غير المتهم فى تنفيذ عقوبة الخلق . وتأثر بالنسبة للازالة نقض مدنى ١٤/٦/١٩٥٦ من ٧ ص ٧١٨ رقم ١٠٠ ، وفيه اكدت محكمة النقض ان الحكم الجنائى بالازالة ليس من الحكم المالية التى يجرى تنفيذها بالطرق المدنية ومن ثم فان المحكمة المدنية لا تختص بنظر =

بنشر ملخص الحكم أو بسحب الرخص أو بالحرمان من مزاوله المهنة أو بالعزل من الوظيفة أو بتصحيح الاعمال المخالفة لقانون المبانى أو استكمالها ، فجميعها لا تعد من قبيل الاحكام المالية فى مفهوم المادة ٥٢٧ اجراءات (١٠٧) .

٢ — ان اختصاص المحكمة المدنية بالاشكال فى تنفيذ الاحكام المالية — الغرامة والرد والتعويضات والمصاريف — لا ينعقد الا اذا كان تنفيذها جاريا بطرق التنفيذ المدنية . اما اذا كان التنفيذ جاريا بغير هذه الطرق كتنفيذ الحكم الصادر بالغرامة بطريق الاكراه البدنى فان الاختصاص بنظر الاشكال فيه يكون للمحكمة الجنائية حتى ولو رفع الاشكال من غير المتهم .

٢٩٢ — الشرط الثالث : ان ينصب الاشكال على الاموال المطلوب التنفيذ عليها :

اشتترطت المادة ٥٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية لاختصاص

= الاشكال فيه . وانظر ايضا: قضاء الامور المستعجلة للمستشارين محمد على راتب ومحمد نصر الدين كامل ومحمد ماروق راتب . الطبعة السادسة ج ٢ ص ٨٧٩ ، وقارن الدكتور رعوف عبيد . مبادئ الاجراءات الجنائية فى القانون المصرى طبعة ١٩٧٦ ص ٧٣١ ، اذ يرى ان احكام الغلق والازالة والتسوير والمصادرة تعتبر من الاحكام المالية التى تختص المحكمة المدنية بنظر الاشكال فى تنفيذها المرفوع من غير المتهم . وسنقدم فى ذلك ان ظاهر نص المادة ٥٢٧ اجراءات ينصرف الى كافة الاحكام التى يمكن ان يضر بها غير المتهم بوجه عام وقارن ايضا : الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف . المرجع السابق . ص ١١٩ ، اذ يرى ان المصلحة والرد من العقوبات المالية اذ تهدف الى الانتقام من جزء من اموال المحكوم عليه واضافته الى جانب الحكومة ، وذلك وفقا للتعريف الذى وضعه للاحكام المالية والمشار اليها بالهائش السابق .

(١٠٧) انظر تأييدا لذلك : الاستاذ احمد عبد الظاهر الطيب . اشكالات التنفيذ فى المواد الجنائية . الطبعة الاولى . ص ٨١ ، الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف . النظرية العامة لاشكالات التنفيذ فى الاحكام الجنائية . الطبعة الاولى . ص ١١٤ .

المحكمة المدنية بالاشكال المرغوع من غير المتهم في تنفيذ الاحكام المالية ان يقوم النزاع « بشأن الاموال المطلوب التنفيذ عليها » ومثاله ادعاه ملكية الاموال المنفذ عليها ، ومن ثم فان المحكمة المدنية لا تختص بنظر الاشكال اذا كانت المنازعة متعلقة بالحكم ذاته من حيث مضمونه أو من حيث قابليته للتنفيذ اذ يرغم في هذه الحالة للمحكمة الجنائية (١٠٨) .

ثانيا - اختصاص المحكمة المدنية بالاشكال في

تنفيذ الاحكام الصادرة في الدعوى

المدنية من المحكمة الجنائية

٢٩٢ — مبرراته ونطاقه :

يكاد الاجماع ينعتقد على أن المحكمة المدنية هي المختصة بنظر اشكالات تنفيذ الاحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجنائية . ولقد قيل — بحق — في تبرير هذا الاتجاه :

١ — ان الفكرة التشريعية في ضم الدعوى المدنية للدعوى العمومية في قضاء واحد توجب أن تخضع الدعوى المدنية لجميع القواعد والاجراءات التي تحكم سير الدعوى أمام المحكمة الجنائية وصدر الحكم فيها وطرق الطعن ومواعيده ، الا أن هذه الوحدة تنتهي عند هذا الحد ، فاذا صدر الحكم في الدعوى المدنية من المحكمة الجنائية فانه يقرر حقا مدنيا يخضع لاحكام القانون المدني من حيث سقوطه أو بطلانه ومن حيث تنفيذه على مال المدعى عليه وما الى ذلك ، وبذلك لا يستلزم مجرد صدور الحكم في

(١٠٨) : راجع تقرير لجنة قانون الاجراءات الجنائية بمجلس الشيوخ في تطبيقه على المادة ٢٧٥ اجراءات .

الدعوى من المحكمة الجنائية أن تختص بالفصل في كل ما يعترض تنفيذه من صعوبات (١٠٦) .

٢ — ان اشكالات التنفيذ في الاحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجنائية لا يمكن أن تثير منازعات ذات طبيعة غير مدنية كذلك التي تثيرها الاشكالات الجنائية ، انما كل ما يتصور أن تثيره هي منازعات مدنية تختص بها المحكمة المدنية بحسب طبيعتها الاصلية ، وهي أقدر على الفصل فيها (١١٠) .

٣ — ان تنفيذ الحكم الصادر في الدعوى المدنية يكون بناء على طلب المدعى بالحق المدني وفقا لما هو مقرر بقانون المرافعات (المادة ٤٦١/٢ اجراءات) ، طالما كان قانون المرافعات هو الذي يحكم اجراءات التنفيذ في هذه الحالة وجب رفع الاشكال الى المحكمة المدنية (١١١) .

ويستوى في عقد الاختصاص للمحكمة المدنية أن يكون المستشكل هو المتهم أو غير المتهم طالما أن التنفيذ يجرى بالطرق المدنية . أما اذا كان التنفيذ جاريا بطريق الاكراه البدني (٥٠٧ ، ٥١١ ، ٥١٩ من قانون الاجراءات الجنائية) فان الاختصاص بنظر الاشكال فيه يكون — في رأينا — للمحكمة الجنائية دائما حتى ولو كان مرغوعا من الغير (١١٢) .

(١٠٩) حكم قاضي الامور المستعجلة بمحكمة مصر في ٢٠/١٠/١٩٣٢ .
الحلواء س ١٤ عدده ص ٣٧١ .

(١١٠) انظر : الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف . المرجع السابق .
ص ١٢٩ .

(١١١) انظر : الدكتور احمد فتحى سرور . الوسيط في قانون الاجراءات الجنائية ج ١ ، ٢ طبعة ١٩٨٠ ص ١١٦٢ .
(١١٢) راجع ما سبق في نبذة ٢٩١ .

وعقد الاختصاص للمحكمة المدنية وفقا لما تقدم لا يخل - في
تقديرى - باختصاص المحكمة الجنائية بنظر الاشكال في التنفيذ متى بنى
على المنازعة في صلاحية الحكم للتنفيذ ، كما لا يسلب المحكمة الجنائية
التي أصدرت الحكم ولايتها في تفسيره ، اذ تظل وحدها المختصة بذلك
باعتبار أن التفسير ليس اشكالا في التنفيذ .

الفصل الثالث

رفع الاشكال واثره وشروط قبوله

● تمهيد :

سبق أن أوضحنا في الفصل السابق أن الاشكال في التنفيذ تختص به المحكمة الجنائية أحيانا ، وتختص به المحكمة المدنية أحيانا أخرى . وسنعرض في المبحث الاول من هذا الفصل الى القواعد المتعلقة برفع دعوى الاشكال الى كل من المحكمتين ، والاثار القانوني الناشء عن مجرد اقامة هذه الدعوى . كما سنعرض في المبحث الثاني للاوضاع القانونية التي ينبغي أن يحوزها الاشكال كشرط لازمة لقبوله . وعلى ذلك فان للدراسة في هذا الفصل ستتم بمشيئة الله على مبشرين :

المبحث الاول — رفع الاشكال واثره .

المبحث الثاني — شروط قبول الاشكال .

المبحث الاول

رفع الاشكال واثره

اولا — كيفية رفع الاشكال :

٢٩٤ — رفع الاشكال امام المحكمة الجنائية :

تنص المادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه « يقدم النزاع الى المحكمة بواسطة النيابة العامة على وجه السرعة ، ويعلم فوق الشأن بالجلسة التي تحدد لنظره ... » . ومفاد ذلك أن الاشكال يرفع بطلب يقدمه المعارض على التنفيذ — سواء أكان المحكوم عليه أو غيره —

الى النيابة العامة باعتبارها الجهة المنوط بها الهيمنة على التنفيذ في المواد الجنائية . ولم يشترط المشرع شكلا معينا لهذا الطلب ، كما لم يشترط تقديمه من المستشكل بنفسه ، ومن ثم فإنه يصح تقديمه من محاميه . وعلى النيابة تقديم الاشكال الى المحكمة الجنائية المختصة مع تحديد جلسة لنظره تعلن بها خوى الشأن . والجارى عليه العمل عند الاشكال في تنفيذ حكم صادر من محكمة الجنايات هو تقديمه للنياية العامة فتعرضه على رئيس محكمة الاستئناف ليحدد دورا تنظر فيه دعوى الاشكال (المادة ٣٧٨ اجراءات) . ويدهى أنه لا يجوز للنياية العامة حفظ الطلب أو الامتناع عن تقديم الاشكال الى المحكمة لاي سبب اللهم اذا قعد المستشكل عن سداد الرسوم المقررة قانونا على الاشكال رغم تكليفه بسدادها .

وترثيا على ما تقدم فإنه لايجوز للمستشكل أن يرفع دعوى الاشكال مباشرة الى المحكمة الجنائية أو أن يقيما بعريضة تعلن للنياية بواسطة المحضرين والا قضي بعدم قبول الاشكال لرفعه بغير الطريق الذي رسمه القانون .

واذا كانت العقوبة مما تنفذ جنائيا عن طريق المحضرين كالغلق وشهر ملخصات الاحكام فان ابداء الاشكال امام المحضر لا يكون جائزا ، ولا يجوز للمحضر بأية حال أن يقبل رسم الاشكال أو أن يوقف التنفيذ أو أن يقدم الاشكال مباشرة الى المحكمة الجنائية ، وليس من اختصاصه تحديد جلسة لنظر الاشكال ، وكل ماله عند الاقتضاء — أى عند وجود عقبة قانونية في طريق التنفيذ — أن يعرض الامر على النيابة المختصة فور التاخر بالاستمرار في التنفيذ أو يلقاها مؤقتا ، ولتتولى هي تقديم الاشكال — متى قدم اليها — الى المحكمة الجنائية المختصة بالفصل فيه .

ولا تعتبر دعوى الاشكال في التنفيذ مرغوة أمام المحكمة الجنائية إلا بعد تكليف المستشكل بالحضور (١١٣) . إلا أنه لا يشترط وفقاً للمادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية أن يتم الاعلان قبل الجلسة بميعاد معين (١١٤) .

٢٩٥ - رفع الاشكال أمام المحكمة المدنية (١١٥) .

إذا كانت المحكمة المدنية هي المختصة بنظر الاشكال وفقاً للمادة ٥٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية فإنه يرفع إليها طبقاً لما هو مقرر في قانون المرافعات . وكذلك الحال بالنسبة للاشكالات التي ترفع إلى المحكمة المدنية عند تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الجنائية في الدعوى المدنية .
والاشكال يرفع إلى قاضي التنفيذ بأحد طريقتين .

١ - الطريق العادي الذي ترفع به الدعاوى المستعجلة أمام قاضي الامور المستعجلة أي بصحيفة تودع قلم الكتاب مع تكليف الخصم بالحضور بميعاد أربع وعشرين ساعة أو بصحيفة تودع قلم كتاب مع تكليف الخصم بالحضور من ساعة إلى ساعة .

٢ - ابداء الاشكال أمام المحضر عند التنفيذ وفقاً للمادة ٣١٢ مرافعات ، وعلى المحضر اثبات الاعتراض في معضر التنفيذ واثبات

(١١٣) قارن الدكتور احمد متحي سرور . الوسيط في قانون الاجراءات الجنائية ج ٢ ، طبعة ١٩٨٠ ص ١١٦ ، اذ يرى أن الدعوى تعتبر مرغوة بتقديم الطلب بواسطة النيابة العامة إلى المحكمة . أما الاعلان بالجلسة التي تحدد لنظر الاشكال فهو محض إجراء تنفيذي يتعين مراعاته ضماناً لحقوق الدفاع .

(١١٤) نقض ١٩٥٥/١٠/١٠ من ٦ رقم ٢٥٧ من ١٢٢٢ .

(١١٥) لاحظ أن هذه الدراسة قاصرة على حالات الاشكال أمام المحاكم الجنائية فقط ولذا فالتأنيب يشير إلى الاشكال أمام المحكمة المدنية إلا في الحدود اللازمة لمريط عناصر البحث .

حصول سداد الرسم اليه ، وتحرير صور من محضره بقدر عدد الخصوم وصورة لقلم الكتاب ، وعليه تكليف الخصوم بالحضور أمام لقاضى ولو بميعاد ساعة وفي منزله عند الضرورة (١١٦) .

ثانيا - الامر القانون لرفع الاشكال (١١٧)

٢٩٦ - رفع الاشكال لايوقف التنفيذ .

عندما يجرى التنفيذ بالطرق المدنية فان الاشكال الاول يوقف التنفيذ لجره رفعه ، وسواء رفع بالطريق العادى أو بإبداء الاعتراض أمام المحضر عند البدء فى التنفيذ ، ويظل التنفيذ موقوفا حتى يفصل فى الاشكال . أما الاشكالات الاخرى التالية فان مجرد رفعها لا يترتب عليه وقف التنفيذ (المادة ٣١٢ مرافعات) .

وإذا كانت هذه المسألة واضحة فى قانون المرافعات فان قانون الاجراءات الجنائية لم يتضمن نصا مماثلا بولكنه أجاز فى المادة ٥٢ منه لمحكمة الاشكال أن تأمر بوقف التنفيذ حتى تفصل فى النزاع ، وأجاز للنيابة العامة عند الاقتضاء وقبل تقديم النزاع الى المحكمة أن توقف تنفيذ الحكم مؤقتا . وبمفهوم المخالفة فان التنفيذ لايوقف — حتى الفصل فى الاشكال — ما لم تأمر المحكمة أو النيابة بذلك الايقاف مؤقتا ، الامر الذى يؤكد أن المشرع انما قصد الا يترتب على مجرد رفع الاشكال أمام المحكمة الجنائية أى أثر موقوف للتنفيذ . وهذه القاعدة وردت فى التشريع مطلقة فتسرى على تنفيذ

(١١٦) راجع فى اجراءات رفع الاشكال امام قاضى التنفيذ : قضاء الامور المستعجلة للمستشارين محمد على راتب ومحمد نصر الدين كليل ومحمد فاروق راتب . الطبعة ٦ ج ٢ ص ٨٨٢ وما بعدها ، والكتوبر فتحى والى . التنفيذ الجبرى طبعة ١٩٨٠ ص ٦٢٨ وما بعدها .
(١١٧) راجع فى الامر القانونى لرفع الاشكال امام المحكمة المدنية . التعليق على نصوص قانون المرافعات للكتوبر احمد ابو الوفا ١٩٧٥ ص ٦٦٥ .

العقوبات بجميع أنواعها • ولعله من الواضح أن يتدخل المشرع بتعديل للمادة ٥٢٥ من قانون الإجراءات الجنائية بحيث يستثنى من القاعدة المذكورة الاشكال الاول في تنفيذ حكم الاعدام لان الاستمرار في تنفيذه يجرم الاشكال عديم الجدوى ، بل يخرج عقوبة الاعدام — رغم خطورتها — من نطاق اشكالات التنفيذ ، على الا يكون لرفع الاشكال الثانى أو ما يليه ذات الاثر الموقوف للتنفيذ حتى لا يوقف تنفيذ الاعدام لمجرد رفع أى إشكال مهما تعدد وحتى لا يصبح ذلك التنفيذ في النهاية خاضعا لمشيئة المحكوم عليه ، فضلا عن أن الاشكال الثانى لا يكون له معنى بعد أن أعطى المستشكل الفرصة كاملة لبدء كل اسباب اعتراضه على التنفيذ في الاشكال الذي أقامه أولا •

٢٩٧ — سلطة محكمة الاشكال في وقف التنفيذ مؤقتا •

حتى رفع الاشكال الى المحكمة الجنائية أصبحت هي المختصة بالنظر في ايقاف التنفيذ حتى الفصل في الاشكال ، فلها أن تتحسس ظاهر الاوراق بعينها اذا ما ترجح لديها قبول الاشكال ورأت أن التنفيذ يترتب أثرا ضارا بالمستشكل قد يتعذر اصلاحها ان لها أن توقف التنفيذ مؤقتا • وسلطانها في ذلك تقديرية بحته ولا رقابة عليها في هذا الصدد من محكمة النقض • ومن ناحية أخرى فان الامر بوقف التنفيذ مؤقتا لا يحوز قوة الشيء المحكوم فيه ، ويجوز للمحكمة المدول عنه في أى وقت أثناء تداول الاشكال أمامها ، كما أنه لا يقيد بها عند الفصل في موضوع الاشكال ، أى أنه لا يحول بينها وبين القضاء برغضه والاستمرار في التنفيذ •

٢٩٨ — سلطة النيابة العامة في وقف التنفيذ مؤقتا •

نصت المادة ٥٢٥/٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه « للنيابة العامة عند الاقتضاء وقبل تقديم النزاع الى المحكمة أن توقف تنفيذ

النفك مؤقتاً • ومؤدى هذا النص أن النيابة العامة مطلق التقدير في وقف التنفيذ مؤقتاً على ضوء ما تتبينه من أهمية النزاع على التنفيذ أو مسن خطورة الآثار المترتبة عليه ، فلها أن توقف تنفيذ الحكم في أى وقت الى أن يصبح بامتناء باستنفاد كافة طرق الطعن فيه أو بفوات مواعيدها • ولها أن تأمر بذلك بناء على طلب ذوى الشأن أو من تلقاء نفسها اعمالاً للمدالة وتفادياً لما قد يترتب على تنفيذ الحكم من نتائج يصعب تلاشيها عند الغاء الحكم أو تحديله من محكمة الطعن •

وسلطان النيابة العامة في وقف التنفيذ مؤقتاً غير مرتبط بتقديرىم الاشكال في التنفيذ اليها لرغمة الى المحكمة ، صحيح أن المشرع أورد النص على هذا الحق لها في باب الاشكال في التنفيذ الا أن مفهوم العبارة التى صاغ بها المادة ٥٢٥/٢ من قانون الاجراءات — السابق بيانها — لا يحول دون القول بأن النيابة العامة — دون حاجة الى اشكال من ذوى الشأن — الحق في ايقاف التنفيذ مؤقتاً ، وذلك الحق لا ينشأ لها مع الاشكال ولا يدور معه وجوداً وعدمه • والقاعدة الاصولية أن من يملك اجراء العمل يملك ايقافه • بل أن النيابة العامة — في تقديرى أن تتصدى لجميع المشكلات القانونية في التنفيذ بحيث لا يكون الاشكال متصوراً الا عندما يدب الخلاف بين النيابة العامة والواقع عليه التنفيذ حول صحة الاجراء التنفيذى الذى تتخذه قبله ومدى موافقته لحكم القانون • فإذا قضى غيابياً على شخص بالحبس وعارض في الحكم الا أن وحدة تنفيذ الاحكام بدائرة الشرطة قبضت عليه وعرضته على النيابة لتأمر بايداعه السجن نفاذاً للحكم فان النيابة — بل عليها — أن تأمر بايقاف التنفيذ مؤقتاً حتى يصبح الحكم نهائياً أو قابلاً للتنفيذ وفقاً لصحيح القانون • وإذا كان الحكم المروض على النيابة لتنفيذه مجزوماً فلها أن توقف تنفيذه رغم صيرورته باتاً •

والقبض على المحكوم عليه بعد سقوط العقوبة بمضى المدة يجيز للنيابة العامة — بل يوجب عليها — اخلاء سبيله وحفظ الحكم . والقبض على شخص ثبت للنيابة العامة بأدلة قاطعة أنه ليس هو المحكوم عليه يجيز لها الاخراج عنه ومنع التنفيذ عليه . وايداع المحكوم عليه بالسجن في الليمان يجيز للنيابة العامة التدخل لتعديل التنفيذ عليه بايداعه في السجن العمومي . وهذه مجرد أمثلة لحالات لا تخضع للحصر .

وللنيابة العامة — في تقديرى — أن توقف تنفيذ الحكم مؤقتا اذا ماتواغرت حالة الضرورة بشروطها السابق بيانها ولو ترتب على ذلك مساس بحجية الحكم المستشكل في تنفيذه (١١٨) .

أما اذا كنا بصدد اشكال في التنفيذ واتصلت به المحكمة باعلان ذوى الشأن بالجلسة المحددة لنظره فان الحق في وقف التنفيذ يكون لمحكمة الاشكال وحدها دون النيابة العامة . وعلى ذلك فان الامر الصادر من النيابة العامة بوقف التنفيذ مؤقتا ينقضى أثره بمجرد اتصال المحكمة بالاشكال ، فليس دقيقا ما جرى عليه العمل بالنيابة العامة من وقف التنفيذ حتى الفصل في الاشكال (١١٩) .

المبحث الثانى

شروط قبول الاشكال

الشرط الاول — أن يتم رفع الاشكال وفقا للقانون

٢٩٩ — احالة .

يتعين لقبول الاشكال شكلا أن يتبع في رفعه الاجراءات المقررة قانونا

(١١٨) راجع ماسبق في نبذة ٢٥٠ بشأن حالة الضرورة . وهاين المادة ١٥٥٢ / ٣ من التعميمات القضائية للنيابات .
(١١٩) انظر استكمالا للمبحث ماسبق في نبذة ٣٢٠ .

على النحو الذى أو ضحناه عند الحديث عن كيفية رفع الاشكال فى البحث السابق .

الشرط الثانى — أن يكون للمستشكل صفة ومصلحة فى رفع الاشكال . ٣٠٠ — الصفة

يتعين لقبول دعوى الاشكال فى التنفيذ أن يكون للمستشكل صفة فى رفعها . وهذه الصفة تتمثل فى وجود مصلحة شخصية مباشرة للمستشكل يستهدف من أشكاله صيانتها من الاعتداء عليها بالتنفيذ الخاطيء . فلا بد إذن أن يكون المستشكل هو بذاته صاحب الحق المراد حمايته أو من يقوم مقامه كالوكيل أو الولي أو الوصى .

٣٠١ — المصلحة .

يشترط لقبول الاشكال أن تكون لرابعة مصلحة جدية فى رغبة ، أى منفعة قانونية يبتغيها من وراء الاشكال ، سواء أكانت هذه المنفعة مادية أو ادبية ، كبيرة أم تافهة . ويلزم لقبول الاشكال المرغوع من الخير أن يكون من شأن الحكم بالاستمرار فى التنفيذ التعارض مع حقوقه (١٢٠) . غير أنه لما كان الهدف من الاشكال هو توقي التنفيذ الخاطيء فلا بد من وجود نزاع على التنفيذ ، مما يقتضى التعرف على مدى قبول الاشكال فى الحالات المبينة بالفقرات التالية .

٣٠٢ — الاشكال قبل البدء فى التنفيذ .

لا يشترط لقبول الاشكال أن يكون التنفيذ قد بدا بالفعل ، وإنما يكفي أن تباشر النيابة العامة أعمالاً تمهيدية تكشف عن نيتها فى التنفيذ ، كما لو أعلنت حكماً غيابياً لغير المحكوم عليه فإن فى ذلك ما ينبىء عن أنه يستعرض للتنفيذ الخاطيء عليه ، وهو لا يستطيع الطعن على ذلك الحكم

(١٢٠) نقض جنائى ١٩٧٩/٢/١ ص ٣٠ من ٣١٠ طعن ٧٧٨ لسنة ٤٨ق

والأقصى بعدم قبول طعنه لرغمه من غير ذي صفة ، وليس من المحكمة أن يمنع من الاشكال حتى يبدأ التنفيذ عليه فمصلحته في تدارك ذلك التنفيذ قبل حصوله تعتبر قائمة بمجرد اعلانه بالحكم . أما المحكوم عليه فمصلحته في الاشكال في الحكم الغيابي الصادر من محكمة أول درجة لا تعتبر قائمة بمجرد اعلانه بالحكم لان له حق الطعن عليه بطريق المعارضة وهي بطبيعتها توقف تنفيذ الحكم .

أما اذا كانت النيابة العامة لم تتبأثر أية أعمال تمهيدية تشير الى انتوائها التنفيذ أو كانت قد أمرت بوقف التنفيذ مؤقتا حتى يصبح الحكم باتا ، أو أمرت بارجاء التنفيذ في الحالات المنصوص عليها قانونا ، فإن الاشكال في التنفيذ لا يعتبر متواظرا على شرط المصلحة ويتعين القضاء بعدم قبوله . على أن من الفقهاء من يرى بأن المصلحة تتواظر في الاشكال ولو أمرت النيابة طبقا للمادة ٥٢٥/٢ من قانون الاجراءات الجنائية بوقف تنفيذ الحكم مؤقتا لان من مصلحة المستشكل الحصول على حكم من القضاء يلزم النيابة العامة بهذا الايقاف ولا يترك لتقديرها ومشيئتها^(١٢١)، وبهذا الرأي الأخير أخذت المادة ١٥٤٤ من التعليمات القضائية للنيابات.

٣٠٣ — الاشكال بعد تمام التنفيذ .

اذا كان التنفيذ قد تم وانتهى فاستوفى المحكوم عليه مثلا مدة العقوبة السالبة للحرية المقضى بها كاملة فإن مصلحته في رفع الاشكال بعد ذلك تكون معدومة ولا جدوى من اجابته الى طلبه ، ومن ثم يتعين في هذه الحالة الحكم بعدم قبول الاشكال . أما اذا كان التنفيذ قد بدأ عند رفع الاشكال فنفذ المحكوم عليه جزءا من مدة العقوبة فقط فإن مصلحته

في الاشكال تعتبر قائمة لتفادي التنفيذ الخاطيء عليه بالمدة الباقية من العقوبة .

٣٠٤ — تمام التنفيذ قبل الحكم في الاشكال .

يثور التساؤل عما اذا كان يكفي لقبول الاشكال أن تتوافر المصلحة فيه وقت رفعه أم يشترط أن تظل قائمة عند الحكم فيه ؟ بمعنى هل يشترط الا يكون التنفيذ قد تم وانتهى حتى صدور الحكم أم يكفي لقبول الاشكال أن يكون هناك نزاع على التنفيذ وقت رفعه ولو تم التنفيذ قبل صدور الحكم في الاشكال ؟ .

القاعدة أن الدعوى متى توافرت لها شروط قبولها عند رفعها فانها تظل مقبولة ولو زالت بعض شروط قبولها أثناء نظرها ، ومن ثم فان تمام التنفيذ بعد رفع الاشكال وقبل الحكم فيه لا يحول دون قبوله ، الا أن الحكم في موضوع الاشكال يتوقف على مدى إمكان الغاء التنفيذ الذي تم أثناء نظر الاشكال أي مدى إمكان إعادة الحال الى ماكان عليه عند رفع الاشكال ، فان كان ذلك ممكنا جاز القضاء بوقف التنفيذ . مثال ذلك أن يكون الحكم المستشكل فيه صادرا بالغاء رخصة المحل وينفذ أثناء نظر الاشكال ، فان هذا التنفيذ لا يحول دون القضاء بقبول الاشكال ووقف التنفيذ أو عدم جوازه ، ويعتبر هذا القضاء سندا تنفيذيا لسريان الترخيص من جديد . أما اذا كان التنفيذ الذي تم يحول بحسب طبيعته دون إمكان إعادة الوضع السلي ماكان عليه ، كما لو كان الحكم المستشكل فيه صادرا بالازالة ونفذ لدى تداول الاشكال أو كان صادرا بعقوبة سالبه للحرية أكتمل تنفيذها أثناء نظر الاشكال وقبل الفصل فيه فانه يتعين القضاء بانتهاء الخصومة . على أن من الفقهاء من يرى بأن الحكم في هذه الحالة يكون بعدم قبول الاشكال

لاستحالة تنفيذ الحكم الذى يصدر باجابه (١٣٣) .

٣٠٥ — الناء السند التنفيذى قبل الحكم فى الاشكال .

إذا كان الحكم المستشكل فى تنفيذه مطعونا عليه ، وقضى فى الطعن ببراءة المتهم أو بتأييد الادانة مع ايقاف تنفيذ العقوبة (٥٥ عقوبات) وذلك أثناء نظر الاشكال وقبل الفصل فيه فانه يتعين القضاء بانتهاء الخصومة ، ما لم تر المحكمة أن المستشكل ما زال خاضعا للتنفيذ الخاطىء عليه رغم صدور الحكم فى الطعن بأحد المنطوقين سالفى الذكر فلها أن تصدر حكما فى هذه الحالة بعدم جواز التنفيذ لانعدام سنده .

٣٠٦ — انعدام المصلحة فى الاشكال الوقتى عند صيرورة الحكم باتا :

إذا كان الغرض من الاشكال هو وقف التنفيذ مؤقتا حتى يفصل فى النزاع نهائيا من محكمة الموضوع فانه يشترط لقبوله موضوعا أن يكون الحكم المستشكل فيه مطعونا عليه أو أن يكون ميعاد الطعن فيه ما زال قائما . ذلك أنه متى صار الحكم نهائيا كانت مصلحة المحكوم عليه فى وقف تنفيذه مصلحة غير جدية وغير معتبرة قانونا (١٣٣) .

والقاعدة المتقدمة قاصرة على الاشكال الوقتى الذى يؤسس على عدم نهائية الحكم . أما اذا استهدف الاشكال الوقتى وقف التنفيذ لسبب عارض كالجنون فانه يصح رفعه ولو كان الحكم المستشكل فيه نهائيا ، وباتا . كما أن القاعدة المذكورة لا تسرى بالبداة على الاشكال الموضوعى

(١٢٢) انظر بالنسبة للاشكالات المدنية : الدكتور احمد أبو الوفا .
المراعات المدنية والتجارية . طبعة ١٩٦٧ ص ١٦٧ وما بعدها هامش رقم ٢ ،
والاساتذة راتب ونصر الدين . المرجع السابق . ص ٩٠٤ وما بعدها .
(١٢٣) انظر على سبيل الاستئناس : نقض ١٩٦٨/١٢/٢ ص ١٩
١٠٥٣ طعن ١٨٦٩ لسنة ٣٨ ق .

الذى يرفع بطلب تعديل التنفيذ أو الحكم بعدم جوازه ، ومثاله الاشكال المؤسس على انعدام الحكم المستشكل فى تنفيذه ، والاشكال المرغوع من غير المحكوم عليه ، والاشكال القائم على المنازعة فى احتساب مدة العقوبة أو سقوطها بمضى المدة أو اعمال مبدأ المجرى أو خصم مدة الحبس الاحتياطى ، فمثل هذه الاشكالات يجوز رفعها سواء أكان الحكم المستشكل فيه باتاً أو قابلاً للطعن .

٣٠٧ — هل للنياية العامة حق الاستشكال فى التنفيذ ؟

ان قانون الاجراءات الجنائية ينص على أن الاشكال يرفع من المحكوم عليه (المادة ٥٢٤) أو من غيره عند النزاع فى شخصيته (المادة ٥٢٦) أو عند المنازعة بشأن الاموال المطلوب التنفيذ عليها (المادة ٥٢٧) ، ولم يتحدث عن أى حق للنياية العامة فى رفع دعوى الاشكال . ويرى البعض أنه ليس هناك ما يمنع من القول بأن النياية العامة تستطيع هى كذلك الاستشكال فى التنفيذ فقد يلتبس عليها أمر تنفيذ حكم وترى أن هذا التنفيذ قد يثير صعوبات معينة فلها أن تلجأ — قبل التنفيذ — الى المحكمة لتفصل فى هذا النزاع المحتمل ، ويكون شأن الدعوى هنا شأن دعوى قطع النزاع المعروفة فى قانون المرافعات^(١٢٤) . وهذا الرأى محل نظر ، ذلك أن المشرع أسند الاشراف على تنفيذ الاحكام الجنائية الى النياية العامة (المادة ٤٦١/١ من قانون الاجراءات) وأوجب عليها المبادرة الى تنفيذ الاحكام الواجبة التنفيذ الصادرة فى الدعوى الجنائية (المادة ٤٦٢ اجراءات) ، الا أنه أعطاها فى ذات الوقت الحق فى ايقاف التنفيذ مؤقتاً عند الاقتضاء (المادة ٥٢٥/٢ اجراءات) ومن ثم غانه لا يكون ثمة ما يبرر

(١٢٤) انظر الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف . المرجع السابق . ص

سلوكها طريق الاشكال في التنفيذ للحصول على هذه النتيجة فهي تملكها كما يملكها قاضي الاشكال ذاته (١٢٥) .

الشرط الثالث — الا يكون قد سبق الحكم في الاشكال

٣٠٨ — احالة :

ويشترط أخيرا لقبول دعوى الاشكال ألا يكون قد سبق صدور حكم في موضوعها عن ذات السبب ، فالحكم في الاشكال ولئن كان حكما وقتيا لا حجية له أمام محكمة الموضوع الا أن له حجية أمام قاضي الاشكال نفسه ، فلا يجوز رفع دعوى الاشكال للمرة الثانية ما دام المركز القانوني للمستشكل لم يلقه أى تغيير بعد صدور الحكم في الاشكال الاول ، وهناك يكون من المتعين الحكم في الاشكال الثانى بعدم جواز نظر الدعوى سابقة الفصل فيها ، على النحو الذى سنوضحه عند الحديث عن حجية الحكم الصادر في الاشكال (١٢٦) .

٣٠٩ — هل يشترط أن يضع المستشكل نفسه تحت تصرف سلطة

التنفيذ ؟

اتجه رأى الى القول بأنه يشترط لقبول الاشكال في التنفيذ متى كان المستشكل هو المحكوم عليه أن يكون قد وضع نفسه تحت تصرف سلطة التنفيذ ، ولذلك لا يقبل — فى منطق هذا الرأى — الاشكال من المحكوم عليه الهارب (١٢٧) . وهذا الرأى محل نظر ، فالمرجع لم يشترط أن يضع

(١٢٥) انظر تأييدا لذلك : الدكتور احمد فتحى سرور . المرجع السابق .
ص ١١٥٧ ، الاستاذ أحمد عبد الظاهر . المرجع السابق ص ١٠١ .
(١٢٦) انظر ماسياتى فى نبذة ٣٢٠ .
(١٢٧) انظر الدكتور مأمون سلامة . قانون الاجراءات معلقا عليه بالنقض
بأحكام النقض طبعة ١٩٨٠ ص ١٢٩٨ ، وأخذت بهذا الرأى محكمة دمنهور
الابتدائية فى القضية رقم ٥٠٦٨ لسنة ١٩٨٠ جنح شبرا خيت بجلسة ١٢/١/١٩٨٢ .
لم ينشر .

المحكوم عليه نفسه تحت تصرف سلطة التنفيذ الا عند نظر الطعن بالاستئناف أو النقض المرفوع منه في حكم بعقوبة سالبة للحرية واجبة النفاذ (المادة ٤١٢ اجراءات والمادة ٤١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض) ، ولم يشترط القانون ذلك عند رفع دعوى الاشكال في التنفيذ .

٤١٠ - الدفع بعدم قبول الاشكال :

ان عدم القبول هو جزء اجرائي يرد على الدعوى اذا لم تتوافر شروط رفعها كلها أو بعضها ، فعدم القبول يفترض عدم توافر الشروط الشكبية والموضوعية لاتصال المحكمة بالدعوى ، ويفترض تبعا لذلك أن الرابطة الاجرائية لم تتعقد صحيحة ، بما يحتم القول بأن عدم القبول يتطرق بالنظام العام لاتصاله بولاية القاضي للحكم في موضوع الدعوى (١٢٨) وعلى ذلك فإنه يجب على المحكمة المنظورة أمامها دعوى الاشكال في التنفيذ أن تقضى بعدم القبول من تلقاء نفسها متى تخلف شرط أو أكثر من شروط قبول الاشكال . كما يجوز للنياية العامة أن تبدى الدفع بعدم القبول في أية حالة كانت عليها الدعوى .

والقضاء بعدم قبول الاشكال لا يحول بداهة دون تجديده ورفعها بالاجراء الصحيح ، مثال ذلك أن يقيم المستشكل دعواه مباشرة أمام محكمة الاشكال فيقضى بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانوني ، فإن هذا القضاء لا يمنعه من رفع الاشكال مرة أخرى بطلب يقدمه للنياية العامة وفقا للقانون .

(١٢٨) انظر الدكتور مكيون سلامة . المرجع السابق ص ١٠٠٤ ،
والدكتور أحمد متحى سرور . المرجع السابق . ص ٥٥٤ .

الفصل الرابع

الحكم في الاشكال واثره

المبحث الاول

اجراءات نظر الاشكال

٣١١ - نظر الاشكال في غرفة المشورة :

المستفاد من نص المادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية أن المحكمة تفصل في الاشكال في غرفة المشورة ، أى في غير علانية . ونظراً للدعوى في غير علانية يختلف عن نظرها في جلسة سرية ، وفى الحالة الاولى لا يترتب على السماح بحضور بعض أفراد الجمهور بالجلسة أى بطلان في الاجراءات ، أما في الحالة الثانية حين يوجب القانون سرية المحاكمة فانها تصبح شكلاً جوهرياً في الاجراءات يترتب البطلان على مخالفتها .

ولعل عدم اشتراط المشرع علانية الجلسة التي تنتظر فيها دعوى الاشكال راجع الى الطبيعة الخاصة لهذه الدعوى . فالمحكمة من نظرها الدعوى عموماً في جلسة علنية هو أن تمكن أفراد الناس من حضور الجلسات بغير قيود يعزز ثقتهم في صحة الاجراءات ويؤكد ثقتهم في عدالة القضاء ، فضلاً عما في سماع أفراد الجمهور للحكم من اثر بالغ في الردع العام الذي يهدف اليه الجزاء الجنائي ، بيد أن الامر يختلف في شأن دعوى الاشكال في التنفيذ اذ لا تتحقق من خلالها فكرة الردع العام ، فضلاً عن أن نظرها في علانية ووقوف الجمهور على ما تقع فيه النيابة العامة من أخطاء في التنفيذ أو ما ترتكبه من تعسف في مباشرته قد يؤدي الى تغيير

في المفهوم الذي استقر في أعماقه من أن النيابة العامة خصم شكلى عادل وأنها تعمل على تحقيق المصلحة العامة وحماية حقوق المجتمع لا خصم متعسف يهدر حقوق المجتمع بالاعتداء على حرية أفرادهِ دون سند من القانون .

وبدئى أن القانون أوجب النطق بالحكم في جلسة علنية دائما حتى ولو كانت الدعوى قد نظرت في جلسة سرية ، وهي قاعدة عامة تسرى على دعوى الاشكال في التنفيذ (المادة ٣٠٣ / ١ اجراءات) .

٢١٢ — حضور الخصوم :

ذهب جانب من الفقه الى أن المشرع لم يشترط حضور المستشكل الجلسة المحددة لنظر الاشكال ، ومن ثم غانهِ يجوز له أن يوكل محاميا للحضور عنه ، ويصدر الحكم في هذه الحالة حُضوريا (١٢٩) .

ولمحكمة النقض قضاء جاء به « أن المادة ٢٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية انما وردت في الفصل الثاني من الباب الثاني الخاص بإعلان الخصوم أمام محكمة الجنع والمخالفات لمحاكمتهم عن جنحه أو مخالفة منسوبة اليهم فلا مجال لتطبيقها عند نظر الاشكال في تنفيذ حكم أمام غرفة الاتهام بل تطبق المادتان ٥٢٤ ، ٥٢٥ من القانون المشار اليه وهما اللتان تجدثتا عن هذا الموضوع بذاته . ولما كُنت المادة الاخيرة لاوجب حصول الاعلان قبل الجلسة بميعاد معين وكان الطاعن قد أعلن بالجلسة التسمى حددت لنظر الاشكال وتكلم الدفاع عنه في موضوع الاشكال ولم يطلب ميعادا لتحضير دفاعه ، فان البطلان — اذا كان ثمة بطلان — يزول وغقا

(١٢٩) انظر : الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف . المرجع السابق . ص ١٩١ . والاستاذ أحمد عبد الظاهر الطيب . المرجع السابق . ص ١٩١ .

للمادة ٢٦ من قانون المرافعات ولا يكون حضور الطاعن بشخصه واجبا مادام محاميه قد حضر وسمعت أقواله وهو يمثل الطاعن فتحقق بذلك سماع ذوى الشأن الذين يوجب القانون سماع أقوالهم وما دامت الغرفة لم تر محلا لاحضار المستشكل بنفسه لسماع ايضاحاته « (١٣٠) » .

غير أنه لما كانت محكمة النقض قد اخرجت اشكالات التنفيذ من نطاق تطبيق المادة ٢٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية وكانت النصوص القانونية التي تعالج الاشكال في التنفيذ قد خلت مما يوجب حضور المستشكل بشخصه ، فانه يجدر بالمشرع أن يجعل حضور المستشكل بنفسه وجوبيا متى كان مصكوما عليه بعقوبة سالبة للحرية واجبة النفاذ ولم يكن قد بدا التنفيذ عليه بالفعل أو كان قد بدا وأوقف بأمر وقضى من قاضى الاشكال أو من النيابة العامة ، ذلك أن المشرع حين أوجب حضور المتهم للمحاكمة الجنائية في الجنب الملقب عليها بالحبس الذى يوجب القانون تنفيذ مقرر صدور الحكم به (٢٣٧/اجراءات) انما استهدف تمكين المتهم من الدفاع عن نفسه وتمكين النيابة من التنفيذ عليه فور صدور الحكم بادانته ، وهذه الحكمة تتواءم بلا شك من باب أولى في خصومة التنفيذ القائمة بعد صدور الحكم بعقوبة سالبة للحرية واجبة النفاذ .

أما عن حضور النيابة العامة أثناء نظر دعوى الاشكال فالواجب أنه وجوبى ، ذلك أن دعوى الاشكال هي دعوى جنائية ، والنيابة العامة جزء من تشكيل القضاء الجنائى ، فضلا عن أن المشرع في المادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجب الفصل في الاشكال بعد سماع النيابة بما ينبئ عن ضرورة حضورها ، غمى أيضا طرف في الدعوى ولها ابداء الدفاع

وتحميم الطلبات ومناقشة الخبراء والطمع على الحكم (١٣١) .

٣١٢ - إجراءات التحقيق أمام محكمة الاشكال

لمحكمة الاشكال أن تجري التحقيقات التي ترى لزومها للفصل في الاشكال ، غلها أن تناقش الشهود — في غير مساس بحجية الحكم المستشكل فيه — (١٣٢) وأن تأمر بمضاهاة البصمات عند الشك في شخصية المحكوم عليه ، وأن تأمر بضم ملف القضية الصادر فيها الحكم المستشكل فيه مع أوراق التنفيذ ، وضم أية أوراق ترى أنها مفيدة في اظهار حقيقة النزاع حول صحة التنفيذ . غير أنه اخذا بالقواعد العامة لايجوز للمحكمة أن تندب النيابة العامة لعمل من أعمال التحقيق بل عليها أن تباشرة بنفسها (١٣٣) . ولقد قيل في تبرير ذلك أن طبيعه وظيفه النيابة العامة في الدعوى الجنائية الاصلية غيرها في دعوى الاشكال ، حيث تكون في الاولى صاحبة الحق الذي اعتدى عليه من النجاني ، بينما في الثانية هي المعتدية بالتنفيذ الخاطيء ومن ثم لايجوز ندبها في دعوى الاشكال لتقوم بالتحقيق كليا أو جزئيا (١٣٤) .

٣١٤ - سماع الخصوم :

متى اتصلت المحكمة بالخصومة باعلان ذوى الشأن بالجلسة المحددة

(١٣١) انظر ايضا الاستاذ احمد عبد الظاهر الطيب . المرجع السابق .

ص ١٩١ .

(١٣٢) غلا يجوز لها مناقشة الشهود في وقائع تمس ادلة البوت على الجريمة كما اثبتها الحكم المستشكل في تنفيذه ، لان محكمة الاشكال لا تملك اعادة تقييم الواقعة المكونة للجريمة ولا يجوز لها تعديل المسؤولية الجنائية التي يصبغها المحكمة .

(١٣٣) انظر نقض ١٠/٢/١٩٦٧ من ١٨ رقه ١٧٨ من ٨٩١ ، والدكتور

محمود مصطفى . شرح قانون الاجراءات الجنائية طبعة سنة ١٩٦٤ من ٢٥٠ هـ .

(١٣٤) انظر الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف . المرجع السابق . ص ١٩٣

لنظر الاشكال غانها تسمع النيابة العامة ثم أصحاب الشأن ، ويكون
المستشكل دائما هو آخر من يتكلم أخذا بالقاعدة العامة في الدعاوى
الجنائية (المادة ٢٧٥/٢ اجراءات) ، فضلا عن أن وجوب تقديم
الاشكال الى المحكمة بواسطة النيابة العامة (المادة ١/٥٢٥ اجراءات)
يجعلها دائما هي المدعية في خصومة التنفيذ ، وهي في الواقع كذلك لان
سعيها الى تنفيذ الحكم على نحو معين يجعلها صاحبة ادعاء بالحق في ذلك
التنفيذ ويجعل المنفذ عليه دائما في وضع المدعى عليه ، وما الاشكال المقدم
منه الا دفاعا يؤذيه ويبيديه بصفته هذه . والمادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات
الجنائية صريحة في نصها على ترتيب سماع الخصوم بقولها « وتفصل
المحكمة فيه في غرفة المشورة بعد سماع النيابة العامة وذوى الشأن » .

٣١٥ — وقف دعوى الاشكال في التنفيذ :

لا تلتزم المحكمة — طبقا للمادتين ٢٢٢ ، ٢٢٣ من قانون الاجراءات
الجنائية — بايقاف دعوى الاشكال الا اذا كان الحكم فيها يتوقف على
الفصل في دعوى جنائية أخرى أو على الفصل في مسألة من مسائل الاحوال
الشخصية. وتطبيقا لذلك قضى بأن الحكم المطعون فيه اذ لم يرد على طلب
ايفاف دعوى الاشكال حتى يفصل في دعوى التزوير المرغوة أمام القضاء
المدنى يكون قد أغفل طلبا ظاهر البطلان لا يلتزم بالرد عليه (١٣٥) .

وتلتزم المحكمة بوقف دعوى الاشكال متى تراءى لها أثناء نظرها
عدم دستورية نص في قانون أو لائحة لازم للفصل في النزاع ، وعليها أن
تعيل الاوراق — بغير رسوم — الى المحكمة الدستورية لطيا للفصل في
المسألة الدستورية (المادة ٢٩/أ من قانون المحكمة الدستورية العليا

الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩) ، أما اذا كان الدفع بعدم الدستورية مبدى من أحد الخصوم ورأت المحكمة جديده أجلت نظر الاشكال وحددت لمن آثار الدفع ميعادا لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا ، فإذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن (المادة ٢٩/ب من القانون المذكور) .

ويرى البعض انه اذا صادفت المحكمة عند نظرها للاشكال مسألة متعلقة بتفسير الحكم المستشكل في تنفيذه وجب عليها أن توقف نظر دعوى الاشكال وتكلف المستشكل برفع دعوى تفسير للحكم ، وبعد الحكم في دعوى التفسير تستأنف محكمة الاشكال نظر الدعوى وتفصل فيها على مقتضى ما قرره حكم التفسير المذكور (١٣٦) .

ومتى قضت المحكمة بوقف دعوى الاشكال في التنفيذ فانها لا تملك العدول عن هذا الايقاف حتى يفصل في المسألة العارضة التي استوجبت القضاء بإيقاف الدعوى (١٣٧) .

(١٣٦) انظر الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف . المرجع السابق . ص ١٨٠ ، ١٨١ .

(١٣٧) انظر نقض ١٧/٤/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٤٨٥ طعن ١٢١٧ لسنة ٤٦ في . ، وفيه قضت بأنه « لما كانت المادة ٢٩٧ من قانون الاجراءات الجنائية تضى على أنه « اذا رأت الجهة المنظورة امامها الدعوى وجها للسير في تحقيق التزوير تحيل الاوراق الى النيابة العامة ولها ان توقف الدعوى الى ان يفصل في التزوير من الجهة المختصة اذا كان الفصل في الدعوى المنظورة امامها يتوقف على الورقة المطعون عليها » ، وكان مفاد ذلك انه كلما كتبت الورقة المطعون عليها بالتزوير منتجة في موضوع الدعوى المطروحة على المحكمة الجنائية ، ورأت المحكمة من جدية الطعن وجها للسير في تحقيقه باحالاته الى النيابة العامة ولوقفت الدعوى لهذا الغرض فانه ينبغي على المحكمة ان تترصب للفصل في الادعاء بالتزوير من الجهة المختصة سواء بصدر حكم في موضوعه من المحكمة المختصة او بصدر امر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية وصيرورة كليهما انتهائيا ، وعنقد يكون للمحكمة ان تتقن في نظر موضوع الدعوى الموقوفة والفصل فيها » .

والمحكمة حين تقضى بوقف دعوى الاشكال يظل الامر بايقاف تنفيذ العقوبة أو بالاستمرار فيه جوازيًا لها وفقًا لحقها العام الوارد بالمادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، إذ ليس في القانون ما يفيد إلزامها بوقف تنفيذ العقوبة في هذه الحالة .

المبحث الثاني

مضمون الحكم الصادر في الاشكال وشروط صحته

٢١٦ — اختلاف مضمون الحكم باختلاف سبب الاشكال :

إذا كان سبب الاشكال المرفوع من المحكوم عليه أن التنفيذ يتم بحكم غير نهائي وغير مشمول بالنفاذ فإنه يشترط لقبوله موضوعًا أن يكون ميعاد الطعن على الحكم المستشكل في تنفيذه ما زال مفتوحًا أو أن يكون مطعونًا عليه بالفعل . والحكم الصادر في الاشكال — في هذه الحالة — يكون بالاستمرار في التنفيذ أو بوقفه حسبما يبين من مدى جدية وصحة الاشكال . ولا يشترط أن ينص في الحكم على مدة معينة لهذا الوقف ، فهو حكم وقتي بطبيعته ينقضي أثره — ويعود للنياحة العامة الحق في التنفيذ — بفوات ميعاد الطعن في الحكم المستشكل فيه دون رغبة أو بالحكم في الطعن بعدم قبوله شكلاً أو بسقوطه أو بعدم جوازه أو بتأييد الحكم المطعون فيه (المستشكل في تنفيذه) . مثال ذلك أن يكون الحكم المستشكل قننًا غيظه صادرًا من محكمة الجنح المستأنفة وأن يصدر الحكم في الاشكال بوقف التنفيذ ، فإن هذا الحكم الأخير ينقضي أثره بصيرورة الحكم المستشكل فيه باتًا بفوات ميعاد الطعن بالنقض دون رغبة أو بالفصل في الطعن بالنقض إذا كان قد رفع (١٣٨) .

(١٣٨) لنظر نقض ١٩٧٦/١/١٩ من ٢٧ من ٨٧ طعن ١٥٥ لسنة ٤٥ ق.

نقض ١٩٧٤/١٢/٢٠ من ٢٥ من ٨٩٩ طعن ١٧١٧ لسنة ٤٤ ق.

وقد يصدر الحكم بوقف التنفيذ في حالات أخرى ، كما اذا كان سبب الاشكال عارضا يمكن زواله كالتراع حول تفسير الحكم أو اصابة المحكوم عليه بالجنون .

وقد يصدر الحكم بعدم جواز التنفيذ ، كما اذا كان سبب الاشكال متعلقا بانعدام الحكم أو باستحالة التنفيذ أو بانقضاء العقوبة أو بالتنفيذ على غير المحكوم عليه .

وقد يصير الحكم بتعديل التنفيذ ، كما اذا كان سبب الاشكال متعلقا بتحديد السند الواجب التنفيذ عند تعدد الاحكام أو بالتزاع على احتساب مدة العقوبة أو اعمال مبدأ الجب أو خصم مدة الحبس الاحتياطي .

وخلاصة القول أن الحكم في الاشكال يختلف مضمونه من حالة الى أخرى تبعا للسبب الذى يبنى عليه والهدف الذى يرمى اليه . على أن من الفقهاء من يرى أنه من الخطأ الفصل في موضوع الاشكال بوقف التنفيذ لان هذا التعبير لا يستخدم الا عند الامر بوقف التنفيذ المؤقت وقبل الفصل في الموضوع ، أما الفصل في الموضوع فيهدف الى تقرير عدم قانونية التنفيذ أو قانونيته وبالتالي الاستمرار فيه أو عدم جوازه (١٣٩) .

٢١٧ — شروط صحة الحكم في الاشكال :

يشترط لصحة الحكم الصادر في الاشكال ما يشترط لصحة سنائر الاحكام وفقا لقانون الاجراءات الجنائية وقانون المرافعات ، فيشترط المطلق بالحكم في الاشكال في جلسة علنية رغم مباشرة اجراءات نظره في غرفة المشورة (الملة ٣٠٣/١ اجراءات) ، كما يشترط صدور الحكم بعد مداولة سرية لا يشترك فيها غير القضاة الذين سموا للمرافعة (١٦٦ ،

(١٣٩) انظر المذكور محمد حسنى عبد اللطيف . المرجع السابق .

١٦٧، مرفعت). م. ويصدر الحكم في الاشكال بأغلبية الآراء (١٦٩ مرفعت). بيد أنه يجب اعمال الاستثناء الوارد بالمادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية بحيث لو طمعت النيابة في الحكم الصادر في الاشكال فلا يجوز الغاء حكم محكمة أول درجة القاضي بقبول الاشكال ووقف التنفيذ أو عدم جوازه — في حالات اختصاصها بنظر الاشكال — الا باجماع الآراء، ويتعين أن يكون ذلك الاجماع ثابتا في منطوق الحكم^(١٤٠) . وإذا طعن المستشكل دون الغلبة العامة على الحكم الصادر في الاشكال بتعديل التنفيذ — وذلك متصور عندما لا يقضى للمستشكل بكل طلباته — فإن محكمة الطعن لا تملك سوى تأييد الحكم أو تعديله لمصلحة الطاعن .

ويشترط أيضا لصحة الحكم في الاشكال ايداع أسبابه والتوقيع عليه في غضون ثلاثين يوما من النطق به والا وقع باطلا وفقا للمادة ٣١٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، وفي هذا قضاء صريح لمحكمة النقض أكدت فيه انطباق المادة المذكورة على الحكم الصادر في الاشكال^(١٤١) .

كما يشترط لسلامة الحكم الصادر في الاشكال أن تشتعل ديباجته على بيانات اسم الامة واسم المحكمة وتاريخ اصدار الحكم وأسماء أعضاء المحكمة ، الى آخر ما يجب أن تشتعل عليه ديباجة الاحكام من بيانات وغقا للقواعد العامة .

المبحث الثالث

اثر الحكم في الاشكال

٢١٨ — استنفاد محكمة الاشكال لولايتها ونفاذ الحكم الصادر منها :

(١٤٠) انظر الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف . الموضع السابق ص ٢٠٤

(١٤١) نقض ٢٢/١٠/١٩٧٦ ص ٣٠ من ٧٧٣ رقم ١٦٣ طعن ٧٦١

لمنسة ٤٩ قى .

متى أصدرت المحكمة حكمها في موضوع الاشكال استنفدت ولايتها بالنسبة للنزاع ، ومن ثم فانه لا يجوز لها بعد ذلك المساس بذلك الحكم بالتعديل أو بالحذف أو بالاضافة ، الا أنها تملك بداهة المدول عن هذا القضاء اذا كان الحكم الصادر منها غيابيا وطعن عليه أمامها بالمعارضة ، لان المعارضة تعيد طرح الموضوع من جديد على ذات المحكمة التي فصلت فيه بالحكم الغيابي . ولقد سبق أن أوضحنا أيضا بأن محكمة الاشكال تختص بتفسير الحكم الصادر منها وتصحيح ما اكتنفه من أخطاء مادية متى رغب اليها طلب بذلك وفقا للقانون .

والحكم الصادر في الاشكال نافذ بمجرد صدوره ، فإذا قضى بوقف التنفيذ أو بعدم جوازه تعين على النيابة اعمال مضمون ذلك الحكم حتى ولو طعنت عليه بالاستئناف أو بالنقض . وإذا قضى بعدم قبول الاشكال أو برفضه والاستمرار في التنفيذ كان ذلك القضاء نافذا حتى ولو طعن عليه المستشكل على نحو ما سنوضحه عند الحديث عن طرق الطعن في الحكم الصادر في الاشكال .

وإذا كان قضاء النقض بنقض الحكم — الصادر في الدعوى الجنائية الاصلية — والاحالة من شأنه اعادة المتهم الى الحالة التي كان عليها قبيل صدور ذلك الحكم بحيث يخلو سبيله ان كان قد قدم للمحاكمة ابتداء وهو مفرج عنه ، ويعاد الى الحبس الاحتياطي اذا كان قد قدم للمحاكمة محبوسا ، فان التساؤل يثور عما اذا كان الحكم في الاشكال الوقتي بوقف التنفيذ — حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع — من شأنه أن يرتب ذات الاثر من عمه . والرأى عندي أن هذا الحكم الاخير — الصادر في الاشكال — يعني دائما الافراج عن المستشكل اذا كان محبوسا على ذمة تنفيذ الحكم المستشكل فيه ، اذ ليس من شأنه الغاء الحكم المستشكل في

تنفيذه حتى يمكن العودة بالمحكوم عليه الى الحالة التي كان عليها قبيل صدور ذلك الحكم ، وانما يهدف الحكم الصادر في الاشكال الى وقف اجراءات تنفيذ الحكم المستشكل فيه الذي ينتهى تنفيذ الحبس الاحتياطي بصدوره . ووقف اجراءات تنفيذ الحكم يعنى الاغراج عن المتهم ان كان محبوبا وليس العودة به الى حالته قبل صدور الحكم المستشكل فيه لان هذا الحكم الاخير ما زال قائما . وعند صدور الحكم بالنقض والاحالة يصح القبض على المتهم ثانية وحبسه احتياطيا ان كان قد قدم للمحاكمة في الاصل محبوبا . واختلاف الاثر الذي يترتب حكم النقض عن الاثر الذي يترتب الحكم الصادر في الاشكال أمر بديهي ومنطقي ، ومردء اختلاف طبيعة كل منهما والغرض منه .

٣١٩ — انقضاء اثر الحكم الصادر في الاشكال الوقتي :

عندما يكون الاشكال وقتيا أى مرغوعا بطلب وقتي هو وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه فان الحكم الصادر في الاشكال هو الاخر يكون وقتيا وينقضى أثره بزوال سبب وقف التنفيذ . فاذا انصب الاشكال على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا لحين الفصل في النزاع نهائيا من محكمة الطعن فان الحكم في الاشكال بوقف التنفيذ ينقضى أثره بصيرورة الحكم المستشكل فيه نهائيا باستنفاد طرق الطعن فيه أو بفوات مواعيدها . وكذلك الحكم في الاشكال برفضه وبالاتمرار في التنفيذ اذ ينقضى أثره بالغاء الحكم المستشكل فيه من محكمة الطعن . أما اذا استهدف الاشكال وقف التنفيذ لسبب عارض كالجنون فان الحكم في الاشكال بايقاف التنفيذ ينقضى أثره بشفاء المستشكل من جنونه (١٤٣) .

وللقاعدة المتقدمة تطبيقات كثيرة في قضاء محكمة النقض ، من ذلك ما قضت به من أنه متى كان الطعن بالنقض من المحكوم عليه في الحكم المستشكل في تنفيذه قد قضى بعدم قبوله شكلا وانقضى بذلك أثر وقف للتنفيذ الذي قضى به الحكم الصادر في الاشكال فان طعن النيابة العامة في هذا الحكم الاخير الوقتى يكون عديم الجدوى متعين الرغض^(١٤٣) . كما قضت بأنه لما كان يبين من الاوراق أن المطعون ضده لم يقرر بالطعن بطريق النقض في الحكم المستشكل فيه فان الطعن المقدم من النيابة يكون غير جائز ، ما دام الثابت أن طعنها قد ورد على الحكم الصادر في الاشكال وهو حكم وقتى انقضى أثره بصيرورة الحكم المستشكل فيه نهائيا بعدم الطعن فيه^(١٤٤) . وفي الصورة العكسية قضت محكمة النقض بأنه متى كان الثابت من الاوراق أن الطعن بالنقض من المحكوم عليه في الحكم المستشكل في تنفيذه قد قضى فيه بنقض الحكم المطعون فيه والاحالة وبالتالي أوقف تنفيذ الحكم الذي قضى الحكم الصادر في الاشكال بالاستمرار في تنفيذه فان الطعن المائل للمحكوم عليه في هذا الحكم الاخير قد أضحى بذلك عديم الجدوى متعين الرغض^(١٤٥) .

أما اذا كان الاشكال موضوعيا فان الحكم فيه لا ينقض أثره بصيرورة الحكم المستشكل فيه نهائيا ، وانما قد ينقض ذلك الاثر بالغاء الحكم المستشكل فيه من محكمة الطعن . مثال ذلك الحكم في الاشكال بتعديل التنفيذ في حالات النزاع على احتساب مدة العقوبة أو اعمال مبدأ الجب أو خصم الحبس الاحتياطي وأمثالها ، فان هذا الحكم ينقض أثره متى قضى من محكمة الطعن بالغاء الحكم المستشكل فيه اذ ترول عنه آنذاك

(١٤٣) نقض ١٦٧٤/١٢/٣٠ من ٢٥ من ٨٩٩ طعن ١٧١٧ لسنة ٤٤ ق
نقض ١٩٧٦/١/٩ من ٢٧ من ٨٧ طعن ١٥٥٥ لسنة ٤٥ ق .
(١٤٤) نقض ١٩٦٢/٥/٢٧ من ١٤ من ٤٤٢ طعن ٢٩٤٤ لسنة ٣٢ ق .
(١٤٥) نقض ١٩٨٠/٥/١٨ من ٣١ من ٦٤١ طعن ٢٠٢ لسنة ٥٠ ق .

قوته التنفيذية ويكون الحكم الصادر في الاشكال واردا على غير محل .

٣٣٠ - حجية الحكم الصادر في الاشكال :

الحكم الصادر في الاشكال لا يحوز قوة الشيء المقضي أمام المحكمة التي تنظر الطعن في الحكم المستشكل في تنفيذه ، فلا يجوز الاحتجاج به على محكمة الطعن أو النعي على حكمها بمخالفته للحكم الصادر في الاشكال . الا أن الاحكام التي تصدر في اشكالات التنفيذ تقيد من ناحية أخرى قضاء الاشكال ذاته وتلزم أطراف الخصومة ، غلبت لقاضي الاشكال - كما سبق القول - أن يعدل بحكم جديد عن الحكم الذي أصدره ابتداء في موضوع الاشكال - ما لم يكن ذلك لدى نظر المعارضة - ولا يجوز للمستشكل أن يقيم اشكالا جديدا بهدف تعديل الحكم الاول أو القضاء - استنادا الى ذات السبب - الا إذا حدث تغيير أو تعديل في الوقائع المادية المتعلقة بالتنفيذ أو في المركز القانوني للمستشكل . وتوضيحا لذلك فإنه اذا جعل المستشكل على حكم بعدم جواز التنفيذ لكونه مثلا غير المصكوم عليه أو بوقف التنفيذ حتى يصدر تفسيره للحكم من محكمة الموضوع أو بتعديل التنفيذ الى ما يتفق وحكم القانون ، ورغم ذلك عودت النيابة العامة بالتنفيذ الخاطيء عليه فأقام اشكالا ثانيا لذات السبب فإن على المحكمة - ولو من تلقاء نفسها - أن تقضى بعدم جواز نظر دعوى الاشكال لسابقة الفصل فيها ، وإلا كان من المتصور صدور أحكام متناقضة في الموضوع الواحد أو تسلسلا غير نهائي في الاحكام الفاصلة في واقعة بعينها (١٤٦) . وليس للمنفذ عليه في هذه الحالة الا أن يلجأ الى طريق التظلم من عضو النيابة الذي أمر بالتنفيذ الخاطيء الى النائب العام أو من يقوم مقامه ،

(١٤٦) راجع الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف . المرجع السابق .

فضلا عن حقه في مفاصمته باعتباره واقعا في خطأ مهني جسيم للحصول على حكم ببطان تصرفه بخلاف التعويضات والمصاريف (المادتين ٤٩٤ ، ٤٩٩ مراغمات) • أما اذا رغب المحكوم عليه اشكالا على سند من أن النيابة العامة أخطأت في احتساب مدة العقوبة فحضى له بطلباته ، واذا بدأت النيابة في التنفيذ عليه وفقا للحكم الصادر في الاشكال تبين اصابته بالجنون بعد صدوره ومع ذلك أمرت بالتنفيذ عليه فان هذا التنفيذ يكون خاطئا ويترتب عليه الحق للمحكوم عليه في الاستشكال من جديد بعد أن تغير السبب •

ويرى البعض — بحق — أن الحكم في الاشكال لا يمنع من رفع اشكال آخر اذا بنى على أسباب جديدة لم يسبق ابدائها أمام محكمة الاشكال حتى ولو كانت هذه الاسباب قائمة وقت نظر الاشكال الاول • ومسند هذا الرأي أن المشرع لم يوجب ابداء جميع الاسباب التي تبرر وقف التنفيذ في وقت رفع الاشكال والا سقط الحق فيما لم يبد منها ، فضلا عن أن الحكم الصادر برفض الاشكال والاستمرار في التنفيذ ليس معناه سلامة اجراءات التنفيذ حتى اللحظة التي صدر فيها الحكم وانما معناه عدم الاعتداد بالاسباب التي أبادها المستشكل لوقف التنفيذ (١٤٧) •

والحجبة الوقتية التي يكتسبها الحكم الصادر في الاشكال لا تمتد بالبداهة الى الاسباب التي أوردتها بشأن الموضوع أو بشأن سلامة الحكم المستشكل فيه • وتطبيقا لذلك قضت محكمة النقض بأنه اذا كان قد ورد في أسباب الحكم الصادر في الاشكال أن الاستئناف الذي أقامه المستشكل على الحكم المستشكل فيه مقبولا شكلا لما أبداه من عذر المرض فان ذلك لا يحوز قوة الامر المقضى في شأن شكل الاستئناف ولا يقال من صحة

الحكم المطعون فيه السابق صدوره بعدم قبول الاستئناف شكلا^(١٤٨) .
وغنى عن البيان أن الحكم الصادر بعدم قبول الاشكال شكلا لا يحول
دون المستشكل واقامة الاشكال من جديد باجراءات مقبولة^(١٤٩) .
واذا كان الحكم الصادر في الاشكال بوقف التنفيذ أو بعدم جوازه
أو بتعديله ملزما للنيابة العامة بمجرد صدوره فإن الحكم الصادر في
الاشكال برفضه والاستمرار في التنفيذ لا يحول بينها وبين وقف التنفيذ
متى رأت أن ثمة وقائع مادية طرأت على التنفيذ تستوجب وقفه أو تأجيله
ومتى كانت تلك الوقائع لاحقة لصدور الحكم في دعوى الاشكال .

(١٤٨) نقض ١٩٧٠/١١/٢٢ من ٢١ من ١١١٨ طعن ١١٨٧ لسنة ٤٠ ق

(١٤٩) راجع ما سبق في نبذة ٣١٠ .

الفصل الخامس

الظعن على الحكم الصادر فى الاشكال

٣٢١ - تمهيد :

لما كانت دعوى الاشكال فى التنفيذ دعوى جنائية تكميلية فان الذى يحكمها هو قانون الاجراءات الجنائية . واذا كانت النصوص التى عالجت الاشكال فى التنفيذ لم تتناول مسألة الظعن فى الحكم الصادر فيه الا أن الاجماع منمقد على أنه يقبل الظعن بالطرق المقررة فى قانون الاجراءات الجنائية ووفقا للمواعيد والاجراءات والقواعد المنظمة لهذه الطرق .

٣٢٢ - الصفة والمصلحة فى الظعن :

لا يكون الظعن على الحكم الصادر فى الاشكال مقبولا الا ممن كان طرفا فى دعوى الاشكال ، ومن ثم فانه لا يتصور ذلك الظعن الا من المستشكل أو من النيابة العامة .

وتتوافر المصلحة لدى الطاعن متى كان هو الطرف الاخر الذى خسر دعوى الاشكال أو لم يقضى له فيها بطلباته جميعها ، اذ يستهدف من الظعن تحييل الحكم المطعون فيه لئلا يضر به .

وبديهى أن الظعن لا يعتبر متوافرا على شرط المصلحة متى كان التنفيذ قد تم وانتهى قبل رفع الظعن أو كان الحكم الصادر فى الاشكال قد انقضى اثره بالغاء الحكم المستشكل فيه من محكمة الظعن أو بصيرورته

نهائيا باستنفاد طرق الطعن فيه أو بفوات مواعيدها (١٥٠) .

٣٢٣ — تبعية الحكم الصادر في الاشكال للحكم الصادر في الموضوع

من حيث جواز الطعن فيه :

من المقرر أن الحكم الصادر في الاشكال يتبع الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية الاصلية من حيث جواز أو عدم جواز الطعن فيه . فإذا كان الاشكال واردا على تنفيذ حكم صادر في جريمة مخالفة فإن الضمن بالنقض على الحكم الصادر في الاشكال لا يكون جائزا (١٥١) . أما إذا كان الحكم المستشكل في تنفيذه صادرا في جنحة — أو جناية — مما يجوز الطعن فيه بطريق النقض فإن الطعن بالنقض في الحكم النهائي الصادر في الاشكال يكون جائزا (١٥٢) . وإذا كان الحكم المستشكل في تنفيذه مما لا يجوز الطعن فيه بالاستئناف — كالحكم باعتبار الامر الجنائي نهائيا واجب النفاذ — فإن الطعن بالاستئناف على الحكم الصادر في الاشكال لا يكون جائزا . وكذا إذا كان الحكم المستشكل فيه مما لا يجوز المعارضة فيه — كالأحكام الصادرة في جرائم القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحلات التجارية والصناعية — فإن الحكم الصادر في الاشكال يكون أيضا غير قابل للطعن بطريق المعارضة .

(١٥٠) راجع مسبق في الفقرات ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣١٩ . وانظر : نقض ٧٤/١٢/٣٠ من ١٩ من ١٩٦٨ ، ١٠٥٣ طعن ١٨٦٩ لسنة ٣٨ ق ، نقض ٧٤/١٢/٣٠ من ٢٥ من ٨٩٩ طعن ١٧١٧ لسنة ٤٤ ق ، نقض ١٩٧٦/١/١٩ من ٢٧ من ٨٧ طعن ١٥٥٥ لسنة ٤٥ ق ، نقض ١٩٨٠/٥/١٨ من ٣١ من ٦٤١ طعن ٢٠٢ لسنة ٥٠ ق .

(١٥١) نقض ١٩٥٦/١٠/٢٩ من ٧ من ١٠٨١ طعن ٨٤٤ لسنة ٢٦ ق .

(١٥٢) نقض ١٩٧٩/١٠/٢٢ من ٣٠ من ٧٧٣ طعن ٧٦١ لسنة ٤٩ ق .

رقم ١٦٣

أما إذا كان الحكم المستشكل في تنفيذه مما لا يجوز الطعن فيه بأي طريق — كأحكام محاكم أمن الدولة طوارئ — فإن الحكم الصادر في الاشكال يكون أيضا غير قابل للطعن مطلقا وإن كانت تسرى عليه ما يسرى على الحكم المستشكل فيه من قواعد متعلقة بالتصديق على الاحكام .

٣٢٤ — طرق الطعن وأثرها :

١ — تجوز المعارضة في الحكم الغيابي الصادر في الاشكال من محكمة الجنح المستأنفة أو من محكمة الجنح الجزئية في حالات اختصاصها بنظر الاشكال . أما إذا كان الحكم في الاشكال قد صدر غيابيا من محكمة الجنايات فإنه لا تجوز المعارضة فيه إذا كان الحكم المستشكل في تنفيذه صادرا في جنائية ، وإنما تجوز إذا كان الحكم المستشكل فيه صادرا في جريمة مقدمة الى محكمة الجنايات بوصف الجنحة . فالحكم الصادر في الاشكال يتبع — كما سبق القول — الحكم الصادر في الموضوع من حيث جواز أو عدم جواز الطعن فيه .

٢ — عندما تختص محكمة الجنح الجزئية بنظر الاشكال في التنفيذ — كما هو الحال في اشكالات التنفيذ على الاحداث — فإن حكمها فيه يكون قابلا للاستئناف . أما الحكم الصادر في الاشكال من محكمة الجنح المستأنفة أو من محكمة الجنايات — ولو في جنحة — باعتبارهما أول درجة فإنه لا يقبل الاستئناف . ويرى البعض انه إذا استأنف المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية الحكم الصادر في الاشكال فعليه أن يقدم نفسه للتنفيذ قبل الجلسة المحددة لنظر الاستئناف والا وجب الحكم بسقوط الاستئناف (١٥٣) .

٣- يجوز الطعن بالنقض في الاحكام النهائية الصادرة في الاشكال .
ويسنوي في ذلك أن يكون الحكم صادرا من محكمة الجتج المستأنفة أو من
معكمة الجنائيات . وكما سبق القول فان الطعن بالنقض في الحكم الصادر
في الاشكال لا يكون جائزا الا اذا كان الحكم المستشكل في تنفيذه من
غصيلة الاحكام التي يجوز الطعن فيها بالنقض .

٤ - تسري على الطعن في الاحكام الصادرة في الاشكالات ذات
الاجراءات والمواعيد والقواعد المنظمة للطعن في الاحكام بصفة عامة .
٥- اذا كان رفع دعوى الاشكال في حد ذاته لا يترتب عليه وقف
التنفيذ فان الطعن على الحكم الصادر فيها بالاستمرار في التنفيذ لا يترتب
عليه بطبيعة الحال ايقاف للتنفيذ الا اذا رأت محكمة الطعن ايقاف التنفيذ
موقتا حتى تفصل في النزاع وفقا للمادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية
فالمادة ١١٢ من الحكم الصادر في الاشكال - وهو من غصيلة الاحكام
المستعجلة - نافذ بمجرد صدوره دائما حتى ولو طعن عليه بطرق الطعن
المقروءة قانونا . وياء على ذلك فان الطعن من قبل النيابة العامة على الحكم
الصادر في الاشكال بعدم جواز التنفيذ أو بتعديله ليس من شأنه ايقاف
تنفيذ ذلك الحكم .

اهم المراجع

المؤلفات والرسائل (بالترتيب الابجدي) :

● الدكتور أحمد أبو الوفا

- ✳ اجراءات التنفيذ في المواد المدنية والتجارية . الطبعة الخامسة .
- ✳ المرافعات المدنية والتجارية . طبعة ١٩٦٧ .
- الاستاذ أحمد مفتوت
- ✳ شرح القانون الجنائي . القسم العام .
- الاستاذ أحمد عبد الظاهر الطيب
- ✳ اشكالات التنفيذ في المواد الجنائية . الطبعة الاولى .
- الدكتور أحمد فتحي سرور
- ✳ الشريعة والايجراءات الجنائية . طبعة ١٩٧٧
- ✳ الوسيط في قانون الاجراءات الجنائية . طبعة ١٩٨٠، ١٩٨١ .
- ✳ الاختبار القضائي . الطبعة الثانية .
- ✳ نظرية البطلان في قانون الاجراءات الجنائية . رسالة دكتوراه ١٩٥٩ .
- ✳ الجرائم الضريبية والنقدية . طبعة ١٩٦٠ .
- الدكتور أحمد محمد ابراهيم
- ✳ التعليق على قانون الاجراءات الجنائية . طبعة ١٩٥٧ .
- الدكتور ادوار غالى الذهبى
- ✳ حجية الحكم الجنائي أمام القضاء المدني . رسالة دكتوراه . طبعة ١٩٦٠
- ✳ اعادة النظر في الاحكام الجنائية طبعة ١٩٧٠ .
- الدكتور السيد مصطفى السيد
- ✳ الاحكام العامة في قانون العقوبات طبعة ١٩٥٧ ، ١٩٦٢ .

● فضيلة الشيخ السيد سابق

● غقه السنة • الجزء الثانى

● الدكتور أمال عبد الرحيم عثمان

● شرح قانون الاجراءات الجنائية • طبعة ١٩٧٥ •

● الدكتور امينة النمر

● أوامر الاداء • طبعة ١٩٧٥ •

● الاستاذ جندى عبد الملك

● الموسوعة الجنائية • الطبعة الاولى ج ٢ ، •

● الدكتور حسن صادق المرصفاوى

● أصول الاجراءات الجنائية • طبعة ١٩٦٤ •

● الاجرام والعقاب فى مصر •

● الحبس الاحتياطى وضمان حرية الفرد فى التشريع المصرى طبعة ١٩٥٤

● التجريم فى تشريعات الضرائب • الطبعة الاولى ١٩٦٣ •

● الدكتور حسن صادق المرصفاوى والدكتور محمد ابراهيم زيد

● دور القاضى فى الاشراف على تنفيذ الجزاء الجنائى • طبعة ١٩٧٠ •

● الدكتور حسن سلام

● العمل فى السجون • رسالة دكتوراه • طبعة ١٩٦٠ •

● الدكتور رعوف عبيد

● مبادئ القسم العام من التشريع العقابى المصرى • طبعة ١٩٦٤ •

● مبادئ الاجراءات الجنائية فى القانون المصرى • طبعة ١٩٧٦ •

● شرح قانون العقوبات التكميلى • طبعة ١٩٧٩ •

● الدكتور رمسيس بهنام

● النظرية العامة للقانون الجنائى • طبعة ١٩٦٥ • الجزء الثانى •

- ✱ الاجراءات الجنائية تأصيلا وتحليلا . طبعة ١٩٧٧ . الجزء الاول .
- الدكتور سمير الجنزورى
- ✱ الغرامة الجنائية . رسالة دكتوراة . طبعة ١٩٦٧ .
- الدكتور عبد الرزاق السنهورى
- ✱ الوسيط في شرح القانون المدنى . مصادر الالتزام . المجلد الثانى . طبعة ١٩٨١ .
- الدكتور عبد العظيم مرسى وزير
- ✱ دور القضاء في تنفيذ الجزاءات الجنائية . رسالة دكتوراه . طبعة ١٩٧٨
- المستشار عز الدين الناصورى والاستاذ هamed عكاز
- ✱ التطبيق على قانون المرافعات . طبعة ١٩٨٢ .
- الدكتور على راشد
- ✱ موجز القانون الجنائى . الطبعة الرابعة ١٩٥٧
- الاستاذ على زكى العرابى
- ✱ المبادئ الاساسية للاجراءات الجنائية . طبعة ١٩٥٢ . الجزء الثانى .
- الدكتور على فاضل حسن
- ✱ نظرية المصادرة في القانون الجنائى المقارن . رسالة دكتوراه . طبعة ١٩٧٣ .
- الدكتور عوض محمد
- ✱ جرائم المخدرات والتخريب الجمركى والتحدى . طبعة ١٩٦٦ .
- ✱ قانون العقوبات . القسم العام .
- الدكتور فتحي والى
- ✱ الوسيط في قانون القضاء المدنى . طبعة ١٩٨٠ .
- ✱ التنفيذ الجبرى . طبعة ١٩٨٠ .

● الدكتور مأمون سلامة

✽ قانون الاجراءات الجنائية مطبقا عليه بالفقه وأحكام النقض • طبعة ٨٠

● الدكتور محمد حسنى عبد اللطيف

✽ النظرية العامة لاشكالات التنفيذ في الاحكام الجنائية • رسالة

ماجستير • الطبعة الاولى •

● الاستاذ محمد حلمى عبد العاطى

✽ الاشكالات القانونية في تنفيذ الاحكام الجنائية • طبعة ١٩٥٤ •

● الدكتور محمد زكى أبو عامر

✽ شائبة الخطأ في الحكم الجنائى • رسالة دكتوراة • طبعة ١٩٧٧ •

● الاساتذة محمد على راتب ومحمد نصر الدين كامل ومحمد فاروق

راتب •

✽ قضاء الامور المستعجلة • الطبعة السادسة •

● المستشار محمد عزت عجوه

✽ جرائم التزوير والتسكير الجبرى • طبعة ١٩٧١ •

● المستشار محمد عزمى البكرى

✽ جرائم التشرد والاشتيا • طبعة ١٩٧٨ •

● الاستاذ محمد كمال عبد العزيز

✽ تكنين المرافعات في ضوء القضاء والفقه • الطبعة الثانية •

● المستشار محمود ابراهيم اسماعيل

✽ العقوبة • طبعة ١٩٤٥ •

● الدكتور محمود مصطفى

✽ شرح قانون الاجراءات الجنائية • طبعة ١٩٩٤ •

✽ شرح قانون العقوبات • القسم العام طبعة ١٩٥٠ ، ١٩٧٤ •

● الدكتور محمود نجيب حسنى

* المجرمون الشواذ • طبعة ١٩٦٤ •

* شرح قانون العقوبات • القسم العام • طبعة ١٩٧٧ •

● الدكتور مرقص سعد

* الرقابة القضائية على التنفيذ العقابى • رسالة دكتوراة • طبعة ١٩٧٢

● المستشار مصطفى الشاذلى

* مدونة قانون العقوبات • طبعة ١٩٨٢ •

● الدكتور مصطفى كامل كير

* الجرائم التموينية • طبعة ١٩٨٣ •

● الامتاز مصطفى مجدى هرجه

* الحيابة داخل وخارج دائرة التجريم • طبعة ١٩٨٣ •

● المستشار يحيى الرفاعى

* تشريعات السلطة القضائية • طبعة ١٩٨١ •

● الدكتور يسر انور على والدكتور امال عثمان

* علم الاجرام وعلم العقاب • طبعة ١٩٧٠ •

● ابراهيم السحماوى

* موسوعة التشريعات الجنائية الخاصة فى ضوء القضاء والفقه • الجزء

الاول • طبعة ١٩٨٣ •

مقالات وبحوث ومجموعات :

* دور القاضى فى تفريد العقوبة • بحث مقدم من وفد مصر للمؤتمر

الدولى العاشر لقانون العقوبات • مجلة القضاة • عدد سبتمبر ١٩٧٠

● المستشار ابو بكر العيب

* محاضرات فى اشكالات التنفيذ • معهد تدريب القضاة • القاهرة •

يوليو ١٩٧١ •

● **المستشار أحمد رفعت خفاجي**

- مدى اختصاص النيابة العامة بالفصل في مواد الحيازة • مجلة المحاماة • س ٣٢

● **الدكتور أحمد عبد العزيز الألفي**

- تقرير حول الاصلاح عن غير طريق المؤسسات وتأثيره بالنسبة للمسجونين الخطرين • مقدم للمؤتمر العربي التاسع للدفاع الاجتماعي • المجلة العربية للدفاع الاجتماعي عدد مارس ١٩٧٨ •

● **الدكتور أحمد فتحي سرور**

- الحكم الجنائي المنعدم • مجلة القانون والاقتصاد س ٣٠
- المركز القانوني للنيابة العامة • مجلة القضاة س ١ عدد ٢ •

● **الدكتور انوار غالى الذهبى**

- الاكراه البدنى لتنفيذ الحكم بالتفويض • المجلة الجنائية القومية • يوليو ١٩٦٤ •

● **الاستاذ أنور جمعه**

- حماية الحيازة في ظل القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٢ • دراسة على الاستئناس مقدمة لقسم الدراسات العليا بكلية حقوق الاسكندرية سنة ١٩٨٣ •

● **الدكتور سمير الجنزورى**

- تقرير عن نظام القضاء الجنائي في الدول العربية • المجلة العربية للدفاع الاجتماعي • مارس ١٩٧٨ •

● **المستشار سمير ناجي**

- الجزاء على خلو الحكم من توقيع قاضيه • مجلة القضاة • يونيو ١٩٧٢ •

● **المستشار عادل يونس**

- ✱ رقابة محكمة القضاء الادارى على قرارات سلطات التحقيق • مجلة مجلس الدولة س • •

● **الدكتور يصر أنور على**

- ✱ الدفاع الاجتماعى والاصلاح العقابى المعاصر • محاضرات لطلبة الدراسات العليا بكلية حقوق عين شمس • سنة ١٩٨٠ •

● **مجموعات الاحكام والتعليمات**

- ✱ مجموعة المكتب الفنى لاهكام محكمة النقض •
- ✱ مجموعة القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض •
- ✱ التعليمات القضائية للنيايات • طبعة ١٩٨٠ •
- ✱ التعليمات الكتابية والمالية والادارية • طبعة ١٩٧٩ •

فهرس

صفحة	الموضوع
٣	امضاء
٥	تقديم
٩	خطة البحث

باب تمهيدى

١١	المدخل الى التنفيذ العقابى
----	----------------------------

الفصل الاول

١٣	مفهوم التنفيذ وخصائصه
	١ — ماهية التنفيذ العقابى •
	٢ — الطبيعة الجبرية للتنفيذ العقابى •
	٣ — استقلال مرحلة التنفيذ •
	٤ — التفرقة بين تنفيذ الحكم وتنفيذ الجزاء •

الفصل الثانى

١٩	الطبيعة القانونية لمرحلة التنفيذ
	٥ — أهمية الموضوع
	٦ — رأى الاول : الطبيعة الادارية للتنفيذ
	٧ — رأى الثانى : الطبيعة القضائية للتنفيذ •
	٨ — رأى الثالث : الطبيعة المختلطة للتنفيذ •
	٩ — موقف القضاء الادارى •

صفحة

الموضوع

- ١٠ — موقف المحكمة العليا •
- ١١ — رأيها الشخصي •

الفصل الثالث

- ٢٩ دور السلطة القضائية في التنفيذ
- ٢٩ أولا : الدعوة الى التدخل القضائي في التنفيذ وأثرها
- ١٢ — نظام قاضى التنفيذ •
- ٣١ ثانيا : الوضع في التشريع المصرى
- ١٣ — الاختصاص بتنفيذ الاحكام الجنائية •
- ١٤ — نطاق الرقابة القضائية على التنفيذ •
- ١٥ — اتساع سلطة الادارة في التنفيذ •
- ١٦ — التدخل القضائي في التنفيذ على الاحداث •

الباب الاول

السندات التنفيذية

- ١٧ — تمهيد وتقسيم

الفصل الاول

- ٤١ التعريف بالسندات التنفيذية •
- ١٨ — اتساع مدلول التنفيذ الجنائي •
- ١٩ — التنفيذ الاصلى •
- ٢٠ — التنفيذ المؤقت •
- ٢١ — سند التنفيذ البسيط وسند التنفيذ المركب •

الفصل الثاني

الحكم الجنائي

٤٥

٢٢ — تقسيم

٤٥ — المبحث الاول — الحكم الجنائي بين البطلان والانعدام •

٢٣ — البطلان وأثره على قوة السند التنفيذي •

٢٤ — التفرقة بين البطلان والانعدام • معيارها وأهميتها •

٢٥ — تطبيقات عملية للحكم المردوم •

٢٦ — الانعدام الجزئي •

٢٧ — الطعن في الحكم المردم •

٢٨ — دعوى البطلان الاصلية •

٢٩ — أثر الانعدام على التنفيذ الجنائي •

٦١

المبحث الثاني — الحكم الجنائي الموقوف

٣٠ — تعريف ايقاف التنفيذ والغرض منه •

٦٤

المطلب الاول — شروط الامر بايقاف التنفيذ

٣١ — قصر ايقاف التنفيذ على الجنايات والجنح

٣٢ — شروط العقوبة الاصلية •

٣٣ — شروط العقوبة التبعية أو التكميلية •

٣٤ — موقف المصادرة والاغلاق من وقف التنفيذ •

٣٥ — شمول الايقاف للآثار الجنائية المترتبة على الحكم

٣٦ — الشروط المتعلقة بالمحكوم عليه •

٣٧ — السلطة التقديرية للقاضي في وقف التنفيذ •

٣٨ — بيانات الحكم الصادر بايقاف التنفيذ •

الموضوع	صفحة
المطلب الثاني — الغاء الامر بإيقاف التنفيذ	٧٧
٣٩ — أسباب الغاء وقف التنفيذ •	
٤٠ — إجراءات الغاء وقف التنفيذ •	
٤١ — المحكمة المختصة بالغاء وقف التنفيذ •	
٤٢ — الطعن على الحكم الصادر بالغاء وقف التنفيذ •	
المطلب الثالث — آثار السند التنفيذي الموقوف	٨٤
٤٣ — النفاذ الفوري للحكم بإيقاف التنفيذ	
٤٤ — خطأ المحكمة في الامر بالإيقاف وأثره •	
٤٥ — العقوبات التي يوقف تنفيذها فور صدور الحكم •	
٤٦ — سريان وانقضاء مدة الإيقاف •	
الفصل الثالث	
الأوامر الجنائية	٨٧
٤٧ — الطبيعة القانونية للأمر الجنائي الصادر من القاضي •	
٤٨ — الطبيعة القانونية للأمر الجنائي الصادر من النيابة	
٤٩ — تنفيذ الأمر الجنائي والاستشكال فيه •	
٥٠ — أحالة •	
الفصل الرابع	
أوامر التحقيق •	٩٣
المبحث الأول — التعريف بأوامر التحقيق	٩٣
٥١ — التفرقة بين إجراءات التحقيق وأوامر التحقيق •	

- ٥١ — أوامر التحقيق التي تصلح كسندات تنفيذية .
- ٥١ — تنفيذ أوامر التحقيق والاستشكال فيه .
- المبحث الثاني — تطبيقات عملية لأوامر التحقيق المختصة
- ٩٦ — سندات تنفيذية .
- ٩٧ — المطلب الأول — الأمر بالحبس الاحتياطي
- ٥ — تكييفه ٥٥ — بياناته ٥٦ — تنفيذه .
- ٩٩ — المطلب الثاني — أوامر وقرارات الحيابة
- ٩٩ — الفرع الأول — أوامر النيابة العامة بالأجراءات التحفظية
- ٥ — التعريف بالأجراء التحفظي والغرض منه .
- ٥ — شروط الأمر بالأجراء التحفظي .
- ٥ — طبيعة الأمر وتكييفه القانوني .
- ٦ — الاختصاص بإصدار الأمر والتظلم منه .
- ٦ — عرض الأمر على القاضي الجزئي المختص .
- ١٠٦ — الفرع الثاني — رقابة القاضي الجزئي على أوامر النيابة
- ٦ — التكييف القانوني لقرار قاضي الحيابة .
- ٦ — نظر المعارضة أمام قاضي الحيابة .
- ٦ — اعتبار القرار كأن لم يكن . ٦٥ — بطلان القرار وأثره .
- ١١٣ — الفرع الثالث — اختصاص محكمة الجنب بنظر النزاع
- ٦ — تصديق محكمة الجنب للنزاع على الحيابة .
- ٦ — حجية الحكم أمام المحاكم المدنية .
- الفرع الرابع — تنفيذ الأوامر والقرارات والإحكام
- ١١٦ — الصادرة بحماية الحيابة .

- ٦٨ — تنفيذ أمر النيابة التحفظي فور صدوره •
- ٦٩ — أثر تعديل أو إلغاء الأمر ٧٠ — كيفية التنفيذ •

الباب الثاني

- ١٢١ الاحكام العامة في التنفيذ الجنائي

الفصل الاول

- ١٢٣ الاحكام الواجبة التنفيذ •
- ١٢٣ المبحث الاول — الاصل العام في تنفيذ الاحكام الجنائية
- ١٢٣ المطلب الاول — القاعدة وآثار طرق الطعن عليها •
- ٧١ — القاعدة ٧٢ — ميعاد المعارضة وأثره على التنفيذ •
- ٧٣ — ميعاد الاستئناف وأثره على التنفيذ •
- ٧٤ — أثر الاستئناف بعد الميعاد ٧٥ — الطعن بالنقض •
- ٧٦ — طلب إعادة النظر •
- ١٣٤ المطلب الثاني — تطبيقات القاعدة العامة في التنفيذ •
- ٧٧ — الحكم النهائي ٧٨ — الحكم الجسوري الاعتباري •
- ٧٩ — الحكم الجسوري •
- ٨٠ — الاحكام الضمانية من محاكم أمن الدولة •
- المبحث الثاني — الاستثناءات الواردة على الاصل العام
- ١٤٠ في التنفيذ •
- ١٤٠ المطلب الاول — حالات التنفيذ الوجوبي
- ٨١ — الاحكام الصادرة بالبراءة أو بوقف التنفيذ •

- ٨٢ — الاحكام الصادرة بالفراغة والمصاريف .
- ٨٣ — الاحكام الصادرة بالحبس في سرقة .
- ٨٤ — الاحكام الصادرة بالحبس على متهم عائد .
- ٨٥ — الاحكام الصادرة بالحبس على متهم ليس له منزل اقامة ثابت بمصر .
- ٨٦ — التنفيذ المطلق على عدم تقديم كفالة .
- ٨٧ — اغفال المحكمة تقدير كفالة أو حكمها خطأ بالنفاذ .
- ٨٨ — الكفالة المالية والكفالة الشخصية .
- ٨٩ — اخلال المحكوم عليه بشروط الافراج .
- ٩٠ — الاعفاء من تقديم كفالة .
- ٩١ — حالات التنفيذ الوجوبى في القوانين الخاصة .
- ٩٢ — اثر المعارضة على حالات التنفيذ الوجوبى .
- ١٥٧ المطلب الثانى — حالات التنفيذ الجوازى
- ٩٣ — اذا كان المتهم محبوبا احتياطيا .
- ٩٤ — عدم المعارضة في الحكم الغيابى في الميعاد .
- ٩٥ — تنفيذ الحكم الغيابى وفقا للمادة ٤٦٨ اجراءات .
- ٩٦ — التنفيذ الجوازى بالنسبة للدعوى المدنية .
- ٩٧ — حالات التنفيذ الجوازى في القوانين الجنائية الخاصة .
- ١٦٢ المطلب الثالث — التنفيذ الوجوبى للمقوبات التبعية
- ٩٨ — المادة ٤٦٤ من قانون الاجراءات الجنائية .

الفصل الثانى

- ٩٩ — صدور أكثر من حكم في واقعة واحدة .

صفحة

الموضوع

- ١٠٠ — صدور أكثر من حكم بالإدانة في وقائع متعددة
- ١٦٧ — المبحث الأول — ترتيب تنفيذ العقوبات السالبة للحرية
- ١٠١ — ابتداء التنفيذ بالعقوبة الأشد
- ١٦٩ — المبحث الثاني — جب الاشغال الشاقة للسجن والحبس
- ١٠٢ — معنى الجب والغرض منه •
- ١٠٣ — العقوبات التي يرد عليها الجب •
- ١٠٤ — انفراد الاشغال الشاقة بصلاحية الجب •
- ١٠٥ — تنفيذ السجن أو الحبس وأثره على قاعدة الجب •
- ١٠٦ — حدود الجب ١٠٧ ما يشترط لأعمال قاعدة الجب •
- ١٠٨ — أثر الغاء وقف التنفيذ على قاعدة الجب •
- ١٠٩ — الاحكام التي يراعى الجب عند تنفيذها •
- ١١٠ — تأثير الحد الاقصى لمجموع العقوبات على قاعدة الجب •
- ١٧٨ — المبحث الثالث — الحد الاقصى لمجموع العقوبات •
- ١٧٨ — أولا — بالنسبة للعقوبات السالبة للحرية •
- ١١١ — النص التشريعي ومؤداه •
- ١١٢ — تأثير الحد الاقصى على قاعدة الجب •
- ١١٣ — شرط اعمال الحد الاقصى •
- ١٨٢ — ثانيا — بالنسبة للغرامة •
- ١١٤ — الاصل هو تعدد الغرامة •
- ١٨٣ — ثالثا — بالنسبة للوضع تحت مراقبة الشرطة
- ١١٥ — المسادة ٣٨ من قانون العقوبات •

الفصل الثالث

- ١٨٥ حالات تأجيل التنفيذ
- ١٨٥ أولا — حالات الارجاء الوجوبى
- ١٨٥ ١ — بالنسبة لمعقوبة الاعدام
- ١١٦ — انتظار الامر بالعفو أو ابدال العقوبة •
- ١١٧ — عدم جواز التنفيذ في أيام الاعياد •
- ١١٨ — عدم جواز التنفيذ على الحبلى •
- ١٨٨ ٢ — بالنسبة للمعقوبات السالبة للحرية
- ١١٩ — اصابة المحكوم عليه بالجنون
- ١٩٠ ثانيا — حالات الارجاء الجوازى
- ١٩٠ ١ — ارجاء التنفيذ على الحوامل
- ١٢٠ — النص التشريعى ونطاقه •
- ١٢١ — معاملة العامل داخل السجن •
- ١٢٢ — تقييم هذا السبب من أسباب ارجاء التنفيذ •
- ١٩٣ ٢ — ارجاء التنفيذ على المرضى
- ١٢٣ — النص التشريعى ١٢٤ — الغرض الاول •
- ١٢٥ — الغرض الثانى •
- ١٩٥ ٣ — ارجاء التنفيذ على أحد الزوجين
- ١٢٦ النص التشريعى ونطاق تطبيقه

الموضوع	صفحة
ثالثا — حدود الارجاء وضمنانات العودة الى التنفيذ	١٩٦
١٣٧ — العقوبات التي تسرى عليها قواعد الارجاء الجوازي والوجوبي	
١٣٨ — ضمانات التنفيذ •	

الباب الثالث

اجراءات التنفيذ	١٩٩
-----------------	-----

الفصل الاول

تنفيذ العقوبات البدنية والسالبة للحرية	٢٠١
المبحث الاول — الاعدام	٢٠١
١٣٩ — الاعدام بين أنصاره وخصومه	١٣٠ — تنفيذ الاعدام
المبحث الثاني — تنفيذ العقوبات السالبة للحرية	٢٠٨
المطلب الاول — التعريف بهذه العقوبات وأماكن تنفيذها	٢٠٨
أولا — الاشغال الشاقة	٢٠٨
١٣١ — تعريفها وكيفية تنفيذها	١٣٢ مدتها
ثانيا — السجن	٢١٠
١٣٣ — تعريفه	١٣٤ مدته
ثالثا — الحبس	٢١١
١٣٥ — تعريفه	١٣٦ — مدة الحبس
١٣٨ — حالات الحكم بالحبس البسيط والحبس مع الشغل	١٣٧ نوعا الحبس

- ١٣٩ — تحول عقوبة الحبس البسيط
- ٢١٥ المطلب الثانى — كيفية حساب مدة العقوبة السالبة للحرية
- ٢١٥ أولا — بداية تنفيذ العقوبة ونهايته •
- ١٤٠ — القاعدة وتطبيقاتها •
- ٢١٧ ثانيا — خصم مدة الحبس الاحتياطى
- ١٤١ — القاعدة والغرض منها وتطبيقاتها •
- ١٤٢ — تحديد بداية العقوبة فى حالة خصم الحبس الاحتياطى •
- ١٤٣ — شروط خصم مدة الحبس الاحتياطى •
- ١٤٤ — العقوبات التى يرد عليها الخصم •
- ٢٢٧ المطلب الثالث — الافراج الشرطى
- ١٤٥ — تعريفه والحكمة منه ١٤٦ — شروطه •
- ١٤٧ — الافراج تحت شرط عند تعدد العقوبات •
- ١٤٨ — مدة الحبس الاحتياطى وأثرها على الافراج الشرطى •
- ١٤٩ — الاعفاء من جزء من العقوبة وأثره على الافراج الشرطى •
- ١٥٠ — الجهة المختصة بالافراج تحت شرط
- ١٥١ — الرقابة على اجراءات الافراج الشرطى •
- ١٥٢ — تنفيذ الافراج الشرطى والالتزامات المترتبة عليه •
- ١٥٣ — الغاء الافراج تحت شرط •
- ١٥٤ — العودة الى التنفيذ بعد الغاء الافراج •

صفحة

الموضوع

- ١٥٥ — صيرورة الاغراج نهائيا • ١٥٦ — آثار نهائية الاغراج •
١٥٧ — الاغراج تحت شرط للمرة الثانية •

الفصل الثاني

- ٢٤٣ — تنفيذ المبالغ المحكوم بها •
١٥٨ — تمهيد
٢٤٣ — المبحث الاول — التنفيذ بالطرق المدنية
١٥٩ — ترتيب المبالغ المحكوم بها عند التنفيذ بالطرق المدنية •
١٦٠ — خصم الحبس الاحتياطي •
١٦١ — تأجيل وتنسيط المبالغ المستحقة للحكومة •
١٦٢ — تنفيذ المبالغ المستحقة للحكومة عند وفاة المحكوم عليه •
٢٤٦ — المبحث الثاني — الاكراه البدني
١٦٣ — تعريفه وتكييفه القانوني
المطلب الاول — المبالغ الجائز التنفيذ بها عن طريق الاكراه البدني •
٢٤٧ — أولا — الغرامة
٢٤٧ — تمهيد — ١٦٥ — غرامة المصادرة
١٦٦ — الغرامة النسبية — ١٦٧ — الغرامة الضريبية
١٦٨ — الغرامات التي توقع على الشهود
١٦٩ — الغرامات المدنية والادارية والتأصيرية •
٢٥٤ — ثانيا — الرد
١٧٠ — نطاقه

صفحة	الموضوع
٢٥٥	ثالثا — المصلح
	١٧١ — تصديدها
٢٥٦	رابعا — التعويضات
	١٧٢ — شروط التنفيذ بها
٢٥٨	المطلب الثلثى — قواعد التنفيذ بالاكرام البدنى
	١٧٣ — سند التنفيذ •
	١٧٤ — حالات ارجاء الاكرام للبدنى وحالات عدم جوازه •
	١٧٥ — مدة الاكرام البدنى •
	١٧٦ — الحبس الاحتياطى وأثره على مدة الاكرام البدنى
	١٧٧ — آثار الاكرام البدنى •
	١٧٨ — تشغيل المحكوم عليه بدلا من اكرامه بدنيا •
	١٧٩ — آثار التشغيل •

الفصل الثالث

٢٦٧	الوضع تحت مراقبة الشرطة
	١٨٠ — تعريف مراقبة الشرطة والحكمة منها •
	١٨١ — المراقبة كعقوبة أصلية
	١٨٢ — المراقبة فى القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ •
	١٨٣ — المراقبة كعقوبة تكميلية ١٨٤ — المراقبة كعقوبة تبعية •
	١٨٥ — مدة المراقبة ١٨٦ — تنفيذ المراقبة •
	١٨٧ — الأشخاص الذين لا يخضعون لمراقبة الشرطة •

الفصل الرابع

٢٧٧

المصادرة

١٨٧ — تعريف المصادرة وأنواعها ١٨٩ — محل المصادرة

١٩٠ — تقسيم

المبحث الاول — الخصائص المشتركة لختلف أنواع المصادرة ٢٨٠

١٩١ — ضبط الشيء موضوع المصادرة

١٩٢ — هل تقتصر المصادرة على المنقول ؟

١٩٣ — القضاء بالمصادرة مع عقوبة الجريمة الاشد .

١٩٤ — اطلاق الحكم بمصادرة المضبوطات وأثره .

١٩٥ — موقف المصادرة من ايقاف التنفيذ .

٢٨٢

المبحث الثانى — خصائص المصادرة كمعقوبة

١٩٦ — المصادرة عقوبة تكميلية . أثر ذلك .

١٩٧ — الاصل أن المصادرة عقوبة جزائية .

١٩٨ — الجرائم التى يقضى فيها بمعقوبة المصادرة .

١٩٩ — حقوق الغير حسن النية .

٢٠٠ — أثر التقادم والعفو على عقوبة المصادرة .

٢٨٧

المبحث الثالث — خصائص المصادرة كتدبير عيى وقائى

٢٠١ — وجوبية هذه المصادرة — ٢٠٢ — سريانها فى مواجهة الكافة

٢٠٣ — عدم توقفها على الحكم بمعقوبة أصلية .

٢٠٤ — أثر التقادم والعفو على المصادرة كتدبير .

٢٩٠

المبحث الرابع — خصائص المصادرة كتمويض .

٢٠٥ — مضمونها ونتائجها .

صفحة	الموضوع
٢٩١	المبحث الخامس — تنفيذ المصادرة والأشكال فيه •
٢٠٦	— تعدد طرق التنفيذ • ٢٠٧ — الأشكال في التنفيذ •
	الفصل الخامس
٢٩٣	الاعغلاق
٢٠٨	— طبيعته القانونية • ٢٠٩ — الخصيصة المعينة للاغلاق •
٢١٠	— مدة الاعلاق • ٢١١ — تنفيذ الاعلاق •
٢١٢	— ارجاء الاعلاق ووقف تنفيذه • ٢١٣ — الاشكال في تنفيذ الغلق
	الفصل السادس
٣٠١	المتنفيذ على الاحداث
٣٠١	المبحث الاول — الجزاءات الخاصة بالاحداث
٣٠١	اولا — التدابير
٢١٤	— التوبيخ • ٢١٥ — التسليم •
٢١٦	— الالحاق بالتدريب المهني •
٢١٧	— الالزام بواجبات معينة • ٢١٨ — الاختبار القضائي •
٢١٩	— الايداع في احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية •
٢٢٠	— الايداع في احدى المستشفيات المتخصصة •
٢٢١	— الاحداث الذين يخضعون للتدابير •
٣٠٧	ثانيا — العقوبات
٢٢٣	— النص التشريعي • ٢٢٣ — نطاقه
٣١٠	المبحث الثاني — خصائص التنفيذ على الاحداث •
٢٢٤	— عدم تحديد مدة التعبير •

صفحة

الموضوع

- ٢٢٥ — اشراف قاضى الاحداث على التنفيذ •
- ٢٢٦ — الاشكال فى التنفيذ أمام قاضى الاحداث •
- ٢٢٧ — تعدد الجرائم • ٢٢٨ — العود ووقف التنفيذ •
- ٢٢٩ — سقوط التدبير بمضى المدة ٢٣٠ — الاكراه البدنى •
- ٢٣١ — تنفيذ العقوبات فى مؤسسات عقابية خاصة •
- ٢٣٢ — اعادة النظر فى الحكم •

الفصل السابع

- ٣٣١ — انتهاء الالتزام بتنفيذ العقوبة
- ٣٣١ — أولا — وفاة المحكوم عليه •
- ٢٣٣ — أثر الوفاة على الدعوى والحكم
- ٣٣٢ — ثانيا — التقادم
- ٢٣٤ — معنى التقادم وخصائصه •
- ٢٣٥ — العقوبات التى تسقط بالتقادم ٢٣٦ — مدة التقادم
- ٢٣٧ — بداية مدة التقادم ٢٣٨ — انقطاع مدة التقادم
- ٢٣٩ — ايقاف مدة التقادم
- ٣٣٩ — ثالثا — العفو عن العقوبة
- ٢٤٠ — تعريفه ونطاقه

الباب الرابع

- ٣٣٣ — اشكالات التنفيذ
- ٣٣٥ — فصل تمهيدى
- ٣٣٥ — التعريف باشكالات التنفيذ

صفحة

الموضوع

٢٤١ — معنى الاشكال •

٢٤٢ — الاساس القانونى لنظام اشكالات التنفيذ •

٢٤٣ — نوعا للاشكال • ٢٤٤ — طبيعة الاشكال •

٢٤٥ — التفرقة بين الاشكال والظمن والعقبات المادية •

٢٤٦ — مدى تطبيق قانون المرافعات على الاشكالات الجنائية •

الفصل الاول

اسباب الاشكال فى التنفيذ

٣٤١

٣٤١ — المبحث الاول — الاسباب المتعلقة بالسند التنفيذى ذاته •

٣٤٢ — المطلب الاول — وجوب احترام حجية الحكم المستشكل فيه

٢٤٧ — عدم جواز الاستناد الى وقلع سابقة على الحكم

٢٤٨ — الظمن على الحكم كسبب للاشكال •

٢٤٩ — حظر وقف التنفيذ استتمالا للرأفة •

٢٥٠ — وقف التنفيذ استنادا الى حالة الضرورة •

٢٥١ — تفسير الحكم وتمصيح ما به من أخطاء مادية •

٣٥٠

المطلب الثانى — عدم وجود السند التنفيذى

٢٥٢ — فقد السند التنفيذى ٢٥٣ — انعدام السند التنفيذى

٢٥٤ — سقوط الحكم الغيابى وبطلانه •

٢٥٥ — الفناء للحكم من محكمة الظمن •

٣٥٤

المطلب الثالث — عدم صلاحية السند للتنفيذ

٢٥٦ — التنفيذ قبله الاوان •

٢٥٧ — انقضاء مدة ايقاف التنفيذ دون الفاء الامر بالايثاف •

٢٥٨ — صدور قانون أصلح للمتهم •

٢٥٩ — صدور حكم بعدم دستورية النص المقضى بالادانة بموجبه

٢٦٠ — النزاع حول السند الواجب التنفيذ عند تعدد السندات التنفيذية

٢٦١ — النزاع حول القوة التنفيذية للحكم الاجنبى

٢٦٢ — انقضاء العقوبة ٢٦٣ — استهالة للتنفيذ •

٣٦١

المبحث الثانى — الاسباب المتعلقة باجراءات التنفيذ

٣٦٢

المطلب الاول — التنفيذ على خلاف الحكم أو القانون

٢٦٤ — بالنسبة لنوع العقوبة ومدتها ٢٦٥ — بالنسبة لكيفية التنفيذ

٣٦٣

المطلب الثانى — للتنفيذ على غير المحكوم عليه

الموضوع	صفحة
النزاع حول شخصية المحكوم عليه	٢٦٦
الاشكال المرفوع من الغير في تنفيذ عقوبة غير مالية .	٢٦٧
المطلب الثالث — النزاع في أهلية المحكوم عليه للتنفيذ	٣٦٧
أهلية التنفيذ	٢٦٩
مرض المحكوم عليه	٢٦٩
المطلب الرابع — النزاع حول حقوق وواجبات المحكوم عليه	٣٦٩
أثناء التنفيذ	٣٦٩
القاعدة وتطبيقاتها	٢٧٠
المبحث الثالث — أسباب الاشكال في تنفيذ أوامر التحقيق	٣٧٢
الحبس الاحتياطي	٢٧٢
قرارات الحيابة	٢٧٢
الفصل الثاني	
المحكمة المختصة بنظر الاشكال في التنفيذ	٣٧٥
الاراء المختلفة حول تحديد المحكمة المختصة .	٢٧٣
موقف المشرع المصرى	٢٧٤
المبحث الاول — اختصاص المحكمة الجنائية	٣٧٨
أولا — حدود اختصاص المحكمة الجنائية	٣٧٨
بالنسبة للتنفيذ بالطريق الجنائى	٢٧٥
بالنسبة للتنفيذ بالطريق المدنى	٢٧٦
ثانيا — تطبيقات عملية لاختصاص المحكمة الجنائية	٣٨١
أحكام محكمة الجنح الجزئية	٢٧٧
أحكام محكمة الجنح المستأنفة	٢٧٩
أحكام محكمة النقض	٢٨٠
أحكام محكمة أمن الدولة (العادية)	٢٨١
أحكام محاكم أمن الدولة (طوارئ) .	٢٨٢
موقف محكمة النقض من الاشكال في تنفيذ أحكام محاكم أمن الدولة (طوارئ) .	٢٨٣
أحكام محاكم الاستثناء .	٣٨٨
أحكام محاكم الاحداث	٢٨٦
الاوامر الجنائية	٢٨٧
أوامر الحبس الاحتياطي وأوامر وقرارات الحيابة	٢٨٧
أحكام المحاكم المدنية بعقوبة جنائية	٢٨٨
المبحث الثانى — اختصاص المحكمة المدنية	٣٩٦

الموضوع	صفحة
أولا — اختصاص المحكمة المدنية بالاشكال في تنفيذ الاحكام الصادرة في الدعوى الجنائية (المادة ٥٢٧ اجراءات)	٣٩٦
٢٨٩ — النص التشريعى .	
٢٩٠ — الشرط الاول — أن يرفع الاشكال من غير المتهم .	
٢٩١ — الشرط الثانى — أن يكون الحكم ماليا	
٢٩٢ — الشرط الثالث — أن ينصب الاشكال على الاموال المطلوب التنفيذ عليها .	
ثانيا — اختصاص المحكمة المدنية بالاشكال في تنفيذ الاحكام الصادرة في الدعوى المدنية من المحكمة الجنائية	٤٠٠
٢٩٣ — مبرراته ونطاقه .	
الفصل الثالث	
رفع الاشكال وأثره وشروط قبوله	٤٠٣
المبحث الاول — رفع الاشكال وأثره	٤٠٣
أولا — كيفية رفع الاشكال	٤٠٣
٢٩٤ — رفع الاشكال أمام المحكمة الجنائية	
٢٩٥ — رفع الاشكال أمام المحكمة المدنية	
٤٠٦ — ثانيا — الاثر القانونى لرفع الاشكال	
٢٩٦ — رفع الاشكال لا يوقف التنفيذ	
٢٩٧ — سلطة محكمة الاشكال في وقف التنفيذ مؤقتا .	
٢٩٨ — سلطة النيابة العامة في وقف التنفيذ مؤقتا	
٤٠٩ — المبحث الثانى — شروط قبول الاشكال	
٤٠٩ — الشرط الاول — أن يتم رفع الاشكال وفقا للقانون احالة .	٢٩٩
الشرط الثانى — أن يكون للمستشكل صفة ومصلحة في رفع الاشكال	٤١٠
٣٠٠ — الصفة ٣٠١ — المصلحة ٣٠٢ الاشكال قبل البدء في التنفيذ	
٣٠٣ — الاشكال بعد تمام التنفيذ .	
٣٠٤ — تمام التنفيذ قبل الحكم في الاشكال	
٣٠٥ — الغاء السند التنفيذى قبل الحكم في الاشكال	
٣٠٦ — انعدام المصلحة في الاشكال الوقتى عند صيرورة الحكم باتا	
٣٠٧ — هل للنيابة العامة حق الاستشكال في التنفيذ ؟	

الـمـوـضـوع	صـفـحـة
الشرط الثالث — ألا يكون قد سبق الحكم في الاشكال	٤١٥
٣٠٨ — أحواله	
٣٠٩ — هل يشترط أن يضع المستشكل نفسه تحت تصرف سلطة للتنفيذ؟	٤١٥
٣١٠ — الدفع بعدم قبول الاشكال	
الفصل الرابع	
الحكم في الاشكال وأثره	٤١٧
المبحث الاول — اجراءات نظر الاشكال	٤١٧
٣١١ — نظر الاشكال في غرفة المشورة	
٣١٢ — حضور الخصوم	
٣١٣ — اجراءات التحقيق أمام محكمة الاشكال	
٣١٤ — سماع الخصوم	
٣١٥ — وقف دعوى الاشكال في التنفيذ	
المبحث الثاني — مضمون الحكم الصادر في الاشكال وشروط صحته	
٣١٦ — اختلاف مضمون الحكم باختلاف سبب الاشكال	٤٢٣
٣١٧ — شروط صحة الحكم في الاشكال	
المبحث الثالث — أثر الحكم في الاشكال	٤٢٥
٣١٨ — استنفاد محكمة الاشكال لولايتها ونفاذ الحكم الصادر منها	
٣١٩ — انقضاء أثر الحكم الصادر في الاشكال الوقتي	
٣٢٠ — حجية الحكم الصادر في الاشكال	
الفصل الخامس	
الطعن على الحكم الصادر في الاشكال	٤٢٣
٣٢١ — تمهيد	
٣٢٢ — الصفة والمصلحة في الطعن	
٣٢٣ — تبعية الحكم الصادر في الاشكال للحكم الصادر في الموضوع	
من حيث جواز الطعن فيه	٣٢٤ — طرق الطعن وأثرها
قائمة المراجع	٤٢٧
المفهرس	٤٤٥
تم بحمد الله وتوفيقه	



الثمن عشرة جنيهاً